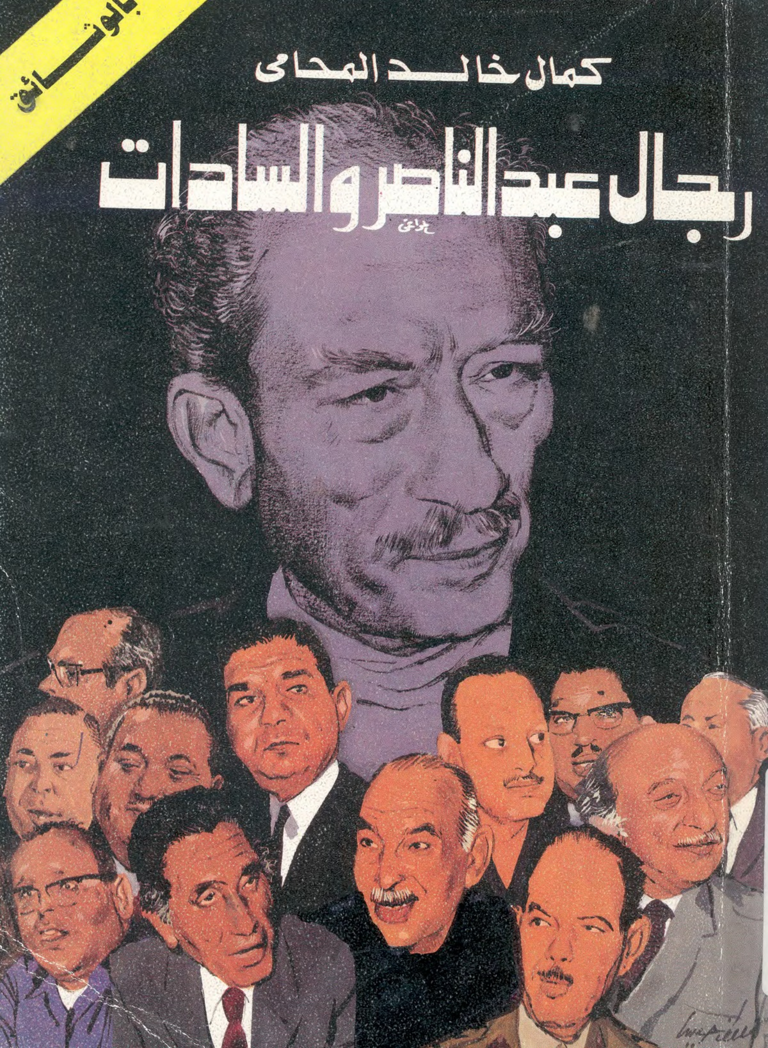

بالوثائق
كمال خالد المحامى
رجال عبد الناصر والسادات

كمال خالد المحامى

رجال عبد الناصر والسادات

دار العدالة للطباعة والنشر
دار السلام - القاهرة

الغلاف بريشة الفنان مصطفى حسين

بســم الله الرحمـن الرحيــم

﴿ ولا تلبِسُوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾ .

(صدق الله العظيم)

إهـــداء

إلى شهداء الكلمة والرأى والعدالة ...

إلى مصطفى البرادعى ، وعبد العزيز الشوربجـى ، وحمـادة النـاحل ، وشوكت التونى ..

إلى أبي ومعلمى وقائدى فى كل هؤلاء ... أهدى سطور هذا الكتاب .. لأضيف شمعة إلي شموعهم الخالدة التى قاومت الرياح ، وأذلت الأعاصير .

المقدمـــــة

تنفرد القضايا السياسية بطابع خاص يميزها عن غيرها من سائر القضايا ، وهو أنها تظل محاطة بظروف خاصة تفرض إخفاء الكثير من خباياها ، وطمس معالم الحقيقة فيها ، وكتم أسرارها لمدد قد تطول سنوات وسنوات إلى أن تنقشع هذه الظروف وتتغير ، ويصبح من المستطاع رفع الغطاء عنها والكشف عن غموضها ونشره فى جو يسوده الحياد والإطمئنان ، بعيدا عن مؤثرات الخوف من منع النشر ــ على الأقل ــ ومختلف القيود الأخرى ..

وإذا كانت أحداث قضية ١٥ مايو قد بدأت فى منتصف سنة ١٩٧١ ، فإنه لم يكن من المستطاع نشر حقائق وأسرار هذه القضية ــ فى حيدة وصدق ــ إلا بعد نهاية حكم السادات الذى كان الخصم والحكم فى هذه المحاكمة طبقا لقانون محكمة الثورة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الذى صدر فى عهد الرئيس عبد الناصر .

ــ وقد أثبتت هذه المحاكمة شأنها شأن مثيلاتها من المحاكمات أن المحاكم الاستثنائية لاتمت لقضاء مصر العظيم بأى صلة . ولا ينبغى أن تحسب عليه أو تنسب إليه .. ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يعتد بما تصدره من قرارات أو أحكام .. فهى لاتعدو أن تكون مجرد إجراءات مؤقتة تفرضها أهواء الحاكم وتحكمها نزوات السياسة اللعينة المغرضة التى قيل عنها ــ وبحق ــ أنها إذا دخلت من الباب ، خرجت العدالة قفزاً من النافذة .. وإذا كان الحال كذلك .. فلا نحن أمام قضاء ولا نحن فى محاكمة .. وإنما كل مافى الأمر أننا مع حدث من أحداث التاريخ ..

الفصل الأول

توكيلى للدفاع عن « شعراوى جمعة »

فى الأيام الأولى من شهر أغسطس سنة ١٩٧١ زارنى بمكتبى المرحوم اللواء الدكتور محمود ندا وكانت تربطنى به صداقة قوية قديمة ، وفوجئت به يطلب توكيلى للدفاع عن وزير الداخلية السابق السيد / شعراوى جمعة المتهم الأول فى القضية رقم ١ / ١٩٧١ مكتب المدعى العام الاشتراكى التى تحدد لنظرها أمام محكمة الثورة يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧١ الموافق ٤ من رجب سنة ١٣٩١ هجرية بقاعة الزهراء بمبنى محكمة الثورة بمصر الجديدة وهى القضية التى أطلق عليها ١٥ مايو أو قضية مراكز القوى ، وأخبرنى اللواء د . محمود ندا أن المرحوم مرسى باشا فرحات المحامى وهو أحد وزراء الوفد السابقين فى عهد ماقبل الثورة ، تربطه صلة نسب أو مصاهرة بكل من شعراوى جمعة ، وحلمى السعيد ، وسعد زايد وأنه بحكم هذه الصلة قد تولى بنفسه اختيار هيئة الدفاع عن كل منهم ، وأنه ــ أى الأستاذ مرسى فرحات ــ قد وكل المرحوم الأستاذ على عبد المجيد المحامى بالمنصورة للدفاع عن السيد شعراوى جمعة ، وأبدى تخوفه من عدم تخصص الأستاذ على عبد المجيد فى هذا النوع من القضايا السياسية ، ولذلك فإنه قد اختارنى للدفاع عن شعراوى ..

وعلى الرغم من أننى كنت فى أشد اللهف على حضور هذه المحاكمة للوقوف على أسرارها التى قد تكشف المزيد من خبايا الحكم وتكتمل بها الصورة التى انطبعت فى ذهنى من المحاكمات السابقة وعلى الأخص محاكمة مجموعة المشير عبد الحكيم عامر ، وعلى رأسهم شمس بدران وصلاح نصر وعباس رضوان وجلال هريدى ، فى القضية رقم ١ / ١٩٦٨

محكمة الثورة وقضية انحراف المخابرات رقم ٢ / ١٩٦٨ محكمة الثورة اللتين نظرتا فى أعقاب هزيمة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ..

وقد كانت محاكمة مجموعة المشير وقيادة المخابرات العامة أكبر معول هدم لعهد عبد الناصر وفاق تأثيرها السلبى على ماكان يتمتع به من احترام وهيبة تأثير الهزيمة نفسها .. ولا غرو فقد سمع الناس من خلال هذه المحاكمات — ولأول مرة — أن عهد عبد الناصر كان مليئا بصور الفسق والانحلال والانحراف والسرقة والتبديد والاغتصاب والدعارة والمخدرات .. لدرجة جعلت الصحفى موسى صبرى — وعلى الرغم من قدرته وقدراته— لايملك إلا أن يقول عبارته المشهورة « **وما خفى كان أعظم** » ودفع موسى صبرى ثمن هذه العبارة باهظا غاليا إذ منع من حضور جلسات المحاكمة ، ثم نقل من جريدة الأخبار إلى جريدة الجمهورية ، ولم يعد إلى الأخبار إلا بعد عدة سنوات ، وكان تعبيره الذى قاله لى آنذاك « لقد نقلت للعمل فى نشرة سرية إسمها الجمهورية » .. فقد كان توزيعها أقل بكثير من توزيعها الحالى ..

* * *

أقول على الرغم من أننى كنت فى أشد اللهف على حضور هذه المحاكمة الجديدة للوقوف على مزيد من الخبايا والأسرار إلا أننى صارحت الصديق الدكتور اللواء محمود ندا بأننى لم أتفق يوما مع مجموعة المتهمين فى أسلوب حكمها للبلاد بطريقة « الجستابو » « والطابور الخامس » المتمثل فى التنظيم الطليعى الذى تلصص على الناس ، وهتك حرياتهم الخاصة واستباح حرماتهم ، وفرض الخوف والجبن على الشعب ، وأعدم الثقة حتى بين الابن وأبيه ، والأخ وأخيه والزوج وزوجته ، والصديق وصديقه ، والرئيس ومرءوسه ، والخادم

ومخدومه ، والقائد وجنده .. وذكرت له أننى لن أستطيع أن أخالف ضميرى ، وأدافع عنْ شعراوى بما يتعارض مع فكرى ومبادئ وعقيدتى ، إلا أننى وجدت من الصديق محمود ندا اصرارا على توكيلى ، ورجانى إلاَّ إصدار قرارا إلا بعد الاطلاع على ملف القضية ...

* * *

ولا أخفى أننى كنت أسابق الزمان ، وأكاد ألتهم أوراق القضية التهاما فور استلامها من المحكمة ، وعكفت على قراءة أوراقها ـــ التى بلغ عدد صفحاتها عشرة آلاف صفحة ـــ فى شغف ونهم ، وكنت وكأنى أبحث فى ثناياها عن ضالة افتقدتها ، خصوصا وإننى لم أوكل فى هذه القضية إلا بعد أن أمتلأ رأسى ورءوس الناس كافة بما أشيع من شائعات مثيرة سرت وانتشرت انتشار الهواء عن التسجيلات التى ضبطت فى هذه القضية والتى تكشف عن العديد من الانحرافات الخلقية ، والعلاقات النسائية بين المتهمين وبعض مشاهير الفنانات وغيرهن ، وكان نصيب شعراوى من هذه الشائعات كبيرا أو كما يقال ـــ كان نصيب الأسد منها ـــ ..

* * *

وهالنى أن أجد فى أوراق القضية مايكذب هذه الشائعات ، ويقطع بزيفها وافك مروجيها وثبت لى باليقين أن أجهزة قادرة متخصصة قد جندها السادات لاختلاق هذه الشائعات ، وترويجها بين الناس قبيل المحاكمة للايحاء بأنها موضوع اتهام ، فوجدت نفسى مندفعا ـــ وفى تحمس شديد ـــ للدفاع عن شعرواى ودفع الظلم عنه مهما كلفتنى هذه المهمة من تضحيات ومشقة وعناء ، وكلما زمجر السادات وكشر عن أنيابه وهدد فى أحاديثه بالويل

« والغرم » .. كما اشتد عزمى وعظم تشوق إلى مواجهة ظلمه وافترائه وتفنيد مزاعمه وقهر تجبره ، وفضح حيله وألا عيبه .. وشجعنى على ذلك أننى تبينت أن المتهمين لايحاكمون على ماكان ينبغى أن يحاكموا من أجله — أى عما أصاب مقومات مصر السياسية والعسكرية والاقتصادية والخلقية والدينية والانسانية فى عهدهم .. إنما كانت محاكمتهم عن تهمة « التآمر على قلب نظام الحكم » التى وصفها المدعى العام الاشتراكى — خطأ — « بالخيانة العظمى » وهو اتهام أفضل وأصدق ماقيل عنه كان على لسان الأستاذ المرحوم النقيب عبد العزيز الشوربجى أنه « شرف لايدعيه المتهمون » ، وما كان للسادات أن يحاكمهم عن التهم الحقيقية التى يمكن توجيهها إليهم ذلك لأنه كان على رأس النظام الذى ينتسبون إليه ..

وأيضا كان دافعى الأكبر للدفاع عن شعراوى جمعة هو إيمانى العميق بأن العدل لايتجزأ ، وأن الظلم أيضًا لايتجزأ .. وأنه إذا كان فى الإمكان أن يتعرض من كان مثل شعراوى جمعة للظلم على الرغم من منصبه الخطير وما له من أنصار وأعوان فى الداخلية والتنظيم الطليعى والاتحاد الإشتراكى ..

فليس أسهل — بعد ذلك — من أن يظلم المواطن العادى الذى ليس له من سند أو عون أو نصير فى مواجهة حاكم ظالم متجبر ..

* * *

وعلى الرغم من « البروبوجاندة » الاعلامية الهائلة التى حرص عليها المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى على أن يمهد بها للمحاكمة ، ويركز فيها على أشرطة التسجيلات المقدمة فى القضية والتى زغم أنها تدين المتهمين من رءوسهم إلى أخمص أقدامهم ، فقد تبين أنه لم يقدم إلا عدد ١٩ تسعة عشر تفريغا لتسعة عشر شريطا ثبت — وباليقين — أنها جميعا أدلة براءة

لشعراوى جمعة بالذات ــ بل وأكثر من ذلك ــ فقد وفقت فى الكشف عن تزوير متعمد ارتكب فى تفريغ أحد هذه الأشرطة بقصد الإساءة لمركز شعراوى وعلى صبرى وباقى المتهمين بالتبعية وقد اضطرت المحكمة إلى تصحيح هذا التفريغ بمحضر جلسة الاستماع للأشرطة ، فأصبح هذا التفريغ ــ بعد التعديل ــ دليلا من أدلة البراءة على الوجه الذى سأتناوله تفصيلا عند الحديث عن أشرطة التسجيلات ..

* * *

ثبت باليقين أيضا أن شعراوى جمعة كان رسول سلام بين السادات وخصومه من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ، وعلى رأسهم على صبرى وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير ، وضياء داوود ، وقد نجح فعلا فى تصفية الجو وتنقيته لصالح السادات الذى تظاهر بالصفاء وأحسن استقبال د . لبيب شقير الذى توجه إليه مساء يوم ١٠ / ٥/ ١٩٧١ ليؤكد له الولاء وبالغ السادات فى إكرامه لدرجة أنه توجه معه بعد منتصف الليل لزيارة ابنه المريض بمستشفى الدكتور مجدى بالدقى ..

وثبت أيضا أن السادات ماكان ليصفو وما كان ليصفح لأنه كان قد أعد عدته ونظم أموره وعقد العزم على التخلص نهائيا من مجموعة جمال عبد الناصر ليتحرر من أفكارهم ومبادئهم ، من تسلطهم ونفوذهم ، ويطبق مايعتنقه هو من أفكار ومبادىء ، ويستعين بمن يصنعهم هو من حوله ، لا بمن صنعهم له سلفه جمال عبد الناصر .. فرتب السادات كل شيىء مع الفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى ، وأحمد كامل مدير المخابرات العامة ، ومحمود الجيار الوزير برئاسة الجمهورية ومحمد عبد السلام الزيات الوزير بمجلس الأمة

والفريق محمد صادق رئيس الأركان . وغيرهم ..

ولذلك فقد وجد السادات فى اصرار شعراوى جمعة على تقريب وجهات النظر واحتواء الخلافات حجر عثرة فى سبيل الوصول إلى هدفه ، فلم يجد بدا من أن يبدأ باقصاء شعراوى وازاحته من طريقه باقالته يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ وتعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية خلفا له ...

* * *

وقبل أن أخوض فى الوقائع يهمنى أن أشير إلى أن هذه القضية قد تميزت عن غيرها من القضايا السياسية التى ترافعت فيها – من قبل ومن بعد – بالأمور الآتية :

أولاً : جرى سباق جنونى بين بعض المتهمين لتقديم كل ماتصوروا أنه يرضى أنور السادات ويمكنه من رقاب باقى زملائهم ، بتجسيم الخطأ فى جانبهم ، وتوسيع الهوة تحت أقدامهم – بالحق أو بالباطل – وقد أدى هذا السباق الخسيس إلى افلات البعض من المحاكمة على حساب الاساءة إلى الآخرين ، وهى صورة يندر ظهورها فى القضايا السياسية التى يجمع بين المتهمين فيها وحدة الفكر أو الرأى أو العقيدة ..

لقد كشف هذا السباق عن صور شائنة للأنانية والجبن وعبادة النفس ، وعن قدرات كبيرة فى النفاق والتزلف وسرعة التلون ..

كما كشف عن بشاعة خيانة الصديق ، وفظاعة غدر الرفيق ...

ثانيًا : تبين أن جميع التسجيلات المضبوطة قد قام بعض المتهمين بتسجيلها خلسة أثناء مكالمات تليفونية جرت بين زملائهم أو جرت بينهم أنفسهم وبين باقى المتهمين .. وقد احتفظوا بهذه التسجيلات إلى أن جاء اليوم الذى قدمها

الادعاء كأدلة إدانة ضدهم جميعا .. وهلل بها وكبر فى مؤتمرات صحفية ومظاهرات إعلامية ..

ثالثا : لم تعدم هذه القضية بعض صور الوفاء والشجاعة والمعانى الانسانية النبيلة ، وأيضا لم تعدم بعض المواقف الطريفة وما يبعث على البسمة أو الضحك ..

الفصـــل الثانى

تآمر .. أم خلاف فى الرأى ؟! ..

ومهما قيل فى هذه القضية ، وما نشر عنها وما كيل فيها من اتهامات ، فإن الحقيقة الثابتة إن النيابة العامة كانت قد إتجهت إلى إصدار قرار بحفظها لعدم توافر الأدلة على وجود نشاط إجرامى ولعدم تجريم الخلاف فى الرأى وهو جوهر الأزمة ، ولب الموضوع وأساس المحاكمة ...

ولعلنا نستطيع أن نستنبط هذه الحقيقة ونستخلصها واضحة جلية من مفهوم المخالفة للأقوال التى أدلى بها أحمد الخواجة نقيب المحامين وعضو لجنة التنظيم الطليعى فى محافظة الجيزة فى التحقيق الذى أجرى معه يومى ٢٠ ، ٢١ / ٦ / ١٩٧١ بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجيزة بمعرفة صفوت عباس وكيل النيابة والذى نجتزىء منه الأسئلة والاجابات الآتية :

س : منذ متى مارست العمل السياسى ؟

جـ : أنا تخرجت من كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤٨ .... وفى سنة ١٩٦٢ دعانى بعض أصدقائى أذكر منهم الدكتور رفعت المحجوب

عميد كلية الاقتصاد حاليا دعانى للمساهمة فى العمل الوطنى لالقاء بعض المحاضرات الجماهيرية وحضور الندوات على المستوى الشعبى حتى تم تكوين الاتحاد الاشتراكى العربى وتكوين التنظيم الطليعى فى أواخر سنة ١٩٦٣ .. وفى هذه الأثناء أعتقد أن الدكتور رفعت المحجوب هو الذى رشحنى لعضوية التنظيم الطليعى وظللت عضوا فى مجموعة كان مقررها الدكتور رفعت المحجوب .. وفى أوائل سنة ١٩٦٥ تكونت لجنة عامة للنقابات المهنية فى مصر داخل التنظيم الطليعى وكان مقرر هذه اللجنة المرحوم الدكتور النبوى المهندس والمهندس محمود محمود عبد السلام وزير النقل .. ولما عدل عن التنظيم النوعى إلى التنظيمات الجغرافية الحقت بتنظيم محافظة الجيزة كمقرر للجنة قسم الدقى .. وظللت فى هذا الموقع حتى سنة ١٩٦٨ ثم أعيد تشكيل لجنة محافظة الجيزة للتنظيم الطليعى ولم يبق من الأعضاء القدامى إلا أنا والمحافظ محمد البلتاجى .. وظل هذا موقعى فى التنظيم الطليعى فى دائرة الجيزة حتى آخر وقت وفى يناير سنة ١٩٧١ عينت عضوا بالأمانة العامة بالاتحاد الاشتراكى كمسئول اتصال بالنقابات المهنية وفى سنة ١٩٦٦ انتخبت لأول مرة نقيبا للمحامين لمدة سنتين ثم أعيد انتخابى مرة أخرى فى ١٣ يونيو سنة ١٩٦٩ لمدة ثلاث سنوات طبقا للقانون الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وكانت رئاستى لمجلس نقابة المحامين تنتهى فى ١٣ / ٦/ ١٩٧٢ وبالنسبة لمجموعة التنظيم الطليعى بمحافظة الجيزة فقد كان أعضاؤها فى آخر تشكيل لهم :

الوزير السابق صفى الدين أبو العز ــ والمحافظ السابق حامد محمود ــ وسعد طاحون وفريد عبد الكريم ــ وعبد الفتاح الدالى ــ عبد الحميد عوض ــ وعلام عبد العظيم وعبد الغفار صيام ــ وصيام خليفة ــ ومحمود السعدنى، وعادل غزى، وحسين الألفى ومحمود حلاوة، وعادل آدم، وأحمد الخواجة.. وفاتنى أن أذكر أنه فى سنة ١٩٦٩ انتخبت لأول مرة عضوا بمجلس الأمة عن دائرة الدقى وكنت رئيسا بالانتخاب للجنة التشريعية بمجلس الأمة..

... للقوى الشعبية والتي كانت سابقة ايضا على تكوين اللجنة التحضيرية
وكتمهيد لاصدار الميثاق واستمر الوضع على ذلك حتى تم تكوين الاتحاد
الاشتراكي العربي وتكوين التنظيم الطليعي في أواخر سنة ١٩٦٣ وأوائل
عام ١٩٦٤ وهي الفترة السابقة على اصدار دستور سنة ١٩٦٤ واعادة
الحياة النيابية وفي هذه الاثناء أعتقد أن الدكتور رفعت المحجوب هو
الذى رشحني لعضوية التنظيم الطليعي وظللت عضوا في مجموعة كان
مقررها الدكتور رفعت المحجوب لفترة قصيرة وكانت هذه الفترة دراسات

ــ أحمد الخواجة يروى فى أقواله أمام النيابة يوم ٢٠ / ٦ / ١٩٧١ قصة إنضمامه للتنظيم السرى الطليعى بترشيح الدكتور رفعت المحجوب ، وأنه ظل عضوا فى مجموعة كان مقررها الدكتور رفعت المحجوب ...

س : وما هو النشاط الذى قمت به منذ اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية ؟ .

جـ : اعلن عن مشروع الاتحاد فى ١٧ /٤ /١٩٧١ ومنذ هذا الاعلان وأنا كنت من أول من أيدوا مشروع الاتحاد .. وحدث أن اجتمع مجلس نقابة المحامين مرتين خلال الفترة من ١٧ / ٤ / ١٩٧١ حتى ٢٩ /٤ / ١٩٧١ وقد تحدثت مع أعضاء المجلس فى المرتين عن الموقف السياسى العام ومنه اعلان اتحاد الجمهوريات العربية وكان هناك اجماع على تأييد هذه الخطوة الوحدوية .. وفى هذه الفترة وأثناء وجودى فى مكتب السيد / عبد المحسن أبو النور (الأمين العام للاتحاد الاشتراكى) كان يتردد عليه ناس كثيرين منهم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وهم الدكتور لبيب شقير وضياء الدين داود وكثير من أعضاء الأمانة العامة مثل عبد الهادى ناصف وصبرى مبدى وحسن رميح وأنا ..

ـــ تذكرت الآن أنه فى اليوم التالى مباشرة لاعلان قيام دولة الاتحاد .. كنت موجودا فى مكتب عبد المحسن أبو النور وحضر الدكتور لبيب شقير وضياء الدين داود ومحمد صبرى مبدى وبعد قليل حضر عبد المجيد فريد .. ولم يبدأ الحديث عن مشروع الاتحاد إلا بدخول عبد المجيد فريد وقد بدأ الحديث بسؤال وجهه أحد الحاضرين وجايز يكون د . لبيب شقير لعبد المجيد فريد باعتباره أمين العاصمة ، وكان مضمون السؤال هو الاستفسار عن رأى القاهرة فى مشروع الاتحاد الثلاثى فأجاب عبد المجيد فريد بأنه كان هناك اجتماع للجنة محافظة القاهرة فى مساء اليوم السابق .. وكان رأى اللجنة ايجابيا من حيث الموافقة على مشروع الاتحاد ..

وسئل عبد المجيد فريد من ناحية الحاضرين عما إذا كانت الايجابية اللى حدثت من أعضاء لجنة القاهرة أم أنها من جماهير القاهرة ، فأجاب بأنه سوف

يحضر للأمين العام للاتحاد الاشتراكى (عبد المحسن أبو النور) تقارير رأى عام من جميع أقسام القاهرة فى هذا الموضوع ..

وفى يوم ٢٤ / ٤/ ١٩٧١ وأثناء حضورى للقاء الذى تم بين السيد عبد المحسن أبو النور والوفد اليوغسلافى أحضر لى أحد السعاه ورقة من الدكتور عبد المنعم جنيد مدير مكتب السيد / شعراوى جمعة يذكر فيها أن السيد شعراوى جمعة يطلب منى أن أمر عليه فى مكتبه فى الاتحاد الاشتراكى الساعة ٣٠ , ١ ظهرا .. وأنا توجهت إلى مكتب عبد المنعم جنيد وقابلت شعراوى جمعة فى الحجرة الخاصة بمكتب د . لبيب شقير واذكر أن شعراوى جمعة ذكر لى بالحرف « مفيش داعى تتكلم بكرة ، وأنا مش عايزك تتحرق فى اللجنة » فأنا قلت له : وعملت الاجتماع ليه ؟! وكنت أعنى اجتماع اللجنة المركزية لأن فى ذلك الوقت كانت أخبار اللجنة التنفيذية متداولة فى كل مكان حول مادار فيها من خلاف (يقصد الخلاف مع أنور السادات) ، ورد شعراوى جمعة وقال « أنا عاوز فرصة أصلح فيها الأمور لأن الرئيس عاوز يهد اللجنة التنفيذية العليا ، وأن فيه ثلاثة أو أربعة أعضاء من اللجنة المركزية حيطلبوا التأجيل فى جلسة باكر ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ ومش عايزك تعارض » ، فأنا قلت له إذا كان هناك اجماع بينكم على التأجيل لتصفية الخلافات فأنا معنديش مانع ، فهو قال ربنا يهيىء مافيه الخير وانتهى لقائى بشعراوى جمعة عند هذا الحد ..

وحوالى الساعة ٤ مساء فى نفس اليوم أبلغنى محمود حلاوة (عضو التنظيم الطليعى بالجيزة) تليفونيا أثناء وجودى بمنزلى أن هناك منشورا يتضمن هجوما على الاتحاد الثلاثى وما يتضمنه ، فأنا اشرت عليه بأن يرسل نسخة المنشور الوحيدة التى معه — على مافهمت منه — إلى منزل الأستاذ محمد عبد السلام الزيات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة ليتخذ اللازم بشأنه (ومعلوم أن

الأستاذ الزيات كان فى ذلك الوقت هو رجل السادات الأول وعهد إليه برئاسة أجهزة الرقابة) .

واستطرد أحمد الخواجة فى اعترافاته قائلا :

وفى اليوم التالى ١٩٧١/٤/٢٥ انعقدت الجلسة الأولى للجنة المركزية وتم اختيارى فى نهاية الجلسة عضوا فى اللجنة الفرعية التى قامت بصياغة المشروع .. وفى يوم ١٩٧١/٤/٢٦ علمت أننى مطلوب للتواجد فى الاتحاد الاشتراكى الساعة ٦ مساء للتوجه مع أعضاء اللجنة الفرعية لمقابلة السيد رئيس الجمهورية فى منزله وتم ذلك فعلا وأنا فهمت من حديث السيد الرئيس معنا أن سيادته معترض على ماحدث فى اجتماع اللجنة المركزية إذ أنه قال بالنص « إنه لايمكن أن تستمر القيادة بهذا الشكل » وقال لشعراوى فى نهاية اللقاء « وأنت مسئول كمان ياشعراوى ولا أعفيك من المسئولية » .. وقد وافق السيد الرئيس على مافهمت من حديثه على الصيغة المعدلة للمشروع وبعد ذلك سافر الدكتور محمد حافظ غانم مع سامى شرف لعرضها على المسئولين فى ليبيا وسوريا ..

وفى يوم ٢٨ / ٤ / ١٩٧١ دعا السيد عبد المحسن أبو النور على أساس أنهما على علم بما سوف يدور فى هذا الاجتماع ، وأذكر أن السيد عبد المحسن أبو النور قال للحاضرين بعد أن قرأ عليهم النص الأصلى للمشروع والنص المعدل أن هناك موافقة اجماعية داخل اللجنة التنفيذية العليا على التعديل الذى حدث ، وطلب منهم أن يتصلوا بأعضاء اللجنة المركزية واطلاعهم على ذلك ليوافقوا على المشروع عند طرحه فى الاجتماع الثانى يوم ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ ولم يستمر هذا الاجتماع سوى عشر دقائق وانصرفنا جميعا ، وفى اليوم التالى اجتمعت اللجنة المركزية ووافقت بالاجماع على المشروع المعدل دون معارضة مـــن أحد ، وتمت الموافقة على مشروع الاتحاد داخل المجلس (مجلس

الأمة) بالاجماع ..

وبعد ذلك جاء يوم أول مايو الموافق عيد العمال ووضح من خطاب السيد الرئيس فى هذا اليوم أنه ينتقد العمل فى الاتحاد الاشتراكى على أساس حق رئيس الجمهورية فى اتخاذ القرار السياسى ووضع السياسة طبقا للدستور ، وبعد ذلك مباشرة أقيل السيد على صبرى ، وقد أحسست إزاء هذه التطورات بأن هناك جدل داخل الاتحاد الاشتراكى .. وفى يوم ٣ أو ٤ مايو اتصل بى د . لبيب شقير ، ثم عاد وقال التقيت بالدكتور لبيب شقير فى مجلس الأمة وتحدثت معه عن ضرورة إنهاء كل جدل يثور بشأن ماتم فى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا ، واللجنة المركزية ، ولابد من الخروج من هذه الأزمة وتصفية الخلافات ، **وكان من رأى الدكتور شقير أن اتصل أنا بالوزير محمد عبد السلام الزيات واقنعة بعرض الدكتور شقير على تصفية الموقف وإرضاء السيد الرئيس على أى نحو يقبله** ، وهو كان بيكلمنى لأنه يعلم بصلتى القوية بالدكتور الزيات وكان بيكلمنى باعتبار الصداقة اللى بتربطنى به ، وفعلا مهدت للقاء تم فى صباح أحد الأيام التالية مباشرة ويمكن يكون يوم ٥ أو ٦ أو ٧ / ٥ / ١٩٧١ بين الزيات وشقير فى مكتب الأخير واجتمع الاثنين وأنا معهم وشقير طلب من الزيات وقال له : « **يامحمد إحنا عاوزين كلنا ننسى اللى فات ، وعاوزين الريس يتأكد أننا جميعا رجالته ، وأنت بحكم صلتك بالريس تتحمل مسئولية تهدئة الريس واقناعه بذلك** » ...

« **وأنا فهمت من حديث شقير أنه بيتكلم عن نفسه وعن عبد المحسن أبو النور وضياء داود ولم أحس أنه كان يتكلم عن أحد آخر غير دول ، والزيات قال لشقير : « عليكم أنتم أن تتحملوا المسئولية دى ، وتحاولوا اقناع الريس بذلك ، وأطلب أنت مقابلة الرئيس ، وأشرح له ووضح له المواقف** » ، وكان من الأمور التى عززت موقف لبيب شقير أنه كان الوحيد

من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا المعارض للاتفاق الذى لم يطلب الكلمة المركزية فى اللجنة المركزية فى اجتماعها الأول ، وعلمت بعد ذلك بأن الدكتور شقير قابل السيد الرئيس لمدة طويلة فى خلال هذه الفترة ، وانتهى هذا الاجتماع بتكريم كبير من السيد الرئيس لشقير ، لأن السيد الرئيس اصطحب الدكتور شقير عند منتصف الليل وتوجه معه إلى مستشفى مجدى بالدق لزيارة ابن د . شقير الذى أجرى عملية جراحية مفاجئة قبل استقبال السيد الرئيس للدكتور شقير ..

وفى يوم ١٠ / ٥ / ١٩٧١ اجتمعت الهيئة البرلمانية وأنا حضرت هذا الاجتماع **وفيها تحدث السيد الرئيس حديثا أرضى كل الحاضرين فى كل مشاكل البلد السياسية ، وفتح الرئيس بابا للأسئلة وأجاب على العديد من الاستفسارات ، وكان يجلس أمامى فى هذا الاجتماع جابر عبد العزيز مبروك عضو مجلس الأمة عن دائرة الدق ، وكان يجلس إلى يسارى محمد صبرى مبدى ، وأذكر أن جابر حاول أن يطلب الكلمة أو يلقى سؤالا** ، فمنعه صبرى مبدى ولم أعرف موضوع السؤال ولا أعرف السبب الذى من أجله منعه صبرى مبدى من الكلام ..

الايقاع بفريد وشعراوى

واستطرد أحمد الخواجة قائلاً :

وازداد احساسنا بالهدوء بعد خطاب السيد الرئيس فى اليوم التالى وفى يوم ١٢ ، ١٣ / ٥ ابلغنى محمود شرف أمين لجنة قسم الدق وعبد الرحمن مرسى موظف متفرغ فى لجنة قسم الدق بأن هناك بعض الشباب يترددون على المقاهى فى دائرة قسم الدق ويهاجمون السيد الرئيس وسياسته وكانوا يصفونه بأنه دكتاتور ويريد الانفراد بالسلطة ، **وكانوا يشيعون أنهم مكلفون بذلك من**

من فريد عبد الكريم ، وأن فريد مكلف بذلك من شعراوى جمعة ، وقد كلفت محمود شرف وعبد الرحمن مرسى بالتصدى لهؤلاء الشباب ومقاومتهم ، وفهمت منهما فى اليوم التالى ١٣ / ٥ / ١٩٧١ أن الأهالى أنفسهم تصدت لهم .. ومما أذكره أيضا فى هذا الخصوص أن محمود حلاوة كان قد أبلغنى بحركة الشباب التى ذكرتها مساء يوم ١١ / ٥ / ١٩٧١ وأنا طلبت منه أن يبلغ ذلك بنفسه إلى عبد المحسن أبو النور ، وبتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٧١ توجه محمود حلاوة وقابل عبد المحسن أبو النور فى هذا الخصوص ، وأثناء وجود حلاوة مع أبو النور **أنا دخلت عليهم صدفة وسمعت محمود لما حكى لعبد المحسن أبو النور على الكلام اللى بيحصل من الشباب فى الدق ، فعبد المحسن قال له : فريد ده مجنون ، وخليك ماشى زى ماأنت وامنع العك ده** ، وأنا تركت محمود فى مكتب عبد المحسن أبو النور وانصرفت ..

الخواجة وأحداث ١٣ ، ١٤ مايو

وفى يوم الخميس ١٣ / ٥ / ١٩٧١ الصبح كنت فى المحاكم وبعد ذلك توجهت إلى مجلس الأمة بمناسبة عملى فى لجنة الشئون التشريعية ، وقابلت الأستاذ محمد عبد السلام الزيات ، فسألنى سؤالا واحد وأذكر أنه قال : « هو شعراوى جمعة يقدر يعمل أى حاجة هو عايزها فى البلد دى ؟ » فأنا رديت عليه وقلت له : هو مش راجل وزير داخلية وفى إيده السلطة ؟!! ــ ولم أكن أعرف أنه استقال أو أقيل .. ولم يذكر لى الوزير الزيات شيء أكثر من ذلك ..

وأثناء وجودى فى منزلى مساء وأنا ماكانش عندى خبر الاستقالات الجماعية التى تقدم بها بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض الوزراء ، وبعد ذلك حضر إلى منزلى محمود حلاوة وسمعنا سوى نشرة الساعة ١١ مساء ، **وكنت قد علمت من محمود حلاوة تليفونيا أثناء وجوده فى لجنة محافظة الجيزة عما كان يجرى داخل مكتب فريد عبد الكريم وأنا سبق أن تحدثت فى هذا الموضوع تفصيلا حين سئلت أول مرة** ــ (وقد كشف أحمد

الخواجة عن عداء مستحكم وخصومه شديدة بينه وبين فريد عبد الكريم وعدد من رفاقه ومنهم محمود السعدنى) .

وفى يوم ١٤ / ٥ / ١٩٧١ صباحا توجهت لنقابة المحامين ودعوت مجلس النقابة لاجتماع طارىء وحضر بعض المحامين وطلبنا مقابلة السيد الرئيس لتأييده ظهرا ، وفى الساعة السادسة مساء ، وقبل أن يلقى السيد الرئيس بيانه اتصلت بى رئاسة الجمهورية وأبلغتنى بأن السيد الرئيس حدد الساعة الثامنة والنصف لمقابلتنا ، وفى نفس الوقت تلقيت دعوة تليفونية لحضور مجلس الأمة فتوجهت إلى المجلس واستمعت فيه إلى بيان السيد الرئيس ، ثم لم أمكث لحضور اجتماع المجلس وأسرعت إلى نقابة المحامين وتوجهت معهم إلى القصر الجمهورى ، وقد التقينا بالسيد الرئيس الساعة التاسعة مساء تقريبًا ...

الايقاع بعبد الهادى ناصف وأبو النور وشقير وضياء داود

وسئل أحمد الخواجة :

س : من من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا قابلت قبل الاجتماع الأول للجنة المركزية وما هى المناقشات التى دارت بينك وبينهم ؟

جـ : أنا كان ترددى على مكتب عبد المحسن أبو النور بصفة يومية ، وأذكر أنه بتاريخ ١٨ أو ١٩ أو ٢٠ / ٤ / ١٩٧١ وأثناء وجودى حوالى الساعة ١١ صباحا فى مكتب السيد / عبد المحسن أبو النور حضر تباعا الدكتور لبيب شقير والسيد / ضياء داود ومحمد صبرى مبدى وعبد المجيد فريد وعبد الهادى ناصف .. وأذكر أننا قبل أن نتناقش فى موضوع مشروع الاتحاد حدث أن كان د . لبيب شقير أو ضياء داود كان بيده نسخة المشروع المنشورة فى الصحف ، وكان يقرأ فيها **وفى هذه الأثناء ثار تعليق من بعض الحاضرين على المشروع ، وأحد الحاضرين سأل عن السبب فى عدم انضمام السودان للمشروع ، كما أثار البعض نقطة أخرى مؤداها أن هذا المشروع توقيته غير**

مناسب بالنسبة للظروف الحاضرة وأذكر أيضا أن عبد الهادى ناصف قال تعليقا على المشروع أنه لايمكن تفسيره إلا بأن القصد منه « عمل مجد شخصى » ولم يذكر من الذى يعنيه بذلك ولكن كان واضح أن المقصود بذلك هو السيد الرئيس .. وارجح أن اللى قال أن توقيت المشروع غير مناسب هو السيد / عبد المحسن أبو النور ..

س : ألم يتضح رأى عبد المحسن أبو النور والدكتور لبيب شقير وضياء داود نحو مشروع الاتحاد فى هذا الاجتماع ؟

جـ : **كان الواضح من حديثهم أنهم غير راضين على المشروع ، وهم كانوا بيتكلموا بتحفظ إلى حد كبير وأنا لمست اتجاههم المعارض للمشروع من الأسئلة بتاعتهم وليس من إجاباتهم ..**

س : كيف بنيت اتجاههم المعارض رغم تحفظهم فى الحديث ؟

جـ : **أنا بنيت ذلك من الأسئلة اللى طرحوها أمامنا ، فمثلا الدكتور لبيب شقير سألنا عن : هل الجماهير تساءلت عن سبب عدم دخول السودان ولا لأ ؟ وسؤال آخر من الأمين العام ما رأى الناس فى مدى ملاءمة الوقت والظروف الحاضرة لاعلان مثل هذا المشروع ؟ وأظن أن الأستاذ ضياء داود سأل عن جواز ابرام الاتفاق قبل الرجوع إلى اللجنة المركزية ، ومن هذه الأسئلة تولد لدى ايحاء بأن اتجاهاتهم بمعارضة المشروع وعدم الموافقة عليه ، وكان الحاضرون بيرددوا ردود على هذه الأسئلة تفيد على موافقتهم على الاتجاه المعارض ..**

س : ماذا كان موقفك من المناقشات التى دارت أمامك فى الاجتماع المذكور ؟ .

جـ : **أنا كنت موافق على المشروع وقلت الكلام ده فى الاجتماع ، كما**

ذكرت أن المحامين جميعا موافقين على المشروع ومعلوم لدى هؤلاء الناس جميعا أننى من أنصار الوحدة العربية ...

س : ألم يناقشك عبد المحسن أبو النور وضياء داود ولبيب شقير فى رأيك الذى أعلنته ، والذى يتعارض مع الاتجاه المعارض الذى لمسته منهم ؟ .

جـ : محدش منهم ناقشنى لأنهم كانوا بيبحثوا عن العيوب التى يمكن الصاقها بالمشروع ...

أخطــر الأقــوال

ويتطوع أحمد الخواجة ــ ودون سابق انذار أو أى مقدمات ــ فيهدى التحقيق سندا خطيرا جديدا ضد المتهمين ماكان ليستطيع أحد غيره تقديمه أو استخدامه على هذه الصورة التى تقطع بسوء نوايا زعمائه وزملائه فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى والتدبير لضرب السادات أو قلشه من مقعد الرئاسة ...

فقد جاء فى أقوال أحمد الخواجة مانصه :

... ولكن لبيب شقير طلب منى أن أرأس لجنة لدراسة مشروع قانون الحراسة وابداء الرأى حوله ، كما طلب منى الدكتور شقير أن أوافيه بالنسخة الخاصة بمشروع قانون العقوبات الاقتصادى الذى كان قد سلمها لى منذ عام مضى لكى أقدمها فى مجلس الأمة فى صورة اقتراح بقانون ، **وقد فهمت من حديث عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير مجتمعين أن هناك رغبة فى تعميق عملية المعارضة لسياسة السيد رئيس الجمهورية ماثلة فى نقد مشروع قانون الحراسة وعدم الموافقة عليه ، وفى نفس الوقت تتم الموافقة على الاقتراح**

بالقانون الخاص بقانون العقوبات الاقتصادى ، وقد طلب منى كل منهما أن أرأس لجنة شكلت فعلا بمعرفة كل منهما لدراسة كل من المشروعين ، وقد حرصت فى اللجنتين على ألا أجعل من العمل القانونى وسيلة لتعميق الخلاف ، وبناء على ذلك فأنا لم أتقدم بمشروع قانون العقوبات الاقتصادى وتقدم به أحد زملائى فى مجلس الأمة ، وهو ليس من أعضاء اللجنة التشريعية وجايز يكون اللى قدم المشروع محمد حسن رشدى وأحيل المشروع إلى لجنة الشئون التشريعية ولم أحدد له جلسة حتى الآن ..

وبالنسبة لمشروع قانون الحراسة فأنا أصريت فى اجتماع اللجنة أن يذكر الرأى الذى يعارض والرأى المؤيد ، وأسانيد كل منهما ، وانتهت المناقشة بطلب اجراء تعديلات على المشروع وليس المعارضة له ، وقد اعدت اللجنة تقريرها وسلم للأمين العام ، وقد علمت من السيد محمد عبد السلام الزيات أن السيد / شعراوى جمعة طلب ادخال بعض التعديلات على مشروع قانون الحراسة وعلمت أن التعديلات التى طالب بإدخالها هى نفس التعديلات التى ارتأتها اللجنة فى تقريرها ، وعلمت أن ذلك حدث فى اجتماع مجلس الوزراء رغم أن السيد شعراوى جمعة لم يتصل بأحد أعضاء اللجنة فى هذا الصدد ، **وقد فهمت من ذلك أن التقرير الذى قدمته اللجنة والذى سلم لعبد المحسن أبو النور قد سلم بعد ذلك للسيد شعراوى جمعة .. ووجه استغرابى فى هذا الموضوع كله هو مراجعته مشروع قانون مقدم من الحكومة فى اللجنة المركزية لأنه لم يجرى العمل قبل ذلك على دراسة أى مشروع قانون مقدم من الحكومة إلى المجلس فى الاتحاد الاشتراكى بعد تقديمه أو دراسته فى مجلس الوزراء وتحليلى لما حدث من شعراوى جمعة أن هناك اتفاقا على تعميق المعارضة الموجهة للسيد رئيس الجمهورية ولسياسته فى ذلك الوقت ، وهو الوقت السابق على اجتماع اللجنة المركزية الأول ، وأن شعراوى جمعة ممن شاركوا فى هذا العمل ...**

أحمد الخواجة يقدم مزيداً من التوضيح

س : ممن علمت بما حدث فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ؟

جـ : أنا علمت بما دار فى اجتماع اللجنة من السيد / محمد عبد السلام الزيات يوم الخميس ٢٢ / ٤ / ١٩٧١ وكان متأثرا جدا لما حدث ، **وعلمت منه بأسماء المعارضين ، وقال أن المعارضين قالوا كلام « وسخ » وعلى صبرى أظهر كل أحقاده ..**

س : ذكرت أنك بنيت من خلال حديثك مع أبو النور وشقير أن هناك رغبة فى تعميق المعارضة فى سياسة السيد رئيس الجمهورية من خلال مشروعى القانونين ، فكيف يمكن تعميق المعارضة عن هذا الطريق ؟

أجاب أحمد الخواجة :

جـ : مشروع قانون الحراسة يمثل اتجاها جديدا فى سياسة الرئيس قوامه أن الحراسة كاجراء إدارى يجب أن يزول ، وألا تتم إلا بحكم قضائى ، وسبق أن تحدث السيد الرئيس عن هذا الموضوع مرارا وعن فساد كثير من الاجراءات والتحريات التى كانت سببا فى فرض الحراسة الادارية على بعض الناس بغير مبرر ، وذكر السيد الرئيس كذلك أنه يود ألا تفرض الحراسة على أحد قبل أن يسمع دفاعه حتى تدخل الطمأنينة فى قلوب الناس ، **وكان قانون الحراسة على هذا النحو يمثل أحد الواجهات الجديدة لسياسة الرئيس السادات ، وإن من شأن معارضة هذا القانون أن تحمل بذاتها معارضة سياسة الحكم ، وليس معارضة القانون فى ذاته** ، وكانت أسباب المعارضة التى ترددت بالنسبة لهذا المشروع أنه يتضمن حماية للعناصر الغير اشتراكية ، ومقدمة لتصفية الاجراءات الاشتراكية ، وهذا يثير بلبلة فى نفوس الناس حول تصفية الاشتراكية .. وفى ذات الوقت الذى قدم فيه اقتراح آخر ثم عاد وقال وفى ذات الوقت الذى

يعد فيه اقتراح آخر بقانون العقوبات الاقتصادى ومعنون أنه حماية للنظام الاشتراكى وحماية الاجراءات التى اتخذت لدعم الثورة الاشتراكية على النحو الذى يفهم منه بأننا فى مناضلة بين مشروع مقدم من الحكومة ومشروع مقدم من الاتحاد الاشتراكى ، وأن أولهما ضد الاشتراكية وثانيهما مع الاشتراكية ...

وبتعبير آخر أن الرغبة كانت أن يقدم المشروعين لمجلس الأمة فى وقت واحد علشان يضربوا بعض فى الوقت اللى ظهر فيه الخلاف حول الاتحاد الثلاثى داخل اللجنة التنفيذية ...

س : وما الفرق بين مشروعى القانونين ، وما وجه تفضيل قانون العقوبات الاقتصادى على قانون الحراسة فى رأى الفريق المعارض ؟

جـ : لم يكن القصد هو تعقب النصوص فى المشروعين والمفاضلة بينهما ، بل كان القصد الذى يهدفون إليه هو إظهار التعارض بين العنوان الذى يحمله كل من القانونين المذكورين ، لأن قانون الحراسة عنوانه « رفع الحراسة » ، وعنوان القانون الآخر « حماية النظام الاشتراكى » فكان القصد هو ابراز قضية جديدة من خلال هذين المشروعين هو وجود خلاف حول قضية الاشتراكية — على غير الحقيقة — لأن مضمون النصوص فى المشروع واحد وهو حماية النظام الاشتراكى بل إن قانون الحراسة أشد فى حماية النظام الاشتراكى من القانون الآخر لأنه بيقيم صورة من صورة المحاكمة السياسية ..

س : وما هي الظروف التى دعتك إلى تبين الاتجاه فى تعميق المعارضة لسياسة السيد الرئيس ؟

جـ : كان قانون الحراسة بيدرس بالفعل فى مجلس الوزراء وقد تم النشر عنه قبل ذلك فى الصحف ومن شأن اعادة دراسة هذا المشروع فى الاتحاد

الاشتراكى عملية تستلفت النظر ولو أن النية حسنة لكانت هذه الدراسة قد بدأت فور اعلان السيد الرئيس عن الاتجاه لاعلان هذا القانون وكان ذلك قبل موضوع الاتحاد الثلاثى بوقت طويل لأن تحدث الرئيس فى موضوع قانون الحراسة كان فى شهر فبراير الماضى على ماأذكر — ومن شأن إثارة هذا الموضوع من جديد فى الاتحاد الاشتراكى بعد الخلاف الذى ظهر فى اللجنة التنفيذية ، وبعد أن بدأ مجلس الوزراء فى دراسة المشروع فإن ذلك معناه أنه لم يكن هناك قصد فى مساندة المشروع الذى يعبر عن أحد جوانب سياسة السيد الرئيس ، ويؤكد هذا النظر أن الدكتور لبيب شقير كان قد سلمنى منذ عام مضى مشروع قانون العقوبات الاقتصادى لكى أتقدم باقتراح بقانون فى شأنه فى مجلس الأمة ، وكان رأيى فى ذلك الوقت هو عدم التقدم به لأننى أرى عدم إصدار قانون مستقل به ، بل يتعين أن يكون هذا القانون جزءا من قانون العقوبات كله بحيث يكون محل دراسة عند النظر فى إصدار قانون عقوبات جديد ، ومن أجل هذا ظل المشروع حبيسا فى مكتبى باللجنة التشريعية بمجلس الأمة ولم أتقدم بالاقتراح ، وفوجئت خلال الفترة التى تلت اجتماع اللجنة التنفيذية العليا بأن الدكتور لبيب شقير طلب منى تشكيل لجنة من أعضاء اللجنة المركزية والمستشارين القانونيين فيها لدراسة المشروع على أساس أن زميلا آخر من أعضاء مجلس الأمة هو الذى سوف يتقدم به .. وحينئذ تأكد لدى أنه لاتفسير لكل ماسبق إلا معارضة مشروع قانون الحراسة وأن قانون الحراسة غير مستهدف بذاته ولكن القصد هو معارضة سياسة السيد الرئيس لأن السيد / عبد المحسن أبو النور كان قد طلب منى رئاسة لجنة شكلها بالفعل من أعضاء اللجنة المركزية والمستشارين القانونيين لدراسة قانون الحراسة .

س : من الذين شاركوا فى العمل على تعميق هذه المعارضة ؟

جـ : اللى ظهر أمامى من خلال الحديث الذى ذكرته بخصوص مشروعى

القانونين عبد المحسن أبو النور والدكتور لبيب شقير وشعراوى جمعة ...

أحمد الخواجة يطيح بصبرى مبدى وضياء داود

وفى مكان آخر من التحقيق سئل أحمد الخواجة :

س : قرر محمد صبرى مبدى أن عبد المحسن أبو النور ذكر فى الاجتماع الذى تم فى حضورك يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٧١ أنه إذا رفض السيد الرئيس تأجيل الجلسة وأصر على التصويت فسوف يتكلم كل من على المنصة وكان يعنى بذلك نفسه وعلى صبرى والدكتور لبيب شقير وضياء الدين داود ؟

جـ : اللى حصل فى هذا الخصوص غير كده .. وأنا أذكر أن أثناء حديثى مع عبد المحسن أبو النور **سمعت صبرى مبدى بيقول لضياء داود بصوت عال يسمعه عبد المحسن أبو النور : إن لازم المنصة تتكلم علشان الأعضاء تتشجع ، ومفهوم هذا الكلام أن اللى حيتكلم الأعضاء المعارضين لمشروع الاتحاد ، وهذا الكلام سمعته من صبرى مبدى وليس من عبد المحسن أبو النور ، وأنا تذكرت هذه الواقعة الآن بمناسبة السؤال ..**

س : ما الذى كان يعنيه محمد صبرى مبدى من هذا الحديث ؟

جـ : **الواضح من هذا الحديث هو دعوة أعضاء اللجنة العليا المعارضين إلى البدء بمهاجمة مشروع الاتحاد فى بداية الجلسة حتى ينبرى من يريد من أعضاء اللجنة المركزية أن يساند هذا الاتجاه ..**

س : **ألم يعلق ضياء داود على حديث محمد صبرى مبدى ؟**

جـ : **أنا مسمعتوش اتكلم ولكنه كان متحمسا لكلام محمد صبرى مبدى أكثر من صبرى نفسه ..**

س : ذكرت الحديث الذى قاله محمد صبرى مبدى وأنه بصوت عالى وعلى

مسمع من عبد المحسن أبو النو وقررت أن الأخير لم يعلق على ماسمع فما الذى فهمته من ذلك ؟

جـ : أنا فهمت أن هناك اتفاقا على عمل معارضة داخل اللجنة المركزية ..

س : هل طلب منك عبد المحسن أبو النور تقييم مشروع قانون الحراسة أم أنه طلب ابراز العيوب وتوجيه النقد له ؟

جـ : هو طلب مراجعة القانون ، **وأنا فهمت من حديثه إن المطلوب هو إبراز العيوب وليس إبراز الحسنات ، وقد أدركت بعد ذلك ولا سيما بعد حديث الدكتور لبيب شقير معي بشأن مشروع قانون العقوبات الاقتصادى أن الهدف هو مهاجمة سياسة السيد الرئيس من خلال قانون الحراسة بتوجيه النقد إليه واستحسان القانون الآخر وهو قانون العقوبات الاقتصادى ... وبعبارة أخرى أن القصد كان أن المشروعين يضربوا بعض وأن تكون الغلبة لمشروع قانون العقوبات الاقتصادى وليس للقانون الذى تبناه السيد الرئيس فى أحاديثه وهو قانون الحراسة وقد بدا ذلك واضحا من تعجل تقديم الاقتراح بقانون العقوبات الاقتصادى إلى مجلس الأمة ..**

* * *

س هل طلب منك عبد المحسن أبو النور تقييم مشروع قانون الحراسه ام انه
طلب ابراز العيوب وتوجيه النقد اليه ؟

ج هو طلب مراجعة القانون وأنا فهمت من حديثه ان المطلوب هو ابراز
العيوب وليس ابراز الحسنات وقد أدركت بعد ذلك ولا سيما بعد حديث
الدكتور لبيب شقير معى بشأن مشروع قانون العقوبات الأقتصادى أن —
الهدف هو مهاجمة سياسة السيد / الرئيس من خلال قانون الحراسه
بتوجيه النقد اليه واستحسان القانون الأخر وهو قانون العقوبات الأقتصادى
وبعباره اخرى ان القصد كان ان المشروعين يضربوا بعض وان تكون الغلبه
لمشروع قانون العقوبات الأقتصادى وليس للقانون الذى يتبناه السيد الرئيس
فى أحاديثه وهو قانون الحراسه وقد بدا ذلك واضحا من تعجل تقديم
الأقتراح بقانون العقوبات الأقتصادى الى مجلس الأمه .

س الم يناقشك عبدالمحسن ابوالنور فى التقرير الذى اعدته اللجنه بشأن

— أحمد الخواجة يقرر أنه فهم من حديث عبد المحسن أبو النور أن المطلوب هو إبراز عيوب قانون الحراسات وليس ابراز الحسنات وأن الهدف الذى رمى إليه كل من عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير كان مهاجمة سياسة الرئيس أنور السادت ...

وبسؤال أحمد الخواجة :

س : هل أفصح الدكتور لبيب شقير فى حديثه معك عن الرأى الذى يود أن تنتهى إليه اللجنة فى تقريرها ؟

ج : أيوه وهو كان واضح فى حديثه أنه كان عايز اللجنة تنتهى سريعا من عملها ، وقد بدا ذلك حين ذكر أن هذا القانون يعتبر تقنينا للاشتراكية وتقنينا لعمل الثورة ، ومن مظاهر الاستعجال أنه ابلغنى أن واضع القانون والعضو الذى سوف يتقدم باقتراح هذا القانون سوف يشتركان فى اللجنة — **ومن هنا تبين أن الدكتور شقير[1] يعمل على إصدار هذا القانون فى الوقت الذى كان فيه عبد المحسن أبو النور يعمل على هدم قانون الحراسة ، وهنا اكتملت الصورة أمامى ، وظهر بجلاء الهدف الذى يسعيان إليه وهو تعميق المعارضة الموجهة لسياسية السيد الرئيس ...**

الخواجة يوضح أكثر وأكثر

وبسؤاله :

س : ذكرت أنك أدركت أن الهدف من أثارة مشروعى القانونين سالفى الذكر فى وقت واحد هو تعميق المعارضة الموجهة لسياسة السيد رئيس الجمهورية فما تاريخ هده المعارضة فيما تعلم ؟

ج : بعد وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر بحوالى شهر وعند إعادة تشكيل الوزارة الجديدة للمرة الثانية برئاسة الدكتور محمود فوزى أشيع أن

(١) هناك علاقة نسب ومعاهدة بين المرحوم د . لبيب شقير وأحمد الخواجة .

أعضاء اللجنة التنفيذية العليا المتفرغين للعمل السياسى للاتحاد الاشتراكى وهم عبد المحسن أبو النور ، ولبيب شقير ، وضياء داود ـ غاضبون لأن السيد الرئيس لم يأخذ رأيهم عند تشكيل الوزارة ، وأنه لايتصل بهم أبدا ، وأنه لم يكن يعقد الاجتماع الذى اعتقد أنه كان فى منتصف مارس الماضى ، وثالثها وأظن أنه جاء على لسان علام عبد العظيم (عضو التنظيم الطليعى بالجيزة) أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبالذات السيد / ضياء الدين داود يستنكرون فى اجتماعات عامة ـ قال أنه حضرها ـ أسلوب العمل السياسى من جانب السيد الرئيس لأنه ينفرد بوضع السياسة دون الاستعانة بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، وأنه يستعين بالدكتور محمود فوزى ومحمد حسنين هيكل فقط ويهمل دور المؤسسات السياسية .. والنقطة الرابعة هى استنكار العمل السياسى الدولى .. وكل هذا يعنى أن هناك تيارا يوجه نقدا لسياسة الرئيس ولما جاء موضوع الاتحاد كان فرصة خصبة لديهم لتجسيد هذا التيار ..

س : ما الذى فعلته حين تبينت ذلك ؟

جـ : أنا كنت باعترض على أى كلام باسمعه يتضمن معارضة للسيد الرئيس ، لأن ذلك فى رأيى عبارة عن هدم لايعى ولا يفهم طبيعة النظام السياسى فى مصر ...

* * *

ونقطة خلاف أخرى أبى أحمد الخواجة ألا أن يكشف عنها ويثيرها ليدلل على اخلاصه الشديد للسادات ، واتفاقه التام معه فى سياسته ، ومن ناحية أخرى ليثبت عكس ذلك بالنسبة لزملائه من المتهمين ويظهر سوء نيتهم تجاه السادات ...

قال أحمد الخواجة فى أقواله أمام النيابة مانصه :

.. وبإعلان السيد الرئيس للمبادرة المصرية وللأسباب الوجيهة التى أبداها السيد الرئيس والتى بنى عليها المبادرة ، وقد أظهر هذه الأسباب على ماذكر السيد / الرئيس استكمال شبكات الدفاع الجوى عن مدن الصعيد ، والمحافظة على الرأى العام الدولى الذى كسبناه والذى يتعين علينا أن نكسب منه أكثر بإظهار أن مصر راغبة حقيقة فى سلام عادل ، وبتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٧١ أعلن السيد الرئيس فى حديث تليفزيونى إنهاء التزامنا بوقف إطلاق النار وعدم الالتزام بالمبادرة المصرية ، وفى هذه الفترة عقدت لجنة التنظيم الطليعى بمحافظة الجيزة اجتماعا حضره جميع الأعضاء تقريبا ، وقد هالنى فيه أن كلا من علام عبد العظيم حماد ثم عادل آدم ثم فريد عبد الكريم بدأوا فى نقد سياسة السيد رئيس الجمهورية صراحة ، وتحدثوا فى النقاط الآتية : استنكار عقد اللجنة المركزية للموافقة على مد وقف اطلاق النار وعدم عقدها لانهائها . وثانيا : هو استنكار عدم دعوة اللجنة المركزية منذ ٤ / ٢ / ١٩٧١ حتى تاريخ الاجتماع الذى كان فى منتصف مارس الماضى ..

وبقدر ماقدمه أحمد الخواجة للتحقيق من أسانيد تسيىء للمتهمين وتوغر صدر خصمهم الناقم المتوعد وهم فى أقسى الظروف ، وتقضى على أى ذرة من رأفة أو أى أمل فى تسامح أو صفح .. نجد على النقيض من ذلك المرحوم الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مدير جامعة القاهرة ومقرر لجنة الشئون القانونية باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى الذى جاءت أقواله التى أدلى بها فى التحقيق يوم ٢٥ / ٦ / ١٩٧١ أمام الأستاذ صفوت عباس وكيل النيابة نموذجا للقوة والثقة والاعتداد بالنفس ومتفقة مع قدر الرجل وعظمة

منصبه كرئيس لأكبر وأعرق جامعات مصر .. وكان بحق صورة للقول الثابت المتزن الرزين ومثالا طيبا للشجاعة والوفاء ، ورفض المنطق الذى تكلم به أحمد الخواجة ...

وفى الوقت الذى وصف فيه عبد المحسن أبو النور كلام أحمد الخواجة بأنه « محض اختلاق » وصفه الدكتور لبيب شقير بأنه « استنتاج شخصى وخاطىء » وقال : « إنه إذا كان أحمد الخواجة قد فهم ذلك فلست أدرى لماذا لم يناقشنى فيه ؟! » ..

طرائف من ملف التحقيق مع أحمد الخواجة :

١ ــ فى الوقت الذى أكد فيه أحمد الخواجة ولاءه واخلاصه الشديدين للسادات ، نسب له علام عبد العظيم عضو التنظيم الطليعى بالجيزة وزميله عادل الأشوح أنه (أى أحمد الخواجة) علق على نائب « أجا » حين أشاد بموقف الرئيس أثناء اجتماع الهيئة البرلمانية بالسادات يوم ١٠ / ٥ / ١٩٧١ فوصف نائب أجا بأنه « منافق ساداتى ابن كلب » وكان ذلك فى حديث هامس بين أحمد الخواجة وعادل الأشوح أثناء الاجتماع ..

٢ ــ ذكر أحمد الخواجة أنه فى جلسة اجتماع السادات بالهيئة البرلمانية كتب صبرى مبدى على ورقة أثناء حديث السادات « أن الرئيس يقول كلاما ممتازا ورائعا » وسلمها لأحمد الخواجة الذى اعادها إليه بعد أن كتب عليها « جدا جدا جدا » وطلب أحمد الخواجة سؤال صبرى مبدى فى هذه الواقعة .. وبسؤال الأخير أقرها .. طبعا .

٣ ــ على الرغم من أن أحمد الخواجة قرر أنه من الطبيعى والبديهى وبحكم منصبه كنقيب للمحامين فإنه كان مع الضمانات المنصوص عليها فى قانون

الحراسة لصالح العدالة وأمن المواطنين وحريتهم .. إلا أن الدكتور أحمد فتحى سرور قرر فى أقواله فى هذا التحقيق أن كلا من أحمد الخواجة والمستشار محمد لطفى كانا يعارضان كل اقتراح يهدف إلى مزيد من الضمانات بحجة أن هذه الضمانات فيها إضعاف للنظام الاشتراكى .. وبمواجهة أحمد الخواجة بأقوال الدكتور أحمد فتحى سرور اعترف بأنه كان مكتفيا بالضمانات التى نص عليها فى القانون حفاظا على النظام الاشتراكى ...

٤ ــ كشف كل من محمد صبرى مبدى وعادل الأشوح عن عدم صحة ماقرره أحمد الخواجة من أن المحامين قد اجتمعوا ووافقوا على مشروع الاتحاد الثلاثى ...

فجاء فى أقوال صبرى مبدى فى التحقيق الذى أجرى معه يوم ١٧ / ٨ / ١٩٧١ ما يلى :

س : ألم ينقل أحمد الخواجة إلى المجتمعين رأى المحامين فى هذه الاتفاقية ؟

جـ : أذكر أنه قال أنه كان فى صباح هذا اليوم بحجرة المحامين إما بدار القضاء العالى أو بمحكمة مصر وأن ثمة نقاش دار حول الاتفاقية **كان محوره هو التخوف من التورط مع البعث مرة أخرى ...**

س : يقرر أحمد الخواجة أنه أعلن فى هذا الاجتماع أن المحامين يوافقون على المشروع بالصورة التى أعلن بها ؟

جـ : لا أنا أذكر أنه قال الكلام اللى ذكرته ولم يشر إلى موافقة من المحامين ، فضلا عن أنه اجتمع بعدد من المحامين عرضا فى غرفة المحامين وأن هذا العدد لايمثل رأيا عاما للمحامين يمكن نسبته إليهم ككل ..

وجاء فى أقوال عادل الأشوح التى أدلى بها فى نفس اليوم ١٧ / ٨ / ١٩٧١ مانصه :

« ... وأذكر أنه بعد موافقة المؤسسات السياسية والدستورية على مشروع الاتحاد كانت قد ظهرت بالصحف تأييدات متعددة للسيد الرئيس ونشرت جريدة الأخبار فى خلال هذه الفترة خبرا مفاده أن نقابة المحامين تعد بيانا لتأييد الرئيس فى موضوع الاتحاد وأن البيان سيصدر فى اليوم التالى ، **فأنا فوجئت بالأستاذ الخواجة جاى لى فى مكتبى بالأمانة وقال لى أنت شفت الأخبار قلت له فيها إيه ؟ قال لى أن جريدة الأخبار نشرت أن المحامين سيرسلوا بيان تأييد للسيد الرئيس وأنهم كل شوية يسألوا ويقولوا فين البيان فقلت له وماله كل المنظمات النقابية بعتت بيانات تأييد وكنت فى ذلك أعبر عن رأيى الشخصى وسألته : أنتم مطلعتوش البيان بتاعكم ليه ، فقال لى : أما نشوف تعليماتكم إيه أى تعليمات التنظيم ، فقلت له : التنظيم ماله ومال الموضوع ده ، المفروض أنكم تعبروا عن رأيكم زى باقى النقابات التى لم تأخذ رأى التنظيم فسكت وانتهت المقابلة على ذلك ...** » .

* * *

... وعلى الرغم من كل ماتقدم فقد ظهر واضحا أن ماقدمه أحمد الخواجة للتحقيق من أدلة اتهام ضد زعمائه وزملائه فى التنظيم كان كفيلا بأن يشفع له ويعفيه من تقديمه للمحاكمة حتى يكون شاهد الاثبات الرئيسى الذى يستعين به المدعى العام الاشتراكى والسوط الذى يلهب به ظهور المتهمين .. وأستطيع أيضا أن أقول أن عاملا آخر قد حال دون تقديم أحمد الخواجة للمحاكمة مع باقى زملائه من المتهمين هو الرباط القوى الذى كان يربط بين العقيد معمر القذافى والمرحوم محمد الخواجة شقيق أحمد الخواجة ، والذى اختاره القذافى ضمن الوزراء الاتحاديين الممثلين لليبيا فى الاتحاد الثلاثى على الرغم من أنه رحمه الله كان وكيلا لوزارة الاقتصاد المصرية ومصرى الجنسية .

وبطبيعة الحال لقد كانت هذه العلاقة الوطيدة بين المرحوم محمد الخواجة والرئيس الليبى معمر القذافى كفيلة بحماية أحمد الخواجة من بطش السادات الذى كانت علاقته بالقذافى فى ذلك الوقت فى أوج ازدهارها ..

ولعل هذا يكشف أيضا عن زاوية من أسباب التحول السريع لأحمد الخواجة والتغيير المفاجىء ضد قادته وزملائه على الرغم من أنه كان أكثرهم أمانا لوجود هذه الحماية القوية التى لم يكن من المتصور أن تتخلى عنه ...

* * *

الفصل الثالث

المحكمة

الجلسة الأولى

عقدت جلسة الافتتاح لمحكمة الثورة الدائرة الأولى يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧١ بمبنى محكمة الثورة بقاعة الزهراء برئاسة الجمهورية بمصر الجديدة فى العاشرة صباحا ..

تشكيل المحكمة

برئاسة الأستاذ حافظ على بدوى المحامى ورئيس مجلس الشعب

وعضوية المستشار بدوى ابراهيم حمودة رئيس المحكمة العليا . وحسن محمد التهامى مستشار رئيس الجمهورية

ومثل الادعاء الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى

وأمانة سر السيدين / أحمد فؤاد حبيب ،

ومحمد حسين عثمان

المتهمون

١ ـ السيد /شعراوى محمد جمعه — السن ٥١ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وأمين التنظيم الطليعى ..

٢ ـ السيد / عبد الرءوف سامى شرف الشهير بسامى شرف — السن ٤٢ وزير شئون رئاسة الجمهورية وعضو أمانة التنظيم الطليعى والمسئول عن منطقة شرق القاهرة

٣ ـ السيد / محمد محمد فائق	السن ٤٢ وزير الاعلام ورئيس منطقة غرب القاهرة للتنظيم الطليعى ..
٤ ـ محمد سعد الدين زايد	السن ٥١ وزير الاسكان والمرافق ورئيس منطقة شمال القاهرة للتنظيم الطليعى ..
٥ ـ حلمى محمد السعيد محمد	السن ٥٤ وزير الكهرباء ورئيس التنظيم الطليعى لمنطقة جنوب القاهرة ..
٦ ـ على زين العابدين صالح	السن ٥٦ مهندس وزير النقل وعضو اللجنة المركزية وعضو التنظيم الطليعى بشرق القاهرة ..
٧ ـ على بليغ صبرى	السن ٥١ نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا ..
٨ ـ محمد عبد المحسن أبو النور	السن ٥٣ أمين عام الاتحاد الاشتراكى وعضو اللجنة التنفيذية العليا ..
٩ ـ د . محمد لبيب يوسف شقير	السن ٤٥ رئيس مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية العليا ..
١٠ ـ ضياء الدين محمد داود	السن ٤٥ محام وعضو اللجنة التنفيذية العليا ..
١١ ـ أحمد كامل على كامل	السن ٤٥ رئيس إدارة المخابرات العامة وعضو أمانة التنظيم الطليعى ..

١٢ـ فريد عبد الكريم بسيونى السن ٤١ أمين عام الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة ..

* * *

وقرر رئيس المحكمة أنه قد تم اعلان جميع المتهمين وعددهم ٩١ متهما (واحد وتسعون متهما) لجلسة اليوم ، ولكن نظرا لكثرة عددهم فقد رأت المحكمة أن يقصر الحضور للمتهمين الاثنى عشر الحاضرين اليوم على أن تحدد جلسة أخرى لنظر قضايا باقى المتهمين الذين قسموا إلى مجموعتين حسب أهميتهم وخطورة الاتهامات الموجهة لهم ...

قرار الاتهام

وتلى أمين السر أحمد فؤاد حبيب قرار الاتهام الآتى نصه :

يتهم المدعى العام الاشتراكى المتهمين :

بأنهم فى خلال أشهر فبراير ومارس وإبريل ومايو سنة ١٩٧١ بدائرة محافظتى القاهرة والجيزة والمحافظات الموضحة بالتحقيقات ..

أولاً : المتهمون من الأول إلى السادس :

بوصفهم من الوزراء العاملين بالدولة ارتكبوا فى تأدية وظائفهم جريمة الخيانة العظمى المنصوص عليها فى المادة الخامسة من قانون محاكمة الوزراء ... إلخ .

ثانيًا : المتهمون من السابع إلى الثانى عشر :

اشتركوا مع المتهمين الست الأول بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جناية الخيانة العظمى سالفة البيان ... إلخ .

ثالثا : المتهم الثانى أيضا « عبد الرءوف سامى شرف » :

فى غضون الفترة من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ وحتى شهر فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة محافظة القاهرة :

١ ــ بوصفه وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية استغل نفوذه للحصول على فوائد وميزات ذاتية لنفسه ولأسرته بأن اختلس مبلغ ١٠٠٠ جنيه ألف جنيه استرلينى و ٤٥٠٠ دولارا ومبلغ ٦٠٦٧١ ليرة لبنانية ، وكانت هذه العملات الأجنبية مسلمة إليه بسبب وظيفته فاستولى عليها بغير حق من أموال رئاسة الجمهورية ، وأنفقها فى شراء ملابس وأمتعة وحاجيات أخرى له ولأسرته ..

٢ ــ بوصفه وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية خالف عمدا القوانين واللوائح مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة بأن دأب على استعمال ختم رئيس الجمهورية الذى يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع إذ وقع بختم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الحالى محمد أنور السادات على العديد من القرارات الجمهورية بغير علم أيهما أو موافقته ناسبا إليهما ــ زورا ــ التوقيع على هذه القرارات ، وتمكن بهذه الوسيلة من إصدارها على خلاف ماتقضى به القوانين واللوائح ، وترتب على ذلك ضياع حقوق مالية للدولة على النحو المبين فى التحقيقات ..

رابعًا : المتهم السابع « على بليغ صبرى » :

فى غضون المدة من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧١ بدائرة محافظة القاهرة ..

أ ــ بوصفه وزيرا ورئيسا للوزراء ونائباً لرئيس الجمهورية عمد إلى استغلال نفوذه للحصول على فوائد وميزات ذاتية لنفسه ولأسرته بأن اتفق مع مقاول واحدى شركات القطاع العام على بناء المسكن الذى يقطنه مع أسرته ، و لم يسدد للشركة المتعاقدة معه إلا مبلغا ضئيلا لايتناسب مع تكاليف البناء الفعلية ..

ب ــ بصفته سالفة البيان عمد إلى استغلال نفوذه للحصول على ميزات ذاتية لنفسه ولغيره بأن قام بإدخال كميات ضخمة من البضائع التى جلبها لحسابه من الاتحاد السوفيتي ــ أثناء رئاسته لأحد الوفود الرسمية إلى أراضى الجمهورية العربية المتحدة دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها مستغلا فى ذلك صفته الرسمية مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة تتمثل فى قيمة الرسوم الجمركية المقررة على هذه البضائع ..

* * *

وطلب المدعى العام الاشتراكى معاقبتهم بالمواد : ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن محاكمة الوزراء ، والمواد ٤٠ ، ٤١ ، ١/٨٧ ، ١/٩٦ ، ٩٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ كما طلب معاقبة المتهم الثانى أيضا بالمواد ١١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات ، ٥/٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن محاكمة الوزراء ، ومعاقبة المتهم السابع أيضا بالمواد ٤/٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن محاكمة الوزراء ..

* * *

هيئة الدفاع عن المتهمين

المتهم الأول : الأساتذة على عبد المجيد وكمال خالد وأنور رومان وأحمد حمو وأحمد العزازى ومرسى فرحات .

المتهم الثانى : الأستاذ على منصور والأستاذ عبد العزيز جبر .

المتهم الثالث : الأستاذ على منصور والأستاذ عبد العزيز جبر .

المتهم الرابع : الأساتذة عبده عبد المنعم مراد ، وممدوح عبده مراد ، وأحمد فؤاد عبدالله .

المتهم الخامس : الأساتذة مرسى فرحات وعلى عبد المجيد وأحمد رحمو وأحمد العزازى .

المتهم السادس : الأستاذ على عبد المجيد ، ويحيى حسنى .

المتهم السابع : الأستاذ محمد عبدالله .

المتهم الثامن : الدكتور على الرجال ، وعصام على الرجال .

المتهم التاسع : الأستاذ مصطفى كامل منيب والدكتور محمد عصفور .

المتهم العاشر : الأستاذ على عبد المجيد والأستاذ محب القصبى .

المتهم الحادى عشر : الأستاذ جمال الحريرى .

المتهم الثانى عشر : الأستاذ عبد العزيز الشوربجى ، والأستاذ سيد على حسين .

* * *

بداية ساخنة

انعقدت الجلسة الأولى علنية ، فدعى لحضورها حشد كبير من الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء العالمية ومصورى الصحف والتليفزيون وعدد كبير من الشخصيات العامة ورجال القضاء والمحاماه ..

وبالطبع كان حضور هذه الجلسة العلنية بتصاريح شخصية وفى اجراءات أمن مشددة ، وبخبرتى الطويلة فى مثل هذه المحاكمات تيقنت أن هذه الجلسة ستكون الجلسة العلنية الوحيدة وبعدها تصبح المحاكمة سرية ، وكالعادة ستخصص هذه الجلسة لتوجيه التهم للمتهمين ويعقب ذلك كلمة افتتاحية يلقيها المدعى العام الاشتراكى يكيل فيها التهم والسباب والشتائم وجميع الفاظ الاهانة والتحقير للمتهمين أمام أجهزة الصحافة والاعلام .. ثم يطلب — وباسم الصالح العام — أن تصبح المحاكمة سرية ..

ولما كنت أعتبر مثل هذا التصرف اهانة لهيئة الدفاع ، واستخفافا بالعقول فقد قررت أن أنتهز هذه المظاهرة الاعلامية التى خصصت لكلمة الادعاء ، ووقفت لأثبت حضورى مع المتهم الأول وناشدت المحكمة أن تُعْلن تكذيبا صريحا واضحا لما رددته إذاعة إسرائيل من وجود تسجيلات نسائية بين شعراوى واحدى الفنانات .. فى حين أن أمام المحكمة ملف القضية من عشرة آلاف صفحة كلها تحكى أن شعراوى جمعة هو الراكع الساجد الطاهر النظيف ، وأذهلت المفاجأة المحكمة وامتقع وجه رئيسها امتقاعا شديدا ووجه لى الكلام فى ثورة وغضب وقال :

وهل يوجد ياأستاذ فى قرار الاتهام أى كلام عن مثل هذه التسجيلات أو الشائعات ؟!

فقلت له ... « نحن لسنا فى قضية عادية ، وإنما فى محاكمة لقيادة مصر .. وعندما تتعمد اسرائيل اختلاق وإذاعة هذه الشائعات ، فإنها لاتستهدف

شعراوى أو شخصا بذاته وإنما هى تستهدف زعزعة الثقة والاحترام لزعامة مصر للعالم الاسلامى والدول العربية .. وباسم العرض والشرف .. عرض هذا البلد وشرف كل أسرة فى معقل الدين الاسلامى مصر .. أناشدكم أن تردوا كيد اسرائيل ، وتعلنوا تكذيبا لما تعمدت اذاعتها أن تختلقه وتذيعه كذبا وافتراءا ، ليس اساءة للمتهمين بقدر ماهو اساءة لمصر وزعامة مصر .. ويعلم الله أننى لاأطلب هذا الطلب دفاعا عن المتهمين أو حماية لهم من التشهير والتعريض ، وإنما دفاعا عن مصر ومكانة مصر » ..

فطلب منى رئيس المحكمة الجلوس ووعدنى أن المحكمة ستعلن هذا التكذيب فى الوقت المناسب وطلب من الصحفيين وممثلى أجهزة الاعلام عدم الاشارة لما أثرته وبالفعل صدرت الصحف المصرية فى اليوم التالى و لم تشر لهذا الموضوع من قريب أو من بعيد ذلك لأن نشره كان يفسد ماأطلقته الأجهزة المتخصصةمن شائعات ضد المتهمين تمهيدا لتقديمهم لهذه المحاكمة الظالمة ..

أول صدام مع المدعى العام الاشتراكى

وقف الأستاذ محمد عبدالله المحامى عن المتهم السابع السيد / على صبرى وقرر أنه يدفع بدفع ينقسم إلى شقين :

الأول : أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ لم يعد له وجود بانتهاء محكمة الثورة التى انعقدت عقب النكسة وبصدور بيان ٣٠ مارس والاستفتاء الحاصل بشأنه فى شهر مايو ثم بصدور القانون المنشىء للمحكمة العليا ذلك أن القانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٠٩ بانشاء محكمة الثورة لم ينشىء محكمة دائمة ، وما كان لينشىء محكمة دائمة وإنما هو نظير للقانون الذى صدر عام ١٩٥٤ والقانون الصادر فى ١٦ / ٩ / ١٩٥٣ وهذه قوانين ذات وجهة خاصة تنتهى وتزول من الوجود بزوال السبب وقد تأكد هذا

النظر بصدور بيان ٣٠ مارس وهو ليس بيانا جمهوريا فقط ، ولكنه أصبح فى قوة القانون بالاستفتاء ، وأعقبه صدور القوانين الخاصة بالتدابير الأساسية ، ثم انشاء المحكمة الدستورية العليا ، ومع وجودها يستحيل أن توجد محكمة ثورة لأن القانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ يرفع الضمانات المنصوص عليها فى المادة ٢٥ « لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص » ويرفع الضمان الموجود فى المادة ١٥٢ وما بعدها المتعلقة بالسلطة القضائية العادية أو العسكرية أو محاكم أمن الدولة أو محكمة الثورة ...

أما محكمة الثورة فقد زالت ولم يعد لها وجود ، وولاية المحكمة بهذا ليس لها وجود وزالت نتيجة زوال المهمة الخاصة بها ، وبذلك فإن محكمة الثورة ليس لها وجود لمخالفة وجودها مخالفة أكيدة وصريحة للدستور ...

وهذا الدفع جزء من الدفع بعدم ولاية المحكمة فمن ناحية أخرى أن الادعاء يقدم المتهمين بارتكاب جرائم متعلقة بقانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ / ٩٥٨ وهذه الجرائم يشكل لها قانونا محاكم خاصة وتوجد محكمة خاصة فى المادة الأولى من القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، فإذا أراد رئيس الجمهورية أن يحاكم وزيرا تكون الاحالة إلى المحاكم العليا الخاصة بذلك — أما القانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ فلم يتعرض من قليل أو كثير للمحكمة العليا المخصوصة ، وإذا كان القانون ٤٨ خاص فالقانون ٧٩ / ٩٥٨ أخص ، ولا يمكن أن يلغى المحكمة المخصوصة المنصوص عليها فى القانون ...

* * *

وما أن انتهى الأستاذ / محمد عبدالله المحامى من ابداء هذا الدفع حتى فوجئنا — جميعا — بالدكتور مصطفى أبو زيد فهمى يعلن أنه على استعداد للرد على

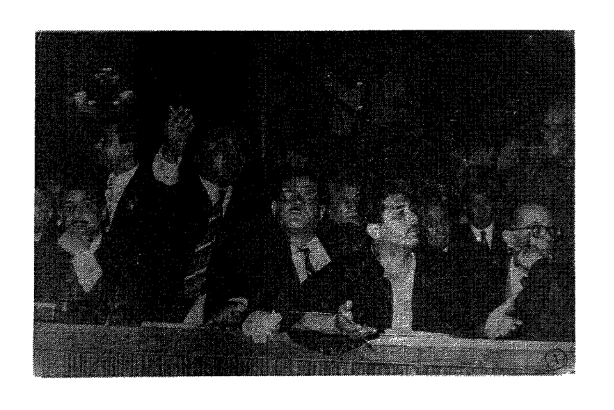
هذا الدفع فورا وفى الحال وبأسلوب فيه تهكم ظاهر واستخفاف بكلام الأستاذ محمد عبدالله وباستعلاء شديد بدأ يرد على الدفع إلى أن التفت إلى الأستاذ محمد عبدالله وقال له ساخرا : **« ولو أن الدفاع قد فتح أى كتاب من كتب القانون الدستورى لما صدر منه هذا الكلام ، ولتبين أن النظام الدستورى لكل بلاد العالم يتضمن فصلا خاصا عن القضاء السياسى والعدالة السياسية »** ..

* * *

ولما كنت أعرف أن هذه هى المرة الأولى التى تتاح فيها الفرصة للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى للوقوف مترافعا فى ساحة محكمة ، وأنه فى أشد الحاجة لمن يلفت نظره إلى أن للمرافعة آدابا يتعين الالتزام بها وعدم الخروج عليها ، وإلا استفحل الأمر واستمرأ إهانة الدفاع وتجريحه والتعالى عليه ، فوقفت لأقول بأعلى صوتى وفى ثورة شديدة موجها الكلام للمدعى العام الاشتراكى :

« شفيعك .. شفيعك أننا لم نرك قبل اليوم فى محكمة .. أى كتب هذه التى تتكلم عنها .. مرفوضة هذه الكتب .. ملفوظة هذه الكتب .. مادام أستاذنا وأستاذك محمد عبدالله قد رفضها ولفظها .. وطلبى الأول فى يومنا الأول من هذه المحاكمة أن تلقنك المحكمة درسا فى آداب المرافعة .. وأن تعلمك أن أبسط آداب المرافعة أن توجه حديثك للمحكمة » ...

* * *



كمال خالد يعترض على الإهانة التى وجهها المدعى العام الاشتراكى - د . مصطفى أبو زيد فهمى للأستاذ محمد عبدالله المحامى بالجلسة الأولى لانعقاد محكمة الثورة . ويظهر فى الصورة على يساره المحامون أحمد العزازى وسيد حسين والمرحوم النقيب عبد العزيز الشوربجى والمرحوم مرسى فرحات (باشا) وعبد الحميد عبد المقصود .

وتكهرب جو الجلسة وتعالت أصوات المحامين الحاضرين جميعا ـــ سواء المترافعين منهم عن المتهمين أو الحاضرين بتصاريح كمشاهدين ـــ معلنين غضبهم واستنكارهم لما بدر من المدعى العام الاشتراكى ، رافضين المساس بكرامة المحامى وهيبة المحاماة .. وفى شموخ الأسد وقف المرحوم النقيب عبد العزيز الشوربجى يضرب بعصاه الأرض ويطلب الكلمة ولكن رئيس المحكمة المرحوم حافظ بدوى تمكن من تفادى هذه الأزمة بأن نظر غاضبا إلى المدعى العام الاشتراكى ثم أمر أمين سر المحكمة باثبات هذه الكلمة فى محضر الجلسة :

« إننا نحرص ونتفق على سيادة القانون ، وعلى الحقيقة البديهية التى نؤمن بها وهى توفير كافة الضمانات للمتهمين ، وتوفير العدالة الكاملة لجميع المواطنين ، وكما أننا نعرف أن هناك أصولا للمرافعة ، ولا يمكن أن نتصور بهذا الأسلوب يمكن أن يرد ، ولكن هذا لايمكن أن يسمح بأى وسيلة من الوسائل بأى اخلال بالجلسة ، والمحكمة تكن كل احترام وتقدير للمحاماه والمحامين » ..

ووقف ماهر محمد على المحامى ـــ وكان من غير الحاضرين عن المتهمين وقرر أنه « **يطلب من السيد المدعى العام أن يخاطب المحكمة وليس الدفاع** » ، وهنا أصر المدعى العام الاشتراكى فى لهجة فيها توعد وتهديد على اثبات هذا الطلب بمحضر الجلسة على لسان ماهر محمد على فأمر رئيس المحكمة باثباته وفى هدوء تراجع ماهر ليجلس فى الصفوف الخلفية ليعيد حساباته ولعله أخذ يضرب أخماسا فى أسداس ..

وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٤ / ٩ / ١٩٧١ وصرحت لمقدمى الدفوع بتقديم مذكرة فى مدى خمسة أيام وعلى الادعاء احضار المتهمين من السجن واعلان الشهود لتلك الجلسة .

الجلسة الثانية

وعقدت الجلسة الثانية علنا يوم السبت ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧١ الموافق ١٤ من رجب سنة ١٣٩١ هجرية فى العاشرة صباحا ..

وبدأ رئيس المحكمة فقرر أنه بخصوص الدفوع المقدمة من السادة المحامين حكمت المحكمة :

أولا : برفض الدفوع المقدمة من المتهمين الأول والخامس والسابع والتاسع بانتفاء ولاية المحكمة ..

ثانيًا : باطراح الدفع المقدم من المتهم الأول ببطلان اجراءات التحقيق والاستجواب لحرمانه من الحق فى دعوة محاميه لحضور التحقيق والاستجواب ..

ثالثًا : برفض الدفعين المقدمين من المتهمين الأول والخامس ببطلان قرار الاحالة وبطلان وظيفة الادعاء أمام المحكمة ..

* * *

كلمة الادعاء الافتتاحية

وما أن سمح رئيس المحكمة للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى بأن يلقى كلمة الادعاء الافتتاحية حتى نهض واقفا واستهل كلامه بقوله تعالى : ﴿ **إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم** ﴾ .

« صدق الله العظيم »

سيدى الرئيس .. حضرات المستشارين :

لا أعرف قضية تصبح فيها الخطبة الافتتاحية للادعاء ضرورة لازمة كهذه القضية ..

« لقد بدأت هذه المؤامرة ياسيدى الرئيس فكرة حقودة فى قلب المتهم على بليغ صبرى .. تصور أن السماء قد منحته الذكاء وحرمته على الآخرين ، وجعلته المنفرد الأول بالنبوغ والادراك ، فلماذا لم تخضع الدولة كلها لمشورته ، وتستظل بوصايته ، فكل قرار خطأ وكل مسئول مقصر فى واجبه »

لقد كان علىّ بليغ صبرى هو الذهن المدبر والمحرك الرئيسى للتآمر .. كان يرى أنه يجب أن يستشار فى كل أمر ويملى رأيه فى كل موضوع ، فلما قام رئيس الجمهورية بعرض المبادرة المصرية فى فبراير الماضى كان ضيقه بها كبيرا ، وعندما تكشفت آثارها الناجحة كان حقده على الرئيس أكبر حجما من نجاحها » ..

« كان على صبرى يرى الخطأ فى كل قرار ، والقصور فى كل تحرك مادام لم يستشر فى القرار أو يكون الموحى بالتحرك .. وكان حقده واضحًا إلى حد أن زميله وصديقه شعراوى جمعة لم يستطع أن يشاركه الرأى فى احدى المرات ، فقد حدث أن اتصل على صبرى فى أواخر شهر مارس وفى الصباح الباكر بشعراوى جمعة وبادره بالسؤال :

« أنت ماقريتش الأهرام ؟ ويبدو أن شعراوى لم يكن قد قرأه بعد ، فأجاب بالنفى ، وإذ بعلى صبرى ينهال على المبادرة وكل مايتصل بها بالنقد والتجريح . ولما انتهت المكالمة بعد فترة طويلة ، وقرأ شعراوى جمعة الأهرام إذا به يعود ويطلب على صبرى ، ويسأله فى دهشة واستغراب « **الله ياأفندم ــ أنا قريت الكلام ــ الكلام كويس مافهش حاجة أبدا .. أبدا .. دا بالعكس . بس**

سيادتك قريت الكلام يعنى ؟ اللى بيص فى الأهرام أو فى أى جرنال الحقيقة ده بيضيف حاجات ماكانتش واضحة خالص ، يعنى مش عارف سيادتك متضايق ليه ؟ دا هو رابط المبادرة بتاعته بحل يارنج . سيادتك قريت ثالثا .. إلخ » ..

واستطرد المدعى العام الاشتراكى قائلا :

« ولكن شعراوى سرعان ماتأثر به ــ وسرعان ماتأثر الآخرون وجاءت مباحثات الوحدة فتصوروا جميعا وقد كثر عددهم ــ عند القمة ــ واستقطبوا معهم وزير الحربية السابق محمد فوزى أنهم قادرون أن يسلبوا الشعب كل سلطته ، وأن يحلوا محله فى إرادته ، هم الذين يسيرون الرئيس وهم الذين يملون عليه القرار ، يعزلونه إذا لم يطع ويعينون مكانه من يطيع .. وإننى لأقول بضمير مستريح أن على بليغ صبرى هو الذى ساق المتهمين التسعين جميعا إلى هذا المكان وهو صاحب الحظ الأوفر من المساهمة الاجرامية ، وعلى الرغم من أنه يمثل هنا كشريك ، فاننى اعتبره أشد خطورة ودوره أكثر اجراما عن سائر الفاعلين الأصليين » ..

قضية رأى أم تآمر .. ؟!

وقال مصطفى أبو زيد :

وتدارك المدعى العام الاشتراكى قائلا :

« وقد يحلو للمتآمرين أن يصوروا المؤامرة وكأنها قضية رأى ، فيقولون لعدالتكم أن الخلاف فى الرأى أمر مشروع ..

ويهمنى فى هذا المجال أن ابرز لكم بوضوح شديد أن هناك فارق كبير بين الرأى والتآمر لقد كفل الدستور حرية الرأى وجعلها فى حدود القانون

وعاقب القانون على التآمر وجعل منه جناية كبرى ، والفارق بين الرأى والتآمر فارق واضح لايخفى على إنسان فحرية الرأى تفترض بالضرورة أمرين أساسيين :

أولاً : أنها مكفولة للجميع ، فيجب أن يكون لسائر الآراء فرصة متكافئة فى الاقناع والاقتناع بقدر مافيها من صواب أو خطأ ..

ثانياً : أن يكون الاقناع فى وضح النهار ، لا يلجأ الانسان فيه إلى وسائل غير مشروعة يرفضها القانون ...

ولم يتمالك المحامون أنفسهم من الضحك وهم يستمعون للمدعى الاشتراكى وهو يقول بالحرف الواحد :

« فإذا دخل رأيان إلى قاعة اللجنة المركزية دون اتصال مسبق بالأعضاء ، وتصارع الرأيان فى قاعة اللجنة ، وحصل كل منهما على نصيبه العادل من النقاش ، وتمت الغلبة لواحد منهما ، فهذه هى حرية الرأى » ..

أما إذا سعى أحد الرأيين إلى الأعضاء فى جوف الظلام فى أعماق الريف وأرجاء المدينة يتوسل إلى بعضهم بالاشاعة الكاذبة ، وإلى الآخر بالاثارة المغرضة ، وإلى هذا بالوعد وإلى الآخر بالوعيد ، فيأتى الأعضاء وقد انحازوا وتحزبوا قبل النقاش وقبل الجدل فهذا هو التآمر ..

حرية الرأى تتطلب العمل فى وضح النهار ، اقناع واقتناع ، تقرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان يأتى الناس وعقولهم لم تغلق ، واستعدادهم لمناقشة كلا الرأيين متساوى » ..

* * *

وهكذا ــ وبكل بساطة ــ خلص المدعى الاشتراكى إلى الصاق صفة

التآمر بكل من تسول له نفسه التحدث مع زملائه أو التشاور معهم ف أى موضوع من الموضوعات أو أى مشكلة من المشاكل خارج قاعة الاجتماع ، فينبغى أن تنطلق الآراء الحبيسة داخل القاعة انطلاق ثيران المصارعة .. ولا ينبغى اطلاقا أن يحدث أى لقاء أو تفاهم جانبى بين الأعضاء وإلا اعتبر هذا تآمرا يجرمه القانون ويستوجب المؤاخذة ويستحق أشد وأقسى أنواع العقاب ..

* * *

حجيه أشرطة التسجيل

وكان حديث المدعى العام الاشتراكى عن أشرطة التسجيل المضبوطة فى محاولة مستميتة واجتهاد جيد للاقناع بمشروعية الاستناد إليها كدليل ضد المتهمين على الرغم من عدم الحصول على إذن من القاضى الجزئى بمراقبة هذه المحادثات التليفونية هو أكثر ماشد انتباه الحاضرين ، وأظهر تأثيره على وجوه المتهمين التى تنازعتها انفعالات شتى ، وأخدوا ـــ يختلسون النظرات إلى بعضهم البعض ـــ نظرات تحمل الكثير من المعانى .. منها العتاب ومنها ندم ومنها الأسف والحسرة ـــ وهم يستمعون للمدعى العام الاشتراكى وهو يقول :

سيدى الرئيس .. حضرات المستشارين :

لقد شاءت ارادة الله أن تكون الأحداث الأساسية فى المؤامرة مسجلة في تسعة عشر شريطا تحكى المؤامرة فى جميع مراحلها ..

ولسنا نحن الذين قمنا بالتسجيل ، ولسنا نحن الذين أمرنا به ..

لقد أمر به المتهم عبد الرءوف سامى شرف ، أمر به صديقه وزميله أحمد

كامل رئيس المخابرات العامة .. وطوال فترة طويلة من الزمان كانت تليفونات المتآمرين تحت الرقابة .. وقد يقال للدفع ببطلان التسجيلات إن النيابة هنا لم تستأذن القاضى الجزئى فى مراقبة المحادثات التليفونية عملاً بنص المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية .. ومثل هذا القول — إذا قيل — فيه تجاهل لحقيقة الأوضاع **فمثل هذا النص يرتب علاقة بين السلطة العامة والفرد ، إذ يرى الفرد ضعيفا أمام السلطة يريد أن يحميه ، ومن هنا يمنع السلطة من التدخل فى حريته الخاصة إلا بقيد معين يتمثل فى استئذان القاضى الجزئى .. فمجال تطبيقه بين طرفين غير متكافئين : الفرد والسلطة العامة ..**

أما بين فردين متكافئين ، يقومان معا بعمل خسيس ، فلا مكان لتطبيقه أبدا ، فالقانون الجنائى عندنا ، وفى جميع بلاد العالم المتمدين ، لايمنع المتهم من الاعتراف على متهم آخر ، ولا يمنع المتهم من أن يدلى للسلطة العامة بأسرار اجرامية أطلعه عليها زميله فى الجريمة وأنه لأمر منطقى ، فالقانون فى بلاد العالم المتمدين لايمكن على الاطلاق أن يطالب من المشتركين فى الجريمة أن يتصرف الواحد منهم مع الآخر فى وفاء وولاء ، لأنه حينئذٍ يدمر نفسه بنفسه ويساعد على تبرئة الخارجين على أحكامه ..

ونفس الشيىء إذا ما سجل متهم لمتهم ، أو صور أحد المتهمين زميله وهو يقوم بجريمة ، أن الدليل الناتج من التسجيل أو التصوير إذا ماحصلت عليه السلطة العامة أصبح فى يدها دليل شرعى ..

ولا يمكن لعاقل على الاطلاق أن يقول أن هذا الدليل يشوبه البطلان ، فإن السلطة العامة لم تأمر به ، ولم تكن هى التى أعدته ، أما وقد وجدته معدا فقد أصبح لزاما عليها الاعتداد به ..

فالمحادثات التليفونية المسجلة لم تكن السلطة العامة هى التى أمرت بها أو قامت باعدادها وقد يقول قائل :

أين السلطة العامة وأين الفرد فى هذه القضية ؟!

وإنى لأعترف أنه سؤال وجيه ، فالماثلون أمامكم فى قفص الاتهام كانوا هم السلطة فى يوم من الأيام ...

وإيضاحا لهذا السؤال فإنى أضع للاجابة عليه معيارا بسيطا ، شديد البساطة لأنه يقوم على المنطق البسيط ...

أن المتهم هو من يوجد داخل قفص الاتهام ، والسلطة العامة هى التى توجد خارج القفص فالذى أمر بالتسجيل متهم ، والذى نفذ التسجيل متهم ، والذين وضعت تليفوناتهم تحت الرقابة متهمون ...

فلم نكن نحن الذين أمرنا به ، ولم نكن نحن الذين أعددناه ..

ومن هنا فهو دليل صحيح كل الصحة لايتسرب إليه البطلان مطلقا ..

* * *

وعلى الرغم من أن الدكتور مصطفى أبو زيد لم يجد بدا من الاعتراف بأن تفريغ الشريط الأول للحديث التليفونى بين على صبرى وشعراوى جمعة ثم الشريط الثانى بين شعراوى وعلى صبرى عن مبادرة السادات قد كشفا عن أن شعراوى جمعة لم يشارك على صبرى رأيه وإنما عارضه تماما وحاول اقناعه بسلامة وجهة نظر السادات فى هذه المبادرة .. إلا أن الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى لم يجد مانعا من أن يستند إلى شريط ثالث لمحادثة تليفونية دارت بين شعراوى وعلى صبرى يوم ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٧١ وعندما أصاب جهاز التسجيل خلل مفاجىء أصر الدكتور مصطفى أبو زيد على طلب إتاحة الفرصة لسماع الشريط بنفس الجلسة ، وأخذ فى تلاوة ماجاء فى تفريغ هذا الشريط ..

والحق أقول أنه لايمكن لمن اطلع اطلاعا أمينا على ملفات هذه القضية ووقف على ملابساتها والجو العام الذى كان يحيط بالمتهمين والبلد فى تاريخ تسجيل هذه المكالمة التليفونية يوم ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ إلا أن يتبين من الحوار المسجل فى هذا الشريط بين شعراوى وعلى صبرى الحقائق الآتية :

أولاً : أنه كان معلوما لشعراوى جمعة أن الجيش يستعد لخوض معركة مع إسرائيل فى مدة أقصاها **أسبوعا واحدا** من تاريخ هذه المكالمة .. بل وقد كان شعراوى يعلم أنها يوم ٢٦ / ٥ / ١٩٧١ على وجه التحديد ..

ثانيًا : **أن هناك** حرصا من شعراوى جمعة على عدم اشعار الجيش بأى خلافات أو انقسامات داخلية حتى تتفرغ القوات المسلحة تفرغا كاملا للمعركة الفاصلة مع العدو ..

ثالثًا : أن هناك تحفظا شديدا وتكتما لخبر قرب ميعاد هذه المعركة .. وأن **هناك اتفاقا** بين كبار المسئولين ومنهم شعراوى وعلى صبرى على عدم تناول هذا الموضوع فى المحادثات التليفونية .. فجاء فى حديث على صبرى فى هذه المكالمة :

على صبرى : ... فى تصورى يجب أن يكون لنا هدفين الأولانى هو العمل من خلال المؤسسات والتكتيك اللى نتبعه وفى نفس الوقت طمأنة **ولم الجبهة الداخلية تمهيدا للـ ...**

شعراوى : أيـــوه ...

على صبرى : فأنا فكرت فى تعديل فى الاقتراح بأقول **نطلب التأجيل أو قرار اللجنة المركزية يكون بتأجيل بحث الموضوع (موضوع الوحدة الثلاثية) لحين إزالة آثار العدوان والانتهاء من المعركة وبالطريقة دى بابقى بطمن الجبهة**

الداخلية كلها والجيش أن المعركة جاية والشعب يعرف أن المعركة جاية ، وأن هذا الموضوع حايطرح بعد كده بعد المعركة ، وابقى لميت البلد بالمعركة ..

شعـــــراوى : لو سيادتك أخذت قرار بالشكل ده حايدعو المؤتمر القومى ويبلبلنا أكثر لأن ده معناه رفض كامل له ــ أنا مش عايز أبين له أنى بارفض ــ إنما بادرس وبادرس لمدة أسبوع ...

على صبـــرى : أصل أسبوع مش كافى ...

شعـــــراوى : فوزى حيكون جاهز ...

على صبـــرى : كـــــده ....

شعـــــراوى : أنا مالى إيدى من النقطة دى ...

على صبـــرى : آه ...

وجاء فى هذا الحديث مانصه :

على صبـــرى : طيب على البلد إيه بقى ؟ .. ماالبلد كان طرف ؟

شعـــــراوى : أسبوع نفهم .. نطلب أسبوع تأجيل للدراسة ..

على صبـــرى : يعنى البلبلة فى الداخل حتبقى على أشدها ..

شعـــــراوى : لا يافندم ــ حيطلع بيان شكلت لجنة من اللجنة المركزية لدراسة مشروع الاتحاد وستقدم تقريرها إلى اللجنة المركزية فى أسبوع ــ وده عمل سياسى صح ــ وأنا أصلى مش عاوز يحطنا فى « كورنر » بحيث إننا نأخذ اجراء سلبى ، يعنى أن إحنا نستقيل أو نمشى ــ أنا مش عايزها دى ــ ونمشى بناءين جدا ، يعنى ــ نعدى الاسبوع ــ سيادتك ماتخافش من البلد فى الفترة دى ..

على صبـرى : ايــــه ؟

شعـــــراوى : فترة أسبوع ماتخافش ــ مش حايحصل حاجة ــ وبعدين مش حيبان قدام القوات المسلحة إن احنا منقسمين ..

على صبـرى : طيب هل نقول أسبوع ؟

شعـــــراوى : مدة أقصاها أسبوع ...

على صبـرى : ليه أقصاها أسبوع ؟

شعـــــراوى ماهو متهيأ لى مش حتجتمع تانى اللجنة ...

* * *

وعلى الرغم من أن الحقيقة قد ظهرت فى الأوراق واضحة جلية ، إلا أنه ليس بمستغرب أن يتخذ المدعى الاشتراكي من هذه المكالمات أدلة إدانة ضد المتهمين مادام قد اعتنق فكرة أن التشاور أو التباحث أو الاتفاق المسبق بينهم على مايعتنقونه من مطالب أو قرارات أو آراء خارج قاعة الاجتماعات كفيل بتحقيق أركان جريمتى التآمر والخيانة العظمى .. خليق بطلب توقيع أقصى العقوبات ...

* * *

أعوان للمدعى الاشتراكى

ومع ذلك فاسى أستطيع أن أقطع بأن اعتناق المدعى الاشتراكي لهذا الرأى لم يكن مں بنات فكره أو صميم اختراعه واجتهاده ، وإنما لأنه وجد فى

الأوراق وعلى لسان العديد من المتهمين مايشجعه على اعتناق هذا الرأى .. ففضلا عما جاء فى أقوال أحمد الخواجة التى سبق الاشارة إليها .. فهاهو (المتهم رقم ٢٥) محمد صبـرى مبدى (أمين عام نقابة المحامين حاليا)

والذى كان متفرغا للعمل بالامانة العامة للاتحاد الاشتراكى وأحد أقطاب التنظيم الطليعى بمحافظة الاسماعيلية والقنال يقول فى أقواله التى أدلى بها يوم ٢٩ / ٥ / ١٩٧١ أمام صفوت عباس وكيل النيابة مانصه :

س : الم تدرك أن هناك تدبيرا يجرى بين أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين يستهدف السيد رئيس الجمهورية والسياسة التى ينتهجها ؟

جـ : تقديرى الشخصى أنه كان هناك مخططا فعلا يجرى بينهم لاحراج السيد الرئيس والضغط عليه ليعدل عن السياسة الاستقلالية ، وحتى لاينفرد بالأمر فيما بعد وأن يرجع إلى المؤسسات السياسية والدستورية فيما يتعين الرجوع فيه اليهم ، والدليل على ذلك يظهر بجلاء فى الاتصالات التى جرت

باعضاء اللجنة المركزية قبل الجلسة الأولى والتى كان من شأنه حدوث اخلال بنظام الجلسة فى حضرة الرئيس ، والأحاديث التى قالها على صبرى وضياء داود والتى تضمنت هجوما على الرئيس وعلى سياسته واصرار الأعضاء على السماح لعلى صبرى بالاستمرار فى حديثه رغم خروجه أحيانا عن الاطار المرسوم ثم الموقف الذى اتخذوه بعد ذلك فى الجلسة الثانية بمعنى

بعد أن كان الموقف فى الجلسة الأولى كله هجوم أصبح فى الجلسة الثانية كله تراجع ، وهذا يؤكد فى تقديرى أن المخطط الذى رسم ونفذ بدقة كان يستهدف احراج الرئيس واظهاره بمظهر غير لائق أمام أعضاء اللجنة التنفيذية تجاه السياسة التى ينتهجها ...

الـــرءوس والأدوات

وبسؤال صبرى مبدى :

س : من الذى شارك فى تنفيذ هذا المخطط فيما تبينت ؟

جـ : بالنسبة للرءوس المدبرة فكان على رأسهم على صبرى باعتباره أنه أول من فجر قضية الاعتراض على مشروع الاتحاد ، وأن من انحاز له وعاونه فى ذلك عبد المحسن أبو النور والدكتور لبيب شقير وضياء داود وشعراوى جمعة ـــ وبالنسبة للأداوات الذين استخدموهم هؤلاء الأشخاص فتمثلوا فى أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى وعددهم ٢٦ فردا .. ويدخل ضمن الأمانة أنا (صبرى مبدى) وعبد الهادى ناصف وأحمد الخواجة وحسن معاذ رميح ، وابراهيم نجيب ، وأنور سلامة ، وجابر جاد ، وعلى السيد على وفاروق متولى ومفيد شهاب والدكتورة حكمت أبو زيد والحسينى عبد اللطيف وأحمد طلعت عزيز وغير ذلك فهناك عادل عزمى عضو اللجنة المركزية بمحافظة الجيزة وعادل الأشوح وفريد عبد الكريم وفريد حشيش وجمال سعد وعبد المجيد فريد ومشهور أحمد مشهور وأنور حسن ...

صبرى مبدى يوزع الأدوار

وبالنسبة للرءوس المدبرة فقد تمثل نشاط عبد المحسن أبو النور ، ولبيب شقير فيما قاما به من اتصالات واجتماعات واصدار تعليمات نحو الاتصال بأعضاء اللجنة المركزية واقناعهم بوجهة النظر المعارضة ودعوتهم إلى التصميم على تأجيل نظر المشروع والقيام بدور ارهابى مقنع بالنسبة للسيد رئيس الجمهورية واحراجه داخل وفرض الرأى عليه بالنسبة للتأجيل ..

وبالنسبة لضياء داود فقد علمت من عبد الهادى ناصف أنه قد تحرك بمعنى أنه فضلا عن قيامه بالاتصالات وعقد الاجتماعات مثل مافعل أبو النور وشقير فقد سافر إلى بعض محافظات الوجه البحرى وأجرى اتصالات ببعض الأمناء وبعض أعضاء اللجنة المركزية فى الاطار الذى ذكرته

وبالنسبة لشعراوى جمعة فقد ظهر تحركه من خلال التنظيم السياسى الذى يعمل أمينا له فقد علمت من عبد الهادى ناصف أن عادل الأشوح اتصل ببعض مسئولى التنظيم فى المحافظات وبعض الأعضاء ، وقد شاهدت عادل الأشوح بنفسى قبل انعقاد الجلسة الأولى للجنة المركزية يقوم ببعض هذه الاتصالات مع بعض أعضاء اللجنة المركزية الداخلية فى التنظيم السياسى ومن المعلوم للكافة أنه إذا تكلم عادل الأشوح أو تحرك فمعنى ذلك أن شعراوى جمعة الذى يتحدث ويتحرك . ويعزز ذلك أننى علمت من عبد الهادى ناصف أنه تلقى تعليمات من شعراوى جمعة بواسطة عادل الأشوح فى مجال التحرك والاتصال بأعضاء اللجنة المركزية قبل الجلسة الأولى وهذا يؤكد دور شعراوى جمعة فيما حدث وده مسألة غير مختلف عليها فى تقديرى

وبالنسبة لدور على صبرى فقد تمثل فى تفجير قضية الاعتراض على المشروع الخاص بالاتحاد منذ بدء المباحثات التى جرت فى شهر ابريل الماضى وأنه دأب على الاتصال بعبد المحسن أبو النور فى رأيى قبل سفره إلى بنى غازى وبعد عودته بالضرورة وإنه كان يعمل فى تقديرى على إثارة الفريق الذى ناصره فى الرأى واتحد معه فى الاعتراض على مشروع الاتحاد الثلاثى أو بمعنى آخر أنه الذى أدار حركة التحرك الذى حدث فى مواجهة مشروع الاتحاد

ويستطرد محمد صبرى مبدى قائلا

وأن التحرك الذى حدث كان على مستويين

المستوى الأول : ويمثله عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود وشعراوى جمعة ...

المستوى الثانى : فهو الذى وصفته بأنهم الأدوات فهم أعضاء الأمانة العامة وأعضاء اللجنة المركزية فى الغالب الأعم والتنظيم السياسى ، وأنا فى رأيى أن المجموعة الأخيرة هى المجنى عليها فكل ماحدث لأنها تحركت فى حدود التزامها التنظيمى و لم تكن يدور بخلدها فى رأيى أن هناك ثمة مرامى ملتوية أو منحرفة للمجموعة الأولى ..

* * *

خاتمة خطبة الادعاء

وجاء فى ختام خطبة المدعى العام الاشتراكى :

سيدى الرئيس ... حضرات المستشارين

لقد قرأتم أوراق هذه القضية ، ولقد قرأتها أنا أيضا ، ولقد شاهدت الحقائق بعد أن مزق التحقيق أقنعة الزيف عن كثير من الوجوه ، فشاهدت عجبا ...

مجموعة من الرجال ، قد يكن الواحد للآخر الكراهية وقد يكن له عدم الاحترام ومع ذلك فقد جمعت المغامرة بينهم فى طريق واحد فساقتهم اليكم فى قفص الاتهام ..

من الذى سجل للمجموعة المتآمرة أحاديثها وخلجات نفسها ؟

إنه المتهم عبد الرءوف سامى شرف ... ؟

لقد اعترف سامى شرف بأنه هو الذى تولى مراقبة تليفونات كبار المسئولين ... ومن هم الذين أخضعهم لرقابته ؟

علی صبری ، لبیب شقیر ، ضیاء داود ، أمین هویدی ، وهؤلاء یمثلون معه الیوم فی قفص الاتهام ...

واستطرد المدعی العام الاشتراکی قائلا :

وأسفرت الرقابة عن مكالمة مشينة بين أحد المتهمين (ذكر اسمه) وسيدة متزوجة فأمر وزير الداخلية السابق بحفظ الشريط كوسيلة لتحطيم المتهم سياسيا .. والشريط موجود والمحادثة التی یتضمنها موجودة ، وقد سمعته بنفسی ، واننی لأعف عن ذكر مافيه ، ومع ذلك فقد جمعت المغامرة بين النقيضين ..

ومثال آخر أحد كبار المتهمين يصف محمود السعدنی بأنه مهرج وكلامه كلام حشاشين ..

صبری مبدی لا یكن تقديرا كبيرا لضياء داود ويصفه بأن كلامه فضفاض ..

طلب الحكم بالاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة

وانتهى المدعی العام الاشتراکی إلى القول : « ومن أجل ذلك فإننی باسم الشعب أطالبكم بالنسبة للتسعة الأوائل بالاعدام وبالنسبة للثلاثة الآخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة » ...

ثم اختتم خطبته بما كنت أتوقعه منذ اللحظة الأولى للمحاكمة فقال :

یاقضاة مصر فی أخطر مستوی یصل إليه القضاء .

« إن الماثلين أمامكم فی قفص الاتهام كانوا هم الدولة فی يوم من الأيام بعضهم حكمها جهراً وبعضهم اختلس سلطة الحكم سرا . ولا أتصور

دولة تعيش فى مثل ظروفنا ، تقبل أن تحاكم حكامها ومنهم قائد القوات المسلحة ورئيس المخابرات العامة علنا » ..

« ونحن الآن فى حالة حرب مع عدو شرس يهمه وإلى أقصى الحدود أن يعرف عنها مالم يعرفه حتى الآن ، ولسوف يتطرق الحديث فى المحاكمة عن المبادرة المصرية ، وآثارها والاتحاد وآثاره ، والاستعداد العسكرى ومداه ، والسياسة الخارجية والداخلية وسياسة الدفاع وخططنا لمواجهة العدو .. وكيف نفكر وكيف نؤمن وكيف نتصرف » ..

« لذلك .. فاننى اتقدم لحضراتكم ــ وأنا الأمين على الدعوى العمومية فى هذه القضية ــ بأن تصدروا قراركم اليوم بأن تكون محاكمة المتهمين جميعا سرية . إن هذا القرار لن يعجب العدو أبدا ، سيضيق به ذرعا ، ولكنه سيحفظ على البلاد حياتها ، ويحقق لها أملها فى القوة والنصر بإذن الله » ...

« ضميـــر القاضـــى »

حرص الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى على أن يردد ــ بين وقت وآخر ــ أثناء مرافعاته عبارة « **أستطيع أن أقول مطمئنا .. وبضمير القاضى** » ...

وعندما كثر استعماله لهذه العبارة بطريقة لفتت الأنظار ، وأصبحت محل تندر هيئة الدفاع .. فوجئت بالمرحوم الأستاذ النقيب عبد العزيز الشوربجى وقد نفذ صبره وضاق صدره والتفت إلى وقال بعصبية وبصيغة الأمر وبصوت مسموع : « **ياأخى قوم وقول له أنه مدعى اشتراكى وليس قاضيا** » .. فاستغرقنا فى الضحك ، وكف الدكتور مصطفى أبو زيد عن استعمال هذا التعبير إلى أن عاد إليه ــ من جديد ــ فى أحاديثه الصحفية الأخيرة بجريدة « الوفد الجديد » فى رده على ماكتبه عنه موسى صبرى .

قـــــرار المحكمـــــة

وبعد رفع الجلسة لمدة ٤٥ خمسة وأربعين دقيقة أعيدت الانعقاد وقال رئيس المحكمة:« قررت المحكمة محاكمة المتهمين الاثنى عشر الأول فى جلسات سرية ويقصر الحضور على حضرات المحامين الحاضرين مع المتهمين»، وتم اخلاء القاعة من غيرالمحامين. ثم أصرت المحكمة على أن تبدأ بمناقشة المتهم أحمد كامل رئيس المخابرات العامة على الرغم من اصرار المحامين على طلب التأجيل لاستكمال الاطلاع حتى يمكنهم مناقشته وفى سبيل أن تبدأ المحكمة بمناقشة أحمد كامل فى هذه الجلسة اكتفت باثبات الدفع الذى أبداه الدكتور محمد عصفور المدافع عن الدكتور لبيب شقير :

أولاً : « بأنه لا قيام لمحكمة الثورة فى ظل دستور عام ١٩٦٤ وأن المحاكم الاستثنائية المنصوص عليها فى المادة ١٢٠ هى محاكم أمن دولة » ..

بطلان تشكيل المحكمة على أساس أن السيد رئيس المحكمة هو رئيس السلطة التشريعية فى البلاد وقد عين بقرار السيد رئيس السلطة التنفيذية وهو السيد رئيس الجمهورية بتعيينه رئيسا للمحكمة ، ولا يمكن أن يكلف رئيس السلطة التنفيذية رئيس السلطة التشريعية هذا بالاضافة إلى أن السيد عضو اليمين هو رئيس المحكمة العليا ، وهذا نظام قضائى خاص ويخصص لعمل معين ولابد أن يكون هناك نص فى قانون المحكمة العليا يسمح بهذا ولابد من موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيينه » ..

الفصـــل الرابـــع

أهم أقوال أحمد كامل والدور الذى قام به

تعودت فى مثل هذه المحاكمات السياسية أن يكون من بين المتهمين

متهما — على الأقل — يقوم بدور شاهد الملك .. ولا يتحرك لسانه إلا بما يسيء للمتهمين .. وفى يقينى أن أحمد كامل قد لعب هذا الدور فى هذه القضية .. ولذلك كان حرص المحكمة على أن تبدأ به المناقشة — مع أنه المتهم الحادى عشر — ..

ويشتم من أقوال أحمد كامل أن السادات كان قد استعان به خفية ليقف على المعلومات التى قد يخفيها سامى شرف عنه ، وفى نفس الوقت نجده قد سخره لتقديم تقارير يستند إليها فى الاصرار على إرجاء معركة العبور ورفض توقيع بروتوكول الحرب الذى قدمه له الفريق محمد فوزى يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٧١ بحجة نقص وعدم اكتمال معدات العبور ..

وعلى الرغم من كل ذلك فلم يمكنه أن يسلم بوجود مؤامرة بين المتهمين لعزل السادات بالقوة وإنما سلم بوجود انقسام خطير .. فقال : « **والادعاء بيقول مؤامرة .. أنا اللى كان واضح أمامى — كرئيس لجهاز المخابرات — انقسام خطير يعرض البلد للهاوية ، وواضحة جدا للسيد الرئيس وكل الكلام كان بيوصل السيد الرئيس ، وكان واخد موقف ضد على صبرى وواخد موقف من الناس الموجودة كلها ، وأنا حاسس أن البلد داخلة على حرب ، وإنه فيه انقسام فى القيادة ، ويجب إن احنا نلم الشمل بقدر الامكان بحيث إن بلدنا ماتروحش ، وبعد كدة قعدت مع السيد الرئيس والسيد الرئيس مكنش له ميل يتكلم فى الناحية الداخلية والسيد الرئيس رأيه إن الموقف الداخلى يهمه أولا ، وقلت لسيادته ولا يهمك واوعى سيادتك تفتكر أن فيه واحد منهم له شعبيته ، مفيش حد أبدا منهم له شعبية ، وسيادتك اتكل على الله وخش الحرب وقلت له : على صبرى مايهمكش ، وانت سيادتك أمشى فى طريقك ولا يهمك حد ، وقال لى إن شعراوى غلطان فقلت له فعلا غلطان ومكنش يصح يعمل اللى عمله فى اللجنة المركزية ...**

سامى شرف يتنبأ بقلش أحمد كامل

واستطرد أحمد كامل قائلا :

وأنا خارج من عند السيد الرئيس قلت له أنا عاوز أسافر موسكو فقال لى : « أنا سبق صدقت لك على السفر لكن متهيأ لى مش ح تلحق تسافر » ..

ونزلت وقابلت عبد المحسن وقلت له ملخص اللى حصل وتفاؤلى ، وإن الرئيس بيدى اسبقية للمعركة ووجدت عبد المحسن فى غاية التعب ، وقال إن نفسه يمشى من الأمانة (أمانة الاتحاد الاشتراكى) وقال لى أن سامى وشعراوى فى القبة وقالوا تعالى الساعة ١١ ...

ورحت لقيت عند سامى شرف وشعراوى وسألونى عما حدث فى المقابلة وقلت لهم اللى حصل وقلت لشعراوى « إن الرئيس قال إنه مسئول عن اللى حصل ، وقلت لهم إن اللى بيحتم المعركة إن الرئيس قال لى مش ح ألحق أسافر موسكو » ..

لم يتمالك جميع الحاضرين بقاعة الجلسة أنفسهم من الضحك عندما قال أحمد كامل أن سامى شرف رد عليه قائلا : « يبقى الرئيس أنور السادات ح يشيلك قبل يوم ١٤ » ياذكى باأبو العريف وقد ظل المتهمون مستغرقين فى الضحك على هذه الواقعة إلى نهاية الجلسة ...

هدية أم عربون للامريكان ؟!

وكشف أحمد كامل فى أقواله عن أن شعراوى جمعة كان قد اعترض على رغبة أنور السادات فى اقصاء على صبرى من منصبه قبل زيارة روجرز أو بعدها .. وقال له : « إذا كنت ح تشيل على صبرى قبل زيارة روجرز

المحدد لها يوم ٦ / ٥ / ١٩٧١ أى قبل ما ييجى يبقى ده هدية ، وإذا كان بعد كدة يبقى عربون للامريكان » ...

كما كشف أحمد كامل عن أن محمود رياض وزير الخارجية قد علق على القول بأن الرئيس أنور السادات لن يأخذ بورقة العمل التى أعدت بخصوص مقابلة روجرز لأنه لايأخذ إلا بوجهة نظر محمد حسنين هيكل ومحمود فوزى قائلا : « إذا كان الأمر كذلك يبقى نقدم استقالتنا ونمشى » .. وبالفعل غادر المكان منصرفاً ...

كما كشف أحمد كامل عن أن الرئيس أنور السادات كان معتمدا على أربع أعضاء من مجلس الشعب وهم محمد دكرورى ويوسف مكادى ومحمد عثمان وأحمد عبد الآخر ــ وأن عبد المحسن أبو النور علق على هذا الكلام قائلا : **« إن مافيش غير حلين : ياإما نروح معاه ونقدم له استقالتنا ياأما نقول له قوم معانا »** وانتهى الاجتماع دون قرار ...

رفع التسجيلات من منزل السادات

واختتم أحمد كامل أقواله التى أدلى بها أمام المحكمة يوم السبت ٤ / ٩ / ١٩٧١ بأن أكد أنه رفض تقديم استقالته على الرغم من الحاح محمد سعيد سكرتير سامى شرف وأحمد شهيب عليه وأوضح أن فوزى عبد الحافظ اتصل به الساعة ١٠,٣٠ مساء يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ وطلب منه إرسال فرقة من المختصين فى المخابرات تبحث عن تسجيلات مركبة سرا بمنزل الرئيس السادات وبعدها اتصل به أحمد اسماعيل رئيس المخابرات الجديد تليفونيا بمنزله وأخبره أنه يكلمه من مكتبه فى المخابرات وأنه استلم مكانه ، فقال له مبروك وذهب له فى العاشرة صباحا يوم ١٤ / ٥ / ١٩٧١ حاملا حقيبة ملابسه وهنأه وأخبره بأنه يسلم نفسه ، فطلب منه الانتظار فى

بيته إلى أن ألقى القبض عليه مساء يوم ١٥ / ٥ / ١٩٧١ ..

استكمال شهادة أحمد كامل

وقررت المحكمة التأجيل لباكر ٥ / ٩ / ١٩٧١ لاستكمال سماع أقوال أحمد كامل .. وفى تلك الجلسة سألته المحكمة :

س : ذكرت أن على صبرى هو المحرك الرئيسى لعملية التآمر ضد رئيس الجمهورية وأنه كان العقل المفكر فيها ، فعلام بنيت هذا ؟

جـ : هذا بناء على الأحاديث المسجلة وكلها من الأحاديث التليفونية المسجلة بعد المبادرة وبعد اجتماع اللجنة التنفيذية العليا وقبل اجتماع اللجنة كان واضح باستمرار أن السيد على صبرى بيحرض أن الناس تأخذ موقف ضد الرئيس بمعنى أنه بيحرض وبيقول يجب أن نمنعه من الانفراد بالرأى وعملية الوقوف ضد الرئيس عملية خاطئة ، وهذا كله مستقى من الأحاديث التليفونية ...

س : ذكرت أيضا أنه لجأ إلى الاثارة والتأثير على المتهمين عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود فماذا تعنى بكلمة الاثارة ؟

جـ : كل الناس اللى فى هذه المناصب لما أقعد أقول لهم إذا سكتم لرئيس الجمهورية بكره يضربكم بالجزم ويصفيكم واحد واحد — دى عملية اثارة من وجهة نظرى ...

وأجاب على سؤال للمحكمة :

س : هل يمكن أن تفسر ماذا كان يقصد شعراوى جمعة من حديثه مع على صبرى تأجيل اسبوع لحد فوزى مايكون جاهز وأن اللجنة المركزية لن تجتمع مرة أخرى ؟ ...

جـ : فى كل اجتماعات لجنة العمل كان باستمرار التركيز على المعركة ، وكان فيه نقص فى القوات المسلحة وكان الفريق فوزى محدد فترة أن القوات المسلحة تستكمل ، وتفسير هذا أن احنا ننتظر أسبوع لاستكمال تجهيز القوات المسلحة لدخول المعركة وبدخول المعركة مكنش فيه اجتماع لجنة مركزية أو حاجة وأول ماتبتدى القوات المسلحة تجهيز للعمليات وتبتدى العملية يبقى مافيش اجتماع ...

تناقض أقوال أحمد كامل

ويكشف أحمد كامل رئيس المخابرات العامة عن عدم استقامة اجاباته وعن أن السادات كان قد استخدمه سرا ليقدم له تقريرا يتخذ منه ذريعة للامتناع عن توقيع بروتوكول الحرب الذى قدمه له الفريق محمد فوزى .. وذلك فى اجابة على سؤال من المحكمة :

س : لكنك قررت بالأمس أن التجهيز ليس كاملا فى هذا الظرف الذى كان يجرى فيه هذا الحديث وأن التجهيز لم يكن كاملا للاشتراك فى المعركة ؟

جـ : فعلا يافندم وده كان من تقرير المخابرات اللى رفعته لرئيس الجمهورية (ولم يعلم به أحد سوى السادات) وكان رأى على صبرى وشعراوى جمعة ومجلس الدفاع أن نخش المعركة حتى ولو كنا مش جاهزين لتوريط الجانب الآخر اللى هو الروس ، وإن عدم جهوز المعركة يمكن يستكمل ودخول المعركة هو اللى كان سيطر فى الذهن باستمرار والكلام أن فوزى يكون جاهز أو يكون جه مبنى على أساس دفع البلد إلى الحرب وبكدة اللجنة لاتجتمع ..

* * *

وبديهى أن هذا الكلام يكشف عن تناقض واضح مع ماقرره أحمد كامل بالجلسة السابقة من أنه أخذ يشجع أنور السادات على دخول الحرب .. مقررا أنه قال « **مفيش حد أبدا منهم له شعبية ، وسيادتك اتكل على الله وخش الحرب .. إلخ** » ..

التاريخ يعيـد نفسـه

وما أن انتهى أحمد كامل من الادلاء بأقواله أمام المحكمة حتى اختفى تماما من قفص الاتهام فى الجلسات اللاحقة .. وقد حرصت ــ بعد ذلك ــ على أن اثبت هذه الملاحظة أثناء مرافعتى عن شعراوى جمعة إذ اقتربت من القفص وأخذت أحملق فيه وأنا أقول :

« لا أخفى عليكم أننى أحضر كل صباح واتوجه إلى هذا القفص لأبحث فيه عن أحمد كامل فلا أجده .. ويقينى أنه الآن ينعم بالنوم الهادىء على « سرير هزاز » بمستشفى المعادى كعربون بسيط من الجزاء العظيم الذى ينتظره لقاء ماتحرك به لسانه وما اقترفه فى حق المتهمين .. وقلت : « ماأشبه اليوم بالبارحة فإذا كان هذا هو الدور الذى لعبه أحمد كامل فى هذه القضية ، فقد سبقه لأداء نفس الدور العقيد محمود طنطاوى فى محاكمة شمس بدران ورفاقه أمام محكمة الثورة برئاسة السيد / حسين الشافعى فى أعقاب هزيمة سنة ١٩٦٧ ونال الثمن تعيينه مديرا للمستخدمين بفندق شيراتون تحت الانشاء بأرفع وأعلى أجر فى الدولة » .

وظهر على وجه كل من حافظ بدوى وحسن التهامى الغضب الشديد .. وقال المرحوم حافظ بدوى بانفعال وعصبية .. « لا .. لا ياأستاذ .. لا يصح أن يصدر منك مثل هذا الكلام » .. وأمر أمين سر الجلسة بعدم تسجيل كلامى فى المحضر ..

أول تصـادم مع المحكمـة

بعد الانتهاء من مناقشة أحمد كامل قررت المحكمة التأجيل لصباح اليوم التالى ٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ لنظر القضية بالنسبة للمتهمين شعراوى جمعة وحلمى محمد السعيد وعلى زين العابدين صالح أى المتهمين الأول والخامس والسادس ..

وقالت المحكمة أن الحاضرين باكر ثلاث متهمين فقط هم شعراوى جمعة وحلمى السعيد وعلى زين العابدين ودفاعهم فقط ..

وهنا احتجت هيئة الدفاع ووقفت معلنا استنكارى ورفضى لهذا الإنقسام القضائى المدمر لدفاع المتهمين والذى يحجب دفاع متهم عن باقى المتهمين فيصبح دفاع كل منهم « كالأطرش فى الزفة » لايعرف ماصدر فى حق موكله عن لسان الآخرين .. فضلا عن أن حضور المتهم بنفسه ومتابعته لما يصدر من باقى المتهمين ودفاعهم من أقوال هو حقه القانونى المكفول له بنص قانون الاجراءات والقول بغير ذلك يمثل منعا للمتهمين من حضور الجلسات بلا مسوغ قانونى .. ووقف الأستاذ عبد العزيز الشوربجى ليقول : السادة دول ـــ مشيرا لقفص الاتهام ـــ كانوا جزءا من تاريخ هذا البلد ، ولابد أن يتضح دور كل منهم وعلشان كده لابد أن يتصل بهم دفاع متكامل للواحد وتسعين متهما ...

وعندما وقف الاستاذ محمد عبدالله المحامى وقال متسائلا :

« هل هى دعوى واحدة أم دعاوى مرتبطة ؟ فإذا كانت دعوى واحدة وفصلت المحاكمة تكون باطلة ولابد من حضور جميع المتهمين لأن الدعوى واحدة » ..

وهنا فوجئنا برئيس المحكمة وهو يلقى اللوم على الأستاذين (ع . ع ،

ع . م المحامين) وقال « أنهما هما صاحبا هذا الاقتراح بحجة انشغالهما فى قضايا أخرى .. والمحكمة لم تفعل إلا مجرد الاستجابة لطلبهما الذى أبدياه للمحكمة أثناء الاستراحة ، وعلى العموم ونظرا لهذا الاعتراض من هيئة الدفاع فقد صرحت المحكمة لباقى المتهمين ولمن يشاء من الدفاع حضور جلسات محاكمة هذه المجموعة » ..

استجواب الفريق أول محمد فوزى

وفى اليوم التالى ٦ / ٩ / ١٩٧١ حضر المتهمون الاثنى عشر وحضر الفريق أول متقاعد محمد فوزى ووقف على منصة الشهود وسألته المحكمة :

س : هل طلب اليك استخدام القوات المسلحة فى مهمة تغاير مهمتها الأصلية ؟

ج : كـــــلا ...

ونفى نفيا قاطعا ماسبق وأثبته المحقق على لسانه من أن شعراوى جمعة طلب منه استخدام القوات المسلحة فى أحداث تغيير نظام الحكم ..

* * *

وفى تلك الجلسة استمعت المحكمة لأربعة عشر شاهدا على الترتيب الآتى :

١ ــ الفريق أول متقاعد محمد فوزى
٢ ــ محمود عثمان السعدنى
٣ ــ عادل عبد البارى الأشوح

٤ ـــ محمد صبرى مبدى
٥ ـــ عبد الهادى على ناصف
٦ ـــ عبد الرءوف سامى شرف
٧ ـــ خالد محمد أمين يحيى الشهير بخالد محيى الدين
٨ ـــ سمير توفيق صليب
٩ ـــ اللواء حسن طلعت عبد الوهاب

١٠ ـــ محمود فهمى النقراشى	عضو لجنة محافظة القاهرة
١١ ـــ يوسف يوسف غزولى	عضو التنظيم الطليعى
١٢ ـــ علام عبد العظيم حماد	عضو التنظيم الطليعى وعضو مجلس الأمة
١٣ ـــ عادل عبد العزيز آدم	أمين شباب محافظة الجيزة
١٤ ـــ محمد عبد الحميد سعيد	سكرتير سامى شرف

ومن أبرز ماجاء بشهادة هؤلاء الشهود :

أولاً : ماقرره محمود السعدنى من أن فريد عبد الكريم ذكر له فى الحديث التليفونى « أنا كنت قاعد قعر مجلس فى الجلسة (جلسة اللجنة المركزية الأولى) نسكت ونتكلم على كيفنا وكنا كلنا « سنيدة » لمطرب الحى وزمار الحى من عصر افلاطون للآن » ..

وسألته المحكمـــة :

س : ما معناه هذا الكلام وما الذى فهمته منه ؟

جـ : أنا فهمت أن على صبرى كان بيتكلم ، وكان فيه سرور بالكلام ده ، وكان فيه احساس بالارتياح .

ثانيًا : ما أكده كل من محمود السعدنى وعلام عبد العظيم حماد وعادل آدم أن علاقة شعراوى جمعة بفريد عبد الكريم كانت سيئة جدا ووصفها محمود

السعدنى بأنها « علاقة سيئة للغاية وكان شعراوى يكره فريد عبد الكريم للغاية » ..

ثالثا : ماقرره سامى شرف من أنه قد مر بظروف أقصى ماتكون نفسيا فى سجن القلعة وأن الوقائع التى كتبها فى خطاب الاستعطاف الموجه منه للرئيس أنو السادات والخطابين الآخرين المؤرخين ١٧ ، ٢٣ / ٦ / ١٩٧١ الموجهين للنائب العام قد كتبها وهو فى ظروف نفسية وصحية سيئة وأنه لايستطيع أن يقطع بصحتها ، وأوضح سامى شرف أنه كان فى حالة صحية تهدد حياته بالخطر طبقا للكشف الطبى الذى أجرى له مؤخرا فى موسكو ولندن ولذلك فقد كتب هذين الخطابين بدون وعى ولم يكن يعنيه إلا النجاة بحياته وانقاذ صحته وحالته النفسية من التدهور ، لأنه فوجىء بهذه الاجراءات التى اتخذت معه ولم يكن يتصور أن تحدث له من النظام الذى عاش لحمايته وتأمين سلامته ...

رابعًا : شاهد ما شافش حاجة :

عز على الصحفى سمير توفيق صليب المحرر بأخبار اليوم أن يخرج من كل هذا المولد بلا حمص ، فقرر أن يدخل بأنفه فيه قبيل بدء جلسات المحاكمة التى تحدد لها يوم ٢٥ / ٨ / ١٩٧١ فهداه تفكيره إلى أن يتقدم ببلاغ مؤرخ ١٩ / ٨ / ١٩٧١ لرئيس مكتب الأمن بمبنى التليفزيون جاء فيه :

أرجو أن أقدم هذه المعلومات لسيادتكم لعلها تفيد وتؤيد ماقيل عن حصار مبنى الاذاعة والتليفزيون يوم ٢٩ إبريل عام ١٩٧١ .. فى هذا اليوم كنت أتتبع السيد نيازى ديزدرافتيش عضو اللجنة المركزية اليوغسلافية الذى كان يزور القاهرة فى ذلك الوقت ، وكنت أعرفه من بلجراد ، وطوال مدة اقامته فى القاهرة كنت اكتب الاخبار عنه ... وفى هذا اليوم كنت اعتقد أنه بالاتحاد الاشتراكى ولم أستطع الذهاب إليه فانتظرت أمام مبنى التليفزيون وكنت أمر

على الاتحاد الاشتراكى وأعود إلى مبنى التليفزيون لأننى أعمل مندوبا لجريدة الأخبار بوزارة الاعلام منذ سنوات طويلة ودائما أحضر إلى المبنى عدة مرات يوميا .. وفى الظهر لاحظت وجود عدد كبير يتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ شخص يرتدون الملابس المدنية « قميص وبنطلون » ملتفين حول المبنى ، كما كان يوجد عدد كبير من جنود الأمن المركزى حول الاتحاد الاشتراكى واعتقدت أن هذه خدمة أو تشريفة ، ولكنى أقول وأنا متأكد وواثق مما أقوله أنه كان هناك عدد كبير حول مبنى التليفزيون بشكل ملحوظ ، كانوا واقفين حول الأبواب ظهرهم للمبني ووجوههم للشارع ... واعتقدت أن هؤلاء مخبرين لأن فى ذلك الوقت الغيت نقطة بوليس المبنى وتحولت إلى مباحث ، ولقد رويت ذلك عدة مرات حتى قبل خطاب الرئيس وبعد الخطاب وذلك لاثنين من الأصدقاء العاملين فى المبنى رويت لهما كواقعة شاهدتها ورواية عابرة وهم السادة حسين السمرة مدير العلاقات العامة وحسين الجندى رويت « لهم الحكاية » وكذلك لأكثر من شخص من خارج الاذاعة والتليفزيون ..

وهذا للعلـــــم ،،،

سـمير توفيــق صلـــيب

المحــرر بأخبــار اليــوم

١٩ / ٨ / ١٩٧١

وفى أقواله التى أدلى بها فى التحقيق الذى أجرى معه فى اليوم التالى ٢٠ / ٨ / ١٩٧١ بمعرفة جهاز المدعى الاشتراكى ردد ماجاء ببلاغه .. وقال : « .. ولم أكن أتصور أن وجود هؤلاء الأشخاص الذين شاهدتهم كان على سبيل حصار مبنى الاذاعة والتليفزيون ، ولما سمعت خطبة الرئيس يوم

١٥ / ٥ / ١٩٧١ والتى قال فيها السيد الرئيس أن المبنى كان محاصرا لمنعه من الدخول والتحدث إلى الشعب تذكرت مارأيته يوم ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ وقلت للحاضرين معى ومنهم أحمد جنيد وحسين الجندى وحسن السمرة ..

وقدر عدد قوات الأمن المركزى بحوالى مائة جندى مسلحين كانوا واقفين فى شبه كردون واسع والمسافة بين كل واحد والثانى حوالى متر ...

وبسؤاله : ماقولك فى أن نقطة شرطة المبنى لم تحول إلى وحدة مباحث الأمن إلا فى ١ / ٥ / ١٩٧١ وأن الرائد حسين الجندى قد عين رئيسا لهذه الوحدة اعتبارا من ذلك التاريخ ؟

أجاب : بأنه ذكر ماشاهده ...

وقد كذب كل من استشهد بهم هذا الشاهد وانكروا كل ماقرره ، وأكد السيد / حسن بهى الدين مسعد السمرة مراقب العلاقات العامة بالتليفزيون أن هذا الشاهد لم يعلق أمامه بشىء بعد اذاعة خطاب الرئيس أنور السادات يوم ١٥ / ٥ / ١٩٧١ كما أكد أنه لم يشاهد سمير توفيق قبل حضوره لمشاهدة خطاب الرئيس منذ مدة طويلة تقدر بحوالى شهر ونصف وبسؤاله :

س : قرر سمير توفيق صليب أنه أخبرك والرائد حسين الجندى وأحمد جنيد عقب خطاب رئيس الجمهورية يوم ١٥ / ٥ / ١٩٧١ بما لاحظه يوم ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ من وجود حوالى ٢٥ إلى ٣٠ شخصا فى ذلك اليوم محيطين بمبنى الاذاعة والتليفزيون ؟ ..

أجاب : محصلـــــش ...

س : كما أورد ببلاغه أنه سبق أن روى لك ذلك قبل سماعه خطاب السيد رئيس الجمهورية ؟

جـ : لم يحصـــــل .

س : وبماذا تعلل أقـواله ؟

جـ : لا أعرف الدافع إلى ذلك وأنا ماشفتهوش قبل ١٥ / ٥ / ١٩٧١ من مدة شهر أو شهر ونصف .

كما ثبت من أقوال العقيد أحمد حمودة قائد قوات الحراسات المشددة ومن جميع من أدلى بأقواله فى هذا الموضوع كذب كل ماتضمنه بلاغ سمير توفيق صليب .

وعلى الرغم من ذلك ــ وعلى الرغم من أن أنور السادات كان يشير فى خطابه إلى اجتماع اللجنة المركزية الأول يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ وليس إلى اجتماع ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ ــ وعلى الرغم من هذا الاختلاف الجوهرى إلا أن المدعى العام الاشتراكى قد رأى استدعاء هذا الشاهد للادلاء بأقواله أمام المحكمة ــ لعل وعسى ــ أن يستفد بشهادته ولو فى مظاهراته الاعلامية اليومية ــ على الأقل ــ .

وما أن انتهى سمير توفيق صليب من أقواله أمام المحكمة حتى وقفت وبدأت أحاصره بالأسئلة على الوجه التالى :

س : ذكرت أنك وقفت ساعتين أو أكثر بجوار مبنى التليفزيون ألم يسألك أحد من قوة الحصار التى تزعم وجودها عن شخصيتك أو بطاقتك أو سبب وقوفك ؟

جـ : لأ لأنى بأتردد على مبنى التليفزيون بصفة مستمرة ولعدة سنوات سابقة .

س : إذن فالقوة التى كانت متواجدة أمام المبنى هى نفسها التى تقف بصفة مستمرة وتعرف المترددين على المبنى ؟

جـ : هو كان فيه قوتين حراسة .

القوة الأولى تقف على الأبواب وهى التى تعرفنى والقوة الثانية هى قوة أمن مركزى حاصرت المبنى من على بعد عشرين متر أو أكثر من الخارج .

س : أين كنت تقف بالنسبة لقوتى الحراسة والحصار ؟

جـ : أنا كنت أقف بين القوتين فى انتظار شخصيّة يوغسلافية .

س : إذا كانت قوة الحراسة على الأبواب هى القوة العادية وتعرفك بحكم ترددك المستمر على المبنى ولذلك لم تسألك عن سبب وقوفك أمام المبنى مدة ساعتين . ألم يحاول أحد من أفراد قوة الحصار التىْ تحوط بك والتى تحاصر المبنى أن يسألك عن سبب وقوفك هذه المدة الطويلة . ألم يسألك أحد منهم لماذا أنت « ملطوع » فى هذا المكان ؟!

وما أن انتهيت من توجيه هذا السؤال حتى صاح عضو الشمال حسن التهامى فى وجهى غاضبا وأتبعه رئيس المحكمة المرحوم حافظ بدوى ، وفى لمح البصر اختفى الشاهد من منصة الشهادة وقررت المحكمة رفع الجلسة للاستراحة . وبعد وقت قليل من رفع الجلسة استدعت المحكمة هيئة الدفاع للقائها بصالون جانبى بالمحكمة . وبمجرد أن دخلنا إلى الصالون فوجئت بحسن التهامى عضو اليسار يشير إلى وهو غائر فى كنبة فوتيه ويصيح فى وجهى مهددا قائلا : « اسمع ياأستاذ . أنا لو كنت رئيس المحكمة كنت قد اتخذت معك اجراء عنيفا . كيف تسمح لنفسك أن تعتدى بالاهانة على شاهد هو فى حماية المحكمة ؟! » وشعرت أننى لو تركته ليسترسل فى توجيه هذا الكلام لتطور فى حديثه إلى ماهو أسوأ . فقلت له ــ مقاطعا ــ وأنا أصطنع بسمة على وجهى : « سبحان الله تهديدك هذا لايهز فى جسمى شعرة واحدة أنت رجل جيش وأنت رجل تأتى عندنا فى رحاب مسجد سيدنا الحسين وتركع وتسجد وتصلى وتبتهل إلى الله . بمعنى أنك رجل مؤمن وصالح ومسلم . والله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه . لو أن جنديا عندك فى الميدان معه ذخيرة

عشر طلقات و لم يطلق إلا طلقة أو طلقتين وتخاذل فى توجيه باقى الطلقات . هلى تحترمه أم أنه يستحق ضرب النار ؟!

واستطردت قائلا بكلمات متتابعة كالقذائف :

« ياسيدى ان ساحة المحكمة هى الميدان الذى أقاتل فيه . وفيه أطلق كل مامعى من ذخيرة دفاعا عن موكلى وإذا نفذت ذخيرتى فلا مانع عندى من أن أطلق كل مافى صدرى من دماء هذا هو عملى وهذا هو واجبى . فإذا كنت أمام شاهد كذاب فواجبى أن أعريه أمامكم وأمام الجميع . إنه ليس فى ضيافة أحد — والمتهم — أى متهم — هو الأولى بالرعاية والحماية » .

فنظر حسن التهامى للزملاء المحامين وسألهم هل يقرون أن أهين الشاهد وأصفه بأنه « ملطوع » فقلت له : « إن كلمة (ملطوع) هى لفظ دمياطى دارج ليس فيه إهانة وإنما هو تعبير عن الانتظار الممل مدة طويلة » .

وهنا تدخل المرحوم الزميل الأستاذ / عبده مراد المحامى ووضع يده على كتفى وضمنى إليه فى حنان الأبوة ودفء الزمالة وقال لحسن التهامى فى خفة ظل ومرح وتبسط . « أصل ياحسن بيه كال خالد دمياطى . ودى لغتهم . وأنا أذكر أنى ذهبت إلى دمياط لشراء موبيليا وخرج التاجر وغاب عنى شوية . ثم عاد وفوجئت به يقول لى لا مؤاخذة يابيه (أنا لطعتك) وكانت حتقوم خناقة بينى وبينه لولا أنى عرفت أن دى لغتهم ولا يقصدون منها أى إساءة طبعا » . وربت على كتفى وهو يكاد يدللنى أمام حسن التهامى وقال : « وضرورى تعرف ياحسن بيه إن أخونا كال من أخلص وأكفأ المحامين . وهو يتقن عمله وطبعا ده يرضيك كراجل من أولياء الله الصالحين » فانفرجت أسارير حسن التهامى وهز رأسه وقال لى باسما : « معنى هذا أن مافيش فايدة تحسن ألفاظك . ماتسيبك من اللهجة الدمياطى دى . وتتكلم اليومين دول مصراوى ياأخى » وقهقه الجميع وعادت الجلسة للانعقاد .

* * *



السيد / حسن التهامى فى حديث عاتب مع كمال خالد .

وفى نهاية الجلسة اعترض المدعى الاشتراكى بشدة على الطلب الذى تقدمت به بضم محضر اجتماع مجلس الوزراء الثابت فيه منع بعض الوزراء من السفر توقعا لقرب المعركة ، وقال لقد اتفقنا أمس مع هيئة الدفاع على عدم ضم محاضر مجلس الدفاع ، لأن ضم محاضر الدفاع فيه أسرار ونوع من السرية يسىء للوطن . فاعترض الأستاذ محمد عبدالله محامى السيد / على صبرى مصمما على طلب ضم محاضر مجلس الدفاع عن شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ وعن شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٧١ وقال : من حق الدفاع أن يطلب ضم هذه المحاضر وللمتهم أن يتمسك بأى ورقة مهما كانت سريتها . ومهما علت هذه السرية ، والادعاء ليس من حقه أن يمنع ويحتاط للدليل الذى يراه . ولكن من حق المحكمة ضم المحاضر ، ولما نقول لها المحضر فيه كذا تشوفه وما تقولليش ده سر ، وطلب أن تكون المحاضر تحت أيدى الدفاع .

وعقبت المحكمة بأن المفروض أن الطلب يكون له حجيته ، وصرحت للاستاذ محمد عبدالله بمقابلة موكله السيد على صبرى ليعرف منه النقط التى يريدها من هذا المحضر .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٧ / ٩ / ١٩٧١ لسماع باقى الشهود .

وبتلك الجلسة استمعت المحكمة لأحد عشر شاهدا على الترتيب الآتى :

١ ــ السيد / على زين العابدين صالح وزير النقل السابق

٢ ــ السيد / محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٣ ــ السيد / أسعد حسن خليل	المتهم الرابع عشر موظف برئاسة الجمهورية وعضو التنظيم الطليعى
٤ ــ السيد / عبد اللطيف بلطية	وزير العمل
٥ ــ المهندس / مشهور أحمد مشهور	
٦ ــ السيد / محمد هاشم العشيرى	المتهم رقم ٤٤ أمين مساعد الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة
٧ ــ السيد / سعد حسين غزالى	موظف بالاذاعة
٨ ــ السيد / محمد أمين حماد	رئيس الاذاعة
٩ ــ السيد / منير حافظ محمد	المتهم رقم ٢١ وكيل وزارة الاعلام
١٠ ــ السيد / محمد عروق	المتهم رقم ٢٠ مدير صوت العرب
١١ ــ السيد / اسحق حنا منقريوس	مراقب الشئون السياسية بالاذاعة

ومن أبرز ماجاء بشهادة هؤلاء الشهود :

شهادة محمـــود ريـاض

أولاً : ماظهر به السيد / محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أثناء الادلاء بشهادته أمام المحكمة من مظهر ثابت ومتزن وتفادى أحرج الأسئلة والمواقف فى ثقة واعتداد ، وحاول قدر استطاعته ألا يثقل على أحد من المتهمين أو يسىء لمركزهم القانونى فى الاتهام .. وقد حاز على احترام الجميع عندما أجاب على سؤال من المرحوم الأستاذ عبده مراد المحامى المدافع عن سعد زايد :

س : هل تحدث معك سعد زايد فى شأن استطلاع رأيك فى احدى

مقالات هيكل » بصراحة « وهل هذا يخدم البلد بأى وجه من الوجوه ، ويساعدك فى تحركك فى الخارج بصفتك نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية وبماذا أجبته ؟ وهل تذكر ذلك ؟

أجاب : إذا سمح السيد الرئيس لو أجبت عليه بكلمة : إذا كان الأخ سعد زايد قال هذا فلابد أن يكون قد حدث ، فهو رجل صادق ، وعشرات من الناس بتسأل هذا السؤال كثيرا ، ومن السفراء الأجانب ، وبطبيعة الحال مايكتب فى الجرائد سواء على لسان هيكل أو غيره فى كثير من الأحيان لايتفق مع رأيى أنا شخصيا ، وبعض ماكتبه بعض رؤساء التحرير الآخرين وهيكل لايتفق مع رأيى كوزير خارجية ، ولذلك كنت بأعقب أن سياسة الدولة يعبر عنها وزير الخارجية لا رؤساء تحرير الصحف ، أو ما ينشر فى الصحف ...

الأستاذ عبده مراد المحامى :

س : هل تذكر سيادتك أنك شكوت من مقالات هيكل التى ينشرها ؟

أجاب : أنا شايف أن الاسئلة تحولت معظمها للاستاذ هيكل ، ماكتبه هيكل وما يكتبه هيكل يمثل رأيه الشخصى ، وقد يختلف رأيه مع رأيى ، وكثيرا ما تحدثت مع الاستاذ هيكل إذا كانت مقاله لاتتفق مع رأيى ، اتحدث معاه وإذا كانت تتفق مع الرأى السياسى اتحدث معاه أيضا وفى بعض الأحيان كنت باشرح له رأيى فى المقالات ، وفى بعض مقالات أنا ذكرت لهيكل أنها لاتتمشى مع رأيى السياسى ...

وهنا وقف المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى وقال :

يفهم من أقوال سامى شرف أنه يتهمك أن آراءك وتعليقاتك هى السبب فى وضعه فى قفص الاتهام وهى التى جاءت به وبزملائه إلى قفص الاتهام ، وبيقول أن السبب هو محمود رياض وانك كنت من الأسباب والعوامل التى

سببت له حالة انعدام ورن وأن سيادتك قلت أمامه فى اجتماع لجنة العمل « مفيش ضابط جدع يقوم يخلصنا مفيش حد يعمل انقلاب » ...

والمحكمة قالت موجهة الحديث للسيد / محمود رياض :

السيّد المدعى العام يقول أن سامى شرف ذكر أمرين بالنسبة لك :

أولهما : أن أقوالك بالنسبة للمبادرة هى التى أثرت على المجموعة المعارضة للرئيس ، وأنها تركت عنده هو شخصيا انعدام وزن ...

والأمر الثانى : أنك فى بعض الاجتماعات قلتْ :

« مافيش ضابط جدع يقوم يخلصنا مافيش حد يعمل انقلاب »

وبكل الثقة والثبات أجاب محمود رياض :

بالنسبة لموضوع المبادرة أو أى موقف سياسى فأنا كوزير خارجية ، والمستشار السياسى الأول لرئيس الجمهورية فمن واجبى أن أتكلم مع رئيس الجمهورية عن أى رأى سياسى بصراحة ووضوح . فموضوع المبادرة يوم أن أعلنت والصيغة التى أعلنت بها تحدثت مع رئيس الجمهورية أمام كافة المسئولين الموجودين فى هذا الوقت فى استراحة مجلس الأمة عن بعض الآراء بالنسبة للمبادرة ، والصيغة ، وصارحته أمامهم بوجهة نظرى وتحفظاتى ، وده كان رأيى كمستشار للرئيس وبعد كده المبادرة صدر بها ايضاحات وأعيدت صياغتها وظهرت بشكل واضح تماما يزيل أى بلبلة فيما يتعلق بأى تصور فى أى ذهن ، ومثالا لذلك أنها لم تكن تشير إلى الانسحاب الكامل لحدودنا وهذا صدر به بعد كده بيان وتأكيد أكبر ، ولذلك رأيى سياسيا فى الواقع أنا كوزير خارجية بأقوله دائما لرئيس الجمهورية عبد الناصر والحالى (يقصد السادات) وواجبى أن اتحدث معه فى كل مايدور فى ذهنى سواء يتفق مع الرأى السائد أو ضده . وده واجبى بالنسبة لى كوزير خارجية ، وهو رأى

استشارى بأقدمه لرئيس الجمهورية باعتباره المسئول الأول ..

والشق الثانى من السؤال بيتكلم عن شيء لم يحدث اطلاقا ويتعارض تماما مع تفكيرى السياسى ويتعارض مع رأيى السياسى إلى ماأدعو إليه علنا أو خاصا بصفة عامة فى مؤتمر قومى أو فى مجلس الأمة أو مجلس الوزراء أو فى حديث خاص يهمنى أن أدعو إلى تماسك الجبهة الداخلية .

مواجهة بين سامى ومحمـــود رياض

ووقف المدعَى العام الاشتراكى وقال أنه يهمه اجراء مواجهة بين المتهم سامى شرف والشاهد محمود رياض حتى يقيم أقوال المتهم لأن المتهم مصر على أقواله ..

وعندما واجهت المحكمة بين سامى شرف ومحمود رياض طأطأ سامى برأسه .. ثم زاغ ببصره وكأنه يبحث عن محاميه على منصور بين هيئة الدفاع عله ينصحه بما عساه أن يفعل فى هذا الموقف ثم لم يجد بدًا من أن يصمم على أقواله عندما نادى عليه رئيس المحكمة مستحثا إياه على الاجابة ...

وقد علمت من أحد كبار المتهمين أن السيد / محمود رياض كانت قد صدرت منه هذه العبارة فعلا وهى : « مفيش ضابط جدع يعمل انقلاب ويخلصنا » كتعبير عن اليأس والضيق الذى شعر به من هذا الخلاف الذى دب فى القيادة السياسية ، واصرار أنور السادات على الانفراد برأيه وقراراته لدرجة أنه فاجأ الجميع بالمبادرة منشورة بالصحف دون أن يأخذ رأى أحد فيها .. وأن السيد / محمود رياض كان يقصد بهذه العبارة أن قيام انقلاب سيقضى عليهم جميعا ويريحهم من هذا الجو الخانق .. وقد أبدى محدثى استياءه الشديد من أن يذكر سامى شرف هذه العبارة فى أقواله مع أنه كان

يعرف تماما أن السيد / محمود رياض لم يكن يقصد منها سوى مجرد الاعلان عن ضيقه وتخوفه من أن يقوم انقلاب يقضى عليهم جميعا وينهى مشكلة الخلاف .. وكان محدثى كثيرا مايبدى تعجبه الشديد لهذا الانهيار والارتباك اللذين أصابا سامى شرف فور اعتقاله والتحقيق معه ، وكان كثيرا ماينتحل له العذر ويقول :

« لعل حاجته للدواء والعلاج اضطرته لكل ذلك » ...

* * *

شـهادة عبد اللطيف بلطيـــة

أما السيد / عبد اللطيف بلطية وزير العمل ، فقد كان واضحا أنه قد دخل قاعة الجلسة ووقف على منصة الشهادة وهو يعانى تأثير رهبة الجو العام للمحاكمة ، ويتفادى بقدر الامكان أن تقع عيناه على أى من المتهمين ، ووضح أيضا أنه فى تأدية شهادته لم يكن يطلب من الله إلا أن يدخل قاعة الجلسة وهو وزيرا ويخرج منها وهو وزيرا أيضا .. ولذلك فقد ضجت القاعة بالضحك عندما قال وهو يرتجف وتصتك أسنانه من الرهبة أن سعد زايد ذهب له الساعة ٦ مساء يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ وقبل نشرة الأخبار **« ودخل وفوجئت بمنظره لونه أصفر قوى ومنهار فأنا اتخضيت وقلت له فيه إيه ؟ قال لى شعراوى أقيل وحيتذاع دلوقتى ، واحنا قررنا إن احنا نستقيل فقلت له : أنتم مين .. ؟ فقال أنا وسامى وحلمى وفايق »** ..

ثم قال إن صديق له هو الدكتور فوزى السيد اتصل به تليفونيا ووضع الراديو على التليفون ليسمعه الاستقالات ، ثم حضر له المهندس مشهور أحمد

مشهور ، وضحك المحامون والمتهمون وهو يقول فى نبرة كلها خوف وهلع .
« وأنا استغربت لأن مشهور عمره ماجانى وقلت له فيه إيه يامشهور ؟ قال لى سعد زايد تحت وعايزك فقلت له عايزنى ليه .. دول ناس مجانين .. والله معرفش .. وأنا قلت لسعد زايد والله أنا لاأستقيل أبدا .. أستقيل ليه وأنا وزير عمل .. عايز إيه أكتر من كده ؟ .. وضجت القاعة بالضحك .. ونجح عبد اللطيف بلطية فى الخروج من هذه الجلسة محتفظا بمنصبه كوزير للعمل ..

* * *

شــــهادة منيــر حافـظ

وكشف منير حافظ وكيل وزارة الاعلام السابق وهو المتهم رقم ٢١ فى شهادته عن أن صلاح زكى مراقب البرامج السياسية بالتليفزيون قد منع نقل وإذاعة خطاب السادات فى لقائه مع أساتذة الجامعة إذ قرر فى شهادته أمام المحكمة بالآتى :

« اتصل بى فوزى عبد الحافظ وابلغنى أنه تتخذ الاجراءات لنقل اذاعة خطاب الرئيس من الجامعة ، واتصلت بالمسئولين لاتخاذ الاجراءات ، وكان اتصالى بالأستاذ الجارحى القشلان وطلبت منه العمل على نقل الخطاب بالتليفزيون ، واتصلت بمراقبة الأخبار بالتليفزيون لتنفيذ ذلك ، ولكن حدث يوم الجمعة أثناء القاء الرئيس للخطاب أن أتصل بى فوزى عبد الحافظ ، وكان غاضبا وقال لى : ليه ياأخ منير التليفزيون مجاش ، فقلت له الترتيبات اتعملت وأنا بلغت المسئولين عن ذلك وأعتقد أن السيد الورير (محمد فائق) كان فى سوريا وقال لى التليفزيون مجاش السيد الرئيس رعلان . وطبعا اتصلت تانى بالجارحى القشلان وسألته عن السبب قال لى أن السيد

صلاح زكى مراقب البرامج السياسية بالتليفزيون ألغى كل الترتيبات اللى كنا عملناها وده كلام الجارحى ــ قلت له ليه ؟ قال يبدو أنه اتصل بمكتب عبد المحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتراكى فقيل له أن يكتفى ببعض الفقرات المصورة بنشرة الأخبار ...

وفى اليوم التالى ٨ / ٩ / ١٩٧١ استمعت المحكمة لستة عشر شاهدا هم :

١ ــ أحمد وجيه أباظة	
٢ ــ سامى شرف رميح	
٣ ــ حسن معاذ	عضو التنظيم الطليعى
٤ ــ على سيد على	عضو اللجنة المركزية
٥ ــ أحمد محمد الخواجة	محام وعضو التنظيم الطليعى بالجيزة
٦ ــ د . أحمد فتحى سرور	
٧ ــ محمد سعد الدين زايد	
٨ ــ فريد زكى حشيش	محام
٩ ــ أحمد على الحداد	سكرتير عام محافظة دمياط وعضو لجنة التنظيم الطليعى بدمياط
١٠ ــ أحمد عبد الآخر	رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف الموالح وعضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ..
١١ ــ كمال محمد الشاذلى	محام
١٢ ــ اللواء صلاح صالح مجاهد	محافظ الشرقية ومحافظ دمياط سابقا
١٣ ــ محمد رأفت محمد طاهر حسن الشهير برأفت الدسوقى	

١٤ ــ السيد خالد المطرى	أمين تثقيف دمياط
١٥ ــ أحمد عبد السلام حبيب	عضو التنظيم الطليعى
١٦ ــ د . لبيب شـــقير	

شـــهادة أحمـــد الخواجـــة

كان من أبرز أحداث هذه الجلسة :

١ ــ محاصرة الدكتور محمد عصفور المدافع عن الدكتور لبيب شقير لأحمد الخواجة بأسئلة هادفة ومحرجة قصد منها إثبات أن أحمد الخواجة قد أدلى بأقواله فى التحقيق ضد المتهمين مقابل افلاته من المحاكمة فقد سأله الدكتور محمد عصفور ...

س : عندما أدليت بهذه الأقوال هل كنت محدد الاقامة ؟

جـ : أنا لم تحدد إقامتى ، وأنا حضرت اليوم من مصيفى بالاسكندرية للادلاء بالشهادة بناء على طلبى بالتليفون ...

س : كيف تبرر أن اتحاد الهدف بين المتهمين وهو تعميق سياسة المعارضة للسيد رئيس الجمهورية بين كل من لبيب شقير وعبد المحسن أبو النور على الرغم من أنك لم تبلغ أى منهما بما كلفك به الآخر ؟

جـ : كان فيه تيار عام ينتقد قانون الحراسة يقول القانون غير تقدمى ، وقانون عميق فى الاشتراكية هو قانون العقوبات الاقتصادى وقلت أن ده استنتاج منى سببه ماهو قائم فعلا ..

س : ذكرت أن الغاية من وضع قانون الحراسة توفير الضمانات فهل يتفق مع توفير الضمانات التى كنت داعيا لها مانسبه اليك الدكتور أحمد فتحى سرور من أن توفير الضمانات فى رأيك فيه إضعاف للنظام الاشتراكى ولذلك

كنت تعارض أى اقتراح بمزيد من الضمانات ؟

جـ : الواقع أن الدكتور أحمد فتحى سرور لما يشيل أدلة ويحط مطرحها دليل ، والدليل فى الاثبات وجود جريمة وهو عايز دليل لو أخذنا بالضمانات المقدمة من الدكتور فتحى سرور لوجب الغاء قانون الحراسة ..

س : ذكرت فى أقوالك أن قانون الحراسة يقيم صورة من صور المحاكمة السياسية ، فهل صور المحاكمة السياسية صورة من صور الضمانات، ، فهل ده فيه ضمانات ؟ ..

جـ : هو الضمان مش فى المحكمة ، الضمان فى ألا يصدر قرار بفرض الحراسة إلا بمحكمة ..

س : ذكرت فى أقوالك صفحة ٤٢ أنه أشيع أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود غاضبون لأن الرئيس السادات لم يجتمع باللجنة التنفيذية وجاء فى أقوالك معلقا على ذلك بأن هذه الناس لاتفهم الوضع السياسى فى مصر هل تعتبر أنه يناهض النظام السياسى فى مصر أن يقال أن بعض التصرفات التى تصدر من رئيس الجمهورية أن ده فيه مساس ...

وعندما لاحظ المدعى العام الاشتراكى مدى الحرج الذى وقع فيه أحمد الخواجة وتردده الواضح فى الاجابة على هذا السؤال ، وقف المدعى العام الاشتراكى واعترض على توجيه السؤال مرددا أن الشاهد عادة يسأل عن وقائع وليس عن رأيه . فوقف المرحوم الأستاذ عبده مراد ليرد على المدعى العام الاشتراكى قائلا : « أن الشاهد أحمد الخواجة بيقول فى كل أقواله .. استنتجت استنتجت ، فلكى نقيم رأيه يجب على الدفاع مناقشته ومناقشة آرائه وأفكاره واستنتاجاته ..

(وضحك المحامون فى أسى وحسرة)

وعاد الدكتور محمد عصفور ليسأل أحمد الخواجة :

س : هل تعتقد أن تناول بعض الاختصاصات للسيد رئيس الدولة والسياسة العامة فى الدولة تعتبر معارضة للسياسة ؟ ،

: أنا مقلتش معارضة للسياسة ، إنما قلت تعميق الخلاف وده عمل يدخل فى سلطات رئيس الدولة وليس فى نطاق رئيس الاتحاد الاشتراكى ...

وما أن انتهى أحمد الخواجة من هذه الاجابة التى رأى فيها قصما لظهر المتهمين ، نظر للدكتور عصفور نظرة تحمل معنى التهديد بمزيد من مثل هذه الاجابة إن استمر فى توجيه هذه الأسئلة المحرجة .. وكأنه يقول له أن زدتم زدنا .. فنفسى ومن بعدى الطوفان ..

شهادة د / . أحمد فتحى سرور

٢ ـــ وقد وجه الدكتور محمد عصفور الأسئلة للدكتور أحمد فتحى سرور على الوجه الآتى :

س : هل كنت مستشارا ثقافيا فى باريس ؟

جـ : نعـــم ...

س : متى انتهى عملك كمستشار ثقافى فى باريس ؟

جـ : فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٧ ...

س : هل طلبت من الدكتور لبيب شقير بصفته وزيرا للتعليم العالى أن يعيدك إلى عملك فى باريس ؟

جـ : أذكر أننى قابلته بعد عودتى من باريس وأذكر جيدا أننى قلت

للدكتور لبيب أن انهاء اعارتى تم فى ظروف غير طبيعية خدمة للدكتور حسن بهاء الدين الذى عين سلفى ، وقلت له أننى فى يدى من الأدلة مايثبت أن هذا التغيير كان لمصلحة بعض مراكز القوى ، وقال لى أنت يوم ماتحب تروح مستشار ثقافى أنا مستعد وكان هادئا وقال لى أوعى تسيب كرسى الاستاذية فى الجامعة ...

وسأله الدكتور عصفور :

س : ألم تطلب من د . لبيب شقير عندما كان رئيسا لمجلس الأمة أن يعين إحدى قريباتك فى المجلس ؟

جـ : حدث وقال لى لما آجى من السفر ...

س : بصفتك أستاذا للقانون الجنائى كيف يكون قانون الحراسات ــ فى رأيك ــ قانونا رجعيا وهو قانون لاتعرفه معظم الدول وفرض الحراسة فى بابه استثناء محض ؟

والمحكمة رفضت توجيه هذا السؤال ...

س : ذكرت فى التحقيق فى صفحة ٨٤ أنك تقرر أن المستشار محمد أحمد لطفى وأحمد الخواجة يعارضان كل مزيد من الضمانات فى قانون الحراسات ؟ ..

جـ : رأيى أن الدكتور جابر جاد كان رئيس اللجنة وحضر وكنا أنا وزملائى فى صالح أى ضمان وكنا نريد مزيدا من الضمانات ، وكان بيقف لنا محمد لطفى وأحمد الخواجة ...

* * *

شهادة فريد زكى حشيش المحامى (عضو التنظيم الطليعى)

٣ ـ وجاءت الشهادة التى أدلى بها فريد زكى حشيش المحامى وعضو التنظيم الطليعى فى مجلس الأمة ، منشطة منعشة للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى ، وبدت السعادة وعلامات الزهو والانتصار على وجهه وهو يستمع لهذا الشاهد وهو يقول ردا على أسئلة المحكمة :

س : هل التقيت بضياء داود قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول ؟

جـ : أيوه التقيت به يوم السبت ٢٤ إبريل ...

س : ما الحديث الذى سمعته منه ؟

جـ : هو كان بيتكلم على مشروع الاتحاد الثلاثى وينقد المشروع وينقد السيد أنور السادات ، وقال أنه كان يلخبط فى موضوع الوحدة وأن له بعض الاعتراضات ذكر بعضها ...

واستطرد فريد زكى حشيش قائلا :

« وأنا فى الحقيقة لم يعجبنى هذا الكلام وفهمت من كلامه أن فيه خلاف فى اللجنة العليا ، وقلت له مش من المصلحة أن الكلام ده يطلع الشارع ، **فقال أنا جزمتى بتفهم سياسة أكثر من أنور السادات ، وهو بيدعى أنه هو اللى صنعنى ، ده أنا اللى صنعنى عبد الناصر ، وأنا كنت رئيس الجهاز السرى وكنت بأقدر أقابل عبد الناصر ، وهو مكنش يقدر ، وأنا تضايقت وانسحبت .. وفى نفس اليوم عملت اجتماع مع بعض القيادات حضره السيد الحافظ** » ...

* * *

شهادة أحمد على الحداد (عضو التنظيم الطليعى)

٤ ــ وانفرجت أسارير المدعى العام الاشتراكى أكثر وأكثر وهو يستمع لشهادة أحمد على الحداد سكرتير عام محافظة دمياط وعضو التنظيم الطليعى بها وهو ينقل تفاصيل مادار فى اجتماع التنظيم الطليعى يوم ١١ / ٥ / ١٩٧١ بمنزل السعدى المصرى وبحضور لجنة التنظيم الطليعى بالمحافظة برئاسة ضياء داود وصلاح مجاهد المحافظ وعبد الوهاب شبانة وسمير العلايلى وسعد الدين عبد الرازق وأحمد حبيب وسعيد كحلا وغيرهم ..

وصمم على أن ضياء داود قال فى هذا الاجتماع أن قوات المنطقة المركزية الموجودة قرب القاهرة ستتدخل وتتصرف فى الوقت المناسب . وأن الفريق فوزى مطمئن لهذه القوات ...

* * *

شهادة اللواء صلاح مجاهد

ولكن سعادة المدعى العام الاشتراكى لم تدم طويلا فسرعان ماتبددت مظاهرها ، وحل محلها شد عصبى وتحفز يشوبه الحنق والغيظ .. عندما وقف اللواء صلاح مجاهد وهو محافظ الشرقية وكان من قبل محافظا لدمياط ، ليقطع فى اصرار وثقة بأن ضياء داود لم يذكر فى اجتماع التنظيم الطليعى الذى حضره فى دمياط يوم ١١ / ٥ / ١٩٧١ عبارة أن الرئيس السادات باع البلد للأمريكان وأن السادات وحافظ وهيكل من المخابرات المركزية الأمريكية ، كما نفى نفيا قاطعا أن يكون ضياء داود قد تطرق إلى أى حديث خاص بالقوات المسلحة وتدخلها فى الوقت المناسب لصالح فريق على صبرى ...

وزاد غيظ وتجهم المدعى العام الاشتراكى عندما أصر اللواء صلاح مجاهد على هذه الأقوال عند مواجهته بكل من الشاهدين أحمد الحداد ، وأحمد عبد السلام حبيب عضوى التنظيم الطليعى بدمياط ...

وكان واضحا أن اللواء صلاح مجاهد قد دخل قاعة المحكمة وهو عاقد العزم على عدم الاساءة لمركز ضياء داود مهما كلفه هذا من تضحية أو حرج ...

وعندما وقف الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى ليطلب توجيه تهمة الشهادة الزور للشاهد اللواء صلاح مجاهد ، ووجه بمقاطعة واعتراض صاخب من هيئة الدفاع ، اضطرّ رئيس المحكمة أن يشير إلى المدعى العام الاشتراكى طالبا منه الجلوس ، وبادر برفع الجلسة متغاضيا عن إثبات طلب الادعاء ..

وإذا كان صلاح مجاهد قد دفع ثمن هذا الموقف النبيل غاليا ، بإحالته إلى المعاش واقصائه عن الضوء والسلطة ، ولكن سيرته العطرة ظلت على كل لسان عنوانا للشجاعة ومثالا مشرفا للوفاء والرجولة ...

* * *

وفى اليوم التالى الخميس ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ استمعت المحكمة إلى خمسة عشر شاهدا هم :

١ ــ د . عبده محمود سلام — وزير الصحة
٢ ــ الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد — وكان المشرف على الرقابة الادارية
٣ ــ أحمد عبد اللطيف شهيب — (المتهم رقم ٤٨)
٤ ــ محمود أمين العالم — عضو التنظيم الطليعى

٥ ــ الدكتور عبد الوهاب شكرى

٦ ــ سعيد عبد العزيز مبروك المحامى (المتهم رقم ٣٣) وعضو مجلس الأمـــة

٧ ــ محمود سليم طماعة (المتهم رقم ٣٤) عضو مجلس الأمة

٨ ــ جابر عبد العزيز مبروك (المتهم رقم ٣٢) عضو مجلس الأمة

٩ ــ محمد صادق الصيرفى (المتهم رقم ٣٦)

١٠ــ عبد المنعم خليل ميكانيكى وأمين مساعد الاتحاد الاشتراكى قسم الدقى

١١ــ محمود على حلاوة أمين مساعد لجنة الاتحاد الاشتراكى بالجيزة

١٢ــ عبد الحميد مصطفى أمين موظف منتدب بلجنة الاتحاد الاشتراكى بالجيزة

١٣ــ شوقى عبد العظيم السروجى موظف إدارى منتدب بمديرية عمل الجيزة

١٤ــ سيد أحمد سالم مزارع بعزبة أبو قتاتة قسم الــدقى

١٥ــ السيد / شعراوى جمعة

ومن أبرز ماكشف عنه الشهود فى هذه الجلسة :

١ ــ ماقرره الشاهد جابر عبد العزيز مبروك (المتهم رقم ٣٢) عضو مجلس الأمة وعضو التنظيم الطليعى بالجيزة من أنه وقع على عريضة قدمت من بعض أعضاء مجلس الأمة يوم ٢ / ٥ / ١٩٧١ لتأييد أنور السادات ، وأن الذى تولى جمع هذه التوقيعات هما أحمد يونس ويوسف مكادى (وذلك عقب

خطاب السادات فى عيد العمال أول مايو ثم إقالة على صبرى) ... وقرر هذا الشاهد أن فريد عبد الكريم قد لامه لأنه وقع على هذه العريضة قبل أن يأخذ رأيه ...

٢ ــ ماقرره الشاهد محمد صادق الصيرفى (المتهم رقم ٣٦) من أن فريد عبد الكريم كلفه بارسال برقية يوم ٢ / ٥ / ١٩٧١ للسيد على صبرى يقول فيها « **إذا كنت قد أقلت من الموقع التنفيذى فأنت موجود فى موقعك السياسى** » ..

وأن الأستاذ المرحوم على الجمل المحامى أمين الاتحاد الاشتراكى بالصف اقنع فريد بعدم ارسال هذه البرقية ...

٣ ــ ماشهد به سيد أحمد سالم المزارع وعضو الاتحاد الاشتراكى بعزبة أبو قتاتة قسم الدقى من أن فريد عبد الكريم أرسل أمين الغفارى إلى لجنة أبو قتاتة مساء يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ وقابل الحاج مغازى تمام وأخبره بأن فريد عبد الكريم يطلب أكبر عدد علشان يطلع مظاهرات فقال له الحاج مغازى تمام « اتفضل امشى من هنا ياسى أمين واحنا لما تطلع كل الوحدات مظاهرات نبقى نطلع آخر الناس » ...

وقرر هذا الشاهد أن المظاهرات المطلوبة كانت لاعادة الوزراء الذين استقالوا ...

شهادة شعراوى جمعــة

٤ ــ ماقرره شعراوى جمعة بأن وضع تليفون فريد عبد الكريم تحت المراقبة منذ فترة طويلة .

وبســـؤاله :

س : ولماذا وضع تليفونه تحت المراقبة ؟

جـ : وصفه عبد الناصر أنه كويس بس فلتان وده وصف الريس عبد الناصر شعرت أن الرئيس أنور السادات لايستريح لفريد ولا لكلامه ، ووجدت من واجبى متابعة فريد تليفونيا وسياسيا وكان هدفى مع فريد اصلاحه أكثر من أنى أخسره وهذا ماعلمنا عبد الناصر لازم نفتكر مواقف الناس وأنا افتكر له مواقف ثلاثة :

الأول : فى مظاهرات فبراير سنة ١٩٦٨ ...

الثانى : بعد وفاة عبد الناصر استجاب معنا فى عملية السير وراء السادات وعمل مؤتمر وأنه فى يوم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية نزل هو والسعدنى عمل عملية دفع للناس ، وكنت بأحاول أجيبه باستمرار وأصلحه ، وكنت عاوز أثبت له هذا ...

الموقف الثالث : أنه استجاب معايا أنه مايتكلمش فى الاجتماع الثانى للجنة المركزية ..

س : حينما سئلت ذكرت أنه كان فى أحاديثه أمور ماسة وحساسة فلماذا لم تبلغ عنها ؟ كانت اجابتك أن فيه خطة للقضاء عليه سياسيا ؟

جـ : أنا قلت هذا وقلت فريد بيهاجمنا احنا وبيهاجم المجموعة اللى جوه دى ، وهو بيشتمنى فى الشرائط وأنا احتفظت بهذا لأنى متذكر له المواقف الكويسة وكنت ح أجيب فريد عبد الكريم وأورى له هذا والرئيس يعلم بهذا ويعرف أنى باتابع فريد ، **وكنت ح أقول لفريد أنت بتقول علينا برجوازيين .. آدى كذا وكذا فهو فى تيارات الحوادث كان ح يستجيب ولما الرئيس قال لى مش عايزين فريد يتكلم فى اللجنة الثانية رحت له البيت ونفذت وعدى للرئيس وهو استجاب لى ..**

وقد أوضح شعراوى جمعة فى أقواله أن الاحتفاظ بأشرطة تسجيل المكالمات التليفونية لفريد عبد الكريم كانت بقصد تقويمه وتلافى عيوبه .. وقال شعراوى شرحا لهذا الكلام « أنه مع إحترامى للأساتذة المحامين الحاضرين فإن فريد عبد الكريم لم يكن ينسى فى اجتماعات لجنة الجيزة أنه محامى عايز يتكلم عايز ينقد .. ولذلك كان يعتبر معرقلاً وهذا كان من أهم عيوبه التى عبر عنها الرئيس جمال عبد الناصر بأنه « فلتان » .. واستطرد شعراوى جمعة قائلا : أى قرار أو توجيه فريد يتفلسف فيه ويناقشه ويعدين فى الآخر ينفذه .. وبهذه التسجيلات كان يمكن تفادى هذا العيب لدرجة أن الرئيس جمال عبد الناصر قال لو أنا بأختار وزير سآخذ فريد عبد الكريم » ...

س : من أين كما تتصور جاء للسيد الرئيس مايقطع بأن فريد سيعاود الكلام فى اللجنة المركزية ؟

جـ : معرفش ولكن فى تصورى أنه فى الفترة الأخيرة جماعة مفسدة داخل العمل حبت تستغل الظروف وتنقل معلومات خطأً للسيد الرئيس ...

* * *

ضرب الحبيب ... والتسجيلات

بجلسة الأحد ١٢ / ٩ / ١٩٧١ استمعت المحكمة إلى شاهد الاثبات ضد فريد عبد الكريم وهو محمود على شرف عضو منظمة الشباب بالجيزة وعضو التنظيم الطليعى ..

وسألتـه المحكمـة :

س : ذكرت فى أوقوالك أن عبد المنعم خليل أخبرك أن مجموعة من

الشباب أخطرته أن فريد عبد الكريم أخبرهم بأن شعراوى جمعة وسامى وفوزى معهم وأن الجيش والبوليس والدنيا كلها معهم ؟ .

جـ : حصـــــل .

س : ما هذا الذى حصل ؟

جـ : حصل أن الشباب بيرددوا هذا الكلام وقالوا معانا شعراوى وعلى صبرى ومحمد فوزى ومعانا الجيش ومعانا البوليس.

ثم استمعت المحكمة لشهادة الدكتور محمد أحمد خلف الله وكيل وزارة الثقافة . وشهدنا محاولة مستميتة من المدعى العام الاشتراكى لاقتلاع تفسير من الشاهد يدين فريد عبد الكريم لما دار بينهما من حديث تليفونى مسجل قال فيه فريد عبد الكريم للشاهد أنه انتهى من تحليل اتفاقية الاتحاد وانتهى فيه إلى السلبى فى كله ، ثم قال : « **وضرب الحبيب وسحله وامتهانه رغم أنه يمثل القوة الأعظم** » ورد عليه الشاهد بكلمة « طبعا » .

ومع اصرار الشاهد على عدم توصيل المدعى العام الاشتراكى إلى مايريده . وقف المدعى العام الاشتراكى وقال للشاهد فى غضب وعصبية) .

س : أنت قلبت المسألة كما لو كنت تدافع عن نفسك ، ماالذى فهمته من عبارة فريد عبد الكريم اننى انتهيت إلى السلبى فى كله ؟

جـ : الذى فهمته أن هناك أشياء فى الاتفاقية غير موافق عليها ، وليس معنى ذلك رفض الاتفاقية جملة .

جـ : ما الذى فهمته من عبارة « ضرب الحبيب وسحله وامتهانه رغم أنه يمثل القوة الأعظم » ؟

جـ : أنا اقسمت أن أقول الحقيقة وسبق سئلت فيها وأجبت أننى لاأذكرها

وقلت اللى يملك التفسير فيها هو فريد عبد الكريم .

ثم استمعت المحكمة لشهادة كل من محمد حامد الهلالى المحامى وأمين قسم العجوزة للاتحاد الاشتراكى الذى انكر صدور أى تعليمات له من فريد عبد الكريم خاصة باتحاد الجمهوريات العربية أو صدور أى تكليفات بعقد اجتماعات جماهيرية لشرح مادار فى اللجنة التنفيذية والمركزية كما أنكر صدور أى توجيهات بالقيام بمظاهرات .

ثم سمحت المحكمة لفريد عبد الكريم بمناقشة عبد الغفار محمد صيام الموظف فى المؤسسة الثقافية العمالية ، الذى قرر أن موقف فريد عبد الكريم فى الدورات التثقيفية التى حضرها كمحاضر أو لحضور حفل تخرج كان الحديث ينصب على ابراز دور القيادة السياسية وتمشيها مع أهدافنا الاشتراكية .

جلسة الاستماع للتسجيلات

وفى هذه الجلسة استمعت المحكمة إلى أشرطة التسجيلات الآتية :

١ ــ الشريط بتقرير التفريغ رقم ١٦ بين على صبرى وسامى شرف وقد حدث فى الفترة من ١٩٧١/٤/٢٥ إلى ١٩٧١/٤/٢٦ وقد اكتشف الدفاع أن كثيراً من العبارات الواردة فى التسجيل لم تثبت فى التفريغ .

وقال المدعى العام الاشتراكى أن بعض العبارات لاتوجد فى التفريغ عمدا .

ورد عليه محمد عبدالله . بأنه قد يكون ماهو محذوف من الشريط مفيد للمتهم .

٢ ــ حديث بين الفريق أول محمد فوزى والعقيد نور الدين عفيفى قائد الشرطة العسكرية فى الفترة من ٢٦ / ٤ / ١٩٧١ إلى ٢٧ / ٤ / ١٩٧١

حول رفع درجة الاستعداد فى قوة الشرطة العسكرية فى الشوارع والميادين وقد وقف شعراوى جمعة معترضا على الاستماع لهذا الشريط فى غيبة الفريق أول محمد فوزى وقال : الفريق فوزى مش موجود هنا وما يصحش يمر الشريط بدون تعليق منه ، وممكن أنا كوزير داخلية أرفع درجة الاستعداد فى أى وقت للشرطة برضه إلا أن المحكمة لم تلتفت لهذا الاعتراض وقررت مواصلة الاستماع إلى التسجيل .

٣ ـــ تسجيل التفريغ رقم ١٢ بين على صبرى ومحمد فائق فى الفترة مابين ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ و ٣٠ / ٤ / ١٩٧١ .

٤ ـــ تسجيل بين على صبرى وشعراوى جمعة فى نفس الفترة .

٥ ـــ تسجيل التفريغ رقم ١٣ بين على صبرى وعبد المحسن أبو النور يوم ٢ / ٥ / ١٩٧١ .

افتضـــاح التزويـــر

وقف المدعى العام الاشتراكى وقال : وسنستمع الآن إلى المكالمات المثبتة فى التقرير رقم ٥ بين المتهم على صبرى والمتهم شعراوى جمعة فى الفترة من ٣٠ / ٤ / ١٩٧١ إلى ٢ / ٥ / ١٩٧١ .

ولما كان تفريغ هذا الشريط قد تضمن عبارة كنت اعتبرها أخطر الأدلة التى تدين شعراوى جمعة إذ جاء على لسان شعراوى أنه قال لعلى صبرى فى هذه المكالمة « حنطلع مظاهرات تهد الدنيا » ولذلك فقد جلست متربصا مركزا على سماع هذه العبارة بأذنى من التسجيل . وكم كانت فرحتى عندما وجدت أن صحة هذه العبارة هى « حتطلع مظاهرات » « وليست حنطلع مظاهرات » وهنا وقفت طالبا من المحكمة أن تأمر باعادة الاستماع لهذه

العبارة فى الشريط . فرد على رئيس المحكمة أن العبارة واضحة وهى حنطلع مظاهرات وقال لى متهكما « علشان تستريح وتطمئن ياأستاذ كمال المدعى العام الاشتراكى حاطط تحتها خطين بالقلم الأحمر فى التفريغ الذى أمامى » . فقلت له على الفور . إذن فإنى أطعن بأن هناك تزوير متعمد . لأن العبارة فى التسجيل هى حتطلع مظاهرات . حتطلع « بالتاء » وليس حنطلع « بالنون » وإذا كانت قد كتبت فى التفريغ « حنطلع » وقام المدعى الاشتراكى بالتأشير تحتها بالقلم الأحمر فى نسخة سيادتكم ولم يؤشر عليها فى التفريغ الذى سلم لنا . فإن هذا يقطع بسوء النية . وأبدى رئيس المحكمة وعضو اليسار السيد حسن التهامى استيائهما من أسلوبى فى توجيه الاتهام للمدعى العام الاشتراكى . وكادا ينجحان فى رفض إعادة الاستماع لهذه الفقرة لولا تدخل معظم أعضاء هيئة الدفاع وعلى رأسهم المرحوم الأستاذ النقيب عبد العزيز الشوربجى الذى وقف ليقول : « إن إصرار زميلى كمال خالد على أن الكلمة بالتاء وليست بالنون يجعلنا ننضم إليه مطالبين بوجوب اعادة الاستماع لهذه الكلمة بالذات لخطورة مدلول هذا التغيير . وليس أدل على هذه الخطورة مما قررته المحكمة من أن المدعى الاشتراكى حرص على التأشير تحتها بالمداد الأحمر . وقام الأستاذ على عبد المجيد لينضم إلى هذا الطلب . وبتأفف شديد وبكل الضيق أمر رئيس المحكمة باعادة الاستماع إلى هذه الفقرة من الشريط . ولما كنت متأكداً كل التأكد من صحة ماذكرت فقد ركزت بصرى هذه المرة على الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى محاولا معرفة تأثير ظهور هذه الحقيقة على وجهه . وقد تأكد لى أن التغيير فى التفريغ كان متعمدا مقصودا ذلك أنى لاحظت أن المدعى العام الاشتراكى لم يفاجأ اطلاقا بأن الكلمة « حتطلع » بالتاء وليست بالنون فى حين ظهرت علامات الفرح والسعادة على كل المتهمين والزملاء المحامين الذين أخذوا يوجهون لى عبارات التشجيع والتهنئة والاعجاب ...

وقد اثبتت المحكمة فى محضر الجلسة العبارة الآتية :

« وقال الدفاع عن شعراوى جمعة أن الكلمة الأولى فى الصحيفة الخامسة من التقرير رقم ٥ كما سمعت « حانطلع المظاهرات » وليست « حانطلع المظاهرات » أى أن أصلها بالتاء وليس بالنون ، وأعادت المحكمة سماعها فتأكد لها أنها بالتاء وتصحح على هذا الأساس » .

* * *

وأثناء اذاعة التسجيل للحديث بين فريد عبد الكريم ومحمود السعدنى بعد اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ وقف شعراوى جمعة فى مكانه فى قفص الاتهام وقال : **« دول اثنين معارين يمعروا على بعض »** وضجت القاعة بالضحك ، وفتح فريد عبد الكريم فمه . رافعا ذقنه لأعلى ، وهى حركته التقليدية المشهورة . فلا يعرف الناظر إليه إذا كان يضحك من أعماق قلبه .. أم يسخر من مجريات القدر .. أم يخفى شيئا مكبوتا فى صدره !! ..

الفصـــل الخامـس

لقائى مع شعراوى بالسجن الحربى ..

لم تنته المحكمة من الاستماع لأشرطة التسجيلات فى ذلك اليوم إلا الساعة ٢٠ , ٣ مساء وما أن أعلن رئيس المحكمة التأجيل لباكر الاثنين ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ لمناقشة شعراوى جمعة واستجوابه — وعلى الرغم من ضيق الوقت — إلا أننى تمكنت من الحصول على تصريح بمقابلة موكلى شعراوى جمعة بالسجن الحربى من الأستاذ الدكتور ابراهيم صالح مساعد

المدعى العام الاشتراكى .. والذى كان ــ وبحق ــ ملاكا للرحمة ورسولا للخير فى هذا الخضم الهائل من الظلم والغدر والتنكر والتزلف والنفاق والأنانية .. فما رأيت المستشار الدكتور ابراهيم صالح ــ طوال فترة المحاكمة ــ إلا الملبى دائما لكل طلب فيه لمسة من انسانية ، أو نداء يلوذ بالرجولة والرحمة والشهامة .

وأسرعت إلى السجن الحربى بمدينة نصر الذى وصلت إليه حوالى الساعة الرابعة مساء ، وعندما أوصلنى أحد الجنود إلى كشك الزيارة وجدت سامى شرف وهو ينهى لقاءه بمحاميه الأستاذ على منصور ، وتركنى الحارس فى الكشك مع سامى شرف وخرج مع الأستاذ على منصور . ففوجئت بسامى يوجه إلى الكلام قائلا : أنت جاى طبعا لزيارة شعراوى جمعة . وهز رأسه فى ألم وحسرة وهو يقول لى بصوت منخفض : « شعراوى . هوه اللى جابنا هنا . تصور ياأستاذ كمال أنا اتصلت به صباح يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ وبحثت عنه لغاية ماوجدته ، وقلت له الراجل أنور السادات اتجنن وباعت يجيب ممدوح سالم علشان يحلفه اليمين ويعينه وزير داخلية مكانك . وأنا ناوى أقبض عليه وأجيبه لك فى قفص » . وهز سامى شرف رأسه وهو يقول : « أنا اللى عامل كل كائن حى فى الحرس الجمهورى وكنت أصدر أوامرى بالاشارة فأطاع . ولكن شعراوى رد على بانفعال وقال لى : لولا أن اللى بيكلمنى هو سامى شرف كنت قبضت عليه . أوعى ياسامى تتورط فى أى عمل طائش . أنا ياسامى تعبت ومش عايز إلا أنى أقعد فى بيتى بين أولادى وألبس الجلابية والطاقية واستريح . ياسامى إذا كان أنور بعت يجيب ممدوح سالم . فيبقى جه عليه الدور ليتحمل المسئولية والله يعينه » وضحك سامى شرف وهو يقول ساخراً « حضرته فاكر أن أنور السادات حيسيبه يلبس الجلابية والطاقية ويقعد مستريح وسط أولاده . مش عارف أنه ثعبان أزرق وفيه كل الخسة والمكر والنذالة والغدر » .

وخرج سامي شرف من كشك الزيارة فى صحبة الحارس ليدخل شعراوى ، ولم أشأ أن اثقل عليه بحديث سامي واستغرقنا فى العمل منذ اللحظة الأولى فى المقابلة ، بدأنا نحدد النقاط التى سيتكلم فيها أمام المحكمة فى اليوم التالي ، وناقشناها نقطة نقطة ، ورتبناها وفقا لتسلسل الوقائع والأحداث ، وناقشنا المكالمات التليفونية المسجلة ، وفندنا ما أثاره المدعى العام الاشتراكى فى خطبته الافتتاحية وما ورد على لسان أحمد كامل فى أقواله فى التحقيق وأمام المحكمة .

ووضعنا فى الميزان كل عبارة ، وكل واقعة سينطق بها شعراوى أمام المحكمة . واستبعدنا مارأينا وجوب اغفاله واستبعاده . وعلى سبيل المثال الحديث الذى سجل للقاء السادات « وروجرز » ـــ منفردين ، وما كشف عنه من استعداد السادات أن يسلم قياد نفسه للأمريكان . واقتنع شعراوى بعدم اثارة هذه الواقعة . فالقاضى والحكم الفعلى فى محكمة الثورة هو الخصم . هو رئيس الجمهورية ، وما قضاة هذه المحكمة إلا الصوت المعبر عن هذا الخصم التابعين له والمؤتمرين بأمره . خصوصا وأن قانون محكمة الثورة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ يقضى بعرض الحكم قبل النطق به على رئيس الجمهورية الذى خول له القانون إجراء أى تعديل عليه سواء بالالغاء أو التخفيف أو التشديد ولا تنطق المحكمة بالحكم إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية واجراء مايرى اجراءه من تعديل عليه . ويهمنى الإشارة إلى أن التسجيل للحديث بين « روجرز » والسادات لم يتم فى منزل السادات ، وإنما أمكن نقله من تسجيل « روجرز » نفسه لهذا الحديث أثناء اعادة الاستماع إليه وهو منفرد بنفسه بالفندق ، وإن كان السادات قد اعتقد غير ذلك .

* * *

المــــأزق الخطـــــير

وسرقنا الوقت ونحن منهمكين مستغرقين فى الدراسة والاستعداد والتنسيق ، ولم نفق إلا على حضور أحد رجال الشرطة العسكرية من حراس السجن الحربى ، وأبدى دهشته وفزعه لوجودى حتى هذا الوقت المتأخر من الليل إذ كانت الساعة قد تجاوزت العاشرة مساء ، فى حين أن أبواب السجن تغلق فى الخامسة مساء ، ورأيت علامات الضيق والقلق ترتسم على وجه شعراوى جمعة عقب أن همس هذا الحارس فى أذنه بكلمات لم أتبينها .. وهز شعراوى رأسه وقال لى : « أرجو ألا تخرج من باب السجن إلا فى صحبة حراسة لتوصيلك للطريق العمومى أى لشارع صلاح سالم لأنك ستضرب بالنار إذا لم تنطق بكلمة السر ، واصطحب الحارس شعراوى جمعة إلى زنزانته وطلب منى الانتظار فى مكانى لحين عودته .

ولما كانت تربطنى باللواء نبيل طلعت مدير السجن الحربى فى ذلك الوقت ، علاقة صداقة وطيدة فقد طلبت من الحارس فور عودته أن يوصلنى إلى مكتب مدير السجن الحربى ، وفوجئت فيه بضابط آخر ماأن رآنى وعلم بوجودى بكشك الزيارة إلى هذا الوقت المتأخر ، حتى ثار فى وجهى متلفظا ببعض عبارات أذكر منها : « دى فوضى » . « ده تهريج » . « احنا فين ؟! » فطلبت منه الاتصال باللواء نبيل طلعت حتى يضمن تأمين خروجى من منطقة السجن الحربى لأنى لاأعرف كلمة السر ، وأخبرته أنه صديقى وعلاقتى به قوية . فتراجع قليلا عن ثورة غضبه وأخبرنى — بلهجة المغلوب على أمره — أنه سيخرجنى بسيارة جيب مع قوة لحراستى وطلب منى ألا أخبر نبيل طلعت بهذه « المصيبة » التى اقترفتها ، والتى من الممكن أن تضعه ومن معه فى السجن وتعرضهم للمساءلة والتكدير .

وحتى أضمن توصيلى إلى الطريق العام بصحبة قوة الحراسة ، أخفيت عنهم أن سيارتى تقف قريبا من باب السجن .. وتركتها فى مكانها حتى عدت إليها عصر اليوم التالى بعد انتهاء الجلسة والتى أطلق عليها وبحق : جلسة شعراوى جمعة التى صال فيها وجال ، وأزاح فيها ــ من على صدره ــ معظم ماكان يحب أن يزيحه ويستريح منه ...

* * *

جلسة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١

أو يوم شعراوى جمعـة المشهــود

بدأت هذه الجلسة باستجواب المحكمة لشعراوى جمعة :

س : ما هو السبب الذى من أجله كان على صبرى منفعلا فى اللجنة المركزية ؟

ج : هوالحقيقة عشان نفهم هذا الموضوع أنا سئلت أمام الدكتور أبو ريد فهمى ، وقلت أن السيد على صبرى متعود من أيام الرئيس عبد الناصر أن يؤخذ رأيه ، وسئلت ومن السيد المدعى ما أسباب الحقد ، فقلت له مفيش حقد والسبب أنه لم يؤخذ رأيه فى الفترة الأخيرة وأنا بعد حديث المبادرة اتصلت بالرئيس السادات وقلت له السيد على صبرى زعلان وأرجوك تقابله ، وقابلة وقال أن عنده آراء كويسة ، وأنا كنت سعيدا جدا ..

س : ما الذى فهمته من حديث على صبرى لك أنه سيؤخذ قرار بالتأجيل لغاية فوزى مايكون جاهز ؟

جـ : هذه الفترة كانت فترة استعداد حقيقى للمعركة ، وكلمة فوزى جاهز أى جاهز للمعركة وعندى أربع استدلالات لهذه النقطة : فى الفترة من أول ابريل وأوائل مايو كان الفريق فوزى والفريق صادق كل يوم فى مرور على الجيوش استعداداً للمعركة ، وكنا نتناقش معهم نتيجة مرورهم على الجيش والخبراء ، وأنا كنت قابلت الرئيس ومعايا سامى فى القناطر ، وقلنا له أن فوزى فى الأسكندرية وبيقول لك أنا جاهز ، ورد الرئيس وقال اتكوا عليه شوية ، وأنا قلت للرئيس إذا بدأت المعركة نسيب المعركة الداخلية ، ومجلس الوزراء منع سفر الوزراء للخارج ، والدكتور حافظ غانم لم يسافر للخارج ، وإذا أجلت المناقشات فى اللجنة المركزية ودخلنا المعركة يبقى بنؤجل المعركة الداخلية ، وكان فيه واجبات فى الجيوش واستعداد للعبور يعنى فوزى جاهز أى جاهز للمعركة ...

س : ما معنى ماجاء فى الشريط الذى استمعت إليه أول أمس « لن يجرؤ يمسك بشىء يبقى حرق الدنيا » ؟

جـ : أنا بأحب على صبرى وأحب أهديه ، وأنا قلت للرئيس يوم ٢ / ٥ / ١٩٧١ إذا أقلت على صبرى يبقى عربون لروجرز وقلت له وأنا كراجل مخلص للرئيس وكرجل مستشار لرئيس الجمهورية : أجل هذا الموضوع خصوصا أن روجرز جاى وأنا كنت بأهدى على صبرى ...

ويكشف شعراوى جمعة عن تواطؤ أحمد كامل مدير المخابرات العامة مع أنور السادات واتصاله المباشر به خفية فى اجابة على سؤال من المحكمة :

س : ألم تكن على علم بالتقارير التى قدمها رئيس المخابرات العامة فى الموقف العسكرى ؟

جـ : لأ لأن أحمد كامل لم يعرض أى تقارير فى لجنة العمل ، والمخابرات العامة غير مسئولة عن القوات المسلحة ، لأن هناك مخابرات حربية والمخابرات

العامة تستقى معلوماتها من مصادر لها ، والكلام الحقيقى محل التقدير والاحترام لوزير الحربية ولرئيس الأركان والمخابرات الحربية .

س : من الأستاذ محمد عبدالله المحامى عن على صبرى :

هل ذكر لكم أحمد كامل فى لجنة العمل أن القوات غير جاهزة ؟

جـ : لأ ......

س : هل قال لرئيس الجمهورية أن الخطر فى المعركة ؟

جـ : لا لم اسمع هذا الكلام ...

س : هل طلب منكم تأجيل المعركة لشهر أو أكثر ؟

جـ : لا وأحمد كامل فاهم أن عدم سفره إلى موسكو يرجع لسبب المعركة ...

« وضحك الجميع عندما تذكروا تعليق سامى شرف » ...

* * *

سامى شرف يسترد تماسكه

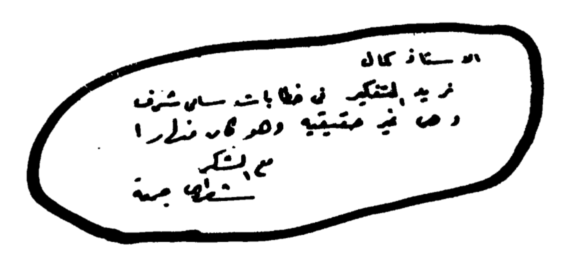
وناقشت المحكمة سامى شرف الذى ظهر فى هذه الجلسة متماسكا حريصا على الكشف عما إعتور أقواله وما شاب اجراءات التحقيق من عيوب فقال :

جـ : فيما يتعلق بأقوالى فى التحقيق كنت واقع تحت ضغط من النائب العام شخصيا ..

الدفاع س : ماهى الضغوط التى وقعت عليك من النائب العام ؟

فأخرج سامى شرف ورقة من جيبه وطلب تلاوتها فأذنت له المحكمة إلا أن محاميه الأستاذ على منصور وقف ليطلب تأجيل مايود أن يذكره المتهم خاصا بأى ضغوطا وقعت عليه من النائب العام شخصيا ، وطلب أن يؤذن له بمقابلة موكله منفردا لدراسة هذا الموضوع فأذنت له المحكمة ... وأثبتت هيئة الدفاع عن باقى المتهمين اعتراضهم على منع سامى شرف من توضيح أساليب الضغط التى وقعت عليه واضطرته لابداء أقوال وتحرير خطابات تخالف الواقع وتسىء إلى المتهمين ...

* * *



الاستاذ كمال
نريد التفكير في خطابات سامي شرف
وهى غير حقيقية وصدرت اضطرارا
مع الشكر
شعراوي جمعة

— رسالة من شعراوى جمعة لمحاميه كمال خالد يطلب منه التفكير فى حطابات سامى شرف التى وجهها للسادات وللنائب العام عقب اعتقاله وتضمنت العديـد من المعلـومات الكاذبـة ضد زملائه من المتهمين وذلك بسـبب إنهيـاره ...

قرار غريب للمحكمـــة

ارجـاء نظر تهمـة استغلال النفــوذ

وضح جليا أن سامى شرف قد استرد أعصابه وتخلص من حالة الانهيار النفسى التى كان يعانيها طوال فترة التحقيق وسجنه بسجن القلعة الرهيب .. وقد عبر عن ذلك فى أقواله أمام المحكمة بأنه لم يذق للنوم طعما إلابعد نقله إلى السجن الحربى ... وفى فترة من فترات الاستراحة ...

وقف سامى شرف فى قفص الاتهام ليقول متهكما ساخرا « المدعى الاشتراكى يتهمنى باستغلال النفوذ والمحقق رئيس النيابة يسألنى : إذا كان عندى مستند يفيد أن الرئيس جمال عبد الناصر هو الذى صرح لى بانفاق المبلغ موضوع الاتهام بمناسبة زواج ابنتى « ليلى » « وهالة » من المصاريف السرية المخصصة لرئاسة الجمهورية ..

واستطرد سامى شرف قائلا :

« إن الرئيس جمال عبد الناصر كان له مبلغ مليون جنيه سنويا مصاريف سرية ، وقد رفض رفضا باتا الامساك بدفاتر توضح أوجه الانفاق بطريقة تفصيلية وقال لى « لاتخلق قاعدة كهذه » .. وفكر سامى شرف قليلا قبل أن يقول : « وأنا استشهد بالسيد حافظ بدوى رئيس المحكمة .. ماالذى حدث بمناسبة زواج ابنته الأولى والثانية والثالثة والرابعة فى كل مرة كنت أستدعيه إلى مكتبى وأسلمه ظرفا به مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وأقول له هدية الرئيس جمال للعروسة .. فكان يدعى للرئيس جمال ويدعى لى أيضا » .. وضحك سامى شرف ساخرا وهو يقول :

« فى المرة الأخيرة كان الظرف به ٤٠٠٠ جنيه أربعة آلاف جنيه وبمجرد

أن لاحظ حافظ بدوى هذا الرقم على الظرف حتى أخذ يدعى لى ويكرز الدعاء .. وقد استمع المرحوم جمال عبد الناصر لتسجيل هذه المقابلة ولفت نظره أن دعاء حافظ بدوى لشخصى يزيد أضعافا عن دعائه للرئيس جمال .. فقال لى أوعى تعطيه فلوس تانى .. وإن كنت عايز اعطيه من جيبك علشان الدعاء يبقى حلال عليك » ..

واستطرد سامى شرف ليقول :

« وكل ماأريد أن أسأل رئيس المحكمة عنه هل حصلت منه على إيصال باستلام أى مبلغ من هذه المبالغ ؟! .. هل طلبت منه التوقيع على أى دفتر أو على أى ورقة ؟! .. هل أحضر لى خطابا من الرئيس جمال بتسليمه أى مبلغ من هذه المبالغ ؟! .. إن شيئا من ذلك لم يحدث .. فقد كانت أوامر الرئيس جمال الشفوية مطاعة وتنفذ فورا ، وليس هناك حاجة لورق أو إيصالات أو أوامر مكتوبة » .

على صبرى يتكلم

وعندما فتحت الجلسة وقف السيد / على صبرى فى القفص ليقول فى هدوء واستعلاء ظاهر وفى تهكم شديد :

« يتهمنى المدعى الاشتراكى باستغلال النفوذ .. يتهمنى بالحصول على رشوة من مقاول واحدى شركات القطاع العام التى قامت ببناء المسكن الذى أسكنه .. يعنى الفيّلا التى أقيم فيها .. ويقول إننى لم اسدد إلا مبلغا ضيئلا لايتناسب مع تكاليف البناء الفعلية .

والمقاول المقصود هو عثمان أحمد عثمان والشركة المعنية هى شركة المقاولون العرب ..

وقد فهمت من حديثى مع الأستاذ محمد عبدالله المحامى أن جريمة الرشوة .. فيها راشى وفيها مرتشى ، وأن كلا منهما مجرم يتعين محاكمته ومساءلته جنائيا .. وأنا طبعا المرتشى ، فلماذا لم يلقى المدعى الاشتراكى الهمام القبض على الراشى ؟! لماذا لانرى المهندس عثمان أحمد عثمان معنا هنا فى القفص ؟! أليس هو الراشى ؟!

واستطرد على صبرى فى حديثه المثير المتهكم قائلا :

ومن ناحية أخرى فإن « الفيلا » التى أقيم فيها موضوع الاتهام هى واحدة من ثلاث .. أقيمت فى وقت واحد وبنموذج واحد وبسعر واحد ، وفى موقع واحد . طيب اسمعنى « فيلا » على صبرى هى التى فيها الرشوة والفساد واستغلال النفوذ وبسعر لايتناسب مع تكاليف البناء الفعلية ؟!

ياسادة الثلاث « فيلات » أقيمت فى وقت واحد وبتصميم واحد ، وفى موقع واحد وبقيمة واحدة أى بثمن واحد .. الفرق الوحيد أن « أن الفيلا » بتاعتى يقيم فيها على صبرى نائب رئيس الجمهورية . أما الفيلتين الأخرين يقيم فيها فلان وعلان . نائب رئيس الجمهورية على صبرى نستكثر عليه الاقامة والسكن فى فيلا مدفوع ثمنها .. ولا نستكثرها على ابنة فلان أو علان .. سبحان الله .. رئيس الجمهورية السيد محمد أنور السادات يقيم ويتنقل بين عشرين قصر وفيلا .. وعلى صبرى نائب رئيس الجمهورية يسكن فى « فيلا » بالثمن الذى طلب منه .. فيصبح متهم بالرشوة والفساد واستغلال النفوذ .. طيب اخوانا الحاصلين على الفيلتين التانيين (يقصد أشرف مروان وحاتم صادق زوجين ابنتى جمال عبد الناصر) .. مانيش لاقى حد فيهم معانا فى القفص ، ولا فيه سيره لهم فى الورق .. وضحك ساخرا وهو يقول هو الخيار والفقوس حتى فى القانون ؟!

بكل الاشمئناط والضيق أنهى على صبرى كلامه وجلس ليتنقل بنظراته على

وجوه هيئة الدفاع التى تابعت حديثه بكل التركيز والاهتمام .. ووجد فى عيونهم ونظرات استحسانهم ماهدأ خاطره وأزال عنه بعض الضيق والاشمئناط ..

وفى عجلة وانفعال شديدين قررت المحكمة رفع الجلسة للمداولة ..

ما أن عادت الجلسة للانعقاد حتى فوجئنا برئيس المحكمة يصدر أغرب قرار يعتبر الأول من نوعه .. وهو ارجاء نظرتهم استغلال النفوذ الموجهة لكل من المتهمين سامى شرف وعلى صبرى لحين الانتهاء من المحاكمة عن التهمة الأولى الموجهة لهما وهى « الخيانة العظمى » .. نطق المرحوم حافظ بدوى رئيس المحكمة بهذا القرار الغريب وهو منكب بوجهه على الملف الذى أمامه وما أن رفع الجلسة لتأجيل نظر الدعوى لليوم التالى بادر بالالتفات إلى خلفه .. ليخفى عنا وعن المتهمين علامات الحرج والارتباك التى ظهرت عليه وأحمر وجهه وامتقع من الضيق أو الغضب .. أو لعله الشعور بالخجل ..

* * *

ورفعت الجلسة .. ووقف كل منا فى مكانه متأهبا للانصراف وأخذنا نضرب كفا على كف فى توافق غريب ، وتبادلنا نظرات فى صمت عجيب كان أبلغ كثيرا من أى كلام أو تعليق ..

* * *

العدسة التليفزيونية الخفية

بينما كنت جالسا أتابع مايدور حولى من أحاديث وتعليقات أثناء فترة الاستراحة ، إسترعى انتباهى واستوقف نظرى جسم اسطوانى الشكل يتحرك

يمينا ويسارا ويتجه برأسه إلى سقف وإلى أعلى على قاعدة بين قواعد حرف لثلاث مراوح كهربائية تدور وتتحرك أيضا مثبتة على عامود من أعمدة قاعةالزهراء الرخامية الجميلة

ولاحظت أن لهذا الجسم عدسة سوداء تعطى بريقا كلما انعكست عليها أشعة أنوار الاضاءة .. وهدانى تفكيرى أن أتوجه فى هدوء إلى قفص الاتهام وناديت على سامى شرف وأخبرته بأمر هذا الجسم الأسطوانى المتحرك . وحددت له مكانه دون أن أنظر خلفى . فطلب منى سامى أن أنصرف فى هدوء وأعود إليه بعد لحظة ، وتظاهر سامى بأنه متجه إلى آخر المقاعد بالقفص ثم إختلس نظرة إلى الجهاز وعاد إلى مكانه فعدت إليه فأخبرنى هامسا أن هذا الجهاز عدسة تليفزيونية تنقل كل مايدور فى هذه القاعة صوتا وصورة وتسجله أيضا ، ويمكن للمخابرات وللسادات متابعة الجلسة عن طريق هذه العدسة ، ثم قال لى أنه يوجد موظف فنى مختص يقوم بتشغيل هذا الجهاز وتوجيهه حسب مجريات الأمور فى القاعة ، وأن من أهم واجباته اخفاء مكانه ، وأخبرنى أن هذا الموظف الفنى سيضطر إلى تعطيل استقبال هذا الجهاز إذا ماتبين أن أحداً قد اكتشف مكانه ونصحنى بأن أخبر زملائى وننظر إلى العدسة ونشير إليها لنبين أننا قد اكتشفنا مكانها .

فتوجهت إلى الأستاذ النقيب المرحوم عبد العزيز الشوربجى وذكرت له تفاصيل هذا الموضوع فبادر بجمع عدد من الزملاء أحمد رحمو وأحمد العزازى والسيد حسين وأخذوا ينظرون إلى الجهاز ويشيرون إليه وهم يضحكون ويقهقهون .. وفى سرعة البرق توقفت حركة الجهاز واتفقنا على أن نتناوب مراقبته والعمل على تعطيله بهذه الطريقة الفكاهية المسلية .

وفى اليوم التالى انتزع الجهاز من مكانه واختفى تماما من القاعة ، ولم يظهر إلا بعد عدة أيام عندما اكتشفت أن احدى الستائر التى تزين القاعة تتحرك يمينا ويسارا ويوجد ثقب عند مركز الحركة ، وسرعان ما توقفت الستارة بمجرد أن استعملنا معها نفس الطريقة المضحكة ..

* * *



د . مصطفى أبو زيد والمرحوم النقيب عبد العزيز الشوربجى وممدوح عبده
مراد فى حديث باسم أثناء الاستراحة .

مرافعة المدعى الاشتراكى

نعود إلى جلسة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ أى جلسة شعراوى جمعة . وبعد أن ناقشت المحكمة والدفاع كل من محمد عبد المحسن أبو النور ، ومحمد فائق ، وأمين هويدى رفعت الجلسة للاستراحة ثم أعيدت للانعقاد حوالى الساعة ١١ صباحا وطلبت المحكمة من المدعى العام الاشتراكى المرافعة فبدأها بالآية القرآنية الكريمة :

﴿ ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ، ويقولون ياويلتنا مالهذا الكتاب لايغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، ووجدوا ماعملوا حاضرا ولا يظلم ربك أحدا ﴾ .

صدق الله العظيـــــم

وبطبيعة الحال فقد نشرت هذه المرافعة فى جميع الصحف القومية فى مصر آنذاك .

وبعد أن انتهى المدعى العام الاشتراكى من مرافعته . وقف شعراوى جمعة طالبا الكلمة ، ووقفت لأعلن موافقتى كمدافع عنه على أن يسمح لشعراوى بالقاء هذه الكلمة ، وكان ذلك رغم اعتراض باقى الزملاء الحاضرين عنه . ذلك لأنهم لايعرفون حجم الاستعداد الذى استعد به شعراوى لالقاء هذه الكلمة والذى استغرق منا الفترة بين الرابعة والعاشرة مساء بالسجن الحربى فى اليوم السابق .

كلمـة شعـراوى جمعـة

بكل الثبات والاطمئنان والهدوء اعتلى شعراوى جمعة منصة الشهادة ووقف أمام الميكروفون ليقول كلمته بصوت متزن مقنع والتى استغرقت أكثر

من ساعة ونصف وقال فيها :

يهمنى أن أشير إلى نقطتين :

الأولى : عن تقديرى أنا للموقف السياسى .

الثانية : عن القوات المسلحة .

أما من ناحية انتخابات سنة ١٩٦٨ التى أشار إليها المدعى العام الاشتراكى فى مرافعته فلن أتكلم فيها لأنها ليست محل اتهام ولا أحب أن أضيع وقتكم فيما ليس بمجدى فى القضية .

فبالنسبة للقوات المسلحة فإنى أعلنها أنى فى غاية الأسف أن يزج الادعاء بالقوات المسلحة فى هذه القضية رغم الظروف التى تمر بها البلد من ناحية الاستعداد للمعركة ، وأنا جزء من القوات المسلحة ومن البلد ومن ثورة ٢٣ يوليو ، واستخدام القوات المسلحة فى هذه القضية بهذه الصورة سلاح ذو حدين . وأنا أقطع وأقسم بشرف أنه لم يتعرض انسان فى هذه المجموعة كلها إلى استخدام القوات المسلحة ، وكلمة جاهز كانت للمعركة لأن يوم العبور كان قد حدد فعلا ورئيس الجمهورية أنور السادات يعلم هذا علم اليقين .

وعندما لاحظ شعراوى جمعة امتقاع وجه حافظ بدوى وعلامات الغضب على وجه حسن التهامى . وجه كلامه لهما قائلا :

وأرجو أن يتسع صدر المحكمة لكلامى لأن هذا الكلام يمس وطنيتنا . لأن المناقشات مع رئيس الجمهورية تنقلب إلى أنها مؤامرة فهذه النقطة يتعين على المحكمة تفهم ودراسة هذا الموضوع ولتطمئن المحكمة إلى أننا كنا لانريد إلا العبور . وكان فيه مدير للعمليات ويوم حدد للعبور وأنا لما أقول فوزى جاهز أقصد جاهز للمعركة ، وأرجو من عدالة المحكمة ألا تترك هذه النقطة التى

تمس وطنيتنا فتريح وجدانها من ناحيتها بعد الدراسة والتحقيق والتأكد من كل ماأقول وما يدعيه المدعى العام الاشتراكى .

وجاء فى كلمة شعراوى جمعة : « أنا تحديت فى التحقيق حكاية حصار الاذاعة ، وأنا بأتحدى وأنا داخل القفص أننا استخدمنا أو خطر على بالنا . أننا درسنا أو خططنا لعمل انقلاب أو استخدام القوات المسلحة » .

وقال شعراوى : أن الذى يحز فى قلبى أمرين :

الأول : أن الرئيس أنور السادات يأخذ بكلام ناس حشاشين مثل محمود السعدنى . راجل محشش وبيتكلم مع فريد عبد الكريم . كلام كله فشر ومعر وكذب وتحشيش . أقوم أنا شعراوى جمعة أدفع ثمن هذا الكلام . ظلم وألف ظلم .

الثانى : أن يساء استغلال مايعانيه سامى شرف نفسيا وصحيا ، وأنه مهدد بأزمة قلبية طبقا لتقارير الأطباء السوفيت فى زيارته الأخيرة لموسكو . تستغل شدة حاجته للعلاج والدواء يفرض عليه كتابة كلام أقسم بشرفى أنه هراء وكذب ولا أساس له من الحقيقة . وعدد شعراوى أدلة عدم صحة ماتضمنته أقوال سامى ومخالفتها للحقائق الثابتة .

وانتقل شعراوى جمعة إلى الحديث عن النقطة الثانية وهى تقديره للموقف السياسى بعد ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ . ففى هذا اليوم مات جمال عبد الناصر مات العملاق والأستاذ اللى كان شايل البلد والبلد فى نكسة وهذه النقطة تستدعى منا أن نسير خلف السادات الذى اختاره جمال عبد الناصر كنائب له ، وفى تقديرى السياسى أن القيادة خير من الحكم ، أقود الجماهير وأتغاضى عن اخطائهم . عمال أبو زعبل أضربوا . جبناهم ومحدش حاسس هناك . كما علمنا جمال عبد الناصر أن الجماهير طرف ثالث نجيبها وناقشها ومن واجبى ألم الجبهة الداخلية ، فلما أروح أقول لرئيس الجمهورية ماتحلش الاتحاد

الاشتراكى وخايف على الجبهة الداخلية ، ولما أقول له ماتقيلش على صبرى أقول له هذا بصدق واخلاص له وللبلد وليس للاتحاد والاشتراكى ولا لعلى صبرى وألد أعداء على صبرى فى الوقت تقول له كده لو عندنا ذرة اخلاص للبلد وللسادات ، وواجبى أوفق اتحرك على نقطتين : أن أنا جزء من النظام وجزء من رئيس الجمهورية واتحرك وأنشتم وأشيل عبء عن الرئيس أنور السادات ، وده واجبى وده تقديرى للموقف . لايهمنى أن واحد يقول حاجة عنى وشاية أو نفاقا . لأنى جزء من الرئيس وجزء من النظام . ده ماضى عريق واحنا ماشيين فى هذه العملية وتدخل ناس آخرين . تدخلوا بأسلوب آخر . أسلوب هدم . وفى حديث آخر فى القناطر مع الرئيس قال لى : « جونى ناس قالوا العداوة اللى بينك وبين الناس كانت فى أيام جمال عبد الناصر لأنهم كانوا — شاعرين أنك حاجزهم عن الريس وكانوا جايبين سواطير وسكاكين معاهم وبينتفوا فى ريشك » .

وقال شعراوى جمعة : ولو كان رئيس الجمهورية اتصل بى كنت شرحت له موضوع الاذاعة وأى موضوع آخر كان يجب يسأل فيه . وأشار إلى المتهمين الجالسين فى قفص الاتهام وقال : « وليس هناك واحد من هذه المجموعة يتآمر على البلد أو يفكر فى استخدام القوات المسلحة كما قال السيد المدعى . إحنا كلنا فى قمة السلطة وكنا عايزين نمشى ونروح بعد ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر . ولكن فيه ناس اترجتنا ، وقعدنا نشتغل برجولة . وقال فى لهجة العتاب :

طلبت من المحكمة أن تطلب من وزارة الداخلية بيانا بعدد المعتقلين الذين استلمتهم من وزير الداخلية السابق وعدد المعتقلين الذين بقوا فى المعتقل فى عهدى حتى تتبينوا أننى استلمت من سلفى المعتقلات وبها مايربو عن ثمانية عشر ألف معتقلا سياسيا وسلمت المعتقلات ليس بها إلا حوالى ألفى معتقلا

فقط معظمهم من الخطرين على الأمن من معتادى الاجرام من المهربين والنشالين واللصوص ، ولا أعرف سببا لأن ترفض المحكمة تلبية هذا الطلب العادل .

وسكت شعراوى جمعة قليلا . ثم اندفع فى انفعال وتأثر ليختم كلمته قائلا :

« لو أننى فكرت فى انقلاب عسكرى ، فإن رجولتى تسمح لى أن أحضر أمامكم وأقول واعترف بشجاعة وأقول لقد أقدمت على ذلك لأسباب هى ١ ، ٢ ، ٣ ، فأنا لم أعرف عن نفسى إلا الرجل الذى يتمسك برجولته . فأنا رجل خارج السجن ورجل داخل السجن . وأعتز برجولتى إلى آخر نبضة فى عروق وإلى آخر رمق فى حياتى . وسأظل كذلك حتى على حبل المشنقة . إن أراد السادات وأشكر لكم حسن الاستماع » . واستدار شعراوى ليعود إلى مكانه فى قفص الاتهام .

* * *

غلطة المحكمة التى لم تتكرر

وقد ظهر واضحا أن المحكمة قد شعرت بمدى الخطأ الذى ارتكبته عندما سمحت لشعراوى جمعة أن يقف على المنصة خارج القفص ليلقى بكلمته ويدافع عن نفسه وعن زملائه بهذا الأسلوب المقنع المؤثر . وبهذا التنسيق والترتيب والتركيز المتقن . وقد لاحظت بنفسى مدى تأثير ووقع كلمة شعراوى على قوة الحراسة وكبار رجال الشرطة الذين تواجدوا فى القاعة . وقد اغرورقت أعين بعضهم بالدموع وهم يتابعون حديثه ودفاعه ، وأيضا وهم مشدودين إليه وهو يختتم كلامه قائلا فى تأثير

شديد : « أنا رجل اعتز برجولتي خارج السجن ورجل داخل السجن وسأتمسك بروجولتي إلى آخر نبضة فى عروق . وإلى آخر رمق فى حياتى . وحتى على حبل المشنقة إن أراد السادات » .

ولذلك فلم ترتكب المحكمة هذه الغلطة مرة أخرى . فلم تسمح لأى متهم آخر بالخروج من قفص الاتهام ، ولم تسمح لأحد منهم بالقاء أى كلمة دفاعا عن نفسه ، وكان واضحا أن المحكمة قد وقع عليها تكدير عنيف بسبب السماح لشعراوى بالكلام وظهر أثر هذا التكدير والتعنيف واضحا على سلوك وتصرفات الهيئة بعد ذلك .

* * *

بعد انتهاء شعراوى جمعة من القاء كلمته قررت المحكمة التأجيل لليوم التالى ١٤ / ٩ / ١٩٧١ للاستماع لمرافعة الدفاع عن المتهم الأول شعراوى جمعة .

* * *

الفصل السادس

من أقوال المتهمين

وقبل أن أقدم للقارىء وللتاريخ مقتطفات من أهم ماورد فى مرافعات المحامين دفاعا عن أبرز المتهمين . فإننى أرى أن أبدأ بمقتطفات من أهم أقوال المتهمين أنفسهم التى أدلوا بها فى التحقيقات التى أجريت معهم بمعرفة النيابة عقب القاء القبض عليهم وإيداعهم بسجن القلعة تمهيدا لمحاكمتهم ، أو على الأصح تمهيدا لتنفيذ وعيد أنور السادات وتهديده المستمر بأنه « سيفرم ولن يرحم » .

* * *

أولاً : من أقوال شعراوى جمعة فى التحقيق :

فتح المحضر يوم الاثنين الموافق ٢١ / ٦ / ١٩٧١ الساعة ٣٠ , ١٠ صباحا بمبنى مجلس قيادة الثورة ــ المحقق : محمد حلمى راغب رئيس النيابة ــ وسكرتير التحقيق : محمد حسين عثمان .

س : ماقولك فيما هو منسوب إليك ــ وما معلوماتك ودورك فى الأحداث الأخيرة ؟

أجاب شعراوى :

جـ : أولا أنا أنفى أى اتهام بالتآمر بالنسبة لى وللمجموعة كلها ، وقبل أن أبدأ سرد الأحداث التى جرت أحب أن أوضح نقطتين بايجاز ثم أتولى بعد ذلك الكلام عنهما تفصيلا :

النقطة الأولى : هى أخلاقياتى السياسية من ناحية التوفيق بين القيادات

العليا وهناك حادثة سوف أشير إليها فى التحقيق تؤكد ذلك .

النقطة الثانية : دورى كوزير داخلية وأمين تنظيم فى الوقت نفسه من واجبى أن أحمى التنظيم وأحبب الشرطة فى الشعب ، وأوجد علاقة وثيقة بين الاتحاد الاشتراكى والشرطة ، وبعد النكسة سنة ١٩٦٧ كنت أنا أحد أربعة من أقرب الناس للزعيم الراحل جمال عبد الناصر يعتبرنا مسئولين أمامه مباشرة عن سلامة النظام ، وكنا لذلك نجتمع يوميا فى مكتب سامى شرف باستمرار ، وكنا نناقش ونأخذ توجيهات السيد الرئيس وهذه الاجتماعات أثارت علينا حملة داخلية وخارجية ، ففى الخارج قيل أنه يحكم مصر ثلاثة أو أربعة وكان التركيز على أنا وسامى وأمين وكان الرئيس جمال لايهتم بهذا ، وعندما يجدنا نغضب كان يقول لكى يطمئننا « **أنه إذا فتح جريدة الجارديان الانجليزية ووجدها تمدح فيه شخصيا لاعتبر أنه يسير فى الطريق الخطأ** » ــ وداخليا اعتبرنا بعض الناس أننا نكون شلة خاصة ، وإننا مجموعة تخدم أغراضها الشخصية ، وكانت هناك حملات فى الداخل علينا تعبر نفس التعبير الذى يعبره الخارج وكان الرئيس جمال يقول لنا ماتزعلوش لو مشتمكوش الناس يبقى مالكوش قيمة عندى ، وده كان تعبير عن ثقة سيادته فينا ولتهدئتنا .

وقد استغرقت اجابة شعراوى جمعة على هذا السؤال اثنين وعشرين صفحة فلوسكاب قرر بعدها رئيس النيابة تأجيل الاستجواب إلى صباح اليوم التالى .

مرض عبد الناصر

وأهم ماذكره شعراوى فى اجابته على هذا السؤال :

أنه كان فى اجتماع فى مكتب سامى شرف فدخل عليهم فجأة أنور السادات وأنهوا الإجتماع وصعدوا إلى حجرة نوم الرئيس جمال عبدالناصر ،

وكانوا سامى وأمين هويدى وشعراوى جمعة والسادات .. وأنهم هم فقط الذين علموا فى ذلك اليوم أن الرئيس جمال مصاب بحالة مرضية فى القلب وقال شعراوى : « والسيد الرئيس قال لنا أنا عندى حاجة خفيفة فى القلب ، وحاستريح شوية وأنتو تقوموا مع أنور السادات بالشغل ، وكنا أنا وسامى وأمين هويدى مستمرين فى نفس أسلوب الاجتماعات ، وكان الرئيس أنور السادات أحيانا يتصل بنا أو يحضر ، وتكرر نفس هذا الأسلوب عند سفر الرئيس جمال عبد الناصر أو غيابه ، وكان الرئيس أنور السادات هو الذى يباشر العمل معنا وأذكر فى مرة سابقة لاأذكر تاريخها وقد تكون قبل مرض الرئيس جمال وكان السيد أنور السادات رئيسا لمجلس الأمة وكان السيد حسين الشافعى نائبا لرئيس الجمهورية أن أوكل السيد الرئيس جمال عبد الناصر إلى السيد أنور السادات معنا تصريف الأمور ، وانتقل الرئيس أنور السادات إلى قصر الأمير عبد المنعم بجوار القبة ، وطلعت إشاعة أيامها أن شعراوى جمعة اعتقل السيد أنور السادات ، وابلغت هذه الاشاعة إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر بعد عودته فضحك » ..

وقال شعراوى : « واستمر العمل فى خلال فترة مرض الرئيس بالاتصال المباشر مع الرئيس جمال عبد الناصر وكان السيد الرئيس جمال قد اختار الرئيس أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية ، وكان الرئيس جمال رغم ذلك على اتصال بنا مباشرة نحن الثلاثة وبالفريق محمد فوزى مباشرة ، وكنا نحن الثلاثة مسئولين عن الأمن والنظام والموضوعات السياسية والأفراد وكانت تعليمات الرئيس جمال عبد الناصر أننى وسامى شرف لانترك القاهرة نحن الثلاثة فى وقت واحد ، وكانت ثقته فينا زائدة عن الحد » ..

* * *

- الــوزراء بتوعكــم -

واستطرد شعراوى قائلا : « وأذكر فى هذا الصدد واقعة حصلت وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد طلب من سامى شرف أن أقوم أنا بتبليغ رسالة معينة إلى أحد الوزراء المدنيين ، وكان السيد الرئيس هو رئيسا للوزراء فى نفس الوقت ، وأنا وجدت حساسية فى تبليغ هذه الرسالة فطلبت من سامى شرف أن يعتذر للرئيس عن قيامى بهذه المهمة فسأله سيادته عن السبب قائلا :

أليس هذا الوزير منظما ؟! فأجاب بالايجاب فقال له : أنا أريد أن يكون الوزراء بتوعكم . فقال له سامى شرف : بتوع سيادتك . فكرر مرة أخرى : « لا بتوعكم » ..

« والواقعة الثانية أن قدم للرئيس جمال عبد الناصر تقرير من أحد المصادر التى يثق فيها الرئيس وذلك عقب التعديل الوزارى الأخير الذى عين فيه سامى شرف وزيرا للدولة ، وكان هذا التقرير ضدى يقول أنى جمعت اللجنة التنفيذية العليا ماعدا السيدين أنور السادات وحسين الشافعى وانتقدت فى هذا الاجتماع تصرف الرئيس جمال عبد الناصر ، وأنى طلبت أن نذهب إلى منزله أى إلى منزل السيد الرئيس جمال عبد الناصر ونهدده ، وما أن اطلع الرئيس على هذا التقرير حتى أشر عليه لسامى بأن يطلب مقدم التقرير ويطلب منه الحقيقة ، ولم يسألنى سيادته مطلقا وهو أيضا دليل على ثقته الكبرى فى شخصى » ...

« وفى أغسطس سنة ١٩٧٠ فى الأسكندرية دعانا السيد الرئيس أنا وسامى شرف وناقشنا فى مواضيع سياسية عامة ، وأوصانا بأن نكون مسئولين عن الأمن والاتصال باستمرار بالجماهير وكانت جلسة ثقة ووصية تقريبا ، ونتيجة كل هذا كنا أنا وسامى موضوع حملات ضدنا ، ورغم ذلك لم نفقد ثقة السيد الرئيس جمال عبد الناصر ولم نلتفت خلفنا إلى هذه الاشاعات ، وتعودنا

على هذا وأختتم هذه المرحلة من حديثى بايجازها فى أربعة نقط :

الأولى : أننا كنا محل ثقة قوية من الرئيس جمال عبد الناصر ...

الثانية : أننا كنا محل حملات مغرضة ...

الثالثة : أننا كنا لانلتفت خلفنا إلى هذه الحملات ...

الرابعة : أن السيد الرئيس أنور السادات كان يعلم تمام العلم بموقفنا وبموقف السيد الرئيس جمال عبد الناصر منا إلى أن كانت المأساة وتوفى الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ وكان لهذا الخبر وقع الصاعقة علينا وأصبنا بانهيار بسببه .. وأذكر أنه فى اجتماع فى مكتب سامى شرف كنت أنا فيه وسامى وأمين هويدى وهيكل وقلنا أننا نسيب الحكم وهيكل أثنانا عن ذلك على أساس أننا أقدر الناس معرفة بجمال عبد الناصر وبخطته ، واجتمعنا بعد ذلك مع الفريق فوزى وقررنا أن نستمر ونؤيد الرئيس أنور السادات ، وأخطرت أنا بذلك سعد زايد وحلمى السعيد وابتدينا كلنا ننادى بالسير وراء أنور السادات ، وأنا اللى ناديت وكلمت واتفقت مع سعد زايد والآخرين على ذلك وفى هذه المرحلة أحب أن أذكر ثلاث نقط :

النقطة الأولى : عما أثير من بلبلة حول اختيار السيد زكريا محى الدين لرئاسة الجمهورية نتيجة لما حدث من نشر فى جريدة الأهرام ، وابراز للنعى الذى نشره ، ومن تركيز عليه فى التلفزيون وقت الدفن ، وكان هذا الموضوع محلا للأحاديث والاشاعات ، واحنا بالنسبة لهذه النقطة ومنى ومن نفس هذه المجموعة جاهدنا للقضاء على هذه البلبلة ، وتثبيت خط سير اختيار الرئيس أنور السادات ...

النقطة الثانية : أنه كان هناك رأى من الرئيس أنور السادات أن يستمر رئيسا للجمهورية مؤقتا دون اجراء استفتاء ، وأذكر أنى كنت أحد المقترحين باتمام الاستفتاء منعا لأى بلبلة ، وأخذت على عاتقى مع اخوانى أن يقوم التنظيم

السياسي الخاص والاتحاد الاشتراكي بدورهما في ذلك ...

النقطة الثالثة : أنه ركزت على الاشاعات والصحف العالمية أني سوف أكون رئيسا للوزارة وأنا نفيت هذا ، وكان من ضمن كلامي أن تستمر الوزارة بتشكيلها القائم حتى أن السيد الرئيس أخبرني أنه أخبر حسن التهامي بأنه ينوى أن أكون نائبا لرئيس الوزراء ، وأنا رجوت سيادته في العدول عن هذا لأنني لاأريد منصبا ، وتم تشكيل الوزارة برئاسة محمود فوزى واستمر التعاون وثيقا بيننا سامي شرف وأنا وبين الرئيس أنور السادات ، وكنا محل ثقته الكاملة وسرنا مع سيادته بنفس الأسلوب الذى كنا نسير فيه مع الرئيس جمال عبد الناصر وهو ألا نلتفت إلى اشاعات وسرنا مع سيادته وخلفه نؤيده في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وكان موقفنا في هذا الموضوع واضحا « وكنا نجتمع بالسيد الرئيس أنا وسامي بصفة مستمرة في منزله أو في المكتب لبحث المواضيع والأمور السياسية وحتى العسكرية ، وأرسلني سيادته إلى موسكو سرا في مهمة قمت بها — ثم سافرت مع سيادته سرا إلى موسكو والفريق فوزى ، ولم يعلم أحد بهذه الزيارة إلا سامي شرف وهذا دليل أيضا أننا كنا محل ثقة من سيادته » ..

واستطرد شعراوى جمعة قائلا : « وتبدأ أحداث الفترة الأخيرة بموضوع المبادرة المصرية التى أعلنها السيد الرئيس أنور السادات عن فتح قناة السويس ، وأول مرة علمنا بموضوعها كان في العربية أثناء ماكنت رايح أنا وسامي مجلس الأمة ، وقرأنا هذا الموضوع في مشروع خطبة الرئيس في المجلس ، وكانت لى وجهة نظر في هذا الموضوع إن هذه المبادرة قد تحول الأنظار إلى قناة السويس وتبعدها عن موضوع القضية الأولى ، وتحدثت في هذا الموضوع مع السيد محمود رياض والدكتور محمود فوزى وسامي شرف وعلى أساس أن نعرض وجهة النظر على السيد الرئيس عند حضوره إلى المجلس ، وبعد وصول

السيد الرئيس دخلنا له الغرفة أنا وسامى ومحمود رياض وكان موجود أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، وابتدأ محمود رياض الحديث مع السيد الرئيس همسا ، واعتقد أنه بناء على هذا الحديث أجرى السيد الرئيس بعض التعديلات فى الخطبة ، ثم تحدث إليه سامى وتحدثت أنا إلى سيادته همسا أيضا بوجهة نظرى فى أن فتح قناة السويس قد يحول نظر العالم إليها بدلا من موضوع القضية الأصلى الوارد فى قرار مجلس الأمن ، ولكن هذا الموضوع لم يؤثر فى الثقة الموجودة بيننا وبين السيد الرئيس أنور السادات وأن كان هناك اختلاف فى وجهات النظر .. وفى هذه الأثناء كان السيد محمود رياض مسافرا فى باريس وأدلى بتصريح بشأن هذه المبادرة لم يعجب السيد الرئيس فاتصل بى سيادته وأرسل لى نقطا معينة بشأن هذه المبادرة وقد اعجبتنى فعلا ، وكان من بينها على ماأذكر عبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية للقناة وارتباط هذا العبور بالحل الكامل وعدة نقط نشرت فى حينها فى الصحف ، وقد اتصل بى السيد / على صبرى تليفونيا وكان ثائرا ومفهوم حديثه أنه لم يؤخذ رأيه فى موضوع المبادرة وتكلمت معه مرة أخرى وناقشته موضوعيا واقتنع بالنقط على ماأذكر ، ولكنه قال يجب أن السيد الرئيس يناقشنا أو نعرف بهذا الموضوع قبل نشره فى الجرائد على الأقل ، وأنا اتصلت بالسيد الرئيس وقلت لسيادته أن السيد على صبرى زعلان ، وأرجوا أنك تقابله واعتقد أن المقابلة تمت فعلا وأخبرنى السيد الرئيس بعدها أنه كان لدى السيد على صبرى أفكاراً جيدة ...

وأنا أحسيت من أحاديث السيد / على صبرى أنه فى ضيق لأنه لايؤخذ رأيه فى الأحداث التى تجرى ، وأنا كنت قد ذهبت للسيد الرئيس فى منزله بالقناطر ورجوته أن يجتمع باللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية حيث أنه قد مضت مدة لم تحصل اجتماعات و لم يكن هناك أى شىء بين اللجنة المركزية والسيد الرئيس على الاطلاق ..

انفراد السادات واغفاله اللجنتين التنفيذية العليا والمركزية

واستطرد شعرواى قائلا : وجاءت بعد ذلك أحداث اتفاق الاتحاد الثلاثى وأنا كنت عضو فى وفد الجمهورية العربية المتحدة ، وكان سامى شرف مسافرا إلى موسكو ، وأنا اتصلت بالسيد الرئيس تليفونيا فى المنزل ورجوته أن يجلس مع الوفد المصرى ليوضح له المشروع المقترح قبل الاجتماع الرسمى ووعدنى سيادته بذلك ...

وفى اليوم التالى سافر الرئيس النميرى فجأة إلى موسكو ، واتصل بى السيد / على صبرى وسألنى عن الأخبار فقلت له معنديش معلومات وذهبت إلى معهد الدراسات الاشتراكية وعلمت من هناك أن الرئيس مسافر إلى ليبيا فغادرت الاجتماع وذهبت إلى المطار ووجدت به الرئيس القذافى ، والسيد / على صبرى والسيد / عمر المحيشى . والسيد / عبد المنعم الهونى على ماأذكر والرئيس القذافى تحدث معى بشأن موضوع الاتحاد وتساءل عما إذا كانت هناك ضغوط داخلية تدعونا إلى الاسراع فى هذا الاتحاد ، وقد آلمنى هذا الكلام وفهمت من سيادته أن الرئيس السادات يلح فى هذا الاتحاد وأنا أخبرت الرئيس أنور السادات بهذا الحديث ، كما اتصلت بالسيد حسنين هيكل وفات على فى الوزراة وأخبرته بهذا الحديث .. وأعلنت بعد ذلك اتفاقية الوحدة وعاد الرئيس أنور السادات من ليبيا ...

وتكلم شعراوى جمعة عن اجتماع الرئيس أنور السادات بالهيئة البرلمانية يوم ١٠ / ٥ / ١٩٧١ فقال : « وكانت تعليماتى التنظيمية أن نكون بنائين ومؤيدين ، وإذا حاول بعض الأفراد أن يتحدث مثيرا أى موضوعات حساسة مثل الهجوم على الاتحاد الاشتراكى نحاول أن نسكته ، وكنت أنا شخصيا خايف من كلام أحمد يونس عضو مجلس الأمة عن البحيرة ، وكان واضح أن خطه مش مع الاتحاد الاشتراكى فاتصلت بالسيد / وجيه أباظة وطلبت

منه أن يجتمع بأحمد يونس ويرجوه أن يكون بناء إذا تحدث أولا يتحدث وفعلا اجتمع به وجيه أباظة ولم يتكلم أحمد يونس على ماأذكر فى الاجتماع .. وكان الاجتماع ناجحا جدا **وكان حديث الرئيس فوق كل المستويات والتقيت بالسيد الرئيس فى غرفته فى مجلس الأمة وهنأته على الحديث ، وقلت لسيادته أجيب لسيادتك ضياء داود يسلم عليك وننهى الخلافات ونعتبر أن كل ماحصل انتهى فرفض سيادته وحاول لبيب شقير مع سيادته نفس المحاولة . وقال لى سيادته أننا سوف نجتمع يوم الخميس ١٣ / ٥ / ١٩٧١ وطلب سيادته أن يقتصر الاجتماع على أنا وسامى والفريق فوزى فأخبرت سيادته بأننا أخبرنا السيد / محمود رياض بالاجتماع ، فقال : زى بعضه يبقى يحضر شوية ويقوم ونكمل الاجتماع ..**

* * *

وفى اليوم الثانى للتحقيق فتح المحضر الساعة ١٠ صباحا وسأله المحقق :

س : أذكر موجز الوظائف والمناصب التى تقلدتها ؟

جـ : أنا تخرجت من الكلية الحربية فى يونية سنة ١٩٤٢ وخدمت فى وحدات مختلفة فى الجيش إلى أن نقلت مدرسا فى الكلية الحربية حوالى سنة ١٩٤٧ تقريبا وأثناء عملى فى الكلية الحربية وفى حوالى سنة ١٩٤٩ أو أوائل سنة ١٩٥٠ انضميت إلى تشكيل الضباط الأحرار وتعرفت بالمرحوم الرئيس جمال عبد الناصر ودخلت كلية أركان حرب وقامت الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .. وكنت مع مجموعة كلية أركان حرب احتياطى .. وبعد الثورة فى حوالى أغسطس عينت أركان حرب لواء العريش وكنت برتبة نقيب ونقلت بعد ذلك إلى إدارة التنظيم والتسليح واستمريت فى هذه الادارة إلى حوالى سنة ١٩٥٧ نقلت فجأة إلى ادارة المخابرات العامة وتدرجت فى المناصب بها حتى

وصلت فيها إلى منصب نائب رئيس المخابرات العامة فى أواخر سنة ١٩٥٩ ثم نقلت فجأة محافظا للسويس واستمريت محافظ للسويس من نوفمبر سنة ١٩٦١ إلى ٢٨ يونية سنة ١٩٦٤ عندما أبلغت بتعيينى وزير دولة فى مجلس الرئاسة المشترك بين القاهرة والعراق واستلمت شغلى فى هذا العمل إلى أن طلبنى فجأة السيد الرئيس جمال عبد الناصر وقال لى : أظن أنك استريحت كفاية ، وقال لى أنى أمسك أمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى وفى نفس الوقت أو قريب منه كلفنى أن أكون مسئولا أيضا عن أمانة التنظيم الطليعى ، وقال لى سيادته أن اتصالى يكون به مباشرة أو عن طريق سامى شرف ، وفى حوالى مارس سنة ١٩٦٥ طلبنى السيد الرئيس فى المنزل وقال لى : أنى أمسك وزير دولة مع السيد / على صبرى فى الوزراة التى يرأسها وكان عملى هو التنسيق بين الوزراء وحلقة الاتصال مع رئاسة الجمهورية ، وبدأ التعاون بينى وبين سامى شرف يزداد وثوقا ابتداء من هذه الفترة باعتبار أنه كان ماسك سكرتير الرئيس للمعلومات ، وكل حاجة كانت عن طريق سامى شرف واستقالت وزارة السيد / على صبرى وشكلت وزارة السيد / زكريا محى الدين سنة ١٩٦٦ ، واستمريت وزيرا للدولة فى وزارة السيد / زكريا محى الدين وكان اتصالى بالسيد الرئيس جمال عبد الناصر مباشرة فى موضوعات التنظيم الطليعى بالذات ومع سامى شرف فى كل الموضوعات وعند التفكير فى تغيير وزراة السيد / زكريا محى الدين طلبنى السيد الرئيس وأخبرنى أنه سوف يختارنى وزيرا للداخلية ، وطلب منى عمل تنظيم سياسى طليعى داخل الشرطة وأربط بين الداخلية والاتحاد الاشتراكى ، وفعلا شكلت وزارة السيد / صدقى سليمان واستمريت معه وزيرا للداخلية كما استمريت أمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى وأمين التنظيم الطليعى ...

وبعد وفاة الرئيس استمريت فى عملى وفى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية عينت نائبا لرئيس الوزراء لشئون الخدمات ووزيرا للداخلية بالاضافة

إلى عملى فى الاتحاد الاشتراكى كأمين لتنظيم الاتحاد الاشتراكى بدلاً من السيد / على صبرى بعد استقالته فى أزمة الحقائب المعروفة . بالاضافة إلى عملى أمينا للتنظيم الطليعى .

* * *

س : وما الذى تبينته من معارضة على صبرى فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ورأيك فى هذه المعارضة ؟

جـ : هو شرح الموضوع بالكامل وجميع تفاصيله أمام اللجنة التنفيذية العليا . وأنا أعتقد أن داخل اللجنة التنفيذية ليس من الخطأ أن تقال كل هذه التفاصيل ، وأنا لاحظت أن السيد الرئيس لم يتقبل كلام على صبرى ، ويرجع هذا إلى الحساسية اللى كانت موجودة فى الفترة الأخيرة وربما يكون ماحدث فى بنى غازى له صلة بذلك .

س : ومن هم كبار المسئولين والوزراء الذين كانت تليفوناتهم موضوعة تحت المراقبة ويجرى تسجيل الأحاديث التى تتم فيها ؟

جـ : أذكر من هؤلاء السيد / على صبرى والسيد / ضياء داود والسيد / لبيب شقير وآخرين لأذكرهم ويذكرهم السيد سامى شرف وأحمد كامل لأن هذه التسجيلات كانت تتم فى المخابرات .

س : ومتى بدأ نظام وضع التليفونات تحت المراقبة على هذه الصورة ؟

جـ : من أيام الرئيس جمال عبد الناصر وكان هذا بأمره وبعلمه . وقد استمر هذا النظام قائما بعد تولى السيد الرئيس أنور السادات . وكان سيادته

يعلم منذ أن كان نائب رئيس الجمهورية بوجود هذا النظام وحديثى مع سيادته عن بعض المعلومات فى القناطر يؤكد ذلك العلم من جانبه .

* * *

عبد الناصر وضياء داود

وفى اليوم الثالث من التحقيق يوم ٢٣ / ٦ / ١٩٧١ اختتم شعراوى أقواله فى هذا اليوم بمعلوماته عن ضياء داود فقال :

« وبالنسبة لضياء داود فكان أول مرة فيها لفت نظر الرئيس إليه فى أحد اجتماعات مجلس الأمة خلال مظاهرات فبراير سنة ١٩٦٨ وكان مؤيدا للحكومة ضد هذه المظاهرات ، وكان شجاعا وجريئا ، وكان الرئيس يستمع إلى هذه الجلسة فى الخط المباشر بين المجلس ومكتب الرئيس ، والرئيس قدره منذ هذه اللحظة ، وأختير وزيرا للشئون الاجتماعية ، **وغضب منه الرئيس جمال عبد الناصر مرة أو مرتين . مرة لحديث نقل عنه كان ينتقد فيه الرئيس أنور السادات كما نقل إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، وكلفه الرئيس جمال عبد الناصر أن يقابل الرئيس أنور السادات وينفى ماحصل ويصحح ماقيل .**

والمرة الثانية : إن الرئيس جمال عبد الناصر علم أنه بعد اختياره عضو فى اللجنة التنفيذية العليا أنه زار الأستاذ هيكل فى الأهرام ، وقال لى الرئيس جمال عبد الناصر أنه ماكان يصح لعضو لجنة تنفيذية عليا أن يتصرف هذا التصرف ويزور الأستاذ هيكل ، وأنا أخطرت ضياء بهذا الكلام ، **ومرة قال لى الرئيس جمال عبد الناصر مامعناه أن ضياء لايعجبه** ، فأنا رديت على سيادته أنه للحقيقة فهو مخلص لك تمام الاخلاص ، وفى أيام الرئيس أنور السادات

هو شعر أن عدم انتظام اجتماع اللجنة التنفيذية أو اللجنة المركزية كانت محل نقد منه ، وأنا لاأعتقد أن ضياء داود يكره الرئيس أنور السادات ، ولو كنت أعتقد هذا ماحاولت التوفيق بينه وبين الرئيس ، كما تحدثت مع الرئيس فى هذا الخصوص .

ملحوظة : كتب موسى صبرى فى مؤلفه « وثائق ١٥ مايو » ص ٣٥ مانصه : « لقد غضب الرئيس عبد الناصر من ضياء داود غضبا شديدا لأنه زار محمد حسنين هيكل فى مكتبه بالأهرام ، وأنه بقى منتظرا فى مكتب سكرتيرة هيكل نصف ساعة حتى أذن له هيكل بالدخول .

وقال عبد الناصر : هذا عمل يتنافى مع كرامة عضو فى اللجنة العليا ، وكان عليه أن يرفض الانتظار . وقال عبد الناصر : هذا تسول على الأبواب .

وأمكن لشعراوى جمعة بعد ذلك أن يبرر هذا الموقف عند جمال عبد الناصر وأن يزيل أثره .

* * *

شعراوى جمعة أمام المدعى العام الاشتراكى

الجدير بالذكر أن التحقيق مع شعراوى جمعة الذى تم بمعرفة النيابة العمومية وتحت اشتراف النائب العام محمد ماهر قد استمر تسعة أيام متصلة بمعدل اثنى عشر ساعة يوميا ، فى الفترة من ٢١ / ٥ إلى ٢٩ / ٥ / ١٩٧١ وجاء التحقيق فى (٢٣٠) مائتين وثلاثين صفحة فولسكاب . ولم يمثل شعراوى جمعة أمام المدعى العام الاشتراكى إلا يوم ١٦ / ٨ / ١٩٧١ بعد أن تخلت النيابة العمومية عن دورها فى هذه القضية متجهة إلى إصدار قرار

حفظ ، ولكن المدعى العام الاشتراكى كان له رأى آخر . والغريب أن التحقيق مع شعراوى جمعة أمام المدعى العام الاشتراكى قد أجرى بمعرفة كل من د . مصطفى أبو زيد فهمى والمستشار ابراهيم القليوبى واستهل التحقيق بالآتى :

نحـــن :

دكتور / مصطفى أبو زيد فهمى	المدعى العام الاشتراكى
ابراهيـــم القليوبـــى	المحامى العام المنتدب
محمـد حسين عثمـان	سكرتيـر التحقيـق

بعد الاطلاع على الأوراق والتحقيقات :

وحيث كنا قد نبهنا باحضار شعراوى جمعة وحيث حضر دعوناه وسألناه بالآتى قال :

اسمى : شعراوى محمد جمعة (سابق سؤاله) .

س : شهد أحمد كامل بأنك من بين المجموعة التى ضمها على صبرى إليه ومنهم سعد زايد وحلمى السعيد ومحمد فوزى ؟

جـ : عايز أقول أن على صبرى لايكون مجموعة واحنا لانكون مجموعة .

س : كما شهد أيضا بأنك اتفقت مع على صبرى على تجميع رأى عام فى التنظيم حتى يمكن للمؤسسات السياسية أن تقف ضد انفراد الرئيس بالسلطة ؟

جـ : حقيقة لم يحصل .

س : وقال أيضا بأن هؤلاء كانوا يجتمعون لديك يوم الجمعة ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ تمهيدا لعمل معين خطير هو احراج الرئيس برفض الاتحاد وذلك عن طريق اتجاهين هما الاستناد إلى المؤسسات السياسية ، والاستناد إلى

القوات المسلحة ؟

جـ : لم يحدث هذا على الاطلاق وسبق أن أوضحت فى التحقيق دورى وتعليماتى بالنسبة للاتحاد وذهابى للرئيس أنور السادات وحديثى معه ...

س : ألم يحصل لديك أى اجتماع يوم الجمعة ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ ؟ .

جـ : يوم الجمعة ده أنا كنت عند الرئيس مرتين رحنا له بعد الصلاة مباشرة أنا وسامى شرف بدون ميعاد ، ورحنا له بالليل أنا وعبد المحسن وسامى....

س : وقرر أحمد كامل أيضا أنك ذكرت أنك رتبت للخطة المعينة عن طريق الاتصال بأعضاء التنظيم ليمثل البعض دور الرفض ويمثل فريق آخر دور التأييد ثم يقترح فريق ثالث التأجيل على أن يكون ذلك لمدة أسبوع لحين عودة الفريق فوزى من الأسكندرية ، وأن فوزى سيكون جاهزا وأنك مالى إيديك من هذه الناحية ، وأن اللجنة المركزية لن تجتمع مرة أخرى ، وأن التحرك سيكون على مسئوليتك ؟ .

جـ : لم يحدث هذا على الاطلاق ، وكلمة جاهز جت فى مكالمة تليفونية فسرتها فى التحقيق بأن ميعاد المعركة كان حيكون يوم ٢٦ / ٥ / ١٩٧١ والمعركة ستكون مع العدو ...

وبســـؤاله :

س : وجدت أشرطة فيها تسجيل لمكالمات للدكتور ثروت عكاشة وهو نائب رئيس الوزراء .. أعنى وهو فى الحكم فهل كنت أنت الذى وضعت تليفونه تحت المراقبة ؟

أجــاب :

جـ : أى مكالمات تليفونية لغاية ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ كانت بأمر

الرئيس عبد الناصر ويطلع عليها ونظام البوستة عندى من صورتين صورة للمعلومات للرئيس وصورة لى بوزراة الداخلية وبالنسبة لثروت عكاشة بالذات فالرئيس السادات يعلم هذا تمام العلم ، وأنا أمام سامى شرف فى القناطر ومن فترة قريبة أخبرته بهذه المحادثات ، **وطلب منى طلب اعتذرت عن تنفيذه** ...

ملحوظـــة : أصر شعراوى جمعة على كتمان وعدم ذكر موضوع هذا الطلب .

ملحوظة ثانية : على الرغم من أن المدعى العام الاشتراكى وجه سؤالا لشعراوى جمعة مفاده أن اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة قرر فى أقواله أن شعراوى كان من أكثر وزراء الداخلية طلبا لوضع الأشخاص تحت المراقبة التليفونية وكان أكثرهم من السيدات .. فإن شعراوى جمعة ظل على دفاعه المستميت عن اللواء حسن طلعت وأصر على أنه يتحمل مسئولية كل تصرفاته خصوصا مسئولية قيامه بحرق الأشرطة يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ على الرغم من عدم اصداره أمرا بذلك .. وقال شعراوى بالحرف الواحد :

أولاً : أقرر أن حسن طلعت غير مسئول عن ذلك وهو رجل ثورى ومخلص وتحمل معى عبء الأمن السياسى من عام ١٩٦٧ إلى الآن بشهامة ورجولة ...

وبسؤال المدعى العام الاشتراكى له :

س : هل لديك أقوال أخرى ؟

أجـــاب :

جـ : أنا عاوز أقول أن تصرفاتى وسلوكى حتى فى خلال الأزمة كانت من أجل بلدى ومن أجل الحكم وصيانة الحكم الحالى وتدعيمه وأنا لو كنت أريد استخدام القوة فعندى قوة فى وزارة الداخلية ولدى عشر آلاف عسكرى

مجهزين ، وإنما أنا أوجدتهم لحماية النظام ، ولذلك حقيقة أنا من وجهة نظرى هذا الاتهام قاس وشديد جدا بالنسبة لشخص مثلى بعد أن بذلت من مجهود فى سبيل البلد وكذا المجهود الذى بذلته للعمل من أجل الرئيس أنور السادات الذى يعلم الله مداه ...

وانتهت أقوال شعراوى جمعة واقفل التحقيق معه الساعة ٤٥ , ١٠ مساءا ليكون تحقيقا فريدا من نوعه لاشتراك كل من المدعى العام الاشترا ى والمحامى العام فى ادارته وتوجيه الأسئلة للمتهم ...

ويشاء القدر أن يكون الوقت الذى أطاح فيه ــ بعد ذلك ــ أنور السادات بالدكتور مصطفى أبو زيد فهمى من منصبه كمدعى عام اشتراكى .. معاصرا للوقت الذى أطاح فيه بالمستشار ابراهيم القليوبى من منصبه كنائب عام ..

وما أكثر المفارقات .. وما أروع التاريخ وما أقساه .. فإنه لاينسى ولا يغفر ولا يعرف المجاملة ..

* * *

ثانيًا : من أقوال سامى شرف :

بدأ التحقيق مع سامى شرف يوم الخميس الموافق ١٠ / ٦ / ١٩٧١ الساعة ١٥ , ١٠ صباحا بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة واستمر على فترتين يوميا حتى يوم الثلاثاء ٦ / ٧ / ١٩٧١ الساعة ٢٥ , ٨ مساءا وقام بالتحقيق الأستاذ / محمد حلمى راغب رئيس النيابة وسكرتيريه السيد / محمد حسين عثمان .. وجاء فى أقواله :

وبعد ذلك أذيع خبر اقالة السيد / على صبرى (يوم ٢ / ٥ / ١٩٧١)

وأنا كلمت السيد / على صبرى فى التليفون ، وقلت له فيه خبر اقالتك وكان ذلك قبل نشر الخبر ، وكان الرئيس أعطى أمرا بذلك فقال لى : أنا كنت متوقع كده وقلت له كلمة مجاملة عادية فى مثل هذا الظرف وفى خلال هذه الفترة علمت من شعراوى جمعة أن السيد / حسنين هيكل اتصل به وتحدث معه بشأن الأوضاع الداخلية ورأيه بأن الأوضاع منهارة ، ولازم تتمسك البلد ، وإن من رأيه أنه أى شعراوى جمعة يؤلف الوزراة ، وقال له هيكل هل أكلم الريس ، فرد عليه شعراوى « سيبنى أفكر » وتألم شعراوى جمعة من أن يعرض عليه هيكل أن يتولى رئاسة الوزارة لأن المفروض أن مثل هذه الأوضاع لايكون الحديث فيها إلا من السيد الرئيس ، وهو الذى بيده الأمر فى مثل هذه الأمور وصاحب الحق فى مثل هذا الحديث ...

وفى يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ رحت مكتبى فى القبة وحوالى الساعة ٣٠ , ١١ صباحا اتصل بى الأخ فوزى عبد الحافظ السكرتير الخاص للسيد الرئيس وأبلغنى أن السيد الرئيس يطلبنى للمقابلة فى الساعة ٣٠ , ٣ مساء فى المنزل بالجيزة .. وأنا علمت أنه تم استدعاء السيد ممدوح سالم من الأسكندرية لمقابلة السيد الرئيس وكان فى هذا الوقت السيد شعراوى جمعة يتصل بى تليفونيا وأبلغته أنى علمت بهذا الاستدعاء ..

ونزلت رحت الجيزة ودخلت المكتب وكانت الساعة ٣٠ , ٣ تقريبا والساعة ٠٥ , ٤ دخل السيد الرئيس وتحدث معى لمدة حوالى ساعتين وثلث ــ والسيد الرئيس تحدث معى عن المبادىء ، وعما إذا كنت أربط نفسى بأشخاص أم بمبادىء ، وكان ردى أنى لاأرتبط إلا بمبادىء ، وأنا لاهدف لى إلا مصلحة بلدى ، والريس قال لى أن شابا حضر إليه لايعرفه وطلب المقابلة فى وقت متأخر من الليل ، وأنه سلمه شرائط تسجيل تبين أنها تتضمن مكالمات تليفونية بين فريد عبد الكريم ومحمود السعدنى وأن الرئيس

استمع إلى هذا التسجيل ، وأنه اتخذ قراراً بقبول استقالة شعراوى جمعة ، وطلب منى أن أبلغ شعراوى بذلك ، وأنه قد تم تعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية وأنه أقسم اليمين فعلا وأذكر أنه خلال هذا الحديث بعد أن عرفت مضمون هذا التسجيل من السيد الرئيس تساءلت عما هو منسوب إلى شعراوى جمعة ، وأن أنا مش شايف فى هذه الأحاديث مايفيد تآمر شعراوى جمعة وما كان يقتضى بناء على ذلك اتخاذ هذا الاجراء ، وقلت ده شعراوى ابن سيادتك ، وسيادتك تجيبه تواجهه وتشد ودانه وتحاسبه على هذا والسيد الرئيس رد قال إنه بعد استماعه للشرايط يرى أن هناك اهمال من شعراوى ، وأنه اتخذ قراراه فعلا .. وخرجت وركبت السيارة متوجها إلى منزل شعراوى جمعة لأبلغه بأمر السيد الرئيس ولم أجده بالمنزل وعلمت أنه بمكتب الفريق محمد فوزى فتوجهت إلى هناك فورا وكانت الساعة ٤٠ , ٦ مساء تقريبا فوجدتهما ومعهما الفريق محمد صادق والسيد / سعد زايد وابلغت شعراوى بأمر السيد الرئيس فى حضور الموجودين .. وفى الساعة الثالثة صباحا حضر إلى فى المنزل أحد ضباط الحرس الجمهورى ومعه شخص يرتدى الملابس المدنية ، وأبلغت بأنه قد صدرت أوامر بتحديد إقامتى فى المنزل ، وكان قد صدرت أوامر بتحديد اقامتى فى المنزل ، وكان قد اتصل بى تليفونيا الأخ أشرف مروان الساعة الواحدة صباحا وأخبرنى أنه تقرر تعيينه سكرتيرا للرئيس للمعلومات وسأل عن الشرائط فقلت لأشرف مروان أن يتصل بسكرتيرى محمد سعيد ليسلمها له بأمر منى ، وتأكدت من الأخ أشرف مروان أنه استلم جميع الأشرطة .. كما أبلغنى الأخ أشرف أنه أجرى تتميما على الأموال والأسلحة بالمكتب ووجدها تمام ، وهو أصلا كان بيشتغل مساعدا لى فى سكرتيرية الرئيس للمعلومات ، وفى خلال الفترة التى مكثتها فى المنزل قبل اعتقالى لم أرد على أى اتصال تليفونى ولم أقابل أحدا ...

وردا على سؤال من المحقق :

س : وما صلتك بالسيد / على صبرى وبباق المجموعة المستقيلة وصلة هؤلاء ببعضهم بالبعض ؟

أجاب سامى شرف

جـ : بدأت صلتى بالسيد على صبرى سنة ١٩٥٥ عندما عينت سكرتيرا للرئيس للمعلومات وكان هو يشغل منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية .. إلا أنه فى الفترة التى صادفت موضوع السيد / على صبرى الذى نشر بشأن الحقائب الواردة من موسكو بلغنى أنه ينتقدنى أو لايرتاح إلى ، وبلغنى أنه معتقد أنى وراء هذا الموضوع وأنا كنت أشكو للرئيس جمال وكانت العلاقة بعد ذلك عادية يمكن وصفها بأنها كانت فاترة لدرجة أنها لفتت نظر الرئيس جمال ونصحنى ألا أقطع صلتى به ، وبعد وفاة الرئيس جمال كان هناك اجماع وبدون تردد وباقتناع كامل على اختيار الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية وللأمانة والحق كان موقف السيد / على صبرى فى هذا الموضوع واضحا ومحددا وهو أن يكون الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية ، وفى هذه البداية وحسب معلوماتى ومن مشاهداتى كان الجو يبدو صافيا بين السيد الرئيس والسيد على صبرى وعين السيد / على صبرى نائبا للسيد / رئيس الجمهورية وكذلك السيد / حسين الشافعى ، وكان كل انشغالى بالعمل مع السيد الرئيس وحدث فى أحد اجتماعات مجلس الدفاع أو عقبها وكان رأيى والسيد / شعراوى جمعة فى موضوع معين متعلق بالمعركة هو أن نكون واقعيين ونحسب حسابات كل الأمور ولا نندفع ، فاعتبر السيد / على صبرى هذا الموقف منا موقف متخاذل ، وهذا ماوصلنى من معلومات عنه ، كما أنى أذكر أنه فى مارس سنة ١٩٧١ على ماأذكر عند سفر السيد الرئيس أنور السادات إلى الاتحاد السوفيتى فى زيارة سرية وكانت التعليمات لدى من الرئيس ألا

يعلم أحد بأمر هذه الزيارة ، ففوجئت باستدعاء من السيد / على صبرى لمنزله ، وسألنى عن كل من شعراوى جمعة والفريق فوزى فذكرت له أنهما فى الجبهة ، فقال لى : « طيب والرئيس فين ؟ » ـــ فقلت له برضه الرئيس فى الجبهة ، فقال لى حيرجع امتى ؟ قلت له معرفش ، وبدا على وجهه شيىء من الامتعاض ، وعلمت بعد ذلك أنه استاء أننى لم أذكر له أن الرئيس مسافر للاتحاد السوفيتى ويظهر أنه كان مستنتج أنه هو مسافر من بعض شواهد لمسها هو ...

وأنا سمعت من بعض الأشخاص أن السيد / على صبرى بيقول على أنى بأخبى عليه ، فرديت على هؤلاء الناس بأنى راجل أمين ولا يمكن أن ابيح بسر أؤتمنت عليه ...

وحصل بعد ذلك حديث بينى وبين السيد / محمد فائق وجاء فى الحديث سيرة على صبرى وتوجد بين السيد / محمد فائق والسيد / على صبرى علاقة نسب وأنا قلت لمحمد فائق وكنت قد سمعت بتلسين السيد / على صبرى « أنه لاداعى لهذا التلسين لأنه لو زاد عن حده فسوف أضطر للرد ، ومحمد فائق كلمنى بعد يوم أو اثنين وقال لى أنه سأل السيد / على صبرى ويقول أنه مفيش حاجة ، وأن الموضوع أنه هو زعلان منى لأنه كان طلب دواء على ماأذكر لابنه وأننى لم ألبى هذا الطلب وانتهى هذا الموضوع على هذا الحد » ...

« أما علاقتى بالسيد / شعراوى جمعة فبدأت عام ١٩٦٤ بتوجيه صريح من الرئيس جمال عبد الناصر حيث كان السيد / شعراوى جمعة يعمل فى هذا الوقت وزيراً للدولة ، وقد أمرنى الرئيس جمال أن أوطد علاقتى بالسيد / شعراوى جمعة ، وأخبرنى أنه يثق فيه ثقة كاملة مثلما يثق فى ، وطلب منى التعاون الوثيق معه فى العمل » ...

وبســـــؤاله :

س : وما هى المقومات التى حملتك والسيد / شعراوى جمعة على ترشيح أحمد كامل لرئاسة المخابرات .

جـ : لأنه انسان عنده أخلاق وعنده مبادىء وكان موضع ثقة الرئيس جمال عبد الناصر ، كما كان موضع ثقة الرئيس أنور السادات ، وجميع المناصب التى شغلها أداها بأمانة واخلاص ولم يمسه أى شىء يشينه أو يقلل من قدره ...

كيف تخلص السادات من أمين هويدى ؟!

وكشف سامى شرف عن علاقته بأمين هويدى التى بدأت منذ سنة ١٩٥٧ عندما نقل إلى المخابرات وعن خلاف أمين هويدى مع صلاح نصر الذى نقل على أثره إلى الرئاسة ثم الخارجية ثم سفيرا فى بغداد وكشف عن الدور الذى قام به فى تلك المرحلة ثم تعيينه مشرفا على المخابرات بالاضافة إلى عمله وزيرا للدولة عقب مؤامرة المشير ثم تعيينه وزيرا للحربية ثم عودته وزيرا للدولة ومشرفا على المخابرات إلى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، ثم اصراره على أن يظل مشرفا على المخابرات العامة فى وزارة محمود فوزى أو يعتزل العمل ، ثم اتصال الرئيس أنور السادات بعد مقابلة مع أمين هويدى بسامى شرف وقال له « ياسامى أمين هويدى مفيش فايدة وخليه يستريح وريحوه فى طلباته الادارية » ...

وبسؤال المحقق لسامى شرف :

س : وما سبب اصرار السيد / أمين هويدى على أن يعهد إليه بالاشراف على المخابرات العامة ورفض قبول منصب وزير الحكم فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية ؟

أجــــاب :

جـ : معرفش هو رأيه إيه ، وأنا كنت قلت له فى الحديث بيننا « أنتم بتتكالبوا ليه على المخابرات ؟ » فلم يرد على ، وهو الذى يستطيع أن يفسر موقفه هذا ...

وبســــؤاله :

س : ورد فى الأحاديث المسجلة فيما بين السيد / على صبرى والسيد / شعراوى جمعة فى المدة من ٣٠ / ٣ / ١٩٧١ إلى ٢ / ٤ / ١٩٧١ أن الأول ذكر للثانى « الخواجة يارنج طلع أرجل منه ... وطنى أكثر منه » فما الذى تذكره بالنسبة لهذا التسجيل وما معلوماتك ؟

جـ : أنا فى هذه الفترة كنت مسافر فى الاتحاد السوفيتى خلال الفترة من ٢٨ / ٣ / ١٩٧١ حتى ١٦ / ٤ / ١٩٧١ وكان يقوم بعمل وزير شئون رئاسة الجمهورية السيد / شعراوى جمعة ...

وبسؤاله فى نهاية التحقيق الصباحى يوم الأربعاء ١٦ / ٦ / ١٩٧١ (صفحة ١٦٦) .

س : هل لديك أقوال أخرى غير ماورد فى هذه التحقيقات ؟

أجاب سامى شرف :

جـ : أيوه هناك أربع نقط أريد أن أسجلها وأذكرها فى نهاية هذا التحقيق :

النقطة الأولى : هى أنى أتوجه بالتماس إلى السيد الرئيس أنور السادات باعتباره رئيسا للجمهورية وباعتباره والدا واستحلفه بروح حبيبه المرحوم جمال عبد الناصر وبحياة بنته « نانا » التى اعتبرها ابنتى أن تشفع لى خدمتى المتصلة المخلصة التى لم يشوبها شائبة والحمد لله ودون أن يمس شرفى أو أخلاقى أو مبادئ شىء منذ قيام الثورة قائما على خدمتها وخدمة مبادئها والحفاظ

على أمنها والاخلاص لها ولقائدها المرحوم جمال عبد الناصر ومن بعده سيادته مستشهدا فى ذلك بآخر عمل وطنى قمت به فى الاتحاد السوفيتى بناء تكليف من السيد الرئيس وقد نجحتِ فى أداء مهمتى على الوجه الذى يعرفه الرئيس بما يحقق حلم كان يحلم به الرئيس جمال عبد الناصر منذ عام ١٩٦٨ وكان الرئيس أنور السادات يتمنى تحقيقه أيضا وأنى حرصا على المصلحة العامة أمسك عن تفاصيل هذا الموضوع ، وأشير فقط إلى بعض الأخوة سبقونى فى محاولة تحقيق هذه المهمة ووفقنى أنا الله فى تحقيقها ، وإذا كان هناك أى خطأ إرتكبته ، فأنا مسلم بقضاء الله وبما يأمر به السيد الرئيس ، وأرجوا أن تبلغ رسالتى هذه بالنص إلى السيد الرئيس ، والذى لازلت حتى هذه اللحظة وإلى آخر نفس فى حياتى أكن له الاحترام والولاء والحب ...

النقطة الثانية : التى أريد أن أسجلها هو أن يسمح لى بالتقدم للتحقيق لابداء ماأتذكره من معلومات أكون قد سهى على تسجيلها وخصوصا أن قدرتى على التركيز خلال الستة أشهر الماضية بدأت تضعف وتضعف معها ذاكرتى ...

النقطة الثالثة : أنى أمسكت فى هذا التحقيق عن ذكر بعض الأمور قد يكون فيها مساس بأمن وسلامة البلد رغم أنه يكون من صالحى الشخصى ذكرها ، إنما اعتبارا للمصلحة العليا للبلاد وأمنها فوق اعتبار الأشخاص ...

النقطة الأخيرة : هو أنه احقاقا للحقيقة الكاملة وللتاريخ ــ أطلب أن يتناول التحقيق سؤال السيد محمد حسنين هيكل لايضاح دوره ورأيه فى الأحداث الأخيرة من قبل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر لأن كلامه سيكمل الصورة ، وأخيرا فإذا تذكرت أى شيء فسوف اتقدم به فى هذا الخصوص ...

التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية

وبسؤال سامى شرف :

س : متى تم تشكيل التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية ، وما ظروف تشكيله واعضائه ؟

أجـــاب :

جـ : تم تشكيل التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية قبل اعادة تنظيم القضاء بحوالى سنة أو سنة ونصف ، ولا أذكر التاريخ على وجه التحديد ، والفكرة بدأت بأمر من الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر بعمل تنظيم طليعى سرى داخل الهيئات القضائية ، وبدأ تشكيل التنظيم بالسيد محمد أبو نصير كمسئول عن هذا التنظيم ، وكان يتصل بهذا الخصوص بالسيد / شعراوى جمعة باعتباره أمينا للتنظيم الطليعى ، وفى بعض الأحيان كان يتصل بى فيما يرى عرضه على السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان مع السيد / محمد أبو نصير مجموعة قيادية أذكر منهم السيد على نور الدين والمستشار صادق المهدى ، والمستشار عمر الشريف ، والمستشار على كامل والمستشار على شنب ، وما أذكرش إذا كان المستشار محمد لطفى انضم اليهم فى المجموعة القيادية أو انضم بعد ذلك ، والسيد عبد الحميد الجندى والمرحوم ابراهيم هويدى ، وعبد الحميد يونس وكان مفروض أن هذه المجموعة القيادية تقوم بتجنيد خلايا فى المستويات الأدنى منها ، وأمانة التنظيم والسيد شعراوى جمعة أدرى بما تم بشأن تجنيد عناصر أخرى من عدمه وكانت هذه المجموعة القيادية تجتمع فى منزل السيد / محمد أبو نصير باعتباره مقرر المجموعة ثم بعد أن ترك السيد / محمد أبو نضير الوزارة صدرت الأوامر باعتبار السيد / على نور الدين مقررا للتنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية ، وكانت المجموعة تجتمع وترفع محاضر اجتماعاتها للسيد / شعراوى جمعة ، وترسل لى أنا صورة منها باعتبارى سكرتيرية الرئيس

للمعلومات .. واستمر العمل بهذا الشكل إلى آخر لحظة ، ويسأل السيد / شعراوى جمعة عن مدى توسع التنظيم داخل الهيئات القضائية ...

س : وما الذى حدث بالنسبة لاتصال أعضاء هذا التنظيم بك شخصيا ؟

جـ : الوحيد الذى كان يتصل بى كتابة هو السيد / عبد الحميد الجندى ، **وكان يكتب تقارير بصفة دائمة ومستمرة تكاد تكون يوميا ، وكنت فى غالب الأحيان لاأقرأها لأنها كانت تحتوى كثيرا من المسائل الجانبية والفرعية ...**

س : وماهو دور التنظيم الطليعى فيما كان يجرى فى وزارة العدل ومن تغييرات ومن اختيار فى المناصب القيادية بالوزارة ؟ ...

جـ : الدور البارز للتنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية كان بمناسبة اعادة تشكيل الهيئات القضائية وكانت قد شكلت لجنة من التنظيم الطليعى لهذا الغرض بتعليمات من الرئيس جمال عبد الناصر كانت برئاسة على نور الدين وعضوية كل من عمر الشريف وعلى كامل ، وكانت تجتمع بمكتبى اجتماعات يومية فى الفترة السابقة على صدور قانون إعادة تشكيل الهيئات القضائية ، وكانت من بين الجهات التى تخطر بمعلومات ومواقف عن رجال القضاء علاوة على الأجهزة الأخرى كالمخابرات والمباحث العامة ، كما أن هذا التنظيم الطليعى كان يرشح للمناصب الوزارية فى وزارة العدل أو يعترض على بعض الأسماء ، وإنما بطبيعة الحال كان مجرد رأى استشارى غير ملزم فضلا على أن التنظيم الطليعى كان يعطى صورة عما يجرى فى الهيئات القضائية ورأى عام وما يجرى فيه من أحداث ...

* * *

أنور السادات ضالع فى مذبحة القضاء

وبسؤال المحقق لسامى شرف :

س : وهل أخطرت السيد الرئيس أنور السادات بوجود هذا التنظيم فى الهيئات القضائية ؟

أجـــــاب :

جـ : أنا مفترض أن سيادته يعلم بوجود هذا التنظيم من عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، لأنه بمناسبة اعادة تشكيل الهيئات القضائية كان المرحوم جمال عبد الناصر طلب من السيد الرئيس أنور السادات أن يشارك فى بحث هذا الموضوع وسيادته علم أنه فيه لجنة بتجتمع عندى من التنظيم الطليعى يوميا لهذا الغرض ، وتم تنسيق فعلا فى العمل فى هذه الفترة ، وعملية التنظيم الطليعى مش من اختصاصى ، والمسئول عنها السيد / شعراوى جمعة .. إلخ .

س : وما هو آخر خطاب أو تقرير وصلك من (رئيس المحكمة) عبد الحميد الجندى ؟

جـ : لا أذكـــــر ...

س : ألا تذكر أنه ورد إليك منه تقريرا وخطابا مـؤرخ ١٣ / ٥ / ١٩٧١ ؟

جـ : أنا اقطع أننى لم أطلع على مثل هذا الخطاب لأنى متذكر تماما أنى لم أطلع على بوستة خالص لأن فى هذا اليوم وكما سبق أن أوضحت كان عندى مواعيد ، ورحت لقاء الرئيس وبعد ذلك تمت الاستقالة ...

س : ألم يعرض عليك هذا الخطاب أو التقرير المرفوع إليك من السيد /

عبد الحميد الجندى المؤرخ ١٣ / ٥ / ١٩٧١ » عرضنا عليه الخطاب المنوه عنه » ؟

جـ : بالقطع لم يعرض على و لم أطلع عليه بالتالى ...

س : ورد فى هذا التقرير حديث عن تطورات داخلية هامة وعن خلخلة التنظيم السياسى ، وعن وحدة القيادة ، وجاء بقول عبد الحميد الجندى فيه : أنه مرتبط ارتباطا مصيريا بقيادتنا الناصرية والتى أشار إليها فى خطاب سابق بأن القيادة الناصرية تتمثل فيك والسيد / شعراوى جمعة ، وأنه معكم دائما مهما كانت الظروف وأنه يطلب توجيهات القيادة الناصرية حتى يلتزم بها كأعضاء بالتنظيم الطليعى ؟

جـ : أنا مستعد أواجه السيد / عبد الحميد الجندى إذا كنت قلت له فى يوم من الأيام أن يرتبط بى كشخص أو إذا كانت صدرت له تعليمات تفيد ذلك ، والسيد / عبد الحميد الجندى يعبر فى هذا الكلام عن تعبيره الشخصى ...

س : يستفاد من هذه العبارات أن السيد / عبد الحميد الجندى يعتبرك ممثلا لقيادة التنظيم الطليعى ، ويلتزم بما تصدره من توجيهات مهما كانت الظروف وبما يفيد الالتزام بك شخصيا ولو كان فى مواجهة السيد رئيس الجمهورية ؟

جـ : إذا كان هذا هو تفكيره الشخصى فأنا لست مسئولا عن تفكيره الشخصى ، وأنا لم أقابل عبد الحميد الجندى فى حياتى إلا مرات معدودة آخرها منذ حوالى سنة ونصف ...

أخطر المتلصصين على القضاة

س : تبين أن السيد / عبد الحميد الجندى يخاطبك شخصيا فى هذه

الاتصالات فما هو تفسير وتعليل ذلك ؟

جـ : هو ابتدأ يكتب خطابات للسيد الرئيس جمال عبد الناصر يتحدث فيها عن كل شيء سياسة وغير سياسة ويتناول كل شيء بما فيهم رجال الهيئة القضائية ثم عرفني به بعد ذلك السيد / صلاح دسوقي وأخبرني السيد / صلاح أنه كان يعرض تقارير عبد الحميد الجندى على السيد / الرئيس جمال عبد الناصر ، وأن الرئيس يعرف اسمه وصلاح دسوقي قال لعبد الحميد الجندى أكتب الجوابات اللى عايز تكتبها لسامى شرف ، وبدأ منذ سنين « يوميا » يكتب لى خطابا وتقرير يتناول فيه أى مسائل تعن له ، كما أنه كان فى بعض الأحيان يبلغ رسائل تليفونية للمكتب يعطى فيها اخبارا عن كل شخص وكل شيء ، خصوصا مايدور فى الهيئة القضائية ،وكانت بعض تقاريره تعرض على السيد الرئيس جمال عبد الناصر إذا كانت تحوى أى شيء ذات قيمة وكان يعنون خطاباته باسمى ، وكان يستلمها منه مكتبى ، وكان يقوم بهذه العملية محمد سعيد أو توفيق عبد العزيز وذلك إلى أن بدء التفكير فى التنظيم الطليعى فرشحته للانضمام إلى هذا التنظيم الطليعى ، إلا أنه كان يحضر اجتماعات التنظيم الطليعى ثم يخرج ويكتب لى تقريرا بما دار وغيره ...

س : وما تفسير ارتباطه الشخصى بك رغم انطوائه تحت مجموعة التنظيم الطليعى ؟

جـ : يمكن فكره أن يتقرب إلى ...

س : ولماذا سمحت له بالاستمرار فى هذا الدور بما ينطوى فى حد ذاته على تدخل فى أمور جهاز من أجهزة الدولة ؟

جـ : واحد بيكتب تقارير ومعلومات ، وطبيعة المكتب تلقى تقارير ومعلومات ، وهناك أمثاله كثيرين يمدون المكتب بالمعلومات ولكن ليس بمثل

هذه المواظبة والكثافة من عبد الحميد الجندى ...

* * *

مجدى حسنين يحذر من التسلل الأمريكى ومن حسنين هيكل

وكشف سامى شرف فى أقواله التى أدلى بها فى التحقيق يوم السبت ٣ / ٧ / ١٩٧١ عن أن السيد مجدى حسنين الذى كان سفيرا لمصر فى تشيكوسلوفاكيا فى ذلك الوقت قد حضر إلى القاهرة خلال أحداث الخلاف الأخير فى شهر إبريل سنة ١٩٧١ وحذر من أن يحدث فى مصر ماحدث فى تشيكوسلوفاكيا من تسلل أمريكى فى البلاد وبالذات فى أجهزة الاعلام ، وأنه يشك فى السيد حسنين هيكل من ناحية الاتصال بالأمريكان وأن مجدى حسنين كان يخشى من أن يبعدنا التسلل الأمريكى عن المعسكر الشرقى الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى ...

على صبرى يكشف خطة السادات

ويكشف سامى شرف فى أقواله عن أن على صبرى قد أحس بخطة أنور السادات واستشعر اعتماده على الجيش فقد جاء فى التحقيق الذى أجرى مع سامى شرف مايلى :

س : ورد فى الحديث التليفونى بينك وبين على صبرى يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٧١ قول السيد / على صبرى « هل عنده حاجة فى الجيش .. أنور موضب حاجة .. كان عندى مجدى حسنين بيحكى لى بيقول لى لازم

عنده حاجة ، أمال معتمد على إيه ؟ » ...

فماذا كان يقصد السيد / على صبرى من هذا الكلام وما مفهومه ؟

جـ : أيوه أنا فاكر هذا الحديث ومفهومه أن السيد / على صبرى بيتساءل إذا كان السيد / الرئيس أنور السادات له قوة أو أنصار يعتمد عليهم فى الجيش ، وبيقول فى الحديث أن السيد / مجدى حسنين كان عنده .. وواضح أنه دار حديث بينه وبين السيد / على صبرى فى هذا الموضوع بشأن الاعتماد على الجيش ...

وبســـؤاله :

س : وما مفهوم تساؤل السيد / على صبرى عما يعتمد عليه السيد الرئيس ؟

جـ : مفهوم حديث على صبرى أن الرئيس ماشى فى خطوات ثابتة .. إذن لابد أن يكون معتمد على سند أو قوة ، ويتساءل عما إذا كان هذا السند أو القوة هو الجيش .. وأنا لم أعلق على هذا الكلام منه رغبة منى فى عدم اعطاء على صبرى أى معلومات ، وأنا سبق أن ذكرت لى التحقيق أنى كنت خلال هذه الفترة قد رجوت السيد الرئيس مرتين أن يجرى لقاءات مع أفراد القوات المسلحة ، وتمت فعلا لقاءات ناجحة ...

* * *

ثالثاً : من أقوال الفريق أول محمد فوزى :

بدأ التحقيق مع الفريق أول محمد فوزى يوم ١٥ / ٦ / ١٩٧١ بمبنى قيادة الثورة بالجيزة أمام الأستاذ / عبد المعطى عبد الرحيم رئيس النيابة وأمانة سر فؤاد أحمد عبدالله ...

وبســؤاله :

س : ماقولك فيما هو منسوب إليك ؟

جـ : بعد وفاة الرئيس مباشرة تبنى أقرب الناس إلى الرئيس الراحل مهمة تولى السيد الرئيس محمد أنور السادات رئيسا للجمهورية بوصفه نائبا للرئيس الراحل وقبل دفنه بيوم واحد جمعت قادة القوات المسلحة فى مبنى القيادة بمدينة نصر والقيت توجيه حاسم بأنه لاعودة للوراء ولا يتولى شخص وظيفة رئيس الجمهورية إلا السيد أنور السادات إذ أنه نائب الرئيس جمال عبد الناصر وأقرب المقربين إليه ، وإنه حدثت اتجاهات داخل البلد بذكر اسم بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم مثل زكريا محى الدين والبغدادى وكمال حسين ، وأن من عارض أو خالف الرئيس جمال عبد الناصر فى حياته لايصح أن يخلفه بعد مماته ، ونجمع الرأى داخل القوات المسلحة فى تولى رئيس الجمهورية للسيد / أنور السادات بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وأن تكون الوظيفة دائمة ودستورية ، إذ أن الرئيس أنور السادات كانت لديه النية فى تولى هذه الوظيفة بصفة مؤقتة لحين الانتهاء من المعركة فلما اشتم سيادته التحركات المضادة من السادة زكريا محى الدين والبغدادى غير رأيه وصمم بغرض استقرار الحكم أن يكون رئيسا للجمهورية بصفة دائمة ، وكانت كلمتى هذه لقادة القوات المسلحة قبل دفن الرئيس جمال عبد الناصر بيوم ، وهى أول كلمة رسمية تؤيد تولى الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية بصفة دائمة ـ وكان لصدى هذه الكلمة نقلا عن قادة القوات المسلحة للشعب تأثير كبير بوصفها نابعة من القوات المسلحة إلى الشعب ..

ثانيًا : انزلت توجيها آخر بصفة نشرات معنوية عن طريق ادارة التوجيه المعنوى احدى ادارات القوات المسلحة المسئولة عن توعية أفراد القوات المسلحة التوعية الوطنية والسياسية والدينية علاوة على واجباتها الخاصة

بالعمليات العسكرية ، وكان لهذا التوجيه تأثير فعال عندما تم الاستفتاء على رئيس الجمهورية بأن وصلت نسبة التأييد لأفراد القوات المسلحة ٨ , ٩٩ ٪ وهى أكبر نسبة عامة ظهرت بالنسبة للشعب ...

ثالثا : أن الرئيس أنور السادات سار على نفس النهج الذى كان سائرا عليه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وكلف مجموعة من الشخصيات بالنسبة لوظائفه كمجموعة عمل مكونة من السيد / عبد المحسن أبو النور والسيد / محمود رياض والسيد / شعراوى جمعة ومحمد فائق ومحمد فوزى وأحمد كامل وأحيانا كان يحضر السيد / حافظ اسماعيل وسامى شرف وسكرتير هذه اللجنة مدير المخابرات اللواء محرز ، وهى خليط مابين الوزارة والاتحاد الاشتراكى ومجلس الدفاع بأوامر من الرئيس أنور السادات ...

السادات يرفض توقيع وثيقة الحرب

واستطرد الفريق أول محمد فوزى فى اجابته على السؤال الأول إلى أن قال :

« ... وفى يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٧١ قابلت السيد الرئيس مقابلة خاصة فى منزله ، وعرضت عليه آخر تخطيط للعمليات العسكرية ، ثم قابلته مقابلة أخرى فى أوائل شهر مايو ، فأيد ماسبق أن عرضته وحدد التاريخ التقريبى للعمليات ، وفى يوم الثلاثاء الموافق ١١ / ٥ / ١٩٧١ بعد انتهاء كلمتى فى المقر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر ، عرضت عليه الوثيقة التى يقوم رئيس الجمهورية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة بتوقيعها ، وهذه الوثيقة لمجرد التوضيح ــ مشروحة وموضحة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ وتتضمن توجيهات القائد الأعلى بالنسبة للعمليات الحربية ــ وهى تلك العمليات التى انتهى إليها رأى القائد العام وموافقة السيد الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات

المسلحة ، وهو عمل روتيني من ضمن نظم القوات المسلحة المستحدثة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ .. بعد معركة يونية سنة ١٩٦٧ وسبق للسيد الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة أن وقع وثائق شبيهة بها وذلك فى مناسبات واحداث وقف اطلاق النيران بيننا وبين اسرائيل أو انتهاء فترة وقف اطلاق النار — **فرفض السيد الرئيس باعتباره القائد الأعلى توقيع هذه الوثيقة وكان برفقته فى ذلك الوقت الفريق محمد صادق الذى كان يشغل منصب رئيس الأركان فى ذلك الحين ، فاعتبرت أن ذلك سيسبب لى إحراجا شديداً خاصة مع قادة القوات المسلحة ، فقررت فى نفسى عدم إمكانى مواجهة قادة القوات المسلحة بالغاء الأمر وذكر ماحدث بينى وبين السيد رئيس الجمهورية وأسريت للفريق صادق بتضايقى واحراجى فى هذا الموضوع وأنه فى هذه الحالة كان يتعين على الاستقالة لتعيين قائد جديد يمكنه تعديل العمليات والخطط ومواجهة قادة القوات المسلحة بهذا التعديل أو بتخطيط جديد صادر منه يمكن أن يتقبلوه — وودعنا سيادة الرئيس إلى العربة »** — ..

* * *

ويمنع فوزى من ركوب السيارة

واستطرد الفريق أول محمد فوزى فى اجابته قائلا :

« ... وفى اليوم التالى الأربعاء ١٢ / ٥ / ١٩٧١ توجهت إلى منزل الرئيس إذ كان هناك برنامج لقاء محدد فى ذلك اليوم بين السيد الرئيس وقادة وضباط الجبهة فى مطار بلبيس ، وصحبته من المنزل فى السيارة كما تقضى التقاليد إلى مطار ألماظة تمهيدا للطيران من هناك إلى مطار بلبيس — وأثناء

مصاحبتى له فى العربة من المنزل إلى المطار تحدثت معه بشأن طلب كبير المستشارين مقابلة السيد / الرئيس ، وأنى رأيت أن يتم هذا اللقاء أثناء الزيارة فى بلبيس فوافق على ذلك ، كما أبلغته بمضمون ماسيذكره له كبير المستشارين فى شأن تعديل العمليات الحربية ـ وتحدثت معه أيضا ورجوته للمرة الرابعة فى تجميد احداث أى تغيير فى الجبهة الداخلية وذلك لصالح المعركة » ..

وبعد الزيارة التى تمت فى بلبيس والتى تم فيها اللقاء بين سيادته والقادة الضباط ، وتمت مقابلة كبير المستشارين تبين لى أن السيد الرئيس مازال عند رأيه من عدم الموافقة على الخطط التى انتهيت إليها ، والتى كانت مكتوبة فى الوثيقة ، وطلب منا سيادته جميعا التقدم بخطط جديدة فتأكد لى عدم الموافقة على ماقدمته من خطط ، والتى كان جارى تنفيذها فعلا ، ولهذا الحرج قررت بينى وبين نفسى أن أستقيل ونويت أن أعرض عليه موضوع الاستقالة أثناء عودتى معه بعد هذا اللقاء من مطار ألماظة إلى المنزل بالسيارة ، **ولكن الذى حدث أنه عند محاولتى الركوب معه بالسيارة عند العودة للمنزل قال لى لأ .. خليك أنت لأن عندك شغل ...**

* * *

وبعد الزيارة التى تمت لى بلجيس والتى تم فيها اللقاء بين سيادته والقادة الضباط وبحث مقابلة كبير المستشارين تبين لى ان السيد الرئيس مازال عند رأيه من عدم الموافقة على الخطط التى انتهيت اليها والتى كانت مكتوبة فى الوثيقة وطلب منى سيادته جميعا التقدم بخطط جديدة فتأكد لى عدم الموافقة على ما قدمته من خطط والتى كان جارى تنفيذها فعلا ولهذا الحرج قررت بينى وبين نفسى ان استقيل ونويت أن اعرض عليه موضوع الاستقالة اثناء عودتى معه بعد اللقاء من مطار الماظة الى المنزل بالسيارة ولكن الذى حدث انه عند محاولتى الركوب معه بالسيارة عند العودة للمنزل قال لى لا أخليك لأن عندك شغل .

وفى صباح اليوم التالى وهو الخميس ١٣/٥/١٩٧١ حوالى الساعة التاسعة والنصف صباحا حاولت الاتصال بالسيد الرئيس تليفونيا عن طريق التليفون الخاص فلم تتجمع النمرة ولم أوفق فى الاتصال به وكنت ارغب أن اذكر له رغبتى

ــ الفريق أول محمد فوزى يكشف فى أقواله التى أدلى بها فى التحقيق أمام النيابة يوم ١٥ / ٦ / ١٩٧١ عن مدى جفاء وتشدد السادات ومدى ثقته فى نفسه وإطمئنانه لدرجة أنه منعه من الركوب معه بسيارته ثم قطع الإتصال التليفونى السرى المباشر بينهما ...

ويرفض مخاطبته تليفونيا

واستطرد الفريق أول محمد فوزى قائلا :

وفى صباح اليوم التالى وهو الخميس ١٣ / ٥ / ١٩٧١ حوالى الساعة التاسعة ونصف صباحا حاولت الاتصال بالسيد الرئيس تليفونيا عن طريق التليفون السرى الخاص فلم تتجمع الثمرة (وهذا لايحدث إلا بقفل الخط) ولم أوفق فى الاتصال به ، وكنت أرغب أن أذكر له رغبتى واستئذانى فى الاستقالة .

وظللت فى مكتبى فى ذلك اليوم وتناولت الغذاء به ، وفى الساعة الرابعة حضر السيد شعراوى جمعة وقال لى أن ممدوح سالم استدعى من الأسكندرية إلى منزل الرئيس — كما استدعى رئيس الوزراء وطلب صيغة حلف اليمين ، وأن ذلك معناه تعيينه وزير جديد للداخلية ، وجلسنا ننتظر عودة سامى شرف الذى كان قد استدعى لمنزل الرئيس ، وكنت فى ذلك الوقت قد استدعيت الفريق صادق إلى مكتبى وحضر فعلا ، ووصل سامى شرف حوالى الساعة ٣٠ , ٦ أو الساعة ٧ مساء وأكد تعيين السيد ممدوح سالم وزيرا للداخلية ، وقال أنه لم يحضر حلف اليمين ، ولكن الرئيس استدعاه بعد ذلك وقال له أن ممدوح سالم عين وزيرا للداخلية وعليه أن يتصل بشعراوى جمعة ليقدم الأخير استقالته ، **كما ذكر أن السيد الرئيس قرر له أيضا أنه سيعين أشخاصا آخرين معه كوزراء برئاسة الجمهورية لمعاونته فى العمل وطلب منه ألا يكون لذلك التعيين أى حساسية لديه وكان سامى شرف منفعلا ومضايقا جدا من ذلك** — ثم مكث هو وشعراوى جمعة لفترة من الوقت وكنت قد أحضرت السندوتشات لسامى شرف لأنه لم يكن قد تناول طعام الافطار أو الغذاء لتهدئته وأتذكر أنه قد حضر مع الفريق صادق لمكتبى فى ذلك الوقت سعد زايد كما حضر بعض ضباط آخرين وكانوا يجلسون فى مكتب آخر وبعد

انصراف شعراوى جمعة وسامى شرف وسعد زايد ومحمد صادق استأنفت عملى ...

الخطاب المدسوس ومنع الاتصال بفوزى

وقال محمد فوزى :

ومن ضمن المواضيع المستعجلة كان هناك مظروف قد ورد منذ الصباح لمكتبى مغلق وسلم لمكتبى باليد وتسلمته باليد ووضعته فى الدرج فأخرجت هذا المظروف وفتحته فوجدت به ورقة مكتوبة بخط اليد كان الفريق محمد أحمد صادق رئيس الأركان فى ذلك الوقت أملاها على رئيس العمليات الحربية تخص التخطيط الجديد للعمليات وقد وضعها رئيس العمليات داخل هذا المظروف للعرض على **فأنا استغربت لأنه لم يجر التقليد بينى وبين الفريق محمد أحمد صادق على أن يتم العرض من جانبه بطريق المكاتبات الرسمية ، وبهذا الأسلوب فأشرت على هذه الورقة بأن هذا الموضوع يحتاج إلى قرار سياسى أولا ولم أوقعه** إذ كانت الورقة التى تحمل العمليات الجديدة بعد تعديلها مطلوب منى التوقيع عليها ، ووجدت أن الأمر يخرج عن سلطتى ثم بعد ذلك طلبت رقم تليفون رئيس هيئة العمليات فرد على العسكرى الحارس أو ضابط صغير على ماأذكر فتضايقت لأن التعليمات كانت تقضى بضرورة تواجد رئيس العمليات أو نائبه بصفة دائمة على التليفون ، ثم طلبت قائد الشرطة العسكرية وقائد المنطقة المركزية بالتليفون فلم أجدهما فى مكتبهما فأمرت سكرتيرى بالاتصال بهما والاتصال برئيس هيئة العمليات للتواجد بمكاتبهم فورا والاتصال بى بعد ذلك وكان هدفى من طلب رئيس هيئة العلميات هو مناقشته فى موضوع الورقة التى وجدتها بالمظروف ... وكان هدفى من طلب قائد الشرطة العسكرية وقائد المنطقة المركزية هو لومهم على ماحدث فى ذلك اليوم من

حصول كبسة انضباطية على الجنود بميدان عام (باب الحديد) أو التحرير باعتبار أن موعد هذه الكبسة غير مناسب والكبسة الانضباطية هى حسب التعبير العسكرى ارسال قوة من الشرطة العسكرية بصفة مفاجئة فى الميادين والأماكن التى يحتمل تجمع الجنود بها للتفتيش عليهم وعلى وجود أو عدم وجود تصاريح معهم بالغياب وكافة المسائل الخاصة بالانضباط . والفريق صادق كان موجودا بالمكتب عندى وقت تواجد شعراوى جمعة وعلم موضوع الكبسة الانضباطية هذه ثم بعد ذلك روحت البيت وحوالى الساعة ٣٠ , ٨ مساء اتصل بى السيد / شعراوى جمعة وطلب منى الحضور عنده ووجدت هناك بالمنزل سامى شرف ومحمد فائق وحلمى السعيد وسعد زايد وأشرف مروان ، وشعراوى قال أنا مقدم استقالتى وقال سامى شرف وأنا مقدم استقالتى أيضا فأنا قلت والله أنا كان عندى نية سابقة للاستقالة وفعلا أخذت ورقة وكتبت عليها استقالتى ووضعتها فى مظروف عنونته بعنوان السيد / رئيس الجمهورية وفائق وحلمى السعيد كتبوا استقالتهم أيضا وبعد ذلك قالوا أن أشرف مروان يوصلهم لرئيس الجمهورية ، ثم بعد ذلك جمعت أوراق الخاصة من مكتبى بكوبرى القبة وبعض أسلحتى الشخصية وعدت إلى منزلى ...

محمد صادق يعين وزيرا للحربية ويعاتب فوزى من مكتبه

وفى ذلك اليوم حوالى الساعة ٣٠ , ١١ أو الساعة ٤٥ , ١١ مساء اتصل بى بالمنزل الفريق صادق وقال لى : « أنت بتغشنى مش إحنا اتفقنا أنك تنتظر لبكره بعد الصلاة ونتفاهم فى موضوع الاستقالة فقلت له : ده موضوع شخصى وأنا اتخذت قرارى بنفسى فيه ... فقال لى أنه هو موجود فى المكتب ، فقلت له ليه ؟ لأنى كنت مندهش أنه يكون فى المكتب ، وكان تصورى أنه بعد أن سمع الاستقالة فى الاذاعة توجه إلى المكتب

وأنه يتحدث من هناك ــ كرئيس أركان وليس وزيرا للحربية » ...

واستطرد محمد فوزى قائلا : وأنا كان مفهومى لغاية سماع خطاب الرئيس مساء الجمعة ١٤ / ٥ / ١٩٧١ أنى متصور الكلام عن مراكز القوى أنهم هم الذين عارضوا مشروع الاتحاد فى اللجنة المركزية ، واحب أن أقول أنى كنت موضع ثقة السيد الرئيس السادات ومازلت أكن له كل احترام ، واخدمه كجندى إلى هذه اللحظة ــ وأنا كجندى حالف له يمين الولاء والطاعة وقد تضايقت عند سماعى خطابه ، وإنى من ضمن المعنيين من الزملاء الذين عناهم فى ذلك الخطاب (ووصفهم بمراكز القوى) ...

عبد الناصر يحذر من على صبرى

وبســـؤاله :

س : متى ترجع صلتك بالسيد / على صبرى ؟

أجـــــاب :

جـ : تقريبا قويت هذه الصلة بعد أن عينه المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر مساعدا له لشئون القوات الجوية والدفاع الجوى أما قبل ذلك فلم تكن تربطنى به صلة قوية ...

س : ألم تكن هذه الصلة تسمح بالتحدث فيما بينكما فى الأمور السياسية ؟

جـ : لا وأنا عند تعيين المرحوم جمال عبد الناصر له فى وظيفته العسكرية حذرنى من أن يتعمق فى الأمور العسكرية أو فى شئون القوات المسلحة ، وبالتالى فلم يكن حديثنا يتناول أمورا سياسية داخلية ...

س : وما صلتك بالسيد / شعراوى جمعة ؟

جـ : صلة وثيقة مائة فى المائة ، وقد بدأت منذ أيام المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر باعتبارى مسئول عن الجيش وباعتباره مسئول عن الشرطة ، وقويت هذه الصلة بصفة خاصة بعد النكسة وكانت لقاءاتنا تتم يوميا بعد العمل فى مكتب سامى شرف وتستمر فى كثير من الأحيان إلى مابعد منتصف الليل ، وبحكم ذلك أصبحت الصلة قوية بينى وبينه سواء فى العمل أو فى العلاقة الشخصية ، وكان كل توجيه يصدر من السيد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لأحد منا يبلغه للآخر ..

س : ماذا كانت آراءه بشأن الأحداث السياسية التى تتابعت على الوطن ؟

جـ : هو رأى أنه كان له دور فعال فى ترشيح الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس الراحل .. وكان يعتبر أن هذا إمتداد طبيعى للرئيس الراحل .

وبســـؤاله :

س : ورد بأقوال من سئلوا فى التحقيقات أنه كان هناك وعدا منك بمساعدة شعراوى جمعة ومن معه فى الوقوف ضد الرئيس أنور السادات عن طريق تحريك القوات المسلحة ؟

أجـــاب :

جـ : لم يحدث هذا لا فكرا ولا كلاما ولا تنفيذا ، ولم يخطر مثل هذا الموضوع على فكرى اطلاقا ولم يتحدث معى شعراوى أو غيره فى هذا الأمر اطلاقا بل أنهم يعلمون تماما أن مثل هذا الموضوع ودخول القوات المسلحة فى الموضوع كفكرة أو عمل لن يحدث إطلاقا .

* * *

استحالة تحريك القوات للاشتراك فى مؤامرة

س : ماقولك فيما ورد فى بعض الأحاديث من تعبير فوزى (سيكون جاهز بعد أسبوع) ؟

جـ : لا أظن أن هناك أى فكرة بادخال القوات المسلحة فى مثل هذه الموضوعات ، ولا يمكن أن يتم تحريك قوات مسلحة سرا من أى مكان لآخر إذ أنه ضمن التعليمات المستديمة أن أمر تحريك أى قوة عسكرية يتم من سبع نسخ تبلغ لسبع جهات فى وقت واحد قبل تحركها .

هـــوس سعـــد زايـــد

س : ماسبب حضور سعد زايد إلى مكتبك مساء يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ ؟

جـ : كان مفاجأة وأنا ماكنتش متوقع حضوره ..

س : ماذا ذكر سعد زايد لك فى هذه الزيارة ؟

جـ : والله هو قال كلمة غريبة ماكنش لى أى تعليق عليها ولم أهتم بها وكان ذكره لها فى حضور شعراوى جمعة والفريق محمد صادق وهى : « مفيش كتيبة دبابات معايا أشتغل بها ؟ » فأنا ماردتيش عليه خاصة وإنى أنا أعرف عنه الانفعال والهوس .

س : ألم يعلق شعراوى جمعة بأى تعليق على قوله هذا ؟

جـ : ابدا وكلنا أخذناها على أن عنده انفعال وهوس .

س : هل كان الفريق محمد أحمد صادق حاضرا عند طلبك لمدير الشرطة

العسكرية وقائد المنطقة المركزية (لتوجيه اللوم لهما) ؟

جـ : كان موجـــودا .

س : ألم يحاول هو القيام بهذا العمل أى لوم القائدين نيابة عنك ؟

جـ : لا .

س : هل كان حضور الفريق صادق إلى مكتبك فى مساء ذلك اليوم منفردا ؟

جـ : أنا اللى طلبته للحضور فى ذلك اليوم .

س : وما سبب طلبك له ؟

جـ : علشان موضوع شعراوى جمعة وأنا لم أذكر له فى التليفون سبب استدعائى له وكل ماقلت له « أنت اتغديت أنا عاوزك تيجى بسرعة » .

س : مادخله بموضوع شعراوى جمعة ؟

جـ : أنا فى أسلوبى مع الفريق صادق كنت أخطره بكافة الأمور سواء كانت سياسية أو عسكرية أو عربية .

* * *

رابعاً : من أقوال ضياء داود :

بدأ التحقيق مع ضياء الدين داود يوم السبت ٥ / ٦ / ١٩٧١ الساعة ٤٥ , ٧ مساء بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة أمام الأستاذ / عبد السلام حامد رئيس النيابة وسكرتيرية السيد / محمد مصطفى وبدأ بالسؤال التقليدى الآتى :

س : ما قولك فيما هو منسوب إليك ؟

أجـــــاب :

جـ : فى ليلة وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر انعقد اجتماع مشترك لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا التى كنت عضوا فيها ، وتشكلت لجنة فرعية كنت والدكتور لبيب شقير ووزير العدل فى ذلك الحين أعضاء فيها ، وذلك لتحديد الموقف الدستورى فى أثر الوفاة ، وقد إقترحنا إعلان الرئيس أنور السادات رئيسا مؤقتا للجمهورية لحين انتخاب الرئيس الجديد ، وفى الليلة الثانية من نفس الاجتماع كنت من أوائل الذين تكلموا وبحماس لتأييد الرئيس أنور السادات ، وبعد ذلك اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا وكنا قبلها أنا والدكتور لبيب شقير والسيد / عبد المحسن أبو النور قد اتفقنا على أن يتقدم الدكتور لبيب شقير باعتباره رئيسا لمجلس الأمة إلى اللجنة التنفيذية العليا باقتراح ترشيح الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية ، وأثناء إجتماع اللجنة كنت أنا الذى اقترحت ــ وبإصرار ــ أن تتم اجراءات الترشيح والإستفتاء خلال أسبوعين فقط ، وتحدث باقى الأعضاء مؤيدين الترشيح والتعجيل بالاستفتاء ثم إشتركت أنا والدكتور لبيب شقير فى وضع مذكرة اللجنة التنفيذية العليا إلى اللجنة المركزية بتزكية الترشيح ، ثم تقرير اللجنة المركزية بتأييد الترشيح ، ثم أعقب ذلك أن عقدت فى مكتبى العديد من الاجتماعات لأبناء المحافظات وأعضاء اللجنة المركزية لتأييد هذا الترشيح والنزول إلى الجماهير تمهيدا للاستفتاء ، ثم قمت بجولة فى المحافظات لأجل هذا الغرض وقد وصف الرئيس أنور السادات الاجراءات التى تمت فى أحد اجتماعات اللجنة المركزية بأنها معجزة ، وكنت بفكرى ولسانى من أقوى اللذين تصدوا للذين حاولوا العبث فى هذه المرحلة وأثناء ذلك زرت الرئيس

حيث كان ينزل فى قصر الطاهرة ، وجرى بينى وبينه حديث طويل حول كل التيارات التى كانت سارية فى ذلك الحين .. ثم أعقب هذا الاستفتاء والمؤتمر العام الذى تم فيه انتخاب الرئيس أنور السادات رئيسا للاتحاد الاشتراكى ، وكان لنا أيضا فى هذا الاجتماع دور واضح أثنى عليه الرئيس أيضا .

واستطرد ضياء داود فى أقواله إلى أن قال :

وبعد ذلك سافر الرئيس أنور السادات إلى ليبيا والسودان ثم اجتمع الرؤساء الأربعة بالقاهرة ولم أكن أيضا عضوا فى وفد المباحثات الخاصة بالاتحاد بين الجمهوريات العربية واعقب ذلك اجتماع الرؤساء الثلاثة فى ليبيا وأعلن عن الوصول إلى الاتفاق على الاتحاد الثلاثى بين الجمهوريات الثلاثة مصر وليبيا وسوريا وكنت فى ذلك الحين فى بلدتى الروضة مركز فارسكور ولا أعلم شيئا عن تفصيلات ماجرى سواء فى القاهرة أو فى طرابلس إلى أن استدعينا إلى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا عقب عودة الرئيس أنور السادات من ليبيا مباشرة فى خلال شهر إبريل سنة ١٩٧١ ، وكان الاجتماع فى القناطر .. وعرض الرئيس موضوع الاجتماع ثم تطورات الاتصالات والمباحثات التى انتهت بتوقيع اتفاق الاتحاد العربى ثم شرح تفصيلات هذا الاتفاق ، ثم تكلم بعده السيد / على صبرى فتكلم طويلا حول ماسماه بالأسلوب والموضوع وحكى تفصيلات كنت استمع إليها لأول مرة ثم أعقبه السيد / عبد المحسن أبو النور فى التفصيلات ولكننى اقتصرت على المبدأ وتكلمت فى ثلاثة أو أربعة نقاط انتهيت فيها إلى أن الظروف الموضوعية للواقع العربى للدول الثلاث لاتؤهل للتعجيل بعقد هذا الاتفاق ثم شرحت تلك الظروف ...

* * *

الوحدة العربية شيء هلامي

واستطرد قائلا : وقلت أيضا أن الوحدة العربية شيء هلامي وتجسيده ، فى واقع كما قال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يجعله هدفا واضحا ومحددا لكل أعداء الوحدة ، ونحن فى ظل المعركة ليس لدينا فائض من جهد أو وقت نبذله دفاعا عن الاتحاد .

ثم تكلم باقى الأعضاء وقدم بعضهم اقتراحا بتأجيل موعد الاستفتاء على الوحدة ، وبذل جهد جديد من أجل انضمام السودان للاتحاد ، غير أن السيد الرئيس أنهى الاجتماع وقال : « سوف أفكر » ، وكان ذلك على أثر أن أربعة من أعضاء اللجنة وأنا أحدهم عارضنا الاتفاق مضافا إلينا السيد/ شعراوى جمعة الذى كان يحضر الاجتماع والذى رجى السيد الرئيس فى عقد اجتماع آخر ولكنه أصر على انهاء الاجتماع على هذا الموضوع ، ثم بعد ذلك سافرت إلى قريتى إلى أن أبلغت بدعوة اللجنة المركزية إلى الاجتماع فعدت إلى القاهرة حيث عقد اجتماع اللجنة المركزية (٢٥/ ٤ / ١٩٧١) وفى بدايته عرض الرئيس وجهة النظر المؤيدة للاتفاق وقال فى نهاية كلامه أننى عرضت الأمر على اللجنة التنفيذية العليا طبقا لنص الاتفاق فاختلفنا ثم فوجئت بأن السيد/ على صبرى طلب الكلام وأعاد سرد ماقاله فى اللجنة التنفيذية بتفصيلات. فقاطعه الرئيس فى بعض المقاطع وقال له لاينبغى أن تذكر كل هذه التفصيلات لأن كل اتفاق يسبقه دائما أخذ ورد وشد وجذب وهذا المسلك هو الذى جر اللجنة التنفيذية إلى أن تتكلم فى الشكليات ولا تدخل فى موضوع الاتفاق وقرر أن أعضاء اللجنة التنفيذية فيما عدا السيد/ عبد المحسن أبو النور لم يتكلموا فى الموضوع، ثم رفعت يدى طالبا الكلام، فأعطى الرئيس الكلمة للسيد/ حسين الشافعى ثم أعطانى الكلمة فقلت فى بداية كلامى: إننى لم أكن أنوى أن أتكلم لولا أن الرئيس أشار إلى أننا لم نتكلم فى الموضوع كما

لم نعرض وجهة نظرنا واعدت على اللجنة ملخصا لما قلته فى اللجنة التنفيذية العليا، وبعد أن تكلم أحد الأعضاء رفعت الجلسة وصعد الرئيس وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى مكتب السيد/ عبد المحسن أبو النور وتبعتهم وأنا فى حالة قلق حيث لم أكن أود أن يقع ماوقع من خلافات وخشيت أن ينتهى الأمر فى اللجنة المركزية إلى رفض الاتفاق، وكنت قد فكرت عاجلا فى انعكاس هذا الموقف لو حدث عالميا وعربيا، فاتصلت بالسيد/ محمود رياض وأخذته معى إلى داخل الحجرة التى كان يجلس بها السيد الرئيس ورجوته فى أن يتقدم باقتراح يحل الموقف ويؤجل الاجتماع حتى يتهيأ جو أفضل، وفعلا تحدث السيد/ محمود رياض كما تحدث آخرون ممن كانوا بالحجرة وانتهى الأمر إلى تشكيل لجنة لاعادة صياغة الاتفاق على ضوء أن الاتفاق تعاهدى كما شرح ذلك السيد الرئيس، غير أنى لم أشترك فى هذا النقاش، وبعد ذلك علمت أن الرئيس استاء من موقفى وربط بينه وبين موقف السيد/ على صبرى، وكان يزورنى السيد/ كمال الشاذلى أمين المنوفية فشرحت له موقفى ليبلغه للسيد الرئيس، ويبلغه أيضا أننى على استعداد للتخلى عن موقفى إذا كان يريد ذلك، وعاد إلى السيد/ كمال الشاذلى فى نفس الليلة الساعة الثانية صباحا فى منزلى وأبلغنى أن الرئيس حمله رسالة لى بأنه لايربط بين موقفى وموقف على صبرى وليس فى نفسه شيىء من قبل، وأنه يقدر موقفى من سيادته فى أثناء ترشيحه رئيسا للجمهورية. وبعد ذلك اجتمعت اللجنة المركزية مرة أخرى ووافقت على الاتفاق وفق ماقررته اللجنة الفرعية ثم عقدت الهيئة البرلمانية ثم مجلس الأمة حيث وافقوا فى نفس اليوم على الاتفاق.

* * *

اهمال السادات لعلى صبرى وضياء داود

واستطرد ضياء داود قائلا:

وبعد ذلك علمت أن الرئيس أنور السادات قد استدعى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فرادى فيما عدا على صبرى الذى أقيل من منصبه واستقال من اللجنة التنفيذية العليا وفيما عداى أيضا، وعلمت أن الرئيس تحدث بشأن ماجرى فى اللجنة التنفيذية والمركزية وفى موقفى على وجه التحديد، وأن الأعضاء جميعا دافعوا عن موقفى أو التمسوا لى العذر غير أنى استشعرت أنه لاينبغى لى أن أبقى حتى لاأكون عقبة فى سبيل التئام وعودة الأمور إلى مجراها الطبيعى، فقابلت كلا من السيد/ السيد مرعى ومحمد عبد السلام الزيات وقلت لهما موقفى وما أكنه للرئيس أنور السادات وصدق موقفى منه بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وأبديت لكل منهما رغبتى فى أن انسحب فى هدوء من كل النشاط السياسى وأعود محاميا بعيدا تماما عن الاشتراك فى أى عمل سياسى وطلبت منهما أن يبلغانى برأى السيد/ الرئيس غير أن أيا منهما لم يتصل بى.

* * *

السادات يرفض الصفح عن ضياء داود

واستطرد قائلا: حتى كان اجتماع مجلس الأمة فى شكل هيئة برلمانية (يوم ١٠ / ٥ / ١٩٧١) لعرض نتائج زيارة روجرز، فاستشعرت فى هذا الاجتماع **أن الرئيس لازال مستاء من موقفى، وأثناء جلوسى فى القاعة الرئيسية مع سيادته استمعت إلى همس بينه وبين السيد / شعراوى جمعة**

والدكتور/ لبيب شقير بشأن انتهاز الفرصة لتصفية الموقف الخاص بى، فرفض سيادته، وعندئذ قررت بينى وبين نفسى أن أستقيل، وأن ابتعد وفعلا أبلغت السيد/ عبد المحسن أبو النور يوم الخميس ١٩٧١/٥/١٣ باستقالتى، وفى المساء استمعت فى الاذاعة إلى الاستقالات التى قدمها بعض الوزراء ولم أكن قد علمت بقبول استقالة السيد/ شعراوى جمعة إلا من الاذاعة وفى نفس الليلة حددت اقامتى ثم اعتقلت فى ١٩٧١/٥/١٦.

صلاحيات السادات فى نظر ضياء داود

وبسؤاله يوم الأحد ١٩٧١/٦/٦:

س: وعلى أى أساس كنت تؤيد انتخاب الرئيس السادات رئيسا للجمهورية؟

أجـــــاب:

جـ: أولا لماضيه الثورى قبل الثورة وبعدها، ولرفقته واخلاصه لجمال عبد الناصر ومبادئه طوال عمر الثورة، ولأن الرئيس الراحل قبيل وفاته اختاره وحده نائبا له، ولأن الرئيس الراحل أيضا كثيرا ماكلمنى شخصيا عن الرئيس أنور السادات مشيدا به وبمواقفه، ولأنى أعتقد أن سيادته أكثرالقيادات السياسية مراسا للديمقراطية لرئاسته لمجلس الأمة فترات طويلة فى ظل الثورة، ولاعتقادى بأنه لكل ذلك أكثر الناس ارتباطا وإيمانا وإخلاصا لمبادىء جمال عبد الناصر، وقد سجلت كل ذلك فى نشرة وجهتها لقيادات الاتحاد الاشتراكى بعنوان «لماذا نختار أنور السادات» كما نشرت بمجلة الاشتراكى العديد من الدراسات والمقالات تأييدا وتزكية للرئيس أنور السادات وتقديرا لمبررات تزكيته دون سواه لرئاسة الجمهورية، وكما سبق

أن ذكرت أنى أشرف على تحرير هذه المجلة ، وقد سمع منى الرئيس شخصيا هذه الآراء فى لقاءات عديدة بيننا ، ولازال هذا هو رأيى للآن ...

قائمة المضبوطات
بمنزل ضياء الدين داود
والتى ضبطت بمعرفة عدلى حسين وكيل النيابة

١ ــ عدد ٣ صحائف كربونية مطبوع عليها منشور ضد الرئيس السادات بعنوان « الصدق والكذب بين سادات اليوم وسادات الأمس » ..

٢ ــ ورقة بها ملحوظات هامة عن التحركات الأخيرة للتنظيم السرى ، ومقابلات فريد عبد الكريم لمدير المركز الثقافى السوفيتى قبل انعقاد الهيئة البرلمانية (يوم ١٠ / ٥ / ١٩٧١) ..

٣ ــ صور برقيات وكالات الأنباء عن التعليق على موضوع استقالة على صبرى ...

٤ ــ آلة كاتبة أثبت الطب الشرعى أن الصحائف الكربونية لمنشور « الصدق والكذب بين سادات اليوم وسادات الأمس » مكتوبة على هذه الآلة ...

٥ ــ ورقة مكتوب عليها السؤال الآتى :

لماذا زار « روجرز » هيكل فى جريدة الأهرام الساعة السابعة صباحا قبل مقابلته الرئيس السادات ، ولماذا اختلى به هيكل فى هيلتون ؟؟

* * *

النص الحرفى لمنشـــور :

« الصـدق والكــذب »

« ســادات الأمــس وســادات اليــوم »

أبرع الكدابين وأكثرهم سذاجة قد يكون هذا هو وصف التاريخ للسادات :

١ ـــ يبدو متدينا وهو متاجرا بالدين غارق فى الوسكى والحشيش والنساء ويمكن سؤال السيدة / ز . ر . إحدى نديماته وقواداته ثم يحضر مظاهره فى المسجد لمولد النبى ورغم حلول موعد العشاء ينصرف بغير صلاة لأن الهدف كان التصفيق والهتاف المخل بحرمة المساجد ...

٢ ـــ يدعى أنه لايلجأ للاجراءات الاستثنائية فى الوقت الذى لازلنا نذكر فيه كيف استغل فرصة غياب الرئيس عبد الناصر فى موسكو ووضع الموجى تحت الحراسة ليستولى على فيلته كرغبة زوجته وعندما عاد عبد الناصر رفع الحراسة المغرضة ولام السادات الذى اعتكف فى قريته أبو الكوم أكثر من شهرين ...

٣ ـــ يتحدث عن الشعب والديمقراطية وهو لايطبقها ويعرف عنه أنه قتل الحياة البرلمانية فى مصر أثناء رئاسته لمجلس الأمة ولم ننس بعد مظاهرات الطلبة « أنور السادات أنور ياصاجات أين الحريات » ...

وهو الذى ضاق صدره بمعارضيه فى اللجنة المركزية فأقال وباقذر وسيلة على صبرى تنفثا عن عقده ويدبر للعصف باللجنة المركزية ...

٤ ـــ يخدع الشعب بالكلام المعسول عن توزيع المسئولية والمشاركة ثم ينفرد بكل شيىء وبكل القرارات ويتبجح علنى مدعيا أنه وحده ولا أحد أو

جماعة سواه له الحق فى اصدار القرارات الانفرادية وإذا حاول فرد أو جماعة أن تبدى رأيا فهى فى رأيه متسلطة لأنه الزعيم الأوحد أليست هذه دكتاتورية النازى .

٥ ــ اتخذ بطانة السوء وندماء الشر ، والرجل يعرف بالمحيطين به فمن هم (القوى الرجعية) المعادية للناصرية والمضادة للاشتراكية ، كل القوى التى عاداها عبد الناصر أو وقف منها حذرا ولنتساءل ماتاريخ السادات وما مواقفه خلال ١٨ سنة من الثورة أين كان رأيه لقد قام بأمانة بدور مضحك الملك جمع النكت وحكايتها للرئيس (شكوكو) ثم فيلا وحديقة بقريته وأخيرا استرخاء بقصر القناطر ريثما تصرف ٥٠ ألف جنيه لاعداد فيلته الجديدة بالجيزة على حساب الدولة والذين لايجدون مأوى تسمعه (يتلزق) فى عبد الناصر وهو فى نفس الوقت وهو يجرح عهده وأيامه بالقصور بالقهر بالقرارات الاستثنائية وبالجهل وعدم الايمان وبالعجز خلال ١٨ سنة عن بناء الدولة الحديثة ورحم الله ١٠٠٠ مصنع والجامعات والكليات وتطوير الأزهر والسد العالى والكهرباء وألاف العلماء فليست كلها فى نظره علما ...

وأخيرا لم تعد كلمة الاشتراكية واردة فى قاموس السادات فهى رجس لا يقربه ..

ورغم هذا الزيف الشعب بالمرصاد والله يعلم بالسر والجهر ...

نظـــر ويرفـــق ،،،

وكيل نيابة أمن الدولة العليا

إمضـــــاء

فى ٣ / ٦ / ١٩٧١

صورة للمنشور الموجود داخل الظرف باسم السيد أمين شباب الاتحاد الاشتراكى سوهاج .

خطاب من ضياء داود إلى سيد مرعى

السيد الأخ المهندس / سيد مرعى

نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والاصلاح الزراعى

سلام الله وبركاته عليكم وبعد ..فأرجو ألا تعجب من ان اصطفيك لاكتب لك ولكنى فكرت وأنا فى محنتى القاسية فى إنسان يعرفنى عن قرب ويعرف العديد من آرائى وافكارى ولديه من اصالة الخلق وشجاعة الرأى ما يتحمل به موقف دفاع عنى أو توضيح لموقفى فاستقر رأيى أن أكتب لك وأنت الذى منذ التقينا سنة ١٩٦٤ وبيننا ود وصفاء وتبادل للقاءات نتداول فيها الرأى بصراحة واخلاص وصدق ...

وأننى لاذكرك بآخر لقاء لنا بمكتب مجاور لمكتبك ولفترة طويلة استعرضنا فيها ما جرى باللجنة التنفيذية واللجنة المركزية وشرحت لكم فيها موقفى بصدق وصراحة ووضوح وأكدت على أن موقفى لم يكن باتفاق مع أحد أو متأثرا من أحد وأننى على وجه الخصوص لا ارتبط بعلى صبرى بأى ارتباط أو أتأثر له برأى ــ **بل وحدثتكم عن رأيى فى على صبرى وحديثى مع الرئيس أنور بشأنه** وقد أخذتم على أنه كان ينبغى الا أتكلم فى اللجنة التنفيذية بعد أن رأيت الأمور تطورت إلى ما تطورت إليه فشرحت لكم مبررات موقفى ثم قلت قد أكون قد اندفعت للكلام وكان الافضل فعلا ألا أتكلم ولكننى كنت مندفعا بحسن نيه ثم قلت لكم اننى على استعداد لأن اسنحب من الحياة السياسية تماما وابتعد فى هدوء واننى لا مطمع لى فى شىء بل ان ظروفى الحالية مضطربة وقد يكون عودتى للمحاماة ما يصلحها **لقد كان حديثا طويلا رجوتك فى نهايته فى ان تنقله إلى السيد**

الرئيس وقد قلت لى سوف أرد عليك غدا ولكنى انتظرت الرد دون جدوى فقدرت إنك قد تكون متحرجا من الرد فآثرت أن استقيل وابتعد فكانت المصادفات التى لم أكن اتوقعها باقالة شعراوى ثم الاستقالات الأخرى وإذاعتها الأمر الذى علمته من الاذاعة شأنى كأى فرد ولا أعرف ظروف اذاعة استقالتى حتى الآن ..

والآن قضى الله ولا راد لقضائه وقضيت شهرا بالسجن فى أسوأ ظروف صحية ونفسية وعصبية حيث تكاثرت على الأمراض وازداد الكبد تضخما واضطرابا وانهيت حياتى السياسية على أسوأ شكل وقد كتبت للسيد الرئيس من سجنى كتابين شرحت فيهما موقفى والتمست عفوه ورضاه وأكدت له أنه مهما كنت قد اختلفت فى بعض الرأى فان ضياء الدين داود بأخلاصه وتقديره للسيد الرئيس أنور السادات منذ عرفه وحتى الآن لم ولن يتغير وأننى لأرجوك باسم ما كان بيننا من ود واخاء وصدق ان تقول لدى السيد الرئيس وأنا أقدر مدى ثقته فيك ما تعرفه عنى وما تعرفه منى خاصة فى لقائنا الأخير وأن تزكى طلبى لديه وعلى الاقل بنقلى للقصر العينى أو أى مستشفى للعلاج ...

أننى استحلفك بالله واستهضك باسم المروءة والشهامة والرجولة وشجاعة الرأى التى أعرفها فيك أن تثق فى كلامى وتلمس فيه نبرة الصدق وان تكون لى لدى السيد الرئيس أنور السادات لسان صدق وخير والله يجزيك عنى خير الجزاء ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

١٢ / ٦ / ١٩٧١

أخيك

إمضـــــاء

ضيـاء الديـــن داود

ملحـــــوظة :

« أرجـــو أن يكـــون محل التقديـــر والدتـــى التى تجـــاوزت السبعيـــــن وفقـــــدت والـدى ثم فقدتـــــى خلال ثلاثـــة أشهـــر وما تعانيـــــه من أمـــراض وآلام ... »

أمضاء « ضياء داود »

* * *

بدلا من الاغلبية وهذا كان محل [illegible] ان هناك
[illegible] التنظيم الطليعي بأن يلتزموا بالموافقة على الاتفاق بعد تعديله
وهذا التوجيه صدر من أمانة التنظيم وانا شخصيا مسئول التنظيم الطليعي
بدمياط وأبلغته لعضوى اللجنة المركزية عن دمياط كما قام السيد عبد المحسن
ابو النور باعتباره أمينا عاما لقاءات مع أعضاء المحافظات وأعضاء الأمانة العامة لهذا
الغرض في الفترة بين اجتماعي اللجنة وقد تمت الموافقة على مشروع الاتحاد بالاجماع
في اجتماع اللجنة المركزية الثاني وأنا من ناحيتي كما قلت سابقا انى بعد أن حضرت
في الموافقة يوم الاجتماع الاول كنت على استعداد لتغيير رأيي والموافقة على
المشروع على ماهو عليه قبل تعديله تغليبا لاعتبارات الموقف العربي والدولي
والانعكاسات السيئة عليه فيما لو رفض الاتفاق .

— ضياء داود يقرر فى أقواله أمام النيابة يوم ٦ / ٦ / ١٩٧١ أنه كان على استعداد لتغيير رأيه والموافقة على المشروع (مشروع الوحدة) على ماهو عليه قبل تعديله تغليبا لاعتبارات الموقف العربى والدولى والانعكاسات السيئة عليه لو رفض الاتفاق ...

هويدى والدكتور [illegible] وأنكم تقاطعتم مع على صبرى وشعراوى جمعة واتفقتم على
مواجهة رئيس الجمهورية فى جلسة اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢١/٤/١٩٧١ التى
تحددت لمناقشة مشروع الاتحاد العربى فما قولك ؟

ج : هذا الكلام غير صحيح بالنسبة لى ويعرف ذلك الرئيس أنور السادات شخصيا لأننى
نقلت إليه كل ما دار من أحاديث بينى وبين أعضاء اللجنة التنفيذية ومن بينهم
السيد / على صبرى بخصوص المبادرة والامتناع عن إطلاق النار لمدة شهر مما يؤكد
أننى لا أنحاز لعلى صبرى وليس له أى قدرة تأثير على لا بطريق مباشر ولا غير مباشر
لا هو ولا شعراوى جمعه ولم يحدث من أيهما تأثير على بالنسبة لموقفى فى اللجنة
التنفيذية العليا بشأن مشروع الاتحاد .

ـــ ضياء داود يكشف عن أنه قد قام بنقل المعلومات عن زملائه من أعضاء اللجنة التنفيذية للسادات ومنهم السيد / على صبرى ونقل إليه كل مادار من أحاديث بينهم مدللا بذلك على أنه لم ينحاز لعلى صبرى أو لشعراوى أو غيرهما ...

خامسا : من أقوال سعد زايد :

سعد زايد يستعرض طعنات حسنين هيكل !!

بدأ التحقيق مع سعد زايد وزير الاسكان والمرافق يوم الاثنين الموافق ٧ / ٦ / ١٩٧١ بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة أمام الأستاذ / محمد على بليغ رئيس النيابة وسكرتيرية السيد / محمود عباس ...

وبسؤاله :

س : ما قولك فيما هو منسوب إليك ؟

أجاب :

جـ : اطلاقا لم يحدث هذا – وأنا لم يكن بينى وبين السيد الرئيس أنور السادات أى خلاف أو معارضة فى أى وقت من الأوقات وأنا سأبين هذا فى أقوالى ، ولكن كان هناك خلاف بينى وبين السيد / محمد حسنين هيكل رئيس تحرير إدارة الأهرام وكان هذا الخلاف من أيام السيد الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر ، وطعننى السيد / هيكل أربع مرات عند السيد الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر وفى كل مرة كان يسألنى السيد الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر وكنت أشرح له موقفى ، وكان يظهر عدم صحة المنسوب إلى ، وفى يوم كان الرئيس جمال عبد الناصر مسافر للعلاج فى موسكو وكنت متواجد فى المطار فى صالة الانتظار لحين وصول السيد الرئيس جمال عبد الناصر وكنت أجلس مع السيد / شعراوى جمعة والسيد / سامى شرف وبعض الأخوة من الأمناء والياوران وحضر الاستاذ / هيكل وجلس معنا فلم أكلمه فقال بنوع من التهكم : هو المحافظ ماله زعلان ؟ وفى هذا الوقت كنت أنا أشغل وظيفة محافظ القاهرة فحدث بينى وبينه كلام ، وقلت له

أنت طعنتنى عند الرئيس جمال عبد الناصر ، وقلت أنت لازم يكون عندك نوع من الأمانة عند توصيل الكلام للرئيس وحصلت مشادة بينى وبينه ، وكان هذا الكلام أمام شعراوى جمعة وسامى شرف وبعض الأخوة من الياوران والأمناء لا أذكرهم وذلك فى سنة ١٩٦٩ أو سنة ١٩٧٠ ولا أذكر التاريخ على وجه التحديد والسيد / حسنين هيكل حمل لى أيضا هذه المشادة وعندى الشهود على الطعنات التى وجهها لى عند السيد الرئيس منها واحدة وأنا أذكر هذه الوقائع لأنها تبين مدى الحالة النفسية التى كنت فيها أيام هذه الوقائع وفيها ما يثبت أن السيد / حسنين هيكل كان يدبر لى مكروه عند السيد الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر فى هذا الوقت ، ولما عينت وزيرا للدولة فى ابريل سنة ١٩٧٠ ومساعد لرئيس الاتحاد الاشتراكى استدعانى بعد التعيين السيد المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر واعطانى بعض التوجيهات بالنسبة للعمل وبالذات بالنسبة لى كمساعد رئيس الاتحاد الاشتراكى وكان موجود فى هذه المقابلة السيد / شعراوى جمعة وقال لى المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر بعد أن أنتهى من توجيهاته مش عاوز أى حاجة ؟ قلت له فى نفسيتى شيء أرجو ان أذكره لسيادتك عشان ارضى نفسى . فسألنى أيه ؟ فأعدت عليه الأربع طعنات اللى وجهها لى الأستاذ / هيكل ، وطلبت منه أن يكف الاستاذ هيكل عن طعنى عنده ، فقال لى أنا لولا ثقتى فيك ما كنتش عينتك مساعد لى فى الاتحاد الاشتراكى علاوة على أنك وزير ، وخرجت إلى مكتب السيد / سامى شرف وقلت لسامى أنا طلبت من سيادة الرئيس أن يحمينى من السيد / هيكل ...

.. وأنا قابلت السيد الرئيس أنور السادات بعد تعينى وزيرا للإسكان

وحكيت له الكلام اللى قاله حسنين هيكل فى حقه وقت أن كان مريضا كما ذكرت للسيد الرئيس أننى متخوف من هيكل فطمأننى عن ذلك وقال لى أنا عارف كل شىء ..

وحصل بعد اجتماع مجلس الوزراء (الذى أثار فيه سعد زايد موضوع مقالين لهيكل متعلقين بالمعركة والقوات المسلحة ويضران بالمعركة) انى كنت فى مكتبى واتصل بى شخص مجهول وقال لى : أنت لسة بتهاجم سيدك ، ولما سألته عن شخصيته فقال لى « والله أن مالبستكش مصيبة يا ابن الـ ... » وشتمنى شتيمة قذرة فقفلت السكة وبلغت السيد / شعراوى جمعة بهذه الواقعة ...

واختتم سعد زايد اجابته على السؤال الأول بالآتى :

.. ولما روحت البيت حوالى الساعة الثالثة صباحا (يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١) حضر لى اثنين من الضباط وبلغونى بتحديد إقامتى وفى يوم الأحد بالليل حضر بعض ضباط المباحث وطلبوا منى التوجه إلى مكان آخر تحدد فيه الإقامة ، وذهبت إلى سجن أبو زعبل ، وأنا عايز أضيف أنى كنت قررت الاستقالة قبل يوم الخميس بسبب حالتى النفسية السيئة واللى سببها أنى سبق تكلمت فى مجلس الوزراء فى جلستين عن مقالات هيكل ، وبعدين طلع بمقالة ثالثة عن روجرز وزيارته للأهرام ، وهذه المقالة أثرت فى نفسى لأن كان فيها اعطاء أهمية « لروجرز » علما بان ده وزير خارجية أمريكا اللى بتحاربنا فعلا وواقفة مع اسرائيل وبتقتل بطائراتها وقنابلها أولادنا ، وهناك سبب آخر كان يدفعنى إلى طلب الاستقالة قبل يوم الخميس ، وهو موضوع مهم لا يمكننى ذكره فى التحقيق ، وطلبت وأنا فى السجن مقابلة السيد الرئيس لاحدثه فى هذا الموضوع لأنى لا يمكن أقوله إلا له وحده ، وأضربت عن الطعام تسعة أيام ، وأنا كل الذى أرجوه أن يسمع منى السيد

الرئيس شخصيا هذا الموضوع » ...

أنور السادات رئيسا للتنظيم الطليعى

وجاء فى أقوال سعد زايد ما يلى :

« .. وبعد أن توفى الرئيس جمال عبد الناصر شعراوى وسامى ذكروا لنا إنهم فاتحوا الرئيس أنور السادات فى أمر التنظيم الطليعى وأصبح السيد أنور السادات هو رئيس التنظيم الطليعى ، واحنا كنا بنعمل فى التنظيم على أساس ان السيد / الرئيس أنور السادات هو رئيس التنظيم ، وان شعراوى جمعة لا زال أمين التنظيم وبيأخذ تعليماته من السيد الرئيس أنور السادات ...

وأنا عاوز أقول أن التنظيم الطليعى بيتكون من عدد كبير جدا من الوزراء حتى الوزارة الحالية بها عدد منهم ، وبيتكون من معظم أعضاء مجلس الأمة ورؤساء النقابات المهنية ومعظم أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء الاتحادات ، وعدد كبير من وكلاء الوزارة وعدد من رجال القضاء والنيابة وامناء الاتحاد الاشتراكى والسادة المحافظين وعدد كبير من الموظفين ويشمل من أسوان إلى الاسكندرية »

وبسؤاله :

س : قرر أحمد كامل أنكم أنت وعلى صبرى وباقى المجموعة المتآمرة تصورتم عند ترشيحكم للسيد أنور السادات ان بامكانكم السيطرة عليه وتسييره حسب رغباتكم ؟

أجاب :

جـ : هذا الكلام خطأ والسيد / أنور السادات رئيس الجمهورية كنا معاه

قلبا وقالبا للأسباب التى ذكرتها والسيد / أنور السادات ليس بالشخص الهين الذى يسيطر عليه وهو اعترك السياسة قبل الثورة وكانت كل الافواه مكممة ووقف وناضل وشرد نتيجة لنضاله ، وانه كان مع السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى نضاله والوحيد الذى لم يختلف معه ، والوحيد الذى ائتمنه السيد الرئيس عبد الناصر على مصر لما ذهب للعلاج ، وأنا عاوز أعرف أحمد كامل جاب هذا الكلام منين وهذه التصورات الخاطئة التى يتصورها ...

* * *

سادسا : من أقوال الدكتور لبيب شقير :

استهل الدكتور لبيب شقير أقواله التى أدلى بها أمام الاستاذ / عبد السلام حامد رئيس النيابة وسكرتيرية محمد مصطفى يوم الخميس ١٠ / ٦ / ١٩٧١ بالآتى :

جـ : أود أن أشرح ما وقع من أحداث منذ وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، ففى الليلة الأولى لوفاته اجتمع مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا التى كنت عضوا فيها ، واعمالا لنص الدستور فقد أعلنا السيد / أنور السادات رئيسا مؤقتا للجمهورية ، وكنت من المنادين بعد ذلك بترشيحه رئيسا للجمهورية ، وفى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا الذى كان يعتبر الخطوة الأولى لهذا كنت أنا الذى تقدمت باقتراح انهاء فترة الرئاسة المؤقتة بأسرع ما يمكن ، كما أقترحت أيضا أن ترشح اللجنة التنفيذية للجنة المركزية السيد / الرئيس أنور السادات ليكون رئيسا للجمهورية وذلك تطبيقا للقاعدة التى كان قد وضعها الرئيس الراحل لتكون تقليدا ... ثم بعد ذلك توليت بنفسى اجراءات الترشيح فى مجلس الأمة حيث تمت الموافقة على ترشيح سيادته طبقا للدستور بالاجماع ثم بعد ذلك انتقلت أنا وسائر أعضاء

اللجنة التنفيذية فى مناطق متفرقة من الجمهورية وذلك لتوضيح صورة موقفنا السياسى للجماهير والذى جعلنا نسرع فى ترشيح رئيس الجمهورية واختيار السيد / الرئيس أنور السادات ....

أغفال السادات للجنتين التنفيذية والمركزية

« .. وقد كنا نجتمع منذ أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر اجتماعات دورية فى اللجنتين التنفيذية والمركزية ، كما أن الرئيس أنور السادات أعلن أننا سنستمر نجتمع بصفة دورية ثم لاحظت بعد ذلك تراخى اجتماعات اللجنتين (والتى يدعو لاجتماعهما هو رئيس الجمهورية) مما أحدث بعض التوتر فى نفسية أعضاء اللجنة المركزية وكانوا يثيرون أسئلة كثيرة فى اجتماعات الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى التى تتكون من عدد منهم .. وأنا أثرت بعد ذلك هذا الموضوع مع الرئيس أنور السادات بعد اجتماع اللجنة المركزية بخصوص مشروع الاتحاد العربى ، وقد بين لى سيادته أن الفترة الماضية كانت تأخذ الأحداث فيها كل وقته مما شغله عن دعوة اللجنتين للاجتماعات الدورية .. »

واستطرد قائلا : « .. **وخلال الفترة الأولى من إبريل سنة ١٩٧١ شعرت بأنه نتيجة لعدم اجتماع اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية بشكل منتظم وعلى فترات محددة طبقا لما كان عليه الأمر من قبل وبالإضافة أيضا إلى شعورى بوجود ابتعاد من جانب السيد الرئيس عن الاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا أو على الأقل بعضهم** — وأنا من هذا البعض — فى وقت وفى مرحلة لها أهميتها بالنسبة للبلد .. أقول أننى شعرت أن هذا الوضع يفرض على الإنسان مسئولية ضميره فإما أن يقبل الاستمرار فى مسئوليته وإما أن يشعر أن هذه المسئولية ربما تقتضى من جانبه مشاركة فى تحملها ولا يكون ذلك إلا بمشاركته الكبيرة فيما يتخذ من أسس لسياستنا

فى كافة المجالات فإذا لم يستطع لسبب أو لآخر أن يشارك بهذا القدر فان الوضع الطبيعى أن يترك الإنسان المسئولية ويستقيل ولقد تجسد لى بالذات هذا الشعور كمسئولية ضمير على أثر ما حدث فى مشروع اتفاقية الاتحاد ....

س : هل كان لك دور فى التنظيم الطليعى ؟

جـ : أنا عضو فى هذا التنظيم ولكنى غير مسئول عن منطقة أو عن جماعة ...

* * *

بـــلاغ ضـــد لبيـب شقـير لـم تثبـت صحتـه

بتاريخ ٤ / ٦ / ٩٧١ أرسل السيد / محمد أحمد وزير شئون رئاسة الجمهورية للنائب العام كتابا يفيد أن السيد / محمد محمود الحناوى المندوب الدبلوماسى بوكالة الشرق الأوسط ومدير مكتب جريدة الأهرام بلندن حاليا . قد تقدم ببلاغ ذكر فيه أن المستر / يو قنصل كوريا الجنوبية أخبره :

أ ـــ أن الدكتور لبيب شقير تقاضى مبلغ ربع مليون جنيه من سفارة كوريا الشمالية قبل الأحداث – الأخيرة للصرف منها على التنظيم السرى ...

ب – ان بعض اعضاء مكتب السيد / لبيب شقير كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من السفارة ..

جـ – أن هذه الأموال ترد لسفارة كوريا الشمالية عن طريق التهريب ...

– وقد ارفق بهذا الكتاب مذكرة تتضمن معلومات :

١ ــ بأنه لم يمكن التحقق من حصول السيد / لبيب شقير على مبالغ من سفارة كوريا الشمالية وكذا أعضاء مكتبه ...

٢ ــ لم تتأكد واقعة التهريب سوى بعض الحوادث الفردية لأعضاء السفارة ...

– وبسؤال مقدم البلاغ السيد / محمد محمود على مسعود الحناوى يوم ٦ /٧ / ١٩٧١ قرر الآتى :

س : ما معلوماتك ؟

جـ : أنا أعمل صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط واختص بالشئون الخارجية وهى أخبار السفارات الأجنبية فى القاهرة ، ويقضى ذلك اتصالى بالدبلوماسيين الأجانب ومن بينهم مستر / يو قنصل كوريا الجنوبية فى القاهرة ، وفى حوالى منتصف شهر ابريل سنة ١٩٧١ التقيت به فى الباخرة أوزوريس أمام فندق هيلتون لقاء عاديا من اللقاءات المتكررة التى تتم بيننا والقصد من أى لقاء أساسا أنه يدينى أخبار عن بلده أنشرها لأنه يهمه نشرها ، وفى سياق الحديث بيننا أنا والمستر / يو فى ذلك اليوم قال لى أنه حاسس أن عمله فى الجمهورية العربية المتحدة غير مجدى لأن الكوريين الشماليين بيستطيعوا من خلال التهريب أنهم يدخلوا مبالغ كبيرة فى البلد وبيصرفوا منها على بعض الصحفيين – ولم يحددهم – وأيضا على أعضاء مكتب الدكتور لبيب شقير باعتبار أنه رئيس جمعية الصداقة المصرية الكورية الشمالية ، وقال لى أن أعضاء المكتب بيأخذوا فلوس تحت ستار أنهم بيقوموا بأعمال الترجمة للسفارة .. وسألته عما إذا كان الدكتور لبيب شقير على علم بهذا الموضوع فقال لى أيوه طبعا هو عارف وأضاف المستر / يو أنه بالشكل ده أصبحت سفارة كوريا الشمالية فى وضع متميز بخلاف الوضع بالنسبة لسفارة كوريا الجنوبية وضرب لى مثلا خاصا باثنين صحفيين واحد

منهم من الوكالة عندنا اسمه محمود أحمد والثانى فى الأهرام ولا أذكر اسمه وقال لى ان سفارة كوريا الجنوبية كانت قد دعتهم فى العام الماضى لزيارة كوريا الجنوبية علشان يشوفوا الحياة هناك ويكتبوا عنها ، ولكن مكتب لبيب شقير وضع أمامهم العراقيل فى السفر إلا إنه تم تذليلها - وسافروا - وعقب ذلك فى النصف الثانى من شهر مايو سنة ١٩٧١ التقيت مرة أخرى بالمستر / يو فى فندق هيلتون على ما أذكر وفى سياق الحديث بيننا أضاف لى واقعة مفادها أنه كان عارف أيضا أن الدكتور لبيب شقير أخذ مبلغ ربع مليون جنيه مصرى من سفارة كوريا الشمالية قبل الأحداث الأخيرة فى مصر للصرف منها على التنظيم السرى التابع للاتحاد الاشتراكى ، وأنا أبلغت رئاسة الجمهورية بهذه الوقائع فى آخر شهر مايو الماضى وهذه معلوماتى ...

وبسؤال الدكتور لبيب شقير يوم الخميس ٨ / ٧ / ١٩٧١ فى هذا الموضوع :

س : ماذا كانت صلتك بسفارة كوريا الشمالية ؟

جـ : أنا كنت رئيس جمعية الصداقة الكورية العربية ...

س : هل كنت تتصل بهذه الصفة بأفراد سفارة كوريا الشمالية ؟

جـ : أيوه طبعا .. السفير كان يتصل بنا وبسكرتير الجمعية وهو الاستاذ / محمد عبد السلام الزيات .

س : هل سبق أن حصلت على نقود من تلك السفارة ؟

جـ : لا محصلش ...

س : وردت معلومات من رئاسة الجمهورية بشأن حصولك على مبلغ ربع مليون جنيه من سفارة كوريا الشمالية قبل الأحداث الأخيرة للصرف منها على التنظيم السرى وأن بعض أعضاء مكتبك كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من تلك السفارة فما قولك ؟

جـ : لا الكلام ده غير صحيح من أوله إلى آخره ...

س : ألديك أقوال أخرى ؟

جـ : لا ...

* * *

أسس : محمد لبيب يوسف شقير سن ٤٥ رئيس مجلس الامة السابق .

س : ما ذا كانت صلتك بسفارة كوريا الشمالية .

ج : أنا كنت رئيس جمعية الصداقة الكورية العربية

س : هل كنت تتصل بهذه الصفة بافراد سفارة كوريا الشمالية .

ج : ايوة طبعا السفير كان يتصل بنا وسكرتير الجمعية وهو الاستاذ محمد عبد السلام الزيات .

س : هل سبق ان حصلت على نقود من تلك السفارة .

ج : لا يحصلش .

س : وردت معلومات من رئاسة الجمهورية بشأن حصولك على مبلغ ربع مليون جنيه من سفارة كوريا

ـ لبيب شقير ينفى تهمة إستلامه مبلغ (ربع مليون جنيه) من سفارة كوريا الشمالية ...

سابعاً : من أقوال السيد / على صبرى :

بتاريخ الاثنين ٢٤ / ٥ / ١٩٧١ الساعة ١ صباحا توجه صفوت عباس وكيل نيابة أمن الدولة العليا وبصحبته محمد حسين عثمان سكرتير التحقيق والمقدم بدر الدين الدمرداش مفتش المباحث الجنائية بوزارة الداخلية والملازم أول محمود رضا أبو قمر ضابط مباحث قسم عابدين على رأس قوة إلى الفيلا سكن السيد / على صبرى لتفتيشها وبذكاء أو دهاء شديد حرص صفوت عباس على أن يصف الفيلا من الخارج بالآتى :

الوصف الخارجى للمنزل :

المنزل عبارة عن فيلا بحديقة مكونة من دور أرضى يعلوه طابقين ومن أسفله بدرون ويقع بشارع نهرو خلف الميريلاند بمصر الجديدة ، ويحد المنزل من الناحية القبلية أرض فضاء ، ومبان جديدة ، ثم فيلا السيد / أشرف مروان وقرينته السيدة / منى عبد الناصر ومن الناحية الغربية مشتل زهور وللحديقة بابان ، والباب الرئيسى يفتح على الناحية البحرية فى مواجهة فيلا السيد حاتم صادق وقرينته السيدة / هدى عبد الناصر وقد وجدناه مغلقا ... إلخ .

وكان أهم ماأسفر عنه التفتيش هو العثور على صورة من الاستقالة المقدمة من السيد / على صبرى للسيد / عبد المحسن أبو النور بصفته الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى مؤرخه ٣ / ٥ / ١٩٧١ هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / عبد المحسن أبو النور

الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى

تحية طيبة .... وبعد ،،،

تعلمون سيادتكم أنه فى جلسة اللجنة المركزية التى انعقدت بتاريخ ٢٥

إبريل سنة ١٩٧١ والتى كان يبحث فيها مشروع اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة ، أنى عرضت وجهة نظرى أمام اللجنة فى هذا المشروع والتى سبق أن عرضتها أثناء مناقشة نفس الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا بتاريخ ٢١ إبريل سنة ١٩٧١ ، وقد عرضت وجهة نظرى فى الاجتماعين بأسلوب موضوعى بناء متوخيا المصلحة العامة لأمتنا ولوطننا كما أراها ...

كما تعلمون سيادتكم من النقاش الذى دار فى اللجنة المركزية ومن النتيجة التى توصلت إليها أننى كنت على حق فى تحفظاتى بالنسبة للمشروع الذى طرح أمام اللجنة بدليل أن رئيس الجمهورية نفسه وافق وعرض على اللجنة تعديل المشروع بما يتمشى مع وجهة نظرى ، ووافقت اللجنة على المشروع المعدل الذى وضعته لجنة خاصة من بين أعضاء اللجنة المركزية ، ووافقت أنا عليه أيضا بعد التعديلات التى أدخلتها اللجنة ...

وفى يوم أول مايو فى أثناء القاء رئيس الجمهورية لخطاب احتفال عيد العمال أشار فى آخر خطابه إلى ضرورة تحديد مسئولية السلطة ، وقال ما معناه أن هناك مراكز قوى لابد من تصفيتها ، وفى اليوم التالى ٢ مايو أصدر رئيس الجمهورية قراراً باقالتى من منصبى كنائب رئيس الجمهورية ...

أستخلص من هذا أن كل من يريد أن يبدى رأيه بصراحة تستهدف مصلحة الوطن ويتعارض رأيه مع وجهة نظر رئيس الجمهورية ، يناله العقاب ...

لذلك فإنى أرى — والوضع على ماهو عليه وعلى ماسارت عليه الأمور — أن الأمر يستوجب أن اتقدم باستقالتى من عضوية اللجنة التنفيذية العليا ، أقدمها إلى اللجنة المركزية التى انتخبتنى فى هذا المنصب ...

رجاء عرض استقالتي هذه على اللجنة المركزية لتنظر فيها بما تراه ، وإنى أرجو أن تعملوا على عقد اللجنة المركزية فورا كما أرجوا أن توزعوا خطابى هذا اليكم على جميع الأعضاء ...

وتفضوا بقبول فائق احترامى ،،،

علـــى صبـــرى
عضو اللجنة التنفيذية العليا
إمضـــــاء

القاهرة فى ٣ مايو سنة ١٩٧١ :

وقد ذيلت هذه الاستقالة بما يفيد أنه قد تم إرسال صورة منها لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا محمود فوزى والدكتور كمال رمزى ستينو والدكتور محمد لبيب شقير وضياء داود وشعراوى جمعة بصفته أمين اللجنة الدائمة لشئون التنظيم ...

أول من رشحوا للتنظيم الطليعى

كما أسفر التفتيش عن ضبط كشف محرر بخط اليد بالمداد الأحمر الجاف والأزرق السائل على أحد نماذج رئاسة الجمهورية يتضمن ٥٣ اسما بيانها كالآتى :

١ ـــ السيد/ على صبرى
٢ ـــ السيد/ شعراوى جمعة
٣ ـــ السيد/ فتحى الديب
٤ ـــ السيد/ أنور سلامة
٥ ـــ السيد/ على سيد على
٦ ـــ السيد/ كمال الحناوى
٧ ـــ السيد/ أحمد شهيب
٨ ـــ السيد/ درويش محمد درويش

٩ ــ السيد/ فتحى فودة
١٠ ــ السيد/ حمدى حراز
١١ ــ السيد/ عبداللطيف بلطية
١٢ ــ السيد/ أحمد فهيم
١٣ ــ السيد/ أحمد سليم رضوان
١٤ ــ السيدة/ مفيدة عبد الرحمن
١٥ ــ السيدة/ نوال عامر
١٦ ــ السيد/ عبد الفتاح أبو الفضل
١٧ ــ السيد/ عبد العاطى نافع
١٨ ــ السيد/ فاروق غلاب
١٩ ــ السيد/ أحمد فؤاد
٢٠ ــ السيد/ محمد حسنين هيكل
٢١ ــ السيد/ ثروت عكاشة
٢٢ ــ السيد/ مجدى حسنين
٢٣ ــ السيد/ عاطف عبده سعد
٢٤ ــ السيد/ أحمد كامل
٢٥ ــ السيد/ خالد محى الدين
٢٦ ــ السيد/ عبد العزيز مصطفى مرسى
٢٧ ــ السيد/ عبد الباقى عبد العزيز محمد
٢٨ ــ السيد/ محمد أحمد عبد الفتاح
٢٩ ــ السيد/ محى الدين عبد اللطيف
٣٠ ــ السيد/ د . محمد النبوى المهندس
٣١ ــ السيد/ د . ابراهيم الشريف
٣٢ ــ السيد/ د . محمد الخفيف
٣٣ ــ السيد/ أحمد بهاء الدين
٣٤ ــ السيد/ يحيى اسماعيل طه
٣٥ ــ السيد/ شوقى عبدالناصر
٣٦ ــ السيد/ حسنى الحديدى
٣٧ ــ السيد/ د . خليل حسن خليل
٣٨ ــ السيد/ د . حسين كامل بهاء الدين
٣٩ ــ السيد/ عزب أحمدعطاالله
٤٠ ــ السيدة/ همت مصطفى

٤١ ــ السيدة/ سميرة الكيلانى
٤٢ ــ السيد/ محمد عروق
٤٣ ــ السيد/ أمين عز الدين
٤٤ ــ السيد/ د . أحمد غنيم محمد
٤٥ ــ السيد/ لطفى الخولى
٤٦ ــ السيد/ صلاح جاهين
٤٧ ــ السيد/ محمد المصرى
٤٨ ــ السيد/ د . محمد حسنى عباس (جامعة)
٤٩ ــ السيدة/ د . فتحية سليمان
٥٠ ــ السيد/ عبد المجيد فريد
٥١ ــ السيد/ سامى شرف
٥٢ ــ السيد/ محمود عبد السلام
٥٣ ــ السيد/ محمد أبو نصير

وقد أجاب السيد / صبرى على سؤال صريح عن هذا الكشف بالآتى :

س : ضبط فى منزلك أثناء تفتيشه كشف يتضمن ثلاثة وخمسون اسما لشخصيات عامة فهل تذكر مناسبة تحرير هذا الكشف ودواعيه ؟

أجـــــاب :

جـ : فيما أعتقد أن هذا الكشف قديم جدا وفيهم ناس اتوفوا ، ولكن ما أتصوره أنه أحد الكشوف اللى بتعرض على السيد الرئيس جمال عبد الناصر عند بدء تشكيل التنظيم الطليعى لأنى كنت المكلف ببدء التشكيل للتنظيم ..

* * *

كيف عين السادات الشافعي وعلى صبرى
نائبين لرئيس الجمهورية

كشف على صبرى فى أقواله التى أدلى بها أمام صفوت عباس يوم ١٦ / ٦ / ١٩٧١ عن كيفية تعيينه هو والسيد / حسين الشافعى نائبين لرئيس الجمهورية فقال :

وفى الأيام القليلة التى تلت وفاة الرئيس جمال عبد الناصر تقابلت مع السيد / أنور بصفته رئيس الجمهورية بالنيابة ، وقلت له أنا فى الخدمة وإذا أردتنى سأكون بجوارك ، وإذا لم تردنى فأنت حر .. فأنا قصدت من هذا أن أترك له الخيار كقائد جديد فى اختيار معاونيه ، ثم حدث بعد ذلك ببضعة أيام كنا راكبين العربة سوى فالسيد / أنور قال أن السيد / حسين الشافعى طلب منى أن يكون رئيس وزارة ، ويبقى ثانى رجل فى الدولة ، وضرب مثلا بأن كوسيجين ثانى رجل فى روسيا هو رئيس الوزارة ، وكان الرئيس بيقول أن المسائل يجب أن تتم بيننا بالتكاتف ودون نظر لمناصب معينة ، فأنا قلت له أن الرجولة تقتضى أن الواحد مابيطلبش أى مطلب شخصى ، وكان فى هذا الوقت من المقرر من كل مجموعة الثورة الحاكمة أن يتولى السيد / أنور رئاسة الجمهورية خلفا للزعيم الراحل — وأنا أكملت حديثى مع السيد / أنور السادات وقلت له أنا عن نفسى لاأطلب أى منصب ولك حرية الاختيار تضعنى فى أى منصب تراه — **فقال : أنا حاعمل اثنين نواب رئيس جمهورية السيد / حسين الشافعى وأنت ، ثم تشكلت الدولة وأخذت وضعها الدستورى باجتماع اللجنة التنفيذية كانت بخصوص استقالة الدكتور محمود فوزى لكبر سنه كما قال وقد رفضناها جميعا وأقنعناه بالاستمرار فى العمل واستكملت الخطوات الدستورية للدولة وبعد تشكيل الوزارة صدر قرار بتعيينى أنا والسيد / حسين الشافعى نائبين لرئيس الجمهورية ثم قراراً مجددا**

لأكون مساعد لرئيس الجمهورية للدفاع الجوى والقوات الجوية وسارت الأمور إلى أن عقدت اللجنة التنفيذية العليا اجتماعا بعد الأربعين للرئيس جمال بكام يوم يعنى فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٧٠ وأثير فى هذا الاجتماع عدة موضوعات :

الأول : كان طريقة سير العمل وأوضح فيه الرئيس أنور السادات أن اللجنة التنفيذية العليا ستنظر فى جميع الأمور التى تهم الدولة ، وأن كل شىء سيبحث أمامهـــا ..

وثانيًا : موضوع لجنة التراث وقال سيادته أنه سيشكل لجنة برئاسته وستطرح جميع الموضوعات الخاصة بلجنة التراث ستطرح على اللجنة التنفيذية يعنى لجنة التراث لن تنفرد بالعمل ...

أما الموضوع الثالث : فكان عن مقال نشره محمد حسنين هيكل فى الجمعة السابقة على هذا الاجتماع رأى فيه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أن به مساس بالسيد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر [١] وكان اللى محلل المقال الدكتور لبيب شقير ، واستدعى هيكل لمناقشته فى ذلك أمام اللجنة ، وكان رده أنه لم يكن يقصد المساس بالسيد / الرئيس وأنه أخلص واحد لسيادته ، وأن سيادته كلفه أن يكتب التاريخ واستشهد بأنه قال هذا الكلام أمام السيد / أنور والسيد / حسين الشافعى وأنا نفيت هذا وكذا السيد / حسين الشافعى والسد / أنور السادات قال الكلمة دى قيلت واحنا فى موسكو ، وكان ردى على هذا أن ذات جمال لايستطيع أن يكتبه شخص واحد ومع احترامى لكل المعلومات التى يحملها هيكل فكل واحد من المجتمعين عنده معلومات كثيرة ،

---

(١) (وهو مقال بعنوان : « عبد الناصر ليس أسطورة » وهذا المقال يكشف عن أن هيكل قد لجأ إلى كتابته ليضرب على الوتر الذى يريده السادات ويرضيه ، ولذلك وقف السادات حائلا دون النيل منه) .

تعقد إلا فى ابريل لبحث موضوع الاتحاد الثلاثى العربى ــ رغم أن السيد / أنور كان قد قال أن اللجنة ستجتمع كل اسبوعين ــ كما قال أن اجتماع اللجنة المركزية سيكون مرة كل شهر ...

نائب رئيس الجمهورية آخر من يعلم

واستطرد السيد / على صبرى فى أقواله إلى أن قال :

وفى أوائل ديسمبر تشكل مجلس الدفاع وأصبحت عضوا فيه ، وكان مقررا أن أذهبَ للاتحاد السوفيتى فى خلال ديسمبر على رأس وفد لبحث موضوعات عسكرية وسياسية واقتصادية وسبق هذه الزيارة زيارة قام بها أحد أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد السوفيتى وهو سكرتير لجنة العلاقات الخارجية واسمه « بوناماريف » ، وكان الواضح أنه جاى يستكشف قبل زيارتى ، وعمل له برنامج بواسطة امانة الاتحاد الاشتراكى ورأى السيد / أنور تكريما له أنه يعمل له عشاء خاص بمنزله وحضر هذا العشاء أنا وضياء داود كرافق لبوناماريف وسامى شرف وشعراوى جمعة والفريق فوزى عن الجانب المصرى ، والجانب السوفيتى كان بونامرييف والسفير السوفيتى أو القائم بأعماله ، وكان الحديث شاملا عن الأمور السياسية فى البلد والأوضاع فيها **وفوجئت بالسيد / أنور يقول لبوناماريف أحب أن أبلغك عشان تكونوا على علم أنه فى يوم ١٥ يناير فى احتفالات السد سنعلن عن قيام دولة الاتحاد بيننا وسوريا وليبيا والسودان ، وبأقول فوجئت لأنى مكنتش أعرف شىء ، وأن واحد أجنبى يعرف بالتاريخ والقرار قبل احاطتى به بصفتى عضو اللجنة التنفيذية العليا ونائب رئيس الجمهورية ولكنى لم أعلق بشىء فى هذا اليوم** وبعدها بأيام معدودة ــ وكنت على وشك السفر للاتحاد السوفيتى قابلت السيد / أنور فى منزله فى الجيزة لأخذ التعليمات بالنسبة للرحلة ، وفتحت موضوع الاتحاد

وتناقشنا فى هذا الموضوع مدة طويلة جدا أخذت النهار ، وحللت له وجهة نظرى بالنسبة لهذا الاتحاد فاقتنع برأيى وكنا وحدنا احنا الاثنين وقال أنه صرف النظر عن هذا الموضوع بل كلفنى أن أبلغ أثناء رحلتى لروسيا أعضاء المكتب السياسى هناك بأنه صرف النظر عن هذا الموضوع وفعلا بلغتهم بذلك ومحصلش حاجة فى هذا الموضوع إلى **أن وجدت نفسى راكب طيارة ورايح بنى غازى لاعلان قيام دولة الاتحاد** .. وهناك أبديت إعتراضى صراحة للسيد الرئيس وقلت ثلاث مرات أنا غير موافق على هذا الاتحاد وطلبت منه أن نتناقش فى هذا الموضوع ولم يتم هذا ...

ملحوظـــــة : سبق أن كشف شعراوى جمعة فى أقواله عن السادات قد إستدعى على صبرى ثم شعراوى جمعة تليفونيا من المطار ثم اصطحب معه على صبرى بالطائرة إلى بنغازى لاعلان قيام دولة الاتحاد ، وهذا ما عبر عنه على صبرى من أنه « وجد نفسه راكب طيارة ورايح بنى غازى » ..

وبســـؤاله :

س : ألم يكن لك رأى فى اتخاذ موقف معين مع شعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور ومحمد فائق إزاء ماتراه من تصرفات ؟

أجـــاب :

جـ : أنا كان رأيى أن أسلوب العمل لازم يتغير ويبقى فيه اجتماعات للجنة التنفيذية والمركزية وهم متفقين معى فى هذا الرأى واللى أقصدهم عبد المحسن وشعراوى ومحمد فائق ...

وسامى شرف كلمته مرة استدعيته عندى فى البيت قبل ٧ إبريل وهو تاريخ انتهاء فترة وقف اطلاق النار ، وكان الرئيس فى روسيا وقلت له : « هو فين » ؟ قال : « فى الجبهة » وقلت له : « وأنا مش فاهم حاجة فى الدنيا

وأنا معنديش أى معلومات وأنا نائب رئيس الجمهورية » وقلت له : « فين الرئيس أنور السادات ؟ وكنت شخصيا مستنتج أنه فى روسيا فقال لى : فى الجبهة ولو كان فى الجبهة كنت عرفت بحكم موقعى فى القوات الجوية ، فقلت له : فين شعراوى فقال فى الجبهة ، وعرفت أنه بيكذب على وعندئذ رفضت أكمل معه الحديث ، وبالتالى مكنتش بأتناقش معه بعد كده فيما كنت أراه من مسائل سياسية متعلقة بالحكم فى البلد ، وكان كلامى مع شعراوى وعبد المحسن وفائق » ...

* * *

ج : انا كان رأيي أن أسلوب العمل لازم يتغير وبعض فيه اجتماعات اللجنة التنفيذية والمركزية وهم متفقين معى فى هذا الرأى واللى أقصدهم عبد المحسن وشعراوى ومحمد فائق وسامى شرف كلفته مرة استدعيته عندى فى البيت قبل ٧ ابريل وهو تاريخ انتهاء فترة وقف اطلاق النار وكان الرئيس فى روسيا وقلت له هو فين قال فى الجبهة وقلت له أنا مش فاهم حاجة فى الدنيا وأنا معنديش أى معلومات وأنا نائب رئيس الجمهورية فقلت له فين الرئيس أنور السادات وكنت شخصيا مستنتج أنه فى روسيا فقال لى فى الجبهة ولو كان فى الجبهة كنت عرفت بحكم مختص فى القوات الجوية فقلت له فين شعراوى قال فى الجبهة وعرفت أنه بيكذب على وعندئذ رفضت أكمل معه الحديث وبالتالى مكنتش باتناقش معه بعد كده فيما كنت أراه من مسائل سياسية متعلقة بالحكم فى البلد وكان كلامى مع شعراوى وعبد المحسن رفائق —

س : ألم تقترح عليهم أو على أحدهم اتخاذ موقف معين ازاء الرأى الذى رأيتموه معا .

ج : لا . وأنا كنت بس باتناقش فى موضوعات النظر للصالح العام ولما لم أجد صدى عند السيد / أنور السادات لحديثى رجعت بناء على مشورة شعراوى جمعة وقابلته فأكد على اهتمامه بالمعركة فانسحبت هذا الموضوع من جانبى على أساس أنها ستحسب كل ما عداها وتجمد الموقف فى هذا الخصوص إلى أن حصل الاتحاد الثلاثى ووجدت نفسى راكب الطيارة وأبديت رأيى صراحة فى بنغازى ولما عدنا واجتمعت اللجنة التنفيذية فكان أبدى رأيى فيها ثم فى اللجنة المركزية وقلت الأحداث كما حدثت وكان كل هدفى هو الصالح العام .

ـــ السيد / على صبرى نائب رئيس الجمهورية يكشف عن مدى إهمال السادات له وعدم إشراكه فى أى شيء ، ويبين كيف اخفوا عنه خبر سفر السادات وشعراوى جمعة إلى موسكو سراً .. كما كشف عن أنه لم يكن يعلم بأمر سفره إلى بنغازى مع السادات لتوقيع إتفاقية الوحدة وعبر عن هذا بأنه « وجد نفسه راكب الطيارة » ...

ج : لا لم يولد سوى احساس شخصى بحكم صديق للزعيم ينعكس هذا الاحساس
عند سيادته بدليل انى أذكر أنى قابلت السيد حسين الشافعى
بعد عودته من سوريا انه شكى الى السيد الرئيس لأنه لا يوزع علينا اختصاصاً
ولا يتشاور معنا قبل اتخاذ القرارات وذكر لى انه فى يوم سفر الرئيس سرا
الى طبرق لمقابلة القذافى كان حسين الشافعى مصاحبا ذلك اليوم وكان يعرض
عليه تقريرا عما رآه فى سوريا ولم يبلغه رئيس الجمهورية باعتزامه السفر وترك
البلاد رغم أنه نائبا له فقلت له أنا لا يهمنى الاختصاصات وتوزيعها ولا أريد مزيداً
منها ولديها ما يكفينا من العمل اذا أردنا أن نتقنه أما عن موضوع شعوره
بعدم الثقة فى اخطارنا بالسفر وعدم السفر فهذه مسألة ثانوية وموضوعها هو
موضوع مناقشة أسلوب العمل فاذا أردت أطلب مناقشة هذا الموضوع بعد
اجتماع اللجنة المركزية الاول طلبت من شعراوى أن يتصل بالسيد الرئيس
ويبلغه أنا مستعد أن أذهب الى منزله وأشرح له الاسباب التى دعتنى للحديث
أمام اللجنة المركزية بمعارضة مشروع الاتحاد وان أشرح هذا الموضوع وبالتالى
فى الاجتماع القادم للجنة المركزية بعد أن يوافق على التعديلات التى اتفقنا
على ادخالها على المشروع أطلب الكلمة وأقول انى أرجو اعتبار المناقشات التى
دارت فى هذه اللجنة مناقشات موضوعية ديمقراطية للمصلحة العامة واننا بعد
ما انتهينا للاتفاق فنحن يد واحدة نسير مع الرئيس أنور السادات . ثم أبلغنى
شعراوى جمعة أن سيادته رفض هذه المقابلة .

ـــ السيد / على صبرى فى أقواله يوم ١٩ / ٦ / ١٩٧١ يكشف عن أن السادات لم يضع الثقة أيضا فى حسين الشافعى وأنه أخفى عنه سفره سراً إلى طبرق لمقابلة الرئيس الليبى معمر القذافى .. كما كشف عن أن السادات رفض تحديد موعد لمقابلة على صبرى الذى أراد أن يصفى الجو وينهى الخلاف بينهما ...

وكشف على صبرى فى أقواله عن مدى السوء الذى وصلت إليه علاقته بالسادات لدرجة أنه لم يدعى لحضور اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢١ / ٤ / ١٩٧١ ولا اللجنة المركزية يوم ٢٥ / ٤ و لم يعلم بهذين الاجتماعين إلا من الصحف .. فجاء فى أقواله :

والحقيقة والواضح أن العلاقة بينى وبين السيد / الرئيس مشدودة من يوم اجتماع بنغازى وخصوصا بعد ماقلت كلامى فى اللجنة المركزية بدعوة قرأتها فى الجرائد ، فلم أوثر الاتصال بسيادته خاصة ، وأنه لم يبلغنا باجتماع اللجنة المركزية و لم نعلم به إلا من الصحف ...

* * *

نواب على الورق
والسادات يرفض مقابلة على صبرى

وردا على السؤال الآتى :

س : هل ولد ماتقرره من معتقدات احساسا خاصا فى نفسك ضد السيد الرئيس ؟

أجاب على صبرى :

جـ : لأ لم يولد سوى احساس شخصى بصفته صديق ، لكن لم ينعكس هذا الاحساس ضد سيادته بدليل أنى أذكر أنه فى لقائى مع السيد / حسين الشافعى بعد عودته من سوريا ، أنه شكى لى من السيد الرئيس لأنه لم يوزع علينا اختصاصات ، ولا يتشاور معنا قبل اتخاذ القرارات وذكر لى أنه فى يوم سفر الرئيس سرا إلى طبرق لمقابلة القذافى كان حسين الشافعى معه صباح ذلك

اليوم وكان يعرض عليه تقريرا عما رآه فى سوريا ولم يبلغه رئيس الجمهورية باعتزامه السفر وترك البلاد رغم أنه نائبا له ، فقلت له أنا لايهمنى الاختصاصات وتوزيعها ولا أريد مزيدا منها ولدينا كلانا مايكفينا من العمل إذا أردنا أن نتقنه ، أما عن موضوع شعوره بعدم الثقة فى اخطارنا بالسفر وعدم السفر فهذه مسألة ثانوية وموضوعها هو موضوع مناقشة أسلوب العمل ، فإذا أردت أطلب مناقشته فى هذا الموضوع — وبعد اجتماع اللجنة المركزية الأول ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ طلبت من شعراوى أن يتصل بالسيد الرئيس ويبلغه أن أنا مستعد أن أذهب إلى منزله وأشرح له الأسباب التى دعتنى للحديث أمام اللجنة المركزية ومعارضة مشروع الاتحاد وأن أصفى هذا الموضوع .. ولكن شعراوى جمعة أبلغنى أن سيادته رفض هذه المقابلة ...

رأى على صبرى فى فريد عبد الكريم

وبسؤال على صبرى :

س : هل تعرف فريد عبد الكريم ؟

أجـــــاب :

جـ : أيوه أعرفه من أيام ماكنت أمين عام الاتحاد الاشتراكى وهو كان منتخب أمين محافظة الجيزة إنما مفيش صلة مباشرة بينى وبينه وهو من ناحية العمل السياسى كان رجل حركة بمعنى أنه نشط فى الاتصال بالجماهير ، إنما أنا باعتقد كرأى شخصى أنه ميال للمظهرية يعنى يحب دائما يظهر ويتكلم فى كل جلسة وكل موضوع سواء كانت آراؤه سليمة أو غير سليمة ،

ومعرفوش معرفة شخصية عشان أدرس طباعه ، وأحكم عليه إنما حكمى عليه من واقع مايصل إلى علمى عن نشاطه فى الاتحاد الاشتراكى وما أثاره فى الجلسات العامة ...

كما قرر السيد / على صبرى أن ضياء داود قد أبدى تخوفه من إقدام السادات على إغتياله باعتباره رجل اغتيالات وارهابى قديم ...

* * *

ج : انا مش عارف الحقيقة وانا أخذت الموضوع على أساس انه غير معقول وأنا مش
فاكر مين اللي قال لي هذا الموضوع وظلمت فيه" انه بيقول ان الريس بيستخدم
الاغتيالات ويمكن يغتاله فانا باعتبر هذا الكلام "مسموع" بس فاكر على أساس انه رواية .
سمعتها لكن باستبعد هذا تماما طبعا وبكلمتك فيه" في ذلك .

ـ على صبرى يكشف عن أن ضياء داود قد أبدى تخوفه من أن يغتاله السادات باعتباره رجل إغتيالات ...

من مضبوطات منزل محمد فائق
خطاب من على أمين بلندن إلى شقيقه
مصطفى أمين نزيل سجن طرة

بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٧١ أثبت الأستاذ سليمان عبد المجيد وكيل نيابة أمن الدولة أنه عثر ضمن مضبوطات مكتب السيد / محمد فائق بمنزله على كتاب محرر فى ٥ / ١ / ١٩٧١ من مكتب الرقيب العام إلى الدكتور سمير صفوت مدير مكتب وزير الاعلام بشأن خطاب ــ مرفق صورة فوتوغرافية له ــ محرر بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٧٠ مرسل من المرحوم الأستاذ / على أمين بلندن إلى شقيقه الأستاذ / مصطفى أمين نزيل سجن طرة بالقاهرة ، ولخص الأستاذ وكيل النيابة الخطاب بالآتى نصه :

وفيه يبدأ كاتبه الأستاذ على أمين بالاشارة إلى مقابلة له فى باريس مع هيكل وزوجته وحديث دار بينه وبين هيكل حول هبوط مستوى الصحف والمجلات المصرية ، ووجوب بذل الجهود السريعة لتجديد شبابها وقوة انطلاقها ، وينتقد الكاتب بعض الأوضاع فى الصحافة المصرية ويعرض اقتراحاته فى هذا الشأن ، ويطلب بتصفية الخلافات بين الدول العربية منوها إلى أن الرئيس أنور السادات يستطيع أن يكسب بومدين ويعيده إلى الصف ، ويرى أن ذلك ممكن بالنسبة لسائر البلاد العربية عدا العراق ، وأنه ينبغى على مصر أن تحتضن الفدائيين باسترداد ثقة فتح الكاملة ، فإذا كانت مصر تستطيع أن تتحرك بدون الفدائيين ، فإن الفدائيين لايستطيعوا الوقوف على أقدامهم بدون مصر ، وفى نهاية الخطاب يشير كاتبه إلى أنه متفائل وأن

أحلامه بالنسبة لأخيه ستتحقق في عام ١٩٧١ ، ومرفق بهذه الأوراق أيضا مذكرة من ورقة واحدة من مطبوعات مكتب وزير الارشاد القومي تتضمن عرضا لمضمون الخطاب ...

* * *

- التنظيم السرى الطليعى والجامعة

عثر من بين مضبوطات القضية على طلب مقدم من الدكتور صلاح أبو النصر الأستاذ بكلية الزراعة بجامعة القاهرة ، مقدم لوزير الداخلية يطلب فيه تعيينه عميداً للكلية .

وارفق بهذا الطلب تأشيرة على ورقة مستقلة هذا نصها : « يكشف على المذكور تنظيميا » . وموقع عليها بإمضاء يقرأ « عروق » أى للمذيع محمد عروق مدير صوت العرب العضو القيادى بالتنظيم السرى الطليعى ، وجاءت الإفادة بأن : « المذكور ليس عضوا بالتنظيم ويحفظ » والتوقيع على هذه الإفادة لمحام غير مشتغل كان متفرغا للعمل بالتنظيم والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت وهو الآن يحتل موقعا قياديا فى نقابة المحامين ولجنة الدفاع عن الحريات بها ..

* * *

رجــال لكل العهــود

قرر المتهم رقم ٢٥ محمد صبرى مبدى فى أقواله : « أنه من المقطوع به أن هناك إتفاقا جرى بين عبد المحسن أبو النور وعلى صبرى وضياء داود ولبيب شقير ، لإشعار الرئيس محمد أنور السادات بقوتهم وممارسة الضغط عليه واحراجه ، وإظهاره أمام الجماهير بمظهر المنفرد بالحكم ، وكان قصدهم أن يعدل الرئيس السادات عن سياسته ، وإذا لم يذعن سيحدث صدام بين جبهة الرئيس والجبهة التى يمثلونها ، والتى تهدف إلى تنحية الرئيس عن منصبه » ...

وقرر صبرى مبدى أنه لم يقدم استقالته التى ذكر عبد الهادى ناصف أنه اتفق معه على تقديمها حينما سمعا نبأ الاستقالات الجماعية بالاذاعة أثناء وجودهما بمكتب المتهم أسعد خليل ...

وأضاف صبرى مبدى : « أن معنى تقديم استقالته من الأمانة العامة للاتحاد الإشتراكى هو انقطاع مورد رزقة » ، لأنه كان متفرغا للعمل بالأمانة العامة .. وليس له أى عمل آخر .

وقرر صبرى مبدى فى أقواله : « أنه يشكر الله أن خلص البلد من هذه الفئة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا المتآمرين » ..

* * *

السادات يرفض مقابلته

وقد استشهد صبرى مبدى بثلاث شهود استمعت المحكمة لهم وهم :

الشاهد الأول : فاروق متولى :

الذى قرر بأن صبرى مبدى أخبره بأنه تقابل مع الدكتور كمال رمزى استينو ، الذى اتفق معه على الاتصال بالدكتور محمد دكرورى لتحديد موعد لمقابلة السيد الرئيس محمد أنور السادات بصبرى مبدى قبل اجتماع الهيئة البرلمانية يوم ١٠ / ٥ / ١٩٧١ ، وفى اليوم التالى للإجتماع توجه صبرى مبدى للدكتور محمد دكرورى لتحديد الموعد ولكن الأخير أخبره بعدم وجود داع لهذه المقابلة (بما يفيد رفض السادات) ــ وأضاف هذا الشاهد بأن صبرى مبدى كان يمتدح الرئيس السادات دائما .

الشاهد الثانى : د . كمال رمزى استينو :

شهد بأن محمد صبرى مبدى زاره وتحدث معه على أساس موافقته على الاتحاد الثلاثى ، وأنه غير موافق على الخلافات الموجودة ، ويرغب فى تحديد موعد للقاء السيد الرئيس محمد أنور السادات ليوضح له ذلك ويعرب له عن ولائه وتأييده .

الشاهد الثالث : علام عبد العظيم :

قرر أن المتهم محمد صبرى مبدى فى نهاية خطاب الرئيس السادات فى إجتماع الهيئة البرلمانية ، طلب من بعض الحاضرين طالبى الكلمة انزال أيديهم ،ولما طلب علام الكلمة سأله صبرى مبدى عن سبب رغبته فى الكلام فقال له : إنها لشكر السيد الرئيس ، فوافقه على ذلك ، وأضاف إن صبرى مبدى طلب إستغلال خطاب السيد الرئيس محمد أنور السادات فى إجتماع الهيئة البرلمانية كبرنامج عمل .

وجاء فى حيثيات الحكم ببراءة محمد صبرى مبدى : « أنه قال عن استقالته من عضوية الأمانة العامة واللجنة المركزية أن زميله المتهم عبد الهادى ناصف قد تجنى عليه حين أبلغها إلى محمد عروق لاذاعتها دون موافقته على ذلك » ..

« وحيث أن الدكتور كمال رمزى استينو أيد المتهم فى هذا الدفاع مما ينفى عنه القصد الجنائى ، والعلم بما كان يدبر له المتهمون من وراء تحريض أعضاء اللجنة المركزية على معارضة اتفاقية الاتحاد الثلاثى ، وكذا ماكانوا يهدفون إليه من وراء تأليف اللجنة المنبثقة من أمانة التنظيم الطليعى لإعادة تقييم أعضاء التنظيم السرى الطليعى فى مجلس الأمة واللجنة المركزية » ..

* * *

وبعد أن اختفى أعضاء التنظيم السرى الطليعى الذين أفلتوا من سجن السادات على حساب قادتهم وزملائهم .. وتواروا عن الأنظار والأضواء فترة من الزمن .. عادوا للظهور من جديد ..

وتربع محمد صبرى مبدى على عرش نقابة المحامين حصن العدالة وكرامة وحقوق الإنسان ، ومعقل الديمقراطية وصرح الحريات ، أمينا عاما لها ، وقد كشف بنفسه فى حديث نشر بجريدة « الوفد الجديد » بعددها الصادر يوم ١٧ / ٤ / ١٩٨٦ عن أن أعضاء مجلس النقابة الذين أصبحوا ينتمون حاليا لحزب الوفد الجديد ، قد اختاروه بالإجماع لمنصب أمين عام النقابة على الرغم من علمهم بماضيه فى التنظيم الطليعى وحاضره « كناصرى » وعضو فى حزب التجمع ــ على حد قوله فى هذا الحديث ، كاشفا بذلك عن قدرة خارقة فى أن يتواءم مع كل عهد وكل ظرف وكل لون ، كاشفا أيضا عن أن حزب الوفد الجديد .. هو وفد جديد .. جديد فعلا فى كل شىء .. ورحم الله المبادىء ورحم الله مصطفى النحاس ...

* * *

الفصـــل الســـابع

مــن أبـــرز المرافعـــات

١ ـ الأستاذ / على عبد المجيد المحامى

فى الأيام الأولى من المحاكمة فوجئت بالأستاذ المرحوم على عبد المجيد المحامى ينتهز فرصة جلوسي إلى جواره وهمس لى بأنه لم ولن يقرأ أوراق القضية التى بلغت عشرة آلاف صفحة ، وأخبرنى أنه قد ألقى بها فى « البانيو » بمصيفه بالأسكندرية ، وأنه سيقصر دفاعه وكلامه على الشق القانونى الخاص بجريمة الإتفاق الجنائى تاركا لى مهمة الدفاع الموضوعى وتفنيد الأقوال وقال لى مشجعا : « أنا عارف أنك غاوى سياسة ، ومتأكد إنك مجنون وقرأت العشرة آلاف صفحة كلمة كلمة .. وبإذن الله سنسمع منك مرافعة جيدة » ...

ولما كان المرحوم الأستاذ على عبد المجيد مدافعا فى نفس الوقت عن ضياء داود الذى كان يهمني أمره وهو فى هذا المأزق الخطير باعتباره من أبناء بلدى دمياط ــ على الأقل ــ ولذلك فلم أجد حرجا فى أن أنقل لضياء داود ولصهريه (زوجى شقيقتيه) سمير العلايلى ورأفت الصديق هذا الحديث الذى دار بينى وبين المرحوم الأستاذ على عبد المجيد ، ونصحتهم أن يهتموا ويحرصوا على حضور الأستاذ محب القصبى المحامى حتى يتولى الدفاع فى الشق الموضوعى عن ضياء ...

* * *

ــ وعلى الرغم من هذا الذى صرح لى به المرحوم الاستاذ على عبد المجيد إلا إننى فوجئت به يؤدى مرافعة تعتبر – من روائع المرافعات ، وقد أوفى فيها الدفاع فى الشق القانونى كامل حقه .. كما قطع شوطا كبيرا فى الدفاع فى الشق الموضوعى بفن وحنكة واقتدار بصورة منقطعة النظير ...

ــ وبحكم دراستى للقضية واطلاعى على ما ورد فيها من أقوال فقد تبينت أنا وعدد قليل من الزملاء المحامين من أعضاء هيئة الدفاع أن المرحوم الاستاذ على عبد المجيد قد تمكن من أن يخوض ويتوغل فى الدفاع الموضوعى بخبرة وكفاءة عظيمتين ليس عن قراءة لأوراق القضية ، وإنما اكتفاء منه بقراءة ما ورد بتفريغ أشرطة التسجيلات المضبوطة والتى اعتمد عليها الادعاء فى تأسيس الإتهام وتوجيه التهم .. فكان فى مرافعته التى جمع فيها بين الدفاع عن كل من شعراوى جمعة وضياء داود وحلمى السعيد وعلى زين العابدين يحيل بذكاء شديد إلى ما ستتناوله مرافعتى الموضوعية عن شعراوى ومرافعة الاستاذ محب القصبى الموضوعية عن ضياء داود .. فظهر فى أدائه المبهر وكأنه « مايسترو » قدير فنان متمكن .. يقود فرقة أحسن إعدادها ونسق ونظم أداء أفرادها ...

* * *

ــ ومن أبرز ما جاء فى مرافعته التى بدأها الساعة التاسعة والنصف صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ وأكملها فى بداية جلسة اليوم التالى ما يلى :

ــ « .. أحب أن أقول : أريد أن أجىء البيوت من أبوابها فأقول بأن الحديث فى الدعوى يتناول جانبين ، جانب قانونى صرف ، وجانب

سياسى .. نستمع فى البداية عن حديث عن المبادرة ونستمع عن أوجه الرأى فيها إلى أن ينشر توضيح لهذه المبادرة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٧١ والتواريخ هنا فى غاية الأهمية لأن التواريخ تنفى كل عنصر إجرامى أدعى به فى هذه الواقعة فأنا أتسلسل وأقول الحديث يبدأ من المبادرة ثم ينشر الاهرام فى ٣٠ مارس توضيحا ثم نقرأ فى الأوراق ما قيل عن هذا الفريق أو ذاك .. ثم ننتقل إلى أنه فى مارس سنة ١٩٧١ وقع الاتفاق المبدئى لاتحاد الجمهوريات فى بنغازى على أن يصدق عليه من المؤسسات السياسية ونسمع فى التحقيق ما جرى من تكتيكات سرية ، وشكل هذا الخلاف عندما طرحت الاتفاقية على أوجه البحث أمام المؤسسات الدستورية ، ولا يستطيع كل منهم فى الأشرطة إلا أن يقطع بيقين بأن الحديث سواء من هنا أو من هناك كان نابعا عن وطنية صادقة ، ومن أشخاص عرفوا بخدماتهم لمصر والمصريين ، ثم تتسلسل الحوادث فيما بعد حتى نصل إلى ما أثير نتيجة لعرض هذا على المؤسسات الدستورية ، نستمع إلى حديث عن فكرة إعادة بناء الإتحاد الإشتراكى ثم ننتقل إلى حفل عيد العمال وما قيل فيه عن مواضيع الارهاب الفكرى ومراكز القوى .. الخ .

ونسمع فى التحقيقات كثيرا من التعليقات إلى أن يجىء يوم ٢ مايو اللى اجتمعت فيه لجنة العمل ونسمع فيه عبارات قيلت عن هذا أو ذاك .. ثم ننتقل إلى إقالة على صبرى يوم ٢ مايو ثم إلى إقالة شعراوى جمعة فى ١٣ مايو ، إلى أن انتهت أحداث الدعوى فى ١٤ مايو حين ألقى رئيس الجمهورية بيانه وعهد إلى النيابة العامة بالتحقيق ، وما كان يدور بخلد رئيس الجمهورية أن يقف هؤلاء المتهمون فى قفص الاتهام وسنبين كيف تطور التحقيق معهم .. حتى دخل هؤلاء المتهمون على التحقيق من السفاح فى ١٩ مايو فى تطور مريب ، وكانت حصيلة التحقيقات كلها فى نظر سيادة المدعى العام ما إنتهى إليه من وضع تقرير الإتهام وقائمة بأدلة الاثبات

وتقديمه للمتهمين بذلك التقرير والقائمة المعروضين ....

ــ أما تقرير الإتهام فخلاصة ما يمكن أن يصل إليه المتأمل فى أمره ، فى أمر الاحالة أنه قرار فريد فى بابه لا يتصل بالقانون الجنائى بصلة ، ولا بأحكام المسئولية الجنائية بنسب .. فهو حصيلة من الإنشاء اللفظى يتسم بالإسراف ، ولا يصح أن يقوم فى مقام القانون ولا الحجة إلا بما يستوى مع اللغو ، وكذلك الحال بالنسبة لقائمة الأدلة فهى بدورها خصيلة من الإسراف يتصيد فيها كاتبها على غير الأصول القانونية فى تحضيرها ، لأنها يجب أن تؤخذ من أقوال الشهود لكنا نجدها تغير فى المعنى واللفظ .. ولا تعدو إلا أن تكون « نتفا » متصيدة من هنا ومن هناك من حديث مرسل يقوله هذا الشخص أو ذاك ، ويراد منا أن نخرج من خلاله .. ولذلك فيما سيبين منى ومن زملائى أن هذه القائمة التى كتبت على صورة « لا تقربوا الصلاة » وينسى الباقى جعلت القضية أشبة بالقضية العنكبوت يبتدع فيها كاتبها الوقائع ابتداعا ، ويجتزىء الحقائق من الخيال فى إنشاء مرسل يتسم بمسائل من الايهام والغموض .. بالتخاذل والتناقض - تعبيرات قضائية - بحيث لا يستطاع استخلاص مقوماته ..ومن هنا أنتقل بعدالة المحكمة لتشريح أمر الاحالة على منضدة القانون فى أربعة أبواب تعالج عدم انطباق المادة ٨٧ عقوبات ثم جريمة الاتفاق ثم المادة ٩٩ وعدم توافرها ثم أحكام تهمة الإشتراك المنسوبة إلى المتهمين من الثامن إلى الأخير ...

ــ وبعد أن فند الاستاذ على عبد المجيد تهمة محاولة قلب نظام الحكم بالقوة موضحا أنه لا توجد جريمة المحاولة منطقيا إلا إذا بدىء التنفيذ بارتكاب فعل مادى من أفعال القوة .. فالفعل التحضيرى لا يعاقب عليه وأشار سيادته إلى المذكرة التى قدمها والمراجع القانونية التى أستند إليها فى المذكرة ...

ــ ثم انتقل إلى تفنيد جريمة الاتفاق الجنائى :

ونظر المرحوم الاستاذ على عبد المجيد إلى المدعى العام الاشتراكى وقال له فى تبسط وخفة ظل :

« انت مقر بهذا القيد .. انت اعتبرتنى فاعل أصلى فى جريمة محاولة قلب نظام الحكم .. يبقى إذن مفيش جريمة اتفاق جنائى .. ما يقاش المتهم فاعل أصلى وشريك فى آن واحد .. جماعة شرعوا فى قتل إنسان .. اتفاق جنائى .. وجريمة الاتفاق الجنائى جريمة مستقلة لا تقع إذا لم تقع الجريمة الأصلية » .. واستطرد قائلا :

ــ يعنى مرادى أن أقول أن واضع أمر الاحالة لم يفطن إلى أنه بتوجيه تهمة الاتفاق الجنائى إلى المتهمين السبعة الأول لم يفطن أنه نفى بنفسه وقوع التهمة الأولى .. لأنه معروف أن المادة دى اللى هى ٤٨ عقوبات تطبق بمعيار دقيق وحساس .. ذلك لأن القانون لا يعاقب على التصميم بنص المادة ٤٥ « ولا يعتبر شروعا فى الجناية أو الجنحة مجرد العزم أو التصميم على ارتكاب الجريمة » ...

ولا يعاقب الشريك إلا إذا وقعت الجريمة لأنه معروف أن الاشتراك فى الجريمة .. بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة وأن يقع من ارتكب الجريمة بناء على ذلك ، فإذا لم تقع الجريمة اللى أنا اتفقت على ارتكابها أو ساعدت فيها فالقاعدة العامة : لا عقاب على الشريك إلا إذا وقعت الجريمة ولتطبيق المادة ٤٨ يجب أن يقوم الدليل أمام المحكمة على أن الارادات قد انعقدت بين كل منهم واحد واحد ، فلان اتحدت ارادته مع فلان ، والأدلة كيت وكيت مش كلام عايم .. أو حتى اقتراحات أو تمنيات ...

وبانزال الأحكام السابقة .. نرى أن خلاصة ماتقدم فى هذا الصدد .. أن التهمة للسبعة الأول لاتستقيم مع توجيه التهمة الأولى .. لأن دى تنفى

دى .. فدى تقطع رقبة دى .. فضلا عن أنه لم يثبت من التحقيقات أن أحدا من الماثلين فى قفص الاتهام قد اتفق مع آخر على ارتكاب الجناية واتحدت ارادته على ارتكابها ، وإنه كان يعلم أن الاتفاق قد انصب بما يقتضى حتما ولزوما استكمال هذه القيود الواردة فى غير مورد القيود حتى إذا طلبت تطبيق المادة ٩٩ عقوبات لوجدناه أعلى طلب فى تاريخ القضاء ...

ـــ وأحب أن أشير بأن سيادة المدعى العام يقول أن هذه المادة هى « أكثر هذه المواد انطباقا » وده تسليم أن باقى المواد أقلهم انطباقا ..!!

وضحك المرحوم الاستاذ على عبد المجيد وقال ساخرا :

« يعنى فيه حاجه لابسة قوى وحاجة مش لابسة قوى .. أهى المادة ٩٩ مش لابسة قوى ... ليه .. (وأشار إلى المذكرة الشارحة التى قدمها فى هذا الخصوص) .... » .

التمسك بأشرطة التسجيل

ـــ وانتقل المرحوم الاستاذ على عبد المجيد إلى الدفاع الموضوعى فقال :

ـــ « القضية دى علشان نناقشها موضوعيا نجعل لها نقطة ارتكاز تجرى على أساسها المضاهاة ...

ـــ ونقطة الارتكاز التى سنصل لها هى الركيزة الوحيدة التى يركز عليها سيادة المدعى العام وهى أشرطة التسجيلات للمكالمات التليفونية ...

ـــ مش عايز اتكلم فى الدفع بالبطلان أنا متسمك بها لأنها أدلة نفى .. لأنها فى الفهم الصحيح أدلة نفى لا أدلة اثبات .. وأنها تنفى مجرد لفظ التآمر اللى بيتردد فى قائمة الاثبات وأمر الاحالة .. لأن الأشرطة هى مخدرات

القضية المضبوطة ، ولما نحللها أنا وزميلى كمال خالد وباقى الزملاء سنصل للنتيجة وسنجدها سلبية ١٠٠ ٪ ...

ــ إذا رجعنا للتاريخ القريب القديم .. إلى وفاة جمال عبد الناصر سنجد أن هؤلاء المتهمين هم الذين صمموا على أن يكون سيادة الرئيس محمد أنور السادات زعيما ورئيسا للجمهورية .. وهذه الحقيقة الثابتة تتبين من مجموعة الوثائق الدستورية عقب وفاة الزعيم جمال عبد الناصر وترشيح الرئيس محمد أنور السادات .. إنه ورد فى بيان من اللجنة التنفيذية العليا ص ١٦ منه « أن جمـال عبد الناصر قـد انتقل إلى جوار ربه وقد ترك مؤسســات سياسية ودستورية اختارهـا الشعب ممثلة فى الاتحاد الاشتراكى ... إلخ » .

وأتشرف بتقديم نسخة من مجموعة وثائق المؤسسات السياسية والدستورية ...

ــ وأستطرد المرحوم الاستاذ على عبد المجيد فى مرافعته قائلا :

وأنتقل بكم إلى السيد حلمى السعيد وعلى زين العابدين الاثنين دول أمرهم عجيب .. عنوان الهزال فى هذه الدعوى ، منتهى الضآلة لأن المدعى العام الاشتراكى بيعتبر أن تقديم استقالة على زين العابدين وحلمى السعيد هو عنصر القوة فى هذه الدعوى .. وضحك ساخرا وهو يقول : ما هو ضرورى عنصر استعمال القوة .. والقوة هنا فى رأى المدعى العام هى الاستقالة .. « .... فى حين أن مبدأ الحق فى الإستقالة محدش مختلف عليه .. واستقالة حلمى واستقالة على زين العابدين سبقها استقالات جماعية فى ظروف أشد مما حدث فى هذه الدعوى ، وعلى الرغم من ذلك محدش قال لواحد فيهم : أنت قدمت استقالتك وعملت عمل لاكراه رئيس الجمهورية على عدم استعمال سلطاته الدستورية أقربها إلى الأذهان الاستقالة

الجماعية اللى قدمت فى أواخر سنة ١٩٥٩ من ستة وزراء لسيادة المغفور له جمال عبد الناصر .. اكرم الحورانى وخليل الطلاس وصلاح البيطار ، ومصطفى حمدون .. وقد قدمت استقالاتهم الجماعية فى عهد الوحدة ودول هم اللى كانوا قاصدين بالفعل إحداث انهيار دستورى فى البلاد ، ولم يقل لهم أحد انك خالفت المادة ٩٩ عقوبات والاستقالة قدمت فى ظل قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ .... وأتشرف بتقديم كتاب فى أعقاب الثورة المصرية بقلم عبد الرحمن الرافعى : ستجدوا فى خلال الفترة من ابريل سنة ١٩٢١ إلى سبتمبر سنة ١٩٢٥ عدد خمسة عشر استقالة منها استقالة ظلت فيها البلد بغير وزارة أربعة شهور .. استقالة وزارة عدلى عقب فشل مفاوضات كيرزن .. واللى عدلى فيها استقال ورفض العمل ورفض المصريون تشكيل وزارة .. وغيرها وغيرها ..

* * *

واختتم المرحوم الاستاذ على عبد المجيد مرافعته بقراءة بعض فقرات من خطاب للرئيس أنور السادات يوم ١٤ / ٥ / ١٩٧١ قال فيه :

١ - « بأن الاتفاق على الوحدة والاتحاد فى بنغازى وكأى اجتماعات بتحصل حصل هناك مناقشات وخلافات بيننا وأخذ وعطاء » .

٢ - « ان على صبرى كان يعارض فى قيام هذا الاتحاد وفى الاتفاق وقال لى هذا .. وقلت له : ده رأيك ولكن أنا بانطلق فى كل تحرك وفى كل عمل بأعمله من منطلق واحد اللى هو المعركة ، ما تحتمه على المعركة أنا بأعمله .. ما بتردد فيه أبدا .. إطلاقاً » ...

٣ - « أنا زى ما قلت احنا بنختلف ويمكن الاثنين الاخوات فى البيت

الواحد بيختلفوا » ..

٤ – « الاغلبية كانت موافقة فى البداية .. بصيت لقيت فى التصويت خمسة وأحنا كنا ثمانية .. اللى وافق على الاتفاق الدكتور فوزى والسيد / حسين الشافعى وأنا ، وفى الجلسة الثانية للجنة المركزية أخبرنى شعراوى وقال لى السيد / على صبرى مستعد يجيلك فى البيت ويعتذر .. ثم ييجى فى اللجنة المركزية أمام أعضاء اللجنة ويعلن سحب كلامه كله وشطبه من الجلسة وتبيين لى أن اللجنة المركزية كانت مترتبة على الاجماع زى ما كانت مرتبة قبل كده » ..

٥ – ويقول « أنا بافكر فى اعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكى من الوحدات الاساسية من أول القرية من تحت لغاية اللجنة التنفيذية العليا فوق .. لابد من اعادة الانتخاب وبصراحة مش بالاسلوب اللى تم بها الدور اللى فات » ..

٦ – وقال فى ص ٢٠ « أن شعراوى جمعة قد وافق على جميع توجيهاته .. جهز نفسك يا شعراوى على هذا كله وشوف ايه المواعيد علشان نعمل هذه الانتخابات ونصحح أوضاعنا ونصحح قانون الاتحاد الاشتراكى » ...

– وهكذا سترون سيادة الرئيس .. إننا جميعا اخوة ، وأن الخلاف كان منذ البداية وقبل توقيع الاتفاق فى بنغازى وكون أن نأخذ من هذه الخلافات محاولة لجريمة جنائية .. فهذا ما تأباه العدالة .. ويرفضه المنطق السليم .. ويتعارض مع الصالح العام ..

سيادة الرئيس :

أرجو ألا أكون قد أطلت .. وأرجوا أن أكون سواء من الناحية القانونية أو الموضوعية أن أكون قد بينت الخيط الأبيض على خير وجه .. ولعل خير

ما يمكن أن نصل إليه فى هذه القضية التى لا تعد قضية جنائية - بأى حال من الأحوال - أن تنتهوا فيها إلى البراءة » ..

* * *

٢ - كمـال خالـد

ــ بدأت بالدفع ببطلان إجراءات التحقيق والإستجواب التى تمت فى هذه القضية لمخالفتها لأحكام المادتين ١٢٤ ، ١٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٨٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة ...

وذلك بحرمان المتهمين من حقهم فى دعوة محاميهم لحضور استجوابهم . وقلت شرحا لهذا الدفع .

ــ نصت المادة ١٢٤ اجراءات على الآتى :

« فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الادلة لا يجوز للمحقق فى الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد .. الخ » ..

ــ كما نصت المادة ١٢٥ اجراءات على الآتى :

« يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضى غير ذلك » ..

ــ كما نصت المادة ٨٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على الآتى :

« للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم

والنيابات وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة واللجان القضائية والادارية ذات الاختصاص القضائى ، وجميع الجهات الأخرى التى تباشر تحقيقا جنائيا أو اداريا أو اجتماعيا . **ولا يجوز تعطيل هذا الحق فى أية صورة أو لأى سبب** » ...

ـ ومدلول هذه المواد أن المشرع أوجب ضرورة تمكين المتهم فى قضية جنائية من دعوة محاميه للوقوف إلى جواره وحضور استجوابه ، كما أوجب على المحقق أن يثبت فى محضره سبب عدم سماحه للمحامى الحاضر مع المتهم من أن يبدى الكلام الذى استأذنه فى ابدائه .. كما استوجب المشرع السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أوالمواجهة مالم يثبت المحقق أنه قرر غير ذلك .

ـ فدعوة المحامى للحضور مع المتهم هو ضمان من ضمانات التحقيق والاستجواب أخذ به المشرع المصرى .. كما أوصى به المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات .. إذ جاء فى التوصية بشأن الاستجواب كما يلى :

أ ـ « قبل أن يسأل المتهم عن شخصيته وقبل أن يدلى بأية أقوال يجب أن يخطره المحقق بأن من حقه ألا يجيب إلا بحضور محاميه . وبديهى أن يكون للمتهم أن يستعين بمحام أثناء الاستجواب ويجب أن تكفل له الدولة هذه الاستعانة فى حالة العوز » ...

ـ وان كان الشارع قد أجاز الاستجواب فى غيبة المحامى فى حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الادلة .. فقد ضربت المادة ١١٥ من قانون الاجراءات الفرنسى أمثلة لذلك « كأن كان الشاهد فى خطر الموت أو وجدت آثار وشيكة الزوال » ...

واستوجبت الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن تبين فى محضر التحقيق أسباب الاستعجال ...

ــ والثابت فى حالتنا هذه أن استجواب المتهم بدأ فى ٢١ / ٦ / ١٩٧١ وانتهى فى يوم ١٦ / ٨ / ١٩٧١ وان هذا الاستجواب لم يبدأ فيه إلا بعد أكثر من شهر كامل على القبض على المتهم .. مما ينفى حالتى التلبس أو الاستعجال اللتين تعفيان من تمكين المتهم من دعوة محاميه ...

ــ هذا وقد أجمع الشراح واستقر القضاء أن دعوة المحامى واجبة **ولو كان التحقيق يجرى بصفة سرية .. فسرية التحقيق لا تمنع المحامى عن المتهم من حضور استجوابه ...**

« يراجع فى ذلك الدكتور محمود مصطفى شرح قانون الاجراءات الطبعة التاسعة ص ٣٧٨ ... وكتاب الدكتور عمر السعيد رمضان مبادىء قانون الاجراءات الجنائية سنة ٩٦٧ ص ٣١٨ » ...

ــ وبديهى أنه لا يصح الاحتجاج بأى قانون أو قرار يبيح حرمان المتهم من دعوة محاميه لحضور التحقيق والاستجواب – بعد أن جاء نص المادة ٨٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ٩٧٠ باصدار قانون المحاماة صريحا واضحا ناسخا كل ما سبق عليه بما جاء بفقرتها الأخيرة .. » .. **ولا يجوز تعطيل هذا الحق فى أية صورة أو لأى سبب »** ..

بطلان التحقيق والاستجواب هو الجزاء :

نصت المادة ٣٣١ من قانون الاجراءات على أنه :

« يترتب البطلان على عدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بأى اجراء جوهرى » ومما لا شك فيه أن أحكام الاستجواب هى أحكام جوهرية مقررة لمصلحة المتهم وقد أكدت المادة ١٧٠ من قانون الاجراءات الفرنسى ذلك بأن نصت صراحة على أن أحكام الاستجواب والمواجهة المنصوص عليها

فى المواد ١١٤ إلى ١١٨ من القانون الفرنسى هى أحكام جوهرية مقررة لمصلحة الخصوم فيترتب البطلان على عدم مراعاتها سواء بالنسبة للعمل ذاته أو الاجراءات اللاحقة ...

ــ وفى ذلك يقول الدكتور محمود مصطفى فى شرح قانون الاجراءات المرجع السابق ص ٢٨١ :

« ومن قواعد الاستجواب ما يتعلق بمصلحة جوهرية بالمتهم ، كاحاطته قبل استجوابه فى غير غموض بالتهمة المنسوبة إليه ودعوة محاميه للحضور ان وجد ، واطلاعه على التحقيق فى اليوم السابق على استجواب موكله .. الخ إلى أن قال :

« والبطلان المترتب على مخالفة هذه الأحكام بطلان نسبى يسقط الحق فى الدفع به بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا على ما هو مقرر فى المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية . وإذا كان الاستجواب باطلا بمخالفته قاعدة جوهرية من القواعد العامة للتحقيق فان هذه المخالفة لا تبطل الاستجواب فقط بل كل تحقيق سابق أو لاحق .. إلخ . أما إذا كانت القاعدة التى خولفت تتعلق بالاستجواب فقط (كحالتنا هذه) فانه يترتب على المخالفة بطلان الاستجواب وما ينبنى عليه مباشرة ..الخ » ..

– ولما كان الثابت أن المتشرف بالدفاع عن المتهم قد سجل فى محضر الجلسة الأولى تمسكه بالحق فى ابداء دفوع بعد استكمال الاطلاع ..

إذا أضفنا إلى كل ماتقدم أن توجيهات السيد الرئيس أنور السادات أن تحقق هذه القضية فى ظل العدالة العادية وهذا ماأكده السيد الدكتور مصطفى أبو زيد المدعى العام الاشتراكى فى حديثه الصحفى المنشور بجريدة الجمهورية الصادر يوم ٣٠ / ٨ / ١٩٧١ إذ جاء على لسان سيادته « فى الواقع هناك العدالة العادية والعدالة السياسية وهناك فرق بين الاثنين .. ومع ذلك وبناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية الإنسان الذى يؤمن إيمانا لا حدود له بسيادة القانون واحترام حرية الفرد فقد قمنا بتحقيق القضية

فى ظل العدالة العادية تماما ... »

ـــ وتمسكا منا بتوجيهات السيد الرئيس فاننا نلتمس من عدالة المحكمة أن تحكم :

أولا : بقبول الدفع شكلا ...

ثانيا : الحكم ببطلان اجراءات التحقيق والاستجواب الذى أجرى مع المتهم ...

* * *

ـــ وجاء بالمرافعة الموضوعية بجلسة الأربعاء ١٥ / ٩ / ١٩٧١ ما يلى :

ـــ « تقديرى العام للأسباب التى أدت بشعرواى جمعة ، إلى موقفة هذا .. ثقته الشديدة فى أنه جزء من النظام جزء من الرئيس أنور السادات .. وإيمانه العميق بأن ثقة الرئيس أنور السادات فيه أقوى وأصلب من أن تتزعزع أو تهتز .. مهما قيل لسيادته عنه .. ومهما كان حجم الوشاية أو الواقيعة والدس .. من أجل ذلك نجد شعراوى يقول فى جميع مراحل التحقيق :

« كان بودى أن يناقشنى سيادة الرئيس شخصيا فى كل ما هو منسوب إلى .. » .

ـــ « وأرى من واجبى أن أبدأ فأُزيل كل ما علق بهذه الثقة من شوائب .. ليعود إليها بريقها أقوى وأسطع مما كان عليه .. فالرئيس قال لسامى شرف بلغ شعراوى بأنى قبلت استقالته .. لسه الود .. يعنى مش اقالة .. وقال الرئيس أيضا لسامى « وأنا أقدر وعندى الشجاعة – لما أحقق أقول أن

شعراوى كان على حق - دى كانت آخر كلمه ذكرها الرئيس وهو يبلغ سامى » ..

ـــ « ومن ناحية التسجيلات فقد حللتها وأطلقت على شعراوى أوصاف وتسميات تبعا لموقفه فى كل شريط .. فهو فى التسجيل رقم ١ « حمال الأسية » .. لأنه كان أول واحد كلمه على صبرى عقب قراءته للمبادرة فى جريدة الاهرام .. السيد / على صبرى نائب رئيس الجمهورية علم بمبادرة الرئيس السادات من جريدة الأهرام .. طبعا تضايق .. هذا يعنى يا شعراوى أن المطبعجى اللى بيشتغل عند حسنين هيكل يعلم بهذه المبادرة قبل نائب رئيس الجمهورية .. موقف صعب .. مساس كبير بكرامة على صبرى ... ويتلقى شعراوى هذه الصدمة .. وبفن وبأدب وبكل الدوق يمتص غضبة على صبرى ، ويطلب منه الانتظار والهدوء لحين أن يتصفح الجريدة ويعطيه رأيه فى هذا الموضوع » ..

ـــ « وفى الشريط الثانى أطلقت على شعراوى اسم « المروض » راجل بيعالج الأمور .. بكل هدوء أخذ يقنع على صبرى بأن المبادرة جيدة وأقنعه أن موضوع وجوب أخذ رأيه فيها قبل النشر موضوع شكلى يمكن معالجته مع الرئيس » ...

ـــ « وفى الشريط الثالث وصفت شعراوى وسامى شرف بالتمرجية .. اثنين تمرجية كل واحد فيهم ماسك ابرة بنج .. حقنه مخدر ويعطيها لعلى صبرى .. الاثنين بيعلنوه باقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية .. والاثنين ماسكين ابر بنج .. وبيقولوا له إهدأ .. إستحمل ... إتقل .. استنى يومين .. سيبنا احنا نفكر .. الاثنين أعطوه ابر البنج بصنعة لطافة .. وبكل هدوء .. وعلشان كده نجد على صبرى يطلب صهره محمد فائق .. ويقول له فى التسجيل : « شعرواى وسامى » بينيمونى وبيقولوا لى استنى يومين ثلاثة ..

« وضجت القاعة بالضحك عندما اتجهت ببصرى إلى المدعى العام الاشتراكى .. وقلت : وأنا أقطع أن سيادته لو أفرج عن باقى هذا الشريط .. لاستمعنا لعلى صبرى وهو يقول : بينجونى .. بيكتفونى .. بيخدرونى .. » ...

ـــ ثم تناولت بالتوضيح موقف شعراوى جمعة فى اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢١ / ٤ / ١٩٧١ وفى اجتماعى اللجنة المركزية يومى ٢٥ ، ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ فقلت :

ـــ « .. ان شعراوى لم يصدر من ناحيته أى تصرف يترك أى غبار على الثقة بينه وبين السادات .. فى اللجنة التنفيذية عندما حرص المرحوم جمال عبد الناصر على أن يحضر شعراوى الاجتماعات .. حرص أيضا ألا يكون له صوت .. لماذا ؟! لأن شعراوى جمعة شخصية ذو صفة مزدوجة .. لم ينسى جمال عبد الناصر ان شعرواى وزير داخلية على قمة جهاز الأمن وأمين تنظيم طليعى .. وفى نفس الوقت شخصية سياسية .. يبقى أنا لما أسيب وزير داخلية على قمة جهاز المباحث يكشف ورقه فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا .. وينحاز لفريق على فريق .. يبقى بأحرقه .. لأن أنا معنديش واحد يقدر يجالس على صبرى ويتكلم معه ويعرف اللى فى أعماقه زى شعراوى جمعة وهذا لن يتأتى إلا إذا كان على صلة طيبة به ، وعلى الأقل ليس متعارضا معه فى الرأى .. ومع ذلك لا أقول أن شعراوى كان موافقا ١٠٠ ٪ على مشروع الاتحاد الثلاثى .. أنا ما أغالطش فى دفاعى وما أحطش دماغى فى الرمل لأتفادى حاجة أبدا .. شعراوى كان له وجهة نظر أساسها الكلام الذى صدر من القذافى له فى المطار .. القذافى قال كلام معناه أنه متصور نفسه هو الذى سيحمى النظام فى مصر .. وأن القيادة المصرية واقعة فى عرضه ، وأن السادات يسعى للوحدة لحماية النظام فى مصر بمعاونة

القذافى .. وعلشان كده يقول شعراوى نفسى لما أتحد وأنا دماغى لفوق .. القذافى لسه فى زهو انتصاره فى قلب نظام الحكم فى ليبيا .. فى حين أننا لسة فى نكسة وهزيمة عسكرية قاسية .. جرحت كلمات القذافى شعراوى جمعة ومن كان معه فى المطار .. ولذلك كان له ملاحظات .. لم يشأ أن يذكرها فى اجتماع اللجنة التنفيذية ولكنه فوجىء بالرئيس السادات يطلب منه أن يبوح برأيه .. أنا ح أجيب التعبير من على القهوة حمدى عاشور وهو قاعد مع محمود السعدنى يقول له : الرئيس زنقه وخلاه ضرورى يبدى رأيه وفريد عبد الكريم يقول للسعدنى صاحبك (شعراوى) عامل ذكى .. ولكن السيد أنور السادات بطريقته والصراحة اللى متمسك بها .. أصر على أن يسمع رأى شعراوى .. قول يا شعراوى وشعراوى يقول له : يا أفندم .. والسادات يقول : قول يا شعراوى .. قول يعنى موافق والا مش موافق .. فما كان من شعراوى ألا أن قالا : لأ ..

– هذا هو موقف شعراوى فى اجتماع اللجنة التنفيذية .. لم يقصد اطلاقا أن يخذل الرئيس كان حريصا كل الحرص بادىء ذى بدء على الهروب من هذا الموقف .. ولكن الرئيس هو الذى زنقه واضطره لأن يتفوه بكلمة « لأ » .. وضحـك الجميـع وأنا أقول متعجبا : « لأ » .. « لأ » .. لا أكثر ولا أقــل !! .

* * *

وجاء في المرافعـــة :

ــ « ولى ملاحظة على إجتماع اللجنة المركزية الأولى .. شوفوا إذا كان المقصود في هذا الاجتماع هو اظهار عضلات كما ذهب المدعى العام الاشتراكى .. أم أن التأجيل .. قرار التأجيل جاء نتيجة ذل وكفاح من شعراوى جمعة .. شعراوى ذل نفسه وأراق ماء وجهه فى سبيل أن يصل إلى هذا القرار حتى لا يصدم الرئيس بقرار رفض لمشروع الوحدة .. شعراوى ارتكب جريمة نصب على على صبرى .. فى التسجيل رقم ٢ أول سطر فى التفريغ .. أنا أقسم بأغلظ الايمان أن الادعاء قد أخفى كلام قبل قبل السطر الأول فى هذا التسجيل .. شعراوى فى أول الكلام يقول : لأ .. والنبى يا سيد على صبرى نأجل .. لأ .. هذا يوحى بأن فيه كلام قبل كده ، وهذا الكلام حذف من التفريغ والشريط .. وأنا أطالب وبإصرار وبالحاح المدعى الاشتراكى بتقديم باقى التسجيلات وارتفع صوتى عاليا وأنا أقول بانفعال : أين باقى التسجيلات ؟ أين باقى الأشرطة ؟

ــ فوقف الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى وقرر أنه لا توجد لديه أية تسجيلات أخرى – فقلت بإنفعال شديد : « التسجيلات اللى قبل الكلام وباقى الأشرطة والتسجيلات التى لم تقدم هى أمانة يسأل عنها مخفيها أمام الله .. وهذا أضعف الإيمان فليس بيدى ولا فى مقدورى أن أفتح دولابا أو أكسر درجا أو أجرى تفتيشا وضبطا » ...

واستطـــردت قائـــلا :

« تكشف هذه التسجيلات المقدمة من المدعى الاشتراكى مدى الذل والمجهود المضنى الذى بذله شعراوى بيكشف عنه على صبرى فى حديثه مع محمد فائق ويقول له : بقى دى سياسة شعراوى ما فيش داعى للتشدد .. يقول والنبى مفيش داعى تدق معاه علشان ما يتعدش .. » شعراوى تذلل

وكذب على على صبرى وقال له أنا سايب فريد عبد الكريم يتكلم فى اللجنة المركزية والحقيقة أن شعراوى لم يترك فريد يتكلم .. بل كلف محمود السعدنى أن يخبره بوجوب الهدوء وعدم الكلام .. ولما تبين أن السعدنى لم يوصل هذه الرسالة بأمانة .. وإنما صدر منه كلام حشاشين .. فذهب شعراوى بنفسه لمنزل فريد ولأول مرة فى حياته ليتأكد بنفسه من أنه سيلزم الهدوء فى الاجتماع ...

أحب أن أوضح موقف فريد وموقف شعراوى فى اللجنة المركزية .. التحريات عند شعراوى أن فريد لَن يفتح فمه فى الإجتماع .. ولكن هناك ناس راحوا فى الخفاء من وراء الستار وأخبروا الرئيس السادات أن فريد سيتكلم .. شعراوى قال للرئيس أبدا .. قال طيب شوف .. فعجل شعراوى ميعاد الاجتماع بفريد للعشاء فى بيته .. ذل نفسه فى الحته دى ليصل إلى قرار يحفظ كرامة الرئيس السادات .. هل يمكن بعد كل ذلك أن نسمح للادعاء بأن يقول أن إجتماع اللجنة المركزية الأول أو الثانى كان مظهرا لفرد العضلات ؟! إن فى هذا الادعاء اهانة للأذهان وامتهانا للأسماع واستخفافا بالعقول ...

وانتقلت إلى الكشف عن الدور الحقيقى لأحمد كامل وتفنيد أقواله فقلت :

ــ « أقول أن أحمد كامل موتور حاقد .. أحمد كامل فى صفحات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من أقواله بيقول : ان أنا شغلونى فى الاتحاد الاشتراكى قعدت من غير شغل قدمت شكوى للرئيس – جابنى فى مكتب سامى شرف وقعدت ست شهور من غير شغل لغاية ما فرجها ربنا وسلمونى أمين منظمة الشباب بالاتحاد الاشتراكى وفى سنة ١٩٦٨ بدأت اشتغل .. وأحسست أن شعراوى فى المظاهرات سنة ١٩٦٨ أوشى بى لسيادة الرئيس جمال

عبد الناصر وقال له محدش عمل التنظيمات إلا أحمد كامل .. فالرئيس حلّ التنظيم .. روح بيتك يا أحمد يا كامل .. يقول : رجعب بإيد ورا وإيد قدام لسامى شرف .. وصدنى سامى وصدنى على صبرى .. » ... أصل من كل ذلك إلى أن أحمد كامل موتور ، وأن شهادته لا يؤخذ بها لأنه موغر الصدر من جهة شعراوى وأيضا من جهة سامى وعلى صبرى .. هذا بالإضافة إلى أنه قد أقر بنفسه بانه قابل الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٩ وأوشى له أن شعراوى قد زور الانتخابات ، وقال أن شعراوى وسامى قد عنفاه على هذه الوشاية ..... » .

وبعد أن أبرزت وكشفت مواضع التناقض التى حفلت بها أقوال أحمد كامل خصوصا ما ورد فى الصفحات ١٧ ، ٢٢ ، ٤٣ من التحقيق قلت :

« أقولها بملىء الفم : لقد ثبت أن أحمد كامل شخص متحيف .. حاف على الجميع .. ظلم الجميع .. وتجنى على الجميع ولم يسلم منه أحد .. فلم يتحرك لسانه فى هذه القضية إلا بما ظن أنه يسىء للمتهمين ويوسع الهوة تحت أقدامهم ويحكم حلقة الاتهام حول أعناقهم .. واتجهت بنظرى إلى قفص الاتهام وقلت : ولذلك فانى أستطيع أن أقطع بأن أحمد كامل ينعم الآن فى سرير هزاز بمستشفى المعادى وقد أعفى من التواجد فى هذا القفص .. كعربون بسيط لما قدم للتحقيق من افتراءات وأكاذيب . » .

حسين الشافعى يحتل قصر الطاهرة

ــ وجاء فى نهاية مرافعتى عن شعراوى جمعة ما يلى :

« .. يمكن أن أقول بكل الثقة والاطمئنان أن جميع أوراق هذه الدعوى تكشف أن شعراوى كان يعمل دائما على التوفيق للصالح العام منكرا لذاته .. مخلصا لواجبه وللرئيس السادات .. لقد كان لشعراوى جمعة الفضل فى

إخماد أزمة ووأد مشكلة عويصة فى مهدها .. عندما احتل السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية أحد القصور الملكية (قصر الطاهرة) وصمم على أن يقيم فيه ويسكنه أسوة بالرئيس السادات .. وتمكن شعراوى جمعة بأسلوبه الهادىء الرزين من اقناع السيد / حسين الشافعى بالعدول عن هذا الموقف .. والعودة إلى مسكنه بالمهندسين بالعجوزة ومرت هذه الأزمة بسلام .. كما نجح فى اخماد ثورة غضب السيد / على صبرى المرة تلو المرة .. وقد سمع شعراوى بأذنيه السيد / على صبرى وهو يسبه ويسىء إليه فى حديث تليفونى مع محمد فائق ويقول له : « شعراوى لما كلمنى قلت له : « انتم ناس مش رجالة .. انتم ناس خايفين على مراكزكم ومش قادرين تروحوا له وتكلموه .. » ومع ذلك نجد شعراوى يتغاضى تماما عن هذه الاساءة .. ويتوسل للرئيس السادات أن يقابل عل صبرى ويستمع إليه ... » .

السيد الرئيس ... حضرات القضاة ..

هل أدلكم على شعراوى جمعة ... ؟!

قال الرسول الكريم ﷺ « ألا أدلكم على عمل هو عند الله أعظم من الصلاة والصوم والصدقة .. اصلاح ذات البين أحب عبادى إلى الذين يعملون فى الأرض نصحا » ..

* * *



شعراوى جمعة يصافح كمال خالد بعد المرافعة ويظهر فى الصورة سعد زايد
وضياء داود وحلمى السعيد .

٣ - الاستاذ / محب القصبى
ضياء داود لم يقدم استقالته

— بدأ الاستاذ محب القصبى المحامى مرافعته عن ضياء داود بأن فند تهمة الاشتراك فى جريمة الخيانة العظمى الموجهة له ، ثم انتقل إلى الحديث عن استقالة ضياء داود فقال :

« وأخيرا حينما تجنى الادعاء على ضياء مدعيا أنه قدم استقالته مع باقى الزملاء :. فإنى أقول أن ضياء لم يتقدم حتى الآن باستقالة .. وقال متحديا : ما كانت الاستقالة تثبت بشهادة الشهود ولكن يجب أن تثبت بدليل مادى .. وإذا لم تثبت بهذا الدليل المادى فإن هذا الادعاء يكون أبعد ما يكون عن الدعوى ولا يمت لها بصلة ...

وقال : « .. ضياء يفخر كل الفخر أنه صاحب رأى ويعتنق قول الرئيس جمال عبد الناصر « للعضو أن يبدى رأيه بصراحة وشجاعة .. وان يناضل من أجلة وأن يدعو غيره إليه ، ثم عليه بعد ذلك أن يلتزم برأى الأغلبية » .. ويقول أنور السادات فى مجلس الأمة « على الأعضاء أن يحرصوا على المشاركة الحقيقية .. والمشاركة غير الموافقة شتان بين الالزام والالتزام فالأول مبنى على الطاعة والثانى نتيجة لمناقشة وابداء الرأى » ...

وهكذا قول الزعيم عبد الناصر « أن تعمل ثم تنصاع » فإن قيل فى حق ضياء أنه أبدى وجهة نظره واعترض فشتان بين ابداء الرأى وبين قلب نظام الحكم بالقوة ..

واستطرد الاستاذ محب القصبى فى مرافعته عن ضياء داود إلى أن قال :

« .. واسمحوا لى أن أعقب على الصحافة لأنها قوة جارفة تقتحم على الناس مخادعهم بكرة وعشية إنها لم تمارس حقها فى حيدة وانصاف بالنسبة

للمتهمين .. وكذا أجهزة الاعلام ، وذلك لأن من حق المتهمين ألا يحرموا من محاكمة هادئة طبقا للقانون لا طبقا للعواطف المضللة .. وفى هذا المعنى جاء نص المادة ١٨٧ من قانون العقوبات ..

الخير على لسان المدعى العام

وجاء فى مرافعته :

« فإذا قال المدعى العام أن دليل التسجيل أقوى من أى قرينة - وهذا خير ما ورد على لسان المدعى العام - وقال متهكما : « وكثيرا ما جاء الخير على لسانه .. » .

« .. الدليل الأول الذى استند إليه هو الشريط المسجل بين ضياء ولبيب يكفى للقضاء ببراءته وتلى نص تفريغ الشريط .. »

الملوخية والبصل

وجاء فى تعليقه على هذا التسجيل :

« لبيب شقير أكل ملوخية .. وضياء داود نصحه بأكل بصل مع الملوخية فى المرة القادمة .. » وارتفع صوت الاستاذ محب القصبى وهو يقول : « .. وهكذا كتب علينا أن نلتقى لتردوا للناس إعتبارهم .. لتردوا لهؤلاء المتهمين اعتبارهم .. نشر فى الأهرام طلب الحكم الاعدام على ضياء .. وهلع أهله من أجل ماذا ؟

من أجل حديث عن الملوخية والبصل .. ؟! .

*   *   *

أكذب من سئل

وجاء فى مرافعة الاستاذ محب القصبى :

« فريد حشيش شاهد لا أستطيع إلا أن أقول أنه أكذب من سئل فى التحقيق .. ويهمنى ان ابرىء ساحة ضياء من ادعاء السباب فى حق الرئيس .. فريد حشيش سئل فى ١١ / ٨ / ١٩٧١ يحدثكم عن حديث دار فى ٢٤ / ٤ / ١٩٧١ ويقول : إنه محامى وضياء محامى .. انه أمين اتحاد اشتراكى وضياء أمين اتحاد اشتراكى .. ووصل ضياء للجنة التنفيذية العليا .. وحق لفريد حشيش أن يرثه سفاحا فى اللجنة التنفيذية العليا .. ولكن شتان بين هذا وذاك .. اراد أن يرتقى على أشلاء ضياء » ..

ــ « أحمد الحداد .. السيد المدعى العام أسقط من حسابه ١٣ شاهدا ومسك فى أحمد الحداد وحده .. وقال أنه يحتفظ بحقه فى رفع دعوى شهادة الزور ضد صلاح مجاهد وساب عشرة شهود ، ولم يذكر انه سيرفع ضدهم شهادة الزور فلتكن ضد أحمد الحداد » ...

« .. أحمد الحداد ظهر حتى فى هذه القاعة أنه كذاب .. قال أنا استحق الدرجة لأنى أقدم واحد .. طيب كلمت ضياء ليوصلك لدرجة وكيل وزارة ؟ أجاب : لأ أنا طلبت منه فقط أن يتابع ترقيتى فى الوزارة .. تفرق أيه فى نظر هذا الإنسان ؟! ضياء لم يحقق له أمله » ..

ــ وبذكاء وخفة ظل ركز الاستاذ محب القصبى نظره على المدعى العام الاشتراكى واستطرد قائلا :

« وهو بالطبع يأمل الآن أن يجد من يوصله .. »

فضجت القاعة بالضحك ....

* * *

واستطرد الاستاذ محب القصبى قائلا :

« .. شهادة أحمد الحداد الذى ورد فى حقه أنه موظف إضافى بمبلغ أربعين جنيها فى الجمعية الصناعية التى يشرف عليها كسكرتير للمحافظة .. فرأى ضياء أن يعهده عن هذا الاشراف .. ويقول صلاح مجاهد أنه لم يترك حته يروح يفتش عليها إلا ويأخذ منها فلوس كمكافأة فى حين أن المفروض أنه هو الذى يحاسبها ويراقب تصرفاتها .. فكيف يحاسب نفسه » ..

« وهذه القائمة قائمة الشهود لم نعلم بعد أن قانون العقوبات فيه : أن من يطلب التأجيل يصدر عليه الحكم بالإعدام ؟!.. ونظر المدعى الاشتراكى وقال له : « تجيب لى ١٤ شاهدا عشان تقول لى ضياء طلب التأجيل .. وتطلب إعدامه .. سبحان الله ؟! » ..

وسكت الاستاذ محب القصبى قليلا ثم قال :

« .. تعبير جميل جه على لسان محمد فائق ص ٧٢ فى خصوص موضوع التأجيل .. الفكرة إيه يا فائق من التأجيل ؟!.. يجيب فائق بأن « التأجيل كان عبارة عن طوق نجاة لتسوية الخلاف » ...

« يعنى مش عايزين خلاف بيننا وبين الرئيس » ...

ويتساءل الاستاذ محب القصبى قائلا : « إذن من منا أكثر حفاظا على أنور السادات ؟! » ...

* * *

الطيشة والكذب والكركرة

.. محمود السعدنى قال علم من شعراوى أنه أخذ الخط من ضياء (ص ٣٩) ..

يكفينى أنه يقول عن نفسه .. أنا وضياء مش مستلطفين بعض لأنه عمل اجتماع مع الصحفيين ولم يدعونى إليه (ص ٩١) .. كهنك إية ياأستاذ محمود ؟! يجيب : « أنا طيشة » .. فإذا وصف هو نفسه بهذا وبأنه « طيشة » .. ده شاهد اثبات يشهد ضد ضياء ؟! وفى موقع آخر يصف نفسه فيه .. يسأل : أنت يامحمود قلت لفريد أن الاذاعة محاطة بقوة (ص ٥٦) ؟! يقول : « أنا كنت بطمئن فريد عبد الكريم بالكدب » .. وكذبه فريد (ص ١٠٣ ، ١٣٦) .

وتساءل الأستاذ محب القصبى متعجبا مستنكرا :

ــ فهل ده يستاهل منك تعليق .. الطيشة .. الكدب .. الكركرة !! يقول لحضراتكم أن فريد عبد الكريم قال له أن ضياء قابله واداله الخط .. فإذا كان فريد قد قال له هذا . فإنى أحيل إلى التعبير اللى خرج من شعراوى أمامكم فى هذه القاعة .. « أن فريد فى طبعه المعر » .. نحن فى محكمة العبرة بالواقع .. ضياء فى ص ١١٩ سئل : هل قدمت استقالة فعلا ؟

جـ : لم أقدم استقالة مطلقا حتى الآن .. ويقول فى ص ١١٨ أنه لايمكن اثبات الاستقالة شفويا .. ولكن السيد المدعى العام قال له : لكن سمعنا أنك قدمت استقالة .. الاستقالة عمل مادى .. هل الاستقالة بشهادة الشهود ؟! المسألة يافيه استقالة يامفيش ..

واختتم الأستاذ محب القصبى مرافعته قائلا :

... وجد ثلاث ورقات كربونية قيل أنها تحمل أصل لمنشور .. ولا يهمنى

أن أقف عند القول بأنه لاتجريم فى حيازة الكربون بقدر مايهمنى أن أقدم الدليل على أن هذه الأوراق مدسوسة عليه ، وضياء يقول : أنا أربأ بنفسى عن مثل هذا العمل وإنما اليد الآثمة العابسة الداسة قامت بهذا وقت أن كان بعيدا عن المنزل .. وإذا وجد على المظروف المحرر بخط اليد أنه بخط يد ضياء يبقى هذا دليل .. لكن الذى ثبت أنه ليس بخط يد ضياء وهذا دليل مادى لايكذب لأنه متصل بجسم ضياء .. بعضو من أعضاء جسمه .. بيده ..

واستطــرد قائــلا :

ضياء تحددت إقامته يوم ١٤ / ٥ واعتقل يوم ١٦ / ٥ والتفتيش كان يوم ٢٤ / ٥ رغم أنه اعتقل يوم ١٦ / ٥ والمفتاح مع الطباخ على أحمد شريف الذى يقول أن له شريك آخر يدخل الشقة هو نظير جاد الله .. فأى ضمان بأن أحدا لم يشترى ذمة هذا الطباخ .. أو ذاك ؟! .

يقولون أن الورق المضبط كان عند ضياء فى الشقة .. وطبيعى أن كل ماعساه أن يكون فيه شبهة أو اعتراض على السادات أو اساءة إليه ، كان لزاما على ضياء التخلص منه يومى ١٤ ، ١٥ ، ١٦ إلى وقت اعتقاله ..

... المنطق يقول أن ضياء لو كان يعلم بأمر هذا الورق لكان قد مزقه ..

هذه هى دعوانا .. إلا أن ضياء لايهمه أن يقضى بالبراءة لسبب قانونى .. بقدر مايهمه أن يكون فى قضائكم مايرد لضياء اعتباره .. من تسحيل لمواقفه بجوار السيد رئيس الجمهورية كجناح من أجنحته .. وداعية من دعاته .. ومؤمنا بزعامته .. وواثقا فى قيادته .. ومستلهما الرأى منه .. وأن تقولوا فى حكمكم أن ضياء مازال الشاب المخلص لرئيسه السادات .. والوفى لزعيمه الراحل جمال عبد الناصر ..

* * *

استدراك لعلى صبرى

وبعد أن انتهى الأستاذ محب القصبى من مرافعته عن ضياء ، وقف السيد / على صبرى فى قفص الاتهام وقال : « لقد سمعت من الأستاذ كمال خالد المدافع عن شعراوى أن الرئيس جمال عبد الناصر أقال على صبرى سنة ١٩٦٩ ، ولكن الصحيح أنه لم تحدث إقالة ، ولكن الذى حدث أننى قدمت استقالة مسببة للرئيس عبد الناصر من جميع المناصب » . وقررت المحكمة إثبات هذا الاستدراك فى محضر الجلسة ...

* * *

٤ ـ الأستاذ / علـى منصـور

وبجلسة ١٦ / ٩ / ١٩٧١ الساعة ٩,٣٠ صباحا ترافع الأستاذ على منصور المحامى عن السيد / سامى شرف .. وجاء فى مرافعته :

... وأخذنى إلى السطوع بالدعوى أمل فى ألا يكون بين ظهرانينا من يتآمر علي البلد خاصة فى مثل هذا الوقت فما بالنا إذا كان هذا النفر الذى يرمى بالتآمر .. هو من حمل لواء الثورة فبات عزيزا علينا أن نرى أخوة فى السلاح يقال أنهم خرجوا عن الصف ...

على أنى لمّا خليت بينى وبين الأوراق ارتددت إلى يقين وطغى الأمر على الكلام ذلك أنى لما تصفحت الأوراق بت فى يقين مطمئن أنه ليس بين ظهرانينا متآمر .. اطمأننت إلى ذلك لما أخذت الأمور إلى ماتؤخذ به .. صحيح أنه قد راتب الصور بعض الأحداث .. ولما عالجها التحقيق فكشف مأخوذا عنها ومحمولا كالشفق على أن الأمر ماخرج عن حد أناس ـــ إن

ان بينهم من أمر ـــ فإنما التنافس والتناحر على المسئولية .. وإنما هذا لايصدر إلا عن إيمان بالواجب ولا يؤخذ على أنه تطاول على الحكم ... استقر ذلك فى نفسى كما أسلفت .. فضلا عن أن هؤلاء بعد كلمة عدل تخرج من أفواهكم سيرتدون أخوة فى السلاح .. كلمة العدل تسعدهم ويطرب لها كل صدر فى البلد .. أن كلمة الحق علوها يرتفع عن كل كلمة ..

إنى آخذ بصحيح التعبير أن القانون وسيادته وسلطاته صيحات ترددت فى عمق هو المأخذ الأول والأخير الذى تؤخذ به الأمور .. وأن سمح لى أن أذكر خاطرا : فقد قرأت فى مذكرات كتب عن تشرشل أنه قد انشىء لمقتضيات الحرب العالمية الثانية فى حين غرة مطار فى قرية على مقربة من محكمة ، وصادف أن كانت ساعات عمل المطار مع عمل الجلسة فما كان من القاضى إلا أن استعمل حقه فأصدر قراراً إداريا بوقف العمل فى المطار فى فترة إنعقاد الجلسة وأبلغ هذا الأمر للقائد .. ولم يستطع تصرفا ، فاتصل بوزير الدفاع ولم يستطع هو الآخر أن يفعل شيئا ، ووصل الأمر لتشرشل فقال : « قل لقائد المطار أن يحترم قرار القضاء .. فأشرف لبريطانيا أن تنهزم فى حرب من أن يهدر فيها حكم القضاء » ..

وهكذا سارت بريطانيا على الدرب وفى ظل ذلك الايمان برسالة القضاء كان انتصارها وفى ظل ذلك الايمان أيضا أوقن أن هذه الدعوى ماأحيلت من السيد رئيس الجمهورية إلا ليكشف التحقيق فيها عن وجه الحق ..

وقال الأستاذ على منصور :

وأتناول فى إلمام ركازات ماسيق فى حق موكلى ثم أنتهى إلى تهم سامى شرف المتعلقة بالاختلاس .

– وقف المدعى العام الاشتراكى وقال : فيما يتعلق بجريمة الافساد

السياسى .. تخليها لآخر الدعوى .. فهمهم المحامون غيظا .. ولكن الأستاذ على منصور واصل مرافعته .. فتناول بالتفنيد أقوال أحمد كامل وما تضمنته التسجيلات .. وعلى الرغم من أنه قرر باتفاقه مع الرأى الذى انتهى إلى أن هذه التسجيلات تعتبر من أدلة النفى ، إلا أنه وعلى حد تعبيره « إبراء لذمة القانون » طعن على هذه التسجيلات بالبطلان وتناول هذا الدفع بالشرح المستفيض .. وانتهى إلى القول بأنه : « وإذا ماكان الدليل الوحيد فى الدعوى هو التسجيلات فإن الدعوى تبيت دعوى ترديد أو تفسير وليست مكسورة الجناح فحسب » ..

واستطـــرد قائــلا :

والأشرطة دون ما طعن عليها أوهى الأدلة لأنها أقربها للعبث بعملية المونتاج ، وأنا التزم حدى لا أتزيد .. لم آت والدعوى بين نفرين ليس إلا .. وإنما بين عديدين قال الاتهام أنهم كانوا يقومون على المؤامرة التى وقعت بين فبراير ومايو سنة ١٩٧١ ، وإن الكل كان يتآمر .. وأن دليل ذلك كانت المحادثات التليفونية .. المنطق أن هؤلاء المتآمرين تجرى بينهم أحاديث .. بينهم جميعا وليس بين نفرين ، وذلك يستتبع أن نرى الأحاديث كلها بينهم خلال هذه الفترة ، ماذا انطوت عليه هذه الأحاديث ؟! هل من الممكن أن تكون مغايرة لما قدمت ؟! هناك مسائل تستحيل فيها أوجه القطع أو الجزم مثل « إستخدام الجيش » ـــ إن الكلام عن فوزى إنما هو للمعركة وليس للمؤامرة ؟! .

وانتقل الأستاذ على منصور إلى تفنيد جريمتى الاتفاق الجنائى والمحاولة ثم فند مااستند إليه الادعاء فى أشرطة التسجيل ...

وأنهى مرافعته بعبارات جزلة جاء فيها :

بهذا أكون قد ساهمت بجهد مع السادة الزملاء .. أخذاً لابذمة هؤلاء ـــ

مشيرا للمتهمين ــ ولكن بذمة الحقيقة .. وأتزيد فى أن قرار الاتهام ساق لكل منهم .. آخذا الأمور من أبسط الطرق من كل الجوانب .. لأنى أرى الاستدلال بالأشرطة لايمكن أن يكون مناسبا للجريمة موضوع المحاكمة".

وبذا أكون قد انتهيت بالحديث فأعود .. كما أنىّ آمل ألا أكون قد خرجت على ماالتزمت به من الاحالة لمرافعة الزملاء وتوقى التكرار .. فإن أخذنى التوفيق وآمل ألا يكون قد أفضى بى إلى تقصير .. وأن خاننى فآمل ألا يكون قد انتهى إلى إقلال ...

واستميح أن أعود على مابدأت ، وأرجو أن يغلب الأمل على الألم ، ألا يكون بين ظهرانينا متآمر أو مرجف أو مجدف ، وأن ينقشع ماطوف بالصبور من مثار الريب .. فتعود العروة الوثقى تجمعنا صدورا ورءوسا وسواعد .. تضرب فى سبيل يوم نصر مرتقب .. يقولون متى ؟! قل عسى أن يكون قريبا . والسلام ...

وقرر الأستاذ على منصور بعد أن انتهى من مرافعته أن دفاعه يتناول المتهمين سامى شرف ومحمد فائق ، والشطر العام من الدفاع عن فريد عبد الكريم .

ولـم يفهـــم أحـــد .. !!

والطريف أنه نظرا لالتزام الاستاذ على منصور فى مرافعاته بأسلوب أدبى رفيع المستوى .. ولحرصه على تقديم باقات من التركيبات اللفظية البليغة التى يصعب أو يستحيل على الكثيرين فهمهما أو حتى ادراك مضمونها .. فقد ظهر أن معظم المتهمين لم يتمكنوا من متابعته وبالتالى لم يستطيعوا أن يحكموا على مرافعته أو يعطوها قدرها .. ففوجئنا بهم يتجمعون فى قفص الاتهام عقب انتهاء المرافعة حول ضياء داود وفريد عبد الكريم ويسألونهما

كمحاميين رأيهما فى هذه المرافعة وتقديرهما لها .. وبالطبع لم يملك أى منهما إلا أن يرسم على وجهه ابتسامة ويأتى بحركات برأسه ويديه تبعث فيهم الاطمئنان والهدوء ...

* * *

٥ ـ الأستاذ / محمد عبدالله

ترافع الأستاذ محمد عبدالله المحامى عن السيد / على صبرى يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ الساعة ٩,٣٠ صباحا وجاء فى مرافعته :

« التمس الحكم ببراءة المتهمين .. وأنا لم أشتغل بالسياسة ولم يسبق لى أى اتصال بأحد من السادة المتهمين .. بل لم أرهم فى حياتى إلا فى التليفزيون أو الصحف .. ولأول مرة أقابلهم هنا لذلك اعتقد أن مثلى فى قضية سياسية مفيد .. خالى الذهن .. لا وليس لى تاريخ يتدخل فى نفسى .. لا مليش تاريخ .. ولذلك حين جئت ووقفت .. حرصت على أن أفهم القضية وأعرضها بكل اخلاص .. السياسة شىء مألوف جدا .. ومخيف جدا فى كل زمان ومكان .. والسياسة لاترحم صديقا ولا ترحم عدوا ويختلق فى جوها المحايد حتى لو كان المحايد مسجدا أو محكمة .. هذه ليست قضية أفراد عدلوا عن طريقهم العادى فانصرفوا عن أعمالهم إلى الاعتراض على الحاكم كما عهدنا فى قضايا سابقة .. القضية ليست قضية أفراد .. وإنما هذه القضية انقسام وانشقاق فى الحكومة ذاتها .. هذه قضية ضغوط شديدة داخل الحكومة فقذفت بهؤلاء الوزراء والأكابر فى انشقاق هائل إلى قفص الاتهام ، ومن هنا كانت صعوبتها » ..

« لا أريد أن أدخل فى الأسباب السياسية .. السبب هو سبب قديم : الاختلاف على حدود الاختصاصات .. لم يوجد دستور فى الدنيا يمكن أن يحدد اختصاص المشتركين فى الحكم تحديدا وإنى أبادر إلى القول أن الاختلاف ليس هو الصراع على السلطة ــ فهذه العبارة تستعمل فى العراق ــ وإنما الاختلاف على الاختصاص أساسه الخوف على المستقبل والاحساس بالمسئولية .. فالاختلاف على الاختصاص يوجد فى كل مراتب الحكومة من القمة إلى القاع .. الخوف على المستقبل .. مثل هذا الخوف موجود حتى فى المسائل العادية » ..

الخلافات على الاختصاصات قديمة ، ومن أحدث أنواعها الخلاف بين ديجول وبومبيدو والخلاف على الاختصاص بين براون وويلسن .. وفى مصر هذه الخلافات فى الماضى بين سعد زغلول وفؤاد وبين ثروت وفؤاد .. وبين فؤاد والنحاس .. وبين فاروق والنحاس .. وهكذا .. كما يقول الناس لم تكن نزاعا على السلطة ...

وهذا الخلاف لايمكن أن يزول إلا حيث يوجد الساحر .. والساحر شخصية غير عادية ..

... أقول الكلام ده لمسألة جوهرية وهى أنه لايكون فى القانون الجنائى أن نقيم المسئولية الجنائية على أساس وجهة النظر دستوريا ، لأن وجهات النظر الدستورية ــ حتى إذا كانت رابحة ــ لاتصلح لاقامة المسئولية الجنائية وذلك بقضاء لمحكمة النقض والابرام .. حدث هذا فى قضية : أقال الملك فاروق وزارة النحاس باشا ونشرت جريدة المصرى نعت فيها على هذا .. فقدمت النيابة رئيس التحرير المسئول للمحاكمة ،وحكمت محكمة الجنايات عليه بالادانة على أساس أن الإقالة إختصاص شخصى للملك واعتبرت نقدها والاعتراض عليها جريمة .. ولكن محكمة النقض نقضت

هذا الحكم وقالت الكلام ده غلط لأنه لايصح إقامة المسئولية الجنائية على رأى قانونى ولا تكون إلا على أفعال وأعمال ...

واستطرد الأستاذ محمد عبدالله فى مرافعته عن على صبرى إلى أن قال :

أرجوا أن يكون تحت نظر حضراتكم تحقيقات الفريق فوزى صفحات ٣ ، ٤ ، ٤٢ ، ٥٥ ، ٥٦ لا أريد أن أدخل فى التفاصيل وحسب هذه التفاصيل أنها موجودة فى هذه الصفحات .. إن اجتماعات تمت ، وخطط اعدت ، واستعدادات على أساس تحديد يوم العبور ، وأن هذا كان محدد له يوم ٧ / ٤ / ١٩٧١ وأجل شهرا لاستكمال الاستعداد .. والرجل يقول أن الاستعداد تم وأنه عرض ورقتين بهذه العمليةوذكر تفصيلاتها فى ص ٣ .. وأن هذا العرض مكنش هو منفرد به لأنه تكليف لجماعة من الوزير وقواد الجيش والمستشارين وأيضا وزارة الحرب اللى هى لجنة العمل كانت تعلم بصفة عامة بهذا .. وعبارات فوزى جاهز .. ترديد للعبارات المتداولة فى مجلس الدفاع لما يجهز فوزى .. إلخ ..

واستطـــرد قائــلا :

أنتقل فى هذا المجال لمسألة .. لجنة العمل .. ماهى لجنة العمل ؟ لجنة العمل شكلها الرئيس عبد الناصر على نحو ما .. وزارة حرب .. فى أوربا فى الحرب العالمية الأولى والثانية ، رئيس الوزراء يختار ثلاثة أو أربعة يسمو « Workers » .. وده اللى عمله عبد الناصر .. لجنة العمل مشكلة من شعراوى وسامى ورياض ومحمد فوى ثم ضم محمد فائق .. تشكيل وزارة حرب وكان على صبرى حى يرزق ولم يفكر أحد أن يدخله فى وزارة الحرب .. والواقع أن إبعاد على صبرى هو من المعانى الكبرى فى هذه القضية التى تقول أن دور على صبرى الذى رسمه الادعاء دور ليس له أى أساس فعلى » ...

فعلى صبرى نحى من أيام عبد الناصر .. كان الرئيس عبد الناصر فى استطاعته أن يجعل على صبرى فى وزارة الحرب ، ولكنه لم يدخله وهو لاقبل له بعلى صبرى .. على صبرى رأسه ناشفة وعنيد ...

فلما توفى الرئيس عبد الناصر والسيد / الرئيس السادات تولى الأمر أبقى هذه اللجنة .. ونسمع فى التحقيقات على لسان الفريق محمد فوزى وعلى لسان أحمد كامل أن وزارة الحرب دى كانت متروكة وبتزاول مهامها على سبيل الانتهازية ليس إلا ...

ويتسائل الأستاذ محمد عبدالله قائلا :

ومين اللى بيقول كده كان .. على صبرى .. فى ص ٨ من تقرير رقم ١٤ .. بيقول « لا أنا مش عاجبنى الطقم .. الطقم كله بقى انتهازى » وفى ص ٧ من نفس التقرير بيقول : « أصل أنا مش مقتنع بالسياسة بتاعة شعراوى .. وكان لازم يحصل له ضغط جماعى والرد عليه .. مش ح يحصل ضغط جماعى .. يبقى ح يحصل ضغط منى » .. ماهو علشان ماهى دى من ضمن أسباب المشكلة قلت أفرقع الموضوع بقى ...

واستطرد الأستاذ محمد عبدالله قائلا :

نرجع لتحقيقات فوزى .. أن على صبرى متفرج فى وزارة الحرب .. فخرج وقال لفوزى فض اللجنة دى .. مامنهاش فايدة ..

هم كانوا عارفين رأى على صبرى فى هذه اللجنة .. المكالمات التليفونية ليست تلقائية هذه المكالمات معظمها مقصود .. تارة لجس نبض على صبرى .. ح يعمل إيه ؟! إيه النكد وايه المصايب اللى ح تيجى من تحت راسه ؟! وتارة أخرى .. ح يتصل بمين ؟! والجانب الثالث لازم نهديه إذا كان ح يعمل شىء يخالفهم ..

وتساءل الأستاذ محمد عبدالله مرة أخرى قائلا :

ومن الذى وضع على صبرى تحت المراقبة ؟! وزارة الحرب هى التى وضعت على صبرى تحت المراقبة ، فعلى صبرى لاتربطه بهذه الوزارة روابط حميمة أو صديقة والذى يربطه بهم ماض ومخاوف الماضى من جانبه والمخاوف من جانبهم ..

ماهى وظيفة نائب رئيس الجمهورية ؟!
« نائب رئيس الجمهورية يعمل بالقطعة »

وجاء فى مرافعة الأستاذ محمد عبدالله :

وقد سألت ماهى وظيفة نائب رئيس الجمهورية ؟!

فقيل لى أنها اشرافية ، وأن يباشر مايعهد إليه به رئيس الجمهورية ، وإذا لم يعهد إليه بشىء يظل يتمتع بالمنصب واللقب ومتوشحا بالهيئة والأبهة .. وضحك المحامون وهو يقول بنبرة فيها دهشة واستنكار .. يعنى بالعربى على صبرى بيشتغل « بالقطعة » أو « بالحتة » .. فعلى صبرى ليس له إختصاص .. وإختصاصه هو أنه عضو فى اللجنة التنفيذية العليا .. فهل اللجنة التنفيذية العليا تمارس حقوقها .. أم هل هو له إختصاص آخر ؟! .. الثابت من الورق أن اللجنة التنفيذية العليا بلا عمل .. وأن نائب رئيس الجمهورية لا إختصاص له ..

وزارة الحرب أصبحت فريسة بقدر هائل .. تخاف من فلان ومن فلان .. وزارة الحرب بدأت تخاف على نفسها وعلى منزلتها فى قلب السيد الرئيس بشكل واضح .. بعد حكاية المبادرة .. أرجو من المحكمة الموقرة أن تعيد التسجيل رقم (١) .. فى هذا التسجيل حوار لعلى صبرى وشعراوى بدأ على

صبرى يستجوب شعراوى بمناسبة خبر نشر وبعدين على صبرى عاوز أنه يفهم أو يبرز أنه كان يصح يؤخذ رأى اللجنة التنفيذية العليا قبل نشر هذه المبادرة ...

فتجدوا شعراوى لايريد بتاتا أن يسمع من على صبرى شيء .. فى هذه المحادثة تجدوا أن على صبرى ينظر إلى الأمور من وجهة نظره هو .. لم يستخدم نون الجمع اطلاقا .. لم يقل « نحن » وإنما قال « أنا » مسئوليتى أمام التاريخ وأمام أولادى .. والثانى يقول له مفيش داعى .. ويعمل على أنه يقابل سيادة الرئيس .. وفى الحديث ألفت النظر إلى أن شعراوى يطلب من على صبرى أنه يبلغ كذا للرئيس .. طيب وأنت ياشعراوى مابلغتش ليه ؟ شعراوى أقرب للرئيس بكثير ولما جابوا له مقابلة للرئيس .. وقلت إيه ؟! وده يورينا أنه كان مستبعد وانهم بيخافوا أنه يفلت فيؤذى مصلحتهم .. وهذه النقطة جعلت مراقبة تليفون على صبرى جوهرية لازم يعرفوا عمل إيه .. وناوى يعمل إيه ...

وحتى حين عين على صبرى بقيادة الدفاع الجوى والقوات الجوية عينه جمال عبد الناصر ومع تحذير أنه لايخالط أحد .. وهذه التحقيقات فى هذه القضية فيها ظاهرة كبرى .. أن هذا الرجل كان يشغل منصب كبير فى القوات .. وما نلاقيش فى التحقيقات ضابط واحد فى قضية مؤامرة على قلب نظام الحكم كما أراد أن يصورها المدعى العام .. يقول على صبرى :أنا من يوم ماجئت من بنغازى مارحتش الشغل عشان ماتصلش بأحد وما يقالش أنى قابلت ضباط وقلت لهم كذا وكذا ...

* * *

الاستقالة سلاح دستورى بيد الوزير

وبعد أن استعرض الدكتور محمد عبدالله ماورد ببعض أشرطة التسجيل وقام بتوضيح موقف موكله فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية يومى ٢١ ، ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ انتقل إلى الكلام عن وظيفة الاستقالة دستوريا .. وأوضح أن الاستقالة سلاح للوزير يحمى به استقلاله عندما يحس أنه حصل انكار لاختصاصاته ومسئولياته .. والقانون والدستور اعطاه سلاح الاستقالة لأنه طبقا لدستور ١٩٦٤ مسئول أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الشعب .. ومعنى طرح الاستقالة أنه يستقيل إذا أصر المجلس على المخالفة .. فالتلويح بالاستقالة ليست تهديدا وإنما شهرا للسلاح الوحيد الذى أعطاه له الدستور فى مسئوليته أمام البرلمان ..

ودلل الأستاذ محمد عبدالله على عزلة على صبرى وانفراده وعدم اتفاقه مع باقى المتهمين .. بما جاء على لسان الفريق أول محمد فوزى فى التحقيق عندما قال : « ده احنا فرحنا لما كرشه الرئيس يوم ٢ / ٥ / ١٩٧١ واحنا انبسطنا » .. وأشار أيضا إلى قول محمد فوزى .. أنا زعلت يوم ١١ / ٥ / ١٩٧١ (يوم رفض السادات التوقيع على وثيقة الحرب) وليس يوم ٢ / ٥ (يوم اقالة على صبرى من منصب نائب رئيس الجمهورية) .

وقال الأستاذ محمد عبدالله بصوت يكاد يخنقه التأثر :

فيه عبارات جارحة لا أوافق عليها بتاتا وردت فى بعض التسجيلات .. وتفسيرى لا يبررها اطلاقا وأنا آخر الناس الذين يقروا أن تستعمل مثل هذه الألفاظ حتى فى الخفاء وبين الأصدقاء أنا مش عاوز أطعن فى حد فى هذه المحنة .. إنسان يراقب زملاء له ويسترق عليهم السمع ؟! . هذه التسجيلات كانت معمولة لايه ؟! للاستخدام فى المستقبل ؟! صحيح أن على صبرى صدرت منه وقال هذه الألفاظ النابية .. والحظ التعس أن وجد من يسترق

السمع عليه وده خطأ بشع فى حق صديق لصديقه .. وسكت قليلا ثم قال :
« نحن ومن هذا القفص نستنكره » ...

وانتقل الأستاذ محمد عبدالله إلى الحديث عن الاتفاق الجنائى فعرفه بأنه « عقد يجب أن ينعقد بصورة قاطعة ونهائية » تشترط فيه القطعية والنهائية .. وكونه عقد فإنه يبادل الالتزام ولتكن الالتزامات أدبية .. أما إذا لم ينعقد الاتفاق بهذا الشكل فلا يتم .. فالأمنية لاتعتبر عقدا فى الاتفاق الجنائى لأن الأمانى ليست إتفاقا ...

والتهديد لاينعقد به إتفاق جنائى ...

والعرض لا ينعقد به إتفاق جنائى ...

الإثارة لا عقاب عليها فى مصر

واختتم الاستاذ محمد عبدالله مرافعته العظيمة عن السيد / على صبرى قائلا :

سيادة المدعى العام وأحمد كامل بيقولوا أن على صبرى أثار الناس وأنه هو المسئول عن الـ ٩٠ اللى فى القفص .. القانون يشترط أن يكون التحريض مباشرا .. أن يبين نوع الفعل من المحرض ...

مثل : واحدة لها بنت جوز .. ولما جه جوزها قالت له شفت بنتك ماشية مع واحد ، فهل الزوجة هنا محرضة ؟! لا .. لأنها لم تطلب منه ضربها بل أثارته فقط .. والاثارة لا عقاب عليها فى القانون المصرى .. لأن كل إخبار ممكن — مع التأويل والمط — أن يصبح تحريضا غير مباشر ...

ولم يقع من على صبرى تحريض مباشر لأحد .. وخلت الأوراق مما يفيد ذلك ..

والتمس الحكم بالبراءة ...

* * *

الفصـــل الثامـــن

الحكم الذى أصدرته المحكمة

فى التاسع من دسمبر سنة ١٩٧١ صدر الحكم الآتى :

أولاً : معاقبة كل من المتهمين : شعراوى محمد جمعة ، وعبد الرءوف سامى شرف ، وعلى بليغ صبرى وفريد عبد الكريم بسيونى **بالأشغال الشاقة المؤبدة** .

ثانياً : بمعاقبة المتهم محمد عبد المحسن أبو النور **بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة** .

ثالثاً : بمعاقبة كل من المتهمين : ضياء الدين داود ، ومحمد محمد فائق **بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات** .

رابعاً : بمعاقبة كل من المتهمين : محمد محمد يوسف عروق ، وعبد المجيد فريد محمد رياض **بالسجن لمدة سبع سنوات** .

خامساً : بمعاقبة كل من المتهمين : عادل عبد العزيز آدم ، وعادل عبد البارى مصطفى الأشوح ، ومتولى زكريا التمرس ، ومحمد أنسى حسين عيسى ، وأحمد كمال الحديدى ، ونبيل محمد المهدى عطية نجم ، وأحمد ابراهيم موسى ، وأحمد عبد اللطيف شهيب ومحمود فهمى النقراشى ، ومحمد وجيه توفيق أباظة ، ومحمد هاشم العشيرى ، ومحمد سعد الدين زايد . **بالسجن لمدة خمس سنوات** .

سادساً : بمعاقبة كل من المتهمين : ضياء الدين عصمت عبد الرحمن ، ومحمد حماد خلف ، ومحمد السيد عبد المنعم ، وأحمد كامل على كامل .

بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

سابعاً : بمعاقبة كل من المتهمين : محمد أمين أبو الهدى ، وظريف أمين ابراهيم الضبع ، وجلال عباس اسماعيل ، وأحمد محمد مرزوق ، ومحمد محمود السيد رزق ، ونبيل عبد المنعم ابراهيم ، وكمال محمود شاهين ، ومحمد محمود عبد العال الصعيدى ، ومحمد أحمد عبد الفتاح بركات ، ومحمد شعبان أحمد بركات وفتوح عزازى عامر ، ومحمود ابراهيم عبد الحافظ ، ومحمد رأفت على صالح ، ولطفى عبد القادر أحمد دياب ، وأحمد عبد السلام حمادة ، ويوسف مهران شاهين ، وصفوت محمد عبد المجيد ، وجمعة حسن جمعة ، وأحمد وهيدى البطراوى ، ومصطفى عبد الفتاح موافى ومدحت مصطفى شريف ، وأحمد رفاعى رسلان ، وسعيد محمد محمود ، ومحمد عز الدين عبد الخالق ، ومحمد عفيفى سيد ، وعلى حسين محمود ، وسعد محمد طنطاوى ، وفتحى محمد حسب الله ، وأحمد المصيلحى عبيد ، وأمين محمد اسماعيل الغفارى ، ومحمد فريد حسنين ، ومحمود سليم طماعة ، وعلام عبد العظيم حماد امبابى ، ومحمود عثمان السعدنى . **بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .**

ثامناً : بمعاقبة كل من المتهمين : سعد محمد محمد خضر ، وسعد الدين محمد أحمد خليل **بالحبس مع الشغل لمدة سنة .**

تاسعاً : بمعاقبة كل من المتهمين : عبد الهادى على ناصف ، واسحق حنا منقريوس ، وسعد حسين غزال ، ومنير حافظ محمد فرحات ، وأمين حامد هويدى ، ومحمد عبد الحميد السعيد ، ويوسف عوض الله الغزولى ، وأسعد حسن خليل ، وفاروق السيد متولى ، ومغازى تمام أبو زيد ، ومحمد صادق الصيرفى ، وجابر عبد العزيز ، وابراهيم سعد الدين عبدالله ، ود . محمد لبيب يوسف شقير ، وحلمى محمد السعيد . **بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .**

عاشراً : ببراءة كل من المتهمين : على زين العابدين صالح ، ومفيد محمد محمود شهاب ، وعلى سيد على ، ومحمد صبرى مبدى ، ومحمد فتحى الديب ، وعبد الحميد عبد السلام الشيخ ، ومحمد محمود مكاوى ، ومنصور عبد المنعم منصور ، وعبد الشافى متولى ، وحمدى المغازى شرف الدين ، ويسن عبد العزيز قشطى ، وابراهيم ضياء الدين حراز ، ومحمد محمد اسماعيل المكاوى ، وسعد عبد العزيز مدكور .

حادى عشر : براءة المتهم عبد الرءوف سامى شرف من تهمة استغلال نفوذه للحصول على فوائد وميزات ذاتية لنفسه ولأسرته .

ثانى عشر : براءة المتهم على بليغ صبرى من تهمة إستغلال نفوذه للحصول على فوائد وميزات ذاتية له ولأسرته .

وقد أشارت المحكمة أنها كانت قد أصدرت حكمها باعدام كل من المتهمين شعراوى محمد جمعة ، وعبد الرءوف سامى شرف وعلى بليغ صبرى ، وفريد عبد الكريم بسيونى إلا أن رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم إلى معاقبتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

كما أشارت إلى أن رئيس الجمهورية أمر بتخفيف الحكم على المتهم أحمد كامل على كامل بالسجن لمدة ثلاث سنوات بدلا من سبع سنوات ، وعلى المتهم محمود عثمان السعدنى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين بدلا من خمس سنوات .

* * *

حيثيـــات الحكـــم

يكاد القارىء لحيثيات الحكم أن يسمع صوت المرحوم حافظ بدوى ، ويتبينه بوضوح من خلال أسلوبه الشهير المميز الملتزم بالسجع الذى حفلت به فقرات أسباب الحكم بصورة لايملك معها الانسان إلا أن يطلب له الرحمة .. فجاءت الحيثيات كالآتى :

« وحيث أن المحكمة وقد انتهت إلى إدانة المتهمين المذكورين ، ترى وهى بصدد توقيع العقوبة عليهم أن تفرق بين مراكزهم ، وأن تأخذ فى اعتبارها ظروف كل متهم ، وجسامة الأفعال التى قام بها ويهم المحكمة أن تبرز فى هذا الصدد أن أحداث هذه الدعوى قد وقعت فى أخطر مرحلة من مراحل تاريخنا ، فالعدو الغادر يحتل جزءا غاليا من أرضنا ، وجنودنا البواسل يقفون على خط النار ، وقد وهبوا للوطن أرواحهم .. وباعوا لله نفوسهم .. يقفون ليلهم ونهارهم ، استعدادا لتحرير الأرض واسترداد الشرف والكرامة .. والشعب بأسره وراء قواته المسلحة ، يحمى ظهرها .. ويشد أزرها ، وقد جند لها كل امكانياته ، وبذل من أجلها جميع طاقاته ... وحرص على وحدته حرصه على حياته ...

* * *

وقعت الجريمة فى هذه الفترة العصيبة وكان رأس الجناة فيها من كان مفروضا أن يكونوا أول دعاة وحدتها ، وأخلص حماة قوتها .. فإذا بهم يعملون على تفتيت هذه الوحدة .. وتمزيق هذه القوة .. ويشعلونها نارا تحرق شعبهم .. ويحركونها فتنة تدمر بلدهم ..

كانوا الأمناء عليها ، فبيدهم مقاليد أمورها ، وتدبير شئونها وتسيير مرافقها .. ولكنهم لم يراعوا الأمانة .. فارتكبوا جريمة الخيانة .

*　　*　　*

كان على رأس هؤلاء :

شعراوى جمعـــة : وكان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية وهو بهذه الصفة لابد أن يكون مسئولا عن أن يوفر للشعب أمنه وسلامته .. ويكفل له هدوءه وراحته ... ويعمل دائما على أن يكون حارسا لأمنه وأمانه ... داعيا إلى ثقته .. وإطمئنانه .. حربا على دعاة الفتنة .. سيفا على من يحاول تفتيت وحدته .. وإضعاف قوته .. وتمزيق صفه ..

وهو إلى جانب كل ذلك أقرب الناس إلى رئيس الدولة ، وأمينه على سلامة شعبه ، وحارسه بعد ربه ...

وسامى شـــــرف : وهو وزير الدولة لشئون رياسة الجمهورية ، بيده كل أسرارها ، وأمامه جميع أخبارها ، وأقرب الناس إلى رئيسها .. بل هو اللصيق به فى صبحه وفى مسائه ، فكان مفروضا أن يكون له ولبلده ولواجبه كل أمانته ووفائه ...

وعلى صبـــــرى : وقد كان نائبا لرئيس الجمهورية ، يمثله فى غيابه ويرافقه فى ذهابه وإيابه .. وكان مستشاره لشئون الطيران ، سلاح معركتنا ، وأمل بلدنا .. فكان مفروضا ، ونحن الآن فى المعركة ، أن يبذل فى سبيلها ليله ونهاره ، ليقوم بواجبه نحو وطنه فى معركة المصير ...

وعبد المحسن أبو النور : وقد كان أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى ، أكثر الناس صلة بالجماهير ، وأول المسئولين عن شئونها ، وحل مشاكلها ، وتدعيم

وحدتها ، وتحقيق الخير والأمان لها ...

ومحمد فائق وسعد زايد وحلمى السعيد وضياء الدين داود وأحمد كامل : هؤلاء ، وغيرهم كانوا يتولون من المناصب أخطرها ، ويتحملون من المسئوليات أكبرها .. فكان مفروضا أن يضعوا كل حياتهم فى خدمة الوطن ، ومن أجل سعادة الشعب ووحدته .

هؤلاء القادة الكبار .. أو كما وصفهم الدفاع بالملأ الأعلى ، استطاعوا وشركاؤهم ممن يملكون بيدهم مقاليد الأمور ، أن يتخذوا الغدر سبيلهم ، والخيانة طريقهم ، وأن يجرفوا معهم الكثيرين ممن ارتبطوا بهم فى حياتهم ، والعديد من الشباب الذين لقنوهم أساليب الفساد والضلال ، بدلا من أن يربوا فيهم روح الوطنية والنضال ...

ومن هؤلاء وهؤلاء ... وقعت الجريمة فى وقت الحرب ، وكانت الفتنة التى كادت تؤدى ببلدنا ، لولا رعاية الله لمصرنا ... ولولا يقظة شعبنا ووعيه وإيمانه الذى استطاع به أن يرد إليهم كيدهم ، وأن يحبط تدبيرهم ، فلم يستجب لهم .. ووقف كما يقف دائما فى وقت المحن ، أصلب عودا ، وأقوى قدرة ، وأعظم إرادة ...

فالمحكمة قد عاشت ظروف المؤامرة منذ نشأتها إلى منتهاها ... وانكشف لها الكثير من خفاياها ... وبانت لها حقيقة أهدافها ومداها ... من خلال تحقيقاتها وأوراقها ... ولمست بالدليل اليقينى أساليب قادتها وخداعهم ... الذين نسوا ربهم فنسوا وطنهم ... ولم يروا إلا التآمر سبيلا لتحقيق مطامعهم ... وإلا الجريمة طريقا لتنفيذ أهدافهم ... فى السيطرة والتحكم والارهاب ... فلم يذكروا أن عليهم واجبا لوطنهم الذى منحهم أمانته .. وحملهم مسئوليته ... فخانوا لأمانة .. وانحرفوا إلى طريق الزيف والغواية ...

لم يذكروا واجبهم نحو الشباب ... عدة الوطن وقوته ... وذخره

وذخيرته .. وسلاحه فى معركته .. وأمله فى مستقبله .. فنفثوا فيه سمومهم .. وغرروه بزيف أساليبهم .. ومكر خداعهم .. فضل الطريق وانحرف .. وانزلقت قدمه وانجرف .. فتردى معهم فى هاوية الجريمة ..

ورؤوس هذه المؤامرة حين قفزوا إلى مراكز السلطة .. وتربعوا على قمة الجهازين السياسى والتنفيذى .. شكلوا كابوسا .. جثم على صدر هذه الأمة لفترة .. أسقطها التاريخ من حسابه .. لما انطوت عليه من إفساد سياسى .. وتضليل عقائدى .. فكبتوا الحريات .. وعبثوا بالمقدسات .. بلا وازع من ضمير أو وطنية أو شرف أو حياء ... وعملوا على إذلال أبناء مصر ... وأرادوا لها ما حماها الله منه ... وجنبها ويلاته وعواقبه ..

لكل ذلك فإن المحكمة فى تقديرها للعقوبة تفرق بين من كان من المتهمين قمة فى الجريمة مخططا لها .. قائدا لحركتها .. موجها لنشاطها وبين من ضلل منهم ففقد طريقه وانساق وراء الجريمة .

وهى تنظر بعين الاعتبار أيضا إلى ما صاحب وقائع الدعوى من ظروف مخففة لبعض الذين ثبتت ادانتهم من الشباب الذين غرر بهم كبار المتآمرين فتأخذهم برفق فى العقوبة تشجيعا لهم على محو آثار هذه الزلة ليستهلوا حياة جديدة مبرأة من كل ما يشوب مسلكهم أو يسىء إلى وطنهم .. إيمانا من المحكمة بأن مرحلة جديدة فى حياة هذه الأمة لابد وأن تكون .

سيادة القانون .. وصون الحريات .. واعلاء كلمة الحق وتقديس لحرية الرأية .. وإخلاص للوطن وكرامة أبنائه ..واصرار على تقوية بنائه .. على أسس قوية من القيم الأخلاقية والروحية والوطنية ... وصولا إلى بناء دولة راسخة فى علمها .. قوية فى إيمانها .. صلبة فى بنائها .. أمينة فى وفائها .. وان مصر هى أملنا .. وأن مصر هى مصيرنا .. وان مصر كانت وما زالت

وستظل دائما تقدر أبناءها الأمناء الأوفياء .. وتلفظ الخونة والمارفين والأدعياء .. وأن شبابها سيبقى دائما وفيا لعهدها .. حريصا على وحدتها .. أمينا على قوتها .. ليكون نورها الذى لا ينحسر ... ودرعها الذى لا ينكسر .. وجندها الذى لابد بإذن الله أن ينتصر .

من أجل ذلك فإن المحكمة تقديرا منها لهذه الظروف جميعا تستعمل حقها المقرر فى المادتين ١٧ ، ٥٥ من قانون العقوبات فتنزل بالعقوبة المقررة لبعض المتهمين وتأمر بوقف تنفيذ العقوبة على البعض الآخر .

* * *

وهكذا لا يملك القارىء لهذه المقطوعة السجعية إلا أن يشك فى أنه يقرأ حيثيات حكم جنائى لمحكمة أطلق عليها اسم « محكمة الثورة » .

* * *

بين ضياء داود والمحكمة

ما أن إنتهى حافظ بدوى من النطق بهذا الحكم حتى صاح ضياء الدين داود فى وجهه قائلا : « مبروك عليك يا حافظ .. مبروك عليك الثمن .. » .

وقد تبين أن حافظ بدوى وبدوى حمودة كانا قد إتصلا بالاستاذ عبد العزيز عبد اللطيف أحمد المحامى بالمنصورة وطلبا منه أن يتصل بضياء وينصحه بالتزام الصمت والهدوء أثناء المحاكمة حتى يضمنا له حكم البراءة .. ونفذ الاتفاق .. ولكن من جانب واحد .!!

وكان هذا هو السبب الذى جعل ضياء داود يبادر بتوكيلى للدفاع عنه فى قضية الحراسة حتى يعوض ما فاته من دفاع عن نفسه أمام محكمة الثورة .. ولأساعده فى أن يخرج كل ما فى جعبته فى هذه المحاكمة .. أسوة بما فعلت مع شعراوى جمعة أمام محكمة الثورة ..

* * *

الفصل التاسع

صــور ومواقــف !!.

لعله ليس من الغريب أو المستغرب على قوم احترفوا كتابة التقارير السرية ضد أهلهم وعشيرتهم وتقديمها إلى قيادتهم في التنظيم السرى الذى أطلق عليه اسم « التنظيم الطليعى » ليطيحوا بأبرياء آمنين – ليس بمستغرب على هؤلاء أن يخر الكثير منهم متهاوين متخاذلين عند الشدة ، ويتسابقون للتقرب للحاكم والتذلل إليه ضاربين عرض الحائط بكل القيم النبيلة والمعانى السامية ، فقدموا أبشع صور الخسة والنفاق على حساب الآخرين تخليا عنهم وغدرا بهم بغض النظر عما كان بينهم من أواصر الزمالة أو الصداقة أو حتى القراية ، وقد تميز معظم ما قدموه – وشاية وغدرا – بالكذب المفضوح والاختلاق الظاهر ...

واكتفى بتقديم بضع أمثلة من عشرات الأمثلة الشائنة ، التى تبعث على السخرية ، كما تبعث على الحزن والأسى ...

* * *

أولا : ما أثبته الرائد أحمد صبرى بالمباحث العامة فرع القاهرة بمحضره صباح يوم ٢٤ / ٥ / ١٩٧١ من أن محسن فهمى محمد عضو منظمة الشباب بقسم الموسكى – وهو موظف بهيئة البريد – قد ذهب متطوعا من تلقاء نفسه ليبلغ ضد زميليه وصديقيه ضياء الدين عصمت مسئول تنظيم الشباب بشرق القاهرة (المتهم رقم ٥٣) ، وأحمد اسماعيل أمين تنظيم الشباب بقسم الموسكى ونسب إليهما كلاما لا يصدر من مخدورين أو حشاشين فأتهمهما بأنهما قد توجها إليه بمنزله يوم ١٨ / ٥ / ١٩٧١

وأخذا فى اثارته ضد الرئيس السادات وأخبراه أن السادات قد عين السيدة أمينة قسم الموسكى رئيسة مباحث ، وانهما قررا له أن جمال عبد الناصر حى ولن يموت ، وإنهما ليسا محتاجين لغير كتيبتين مظلات أو صاعقة .. تقوم واحدة باحتلال الأذاعة والأخرى تقوم بالقبض على السادات وحفظ الأمن وطلبا منه البحث عن ماكينة طبع رونيو ...

وفى ختام أقواله سأله ضابط المباحث العامة :

س : الديك أقوال أخرى ؟

أجاب : **لأ وأنا أبلغت بهذه الواقعة رئاسة الجمهورية أيضا ، وأرجو الحفاظ على سرية شخصيتى ..**

ثانيا : الكتاب الذى أرسله أحمد عبد اللطيف شهيب (المتهم رقم ٤٩) أمين التنظيم بمصر الجديدة للرئيس أنور السادات وسلمه للسيد / السيد فهمى مدير المباحث العامة يوم ٩ / ٦ / ١٩٧١ وجاء فيه :

سيادة الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهورية

تحية اجلال واحترام ووفاء وولاء « وبعـــد »

كنت قد كتبت لسيادتكم منذ فترة عن بعض المعلومات التى رأيت أنه من واجب الولاء والوفاء أن أرفعها لسيادتكم ...

واليوم يا سيادة الرئيس أكتب لكم مرة أخرى استمرارا لوفائى لسيادتكم - فى بعض الأمور التى لم يسألنى فيها المحقق بالتفصيل ، ولم تكن لظروفى النفسية فى ذلك الوقت واردة على ذاكرتى ...

سـيادة الرئيس

سأذكر لكم بالصدق والأمانة والحق وبدافع وفائى وولائى وحبى لكم - ملخص صادق عن الاجتماعات التى تمت فى يوم ١٢ / ٥ / ١٩٧١ وسأبدا بالاجتماع الصباحى الأول :

أولا : الاجتماع الذى تم صباح الأربعاء ١٢ / ٥ / ١٩٧١ فى قصر مبنى الحكومة المركزية بمصر الجديدة وحضر هذا الاجتماع كل من :

١ - شعراوى جمعة .
٢ - سامى شرف .
٣ - سعد زايد .
٤ - محمد فائق .
٥ - حلمى السعيد .
٦ - أحمد كامل .
٧ - محمود أمين العالم .
٨ - يوسف غازولى .
٩ - محمد عروق .
١٠ - أحمد شهيب .

وقد بدأ الاجتماع بكلمة من شعراوى جمعة تحدث فيها عن نتائج زيارة روجرز وسيسكو إلى ج . ع . م وموقف أمريكا من الأزمة ، وقرر أنه ليس هناك أى فائدة من موقف أمريكا ، وان كل ما حدث فى أمريكا ليس سوى مناورات المقصود منها كسب الوقت وتجميد الموقف . ودار حوار حول هذا الموضوع بنفس المضمون وأكده سامى شرف بأن موقف أمريكا لا يرجى منه أى فائدة .

ثم تحدث شعراوى عن الاتحاد الاشتراكى على الوجه الآتى : ذكر أن سيادتكم من رأيكم اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من القاعدة إلى القمة من جديد ، وأن الرأى عند شعراوى عدم حل الاتحاد فى الظروف الحالية ، وإنه يمكن التخلص من العناصر غير المرغوب فيها باستعمال لائحة التنظيم الداخلية ، وأضاف بأن سيادتكم من رأيكم وجوب حل الاتحاد بينما رأية هو الابقاء على الاتحاد والاكتفاء بالتخلص من

العناصر السيئة ، وأن هذا الموضوع سيكون محل بحث من سيادتكم فى اليوم التالى (الخميس) وأن شعراوى سيعارض فكرة حل الاتحاد فى كل الأحوال ، وقد لاقى هذا الرأى موافقة الأغلبية دون أخذ أصوات ، وهنا قال حلمى السعيد انه لو أصر السيد رئيس الجمهورية على هذا الرأى فيجب تكتيل الرأى العام ضد هذا الاتجاه ...

وسأل سعد زايد عن موقف الجيش فأجاب أحمد كامل بأن الجيش لا اهتمام له بهذا الموضوع ثم اتفق بعد ذلك فى الجلسة على موضوعين :

الاول : ان المعركة ورفع شعارها هو الوسيلة السريعة لشد الجماهير فى هذه المرحلة .

ثانيا : تنشيط الاتحاد الاشتراكي وتحريكه مساندة لهذا الرأى – وأكد هذا محمود أمين العالم ...

* * *

وقرر شعراوى جمعة تشكيل لجنة فرعية من كل من :

١ – محمود أمين العالم .

٢ – محمد عـــروق .

٣ – يوسف غازولى .

٤ – أحمد شهـيب .

٥ – عبد الهادى ناصف .

وذلك بغرض تقييم أعضاء التنظيم فى اللجنة المركزية ومجلس الأمة على أساس الالتزام التنظيمى والقدرة على الحركة وتنفيذ ما يعطى لهم من

تعليمات ، وواجب آخر لمحمود أمين العالم باعداد نشرة تنظيمية من واقع خطاب سيادتكم فى الهيئة البرلمانية وخطاب السيد / محمود رياض عن نتائج زيارة روجرز للجمهورية العربية المتحدة ...

وانتهى الاجتماع على أن تنعقد اللجنة الفرعية مساء نفس اليوم الأربعاء الساعة السابعة مساءاً فى نفس المكان – وانصرف المجتمعون وبقى بعض الوزراء فى مكتب شعراوى جمعة اذكر منهم سامى شرف ، ولم أحضر معهم ولا أعلم ما دار بينهم ...

* * *

ثانيا : الاجتماع الذى تم مساء يوم الأربعاء ١٢ / ٥ / ١٩٧١ الساعة السابعة مساءاً ...

حضر هذا الاجتماع أعضاء اللجنة الفرعية وهم :

١ – محمود أمين العالم .
٢ – محمد عـروق .
٣ – يوسف غازولى .
٤ – عبد الهادى ناصف .
٥ – أحمد شهيب .

وحضر أيضا هذه الجلسة عادل الأشوح ، وتم فى الاجتماع تقييم اعضاء مجلس الأمة واللجنة المركزية فى القاهرة وعدد ٤٢ عضو مجلس بما فيهم الوزراء من أعضاء المجلس – **اعتبرت اللجنة كل أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الأمة عن القاهرة ملتزمين فيما عدا ذوى الاتجاه اليمينى مثل د . حسن خليفة ...**

واختتم أحمد شهيب خطابه للسادات بالآتى :

سيادة الرئيس

من موقع الولاء والوفاء لمصر ولشخصكم الكريم أرفع هذا التقرير داعيا الله سبحانه وتعالى أن يحفظكم ويرعاكم ويسدد على طريق الحق خطاكم ...

ربنا وتقبل الدعاء

المخلص دائم

أحمـــد شهيب

* * *

ثالثا : وكان سامى شرف فى الفترة الأولى من اعتقاله والتحقيق معه من أكثر المتهمين تهاويا وانهيارا ... وكان من أكثرهم استعدادا لأن يفدى نفسه وحريته بكل المتهمين جميعا ... وان كان - بعد ذلك - قد بذل جهدا مضنيا أثناء محاكمته للتنصل مما ورد على لسانه من أقوال وما سطره بخطه من اقرارات فى صورة خطابات للنائب العام أو خطاب التودد والاستعطاف الذى وجهه للسادات ...

فقد استهل سامى شرف أقواله فى المحضر المحرر يوم ١٠ / ٦ / ١٩٧١ أمام الاستاذ محمود حلمى راغب رئيس النيابة بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة بالآتى :

س : ما قولك فيما هو منسوب إليك ، وما دورك ومعلوماتك من الأحداث الأخيرة ؟

جـ : تبدأ الأحداث منذ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بوفاة المرحوم الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، وفى نفس هذا اليوم عقد اجتماع فى قصر القبة مشترك بين اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ومجلس الوزراء وبدأت من الاجتماع محاولات مريبة لفتت نظرنا تتلخص فى الآتى : محاولة عدم تمكين السيد الرئيس محمد أنور السادات من تولى رئاسة الجمهورية ... وحصلت مناقشات وتم تسجيلها ويعلم بها سيادة الرئيس أنور السادات لأنها تمت فى حضوره ، وانا موقفى كان واضحا وما زال : وهو التزامى بقيادة الرئيس محمد أنور السادات خلفا للرئيس جمال عبد الناصر عن اقتناع كامل وعن إيمان ، وأشير فى هذا الخصوص انى عملت عن قرب من السيد الرئيس أنور السادات وبتوجيه من الرئيس جمال عبد الناصر خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٩ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٠ وهذا قربنى أكثر إلى السيد الرئيس أنور السادات ....

وفى يوم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر أنا كنت شخصيا فى حالة لا يمكن أن توصف ... وقررت بينى وبين نفسى اننى لن استطيع أن أستمر فى العمل ، ولكن ما رأيته فى مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية خوفنى على مستقبل البلد ، وقلت فى نفسى أنى كفرد يمكن أقدر أساهم فى الأمور لا تتطور إلى أسوأ وأن أبقى إلى جوار الرئيس أنور السادات إذا تفضل ورأى ذلك وفى اليوم التالى اتصل بى أحد زملائى وأبلغنى أنه تم معه اتصال من أحدى الشخصيات لتزكية هذه الشخصية لمنصب رئاسة الجمهورية ، وعلى أن أتعاون مع هذه الشخصية ، وأنا احتقرت هذا الكلام وابلغته للسيد الرئيس أنور السادات تفصيلا وبالأسماء ، والسيد الرئيس أنور السادات يعلم التفاصيل ...

وواقعة أخرى حدثت فى هذا الوقت أيضا فقد كنت أنا وزميلى شعراوى جمعة وأمين هويدى فى زيارة الرئيس النميرى فى فندق الهيلتون

وأبلغنا أن أحد الوزراء المصريين السابقين حضر لزيارته مزكيا السيد / زكريا محي الدين لتولى منصب رئاسة الجمهورية ، وفورا توجهنا إلى السيد الرئيس أنور السادات حيث أبلغنا سيادته بالواقعة ، وهناك من مثل هذه الأمثلة أمثلة كثيرة جعلتني أخشى وأتخوف حقيقة على مستقبل هذه البلد ... وقررت أن أخوض معركة رئاسة الرئيس أنور السادات بصفة مكشوفة وواضحة لا لبس فيها ولا غموض والسيد الرئيس يعلم أنى سببت ضباط في مكتبى كانوا يحاولون أن يتشككوا في معركة الرئاسة ، وكان إيمانى واقتناعى وحديثى دائما وما زالت حتى هذه اللحظة هو أن السيد الرئيس جمال عبد الناصر هو الذى اختار بنفسه الرئيس أنور السادات نائبا له ، وكلنا نثق ثقة مطلقة في تقدير ورأى السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، ونعتبر أن الرئيس أنور السادات امتداد طبيعى ومنطقى لخط السيد الرئيس جمال عبد الناصر ...

واستطرد سامى شرف فى حديثه إلى أن قال :

وبدت بعد ذلك مظاهر الخلاف بين السيد الرئيس أنور السادات والسيد / على صبرى على ما أذكر في أحد الاجتماعات مجلس الدفاع الوطنى في حوالى شهر يناير سنة ١٩٧١ وهو متعلق بالمعركة من الناحية السياسية ، وكان الحديث حول وقف اطلاق النار ، وفتح قناة السويس وأقدر أقول إنه لم يكن هناك تطابقا بين وجهتى النظر ، وأنا شعرت أن هناك نوع من التباعد بين السيد الرئيس أنور السادات والسيد / على صبرى وصل إلى حد عدم الاتصال بعضهما ببعض مدة طويلة .. ووصل إلى علمى أن السيد على صبرى علق على موضوع المبادرة بانه رجل عسكرى وانه لا يفهم هذه المبادرة وابتدأ منذ هذا الوقت التباعد يزداد بين الرئيس وبين السيد / على صبرى وأنا علمت فيما علمت وأبلغت به السيد الرئيس أن

السيد / على صبرى يسب فى السيد الرئيس فى التليفونات وفى المجالس الخاصة وبدأ يهاجم السيد الرئيس ... وكانت بعض الألفاظ التى يرددها السيد / على صبرى فى الهجوم على السيد الرئيس عبارات سب غير لائقة واستمر هذا الوضع إلى أن جاء موضوع الاتحاد الثلاثى ...

وواصل سامى شرف حديثه إلى أن قال :

ولكنى أريد أن أؤكد أن هذه العلاقة الوثيقة بينى وبين شعراوى جمعة لم تكن مظهرا للشللية وأنا لم أكن أسمح اطلاقا بقيام شلة معينة أو أكون فردا فى شلة معينة ، لأنها لم تكن تعاليم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لى ، لأنه كان يضرب الشلل وكان يكلفنى أن أحصر الشلل كما أنى أؤكد أيضا ان علاقتى الوثيقة بشعراوى جمعة لم يكن لها أى تأثير فى العمل بالنسبة لى وبالنسبة له ، وأنا شخصيا وفى عملى لم أكن التزم إلا بأوامر الرئيس وبمادىء الأخلاق ، وحتى لو تعارض هذا الموضوع معى أنا شخصيا ، **وعلى سبيل المثال فى هذا الموضوع ورغم وجودى فى هذا المكان من العمل فقد أبلغت أنا بنفسى عن شقيقين لى أحدهما كان ضابطا فى الشرطة ، وكان ينتسب لجماعة الإخوان المسلمين ، فقلت عنه فى الاجتماع المحدد لبحث مراكز ضباط الشرطة أنه إخوانى خطير ، ونقل إلى المحافظات والثانى ضابط بالقوات المسلحة ، وأبلغت الرئيس شخصيا عنه ، وانه بيعمل اتصالات مع ضباط اعتبرها ضارة لأمن وسلامة البلاد ، وقبض عليه فعلا وظل مقبوضا عليه فترة إلى أن أمر الرئيس جمال عبد الناصر بالافراج عنه بدون علمى وذلك بتكليفه الأخ محمد أحمد بالافراج عنه بالاتفاق مع شمس بدران فى هذا الوقت ، والحاقة بعمل وعندما علمت بذلك اعترضت ، فقال لى السيد / محمد أحمد : ليس لك أن تعترض لأن دى أوامر السيد الرئيس جمال عبد الناصر ... وأنا عاوز أقول من هذا أنه رغم علاقتى الوثيقة بالسيد شعراوى جمعة فلو شعرت لثانية**

واحدة أنه ضد النظام أو يقف موقفا فيه مساس بسلامة البلاد لن أتردد دون تفكير فى اتخاذ موقف حاسم منه ...

مراقبة الاتصال التليفونية بأمر جمال عبد الناصر والسادات :

وبسؤاله : وما هو أساس ومصدر القيام بتسجيل هذه الاتصالات التليفونية ؟

أجاب : أما بأمر رئيس الجمهورية أو حسب تقدير رئيس جهاز المخابرات أو رئيس جهاز المباحث العامة وبالنسبة لكبار المسئولين والوزراء فكان يتم تسجيل اتصالاتهم التليفونية بأمر من السيد رئيس الجمهورية ، وفى نهاية سنة ١٩٧٠ المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر أعطى أمرا لشعراوى جمعة ولأمين هويدى ولى أنا شخصيا بأننا مسئولين عن الأمن نحن الثلاثة ، ونشرك معنا بطريق مباشر الفريق محمد أحمد صادق فيما يتعلق بأمن القوات المسلحة مع اخطار الفريق فوزى بمسائل أمن القوات المسلحة ، وكان أمر الرئيس جمال عبد الناصر واضحا وصريحا ولا يقبل اللبس أن مسئوليتنا نحن الثلاثة كاملة فى اتخاذ الوسائل للتأمين بما فيها كبار المسئولين واستنادا إلى هذا الأمر من المرحوم الرئيس عبد الناصر ، وأنا أستشهد فى هذه النقطة بالسيدة هدى عبد الناصر ، وكانت تعمل فى الفترة الأخيرة كسكرتيرة للسيد الرئيس ، وتطلع على جميع الأوراق بما فيها المراقبات التليفونية لكبار المسئولين فى الدولة وزراء وأكثر من وزراء – واستمرت المراقبة بأمر السادات – ...

س : وما الذى حدث فى هذا الشأن بعد وفاة المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر ؟

ج : بعد وفاة الرئيس عرضت أمر الرقابة عموما على السيد الرئيس أنور السادات ، وكان حديثا بينى وبينه شخصيا ، وقال لى : « استمر على نفس

الأسلوب » وأستاذنت سيادته وقلت له : ان هذا الموضوع حساس وأنه لا يصح أن تتداوله أيدى كثيرة خصوصا أن هذا الموضوع كان بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا » فأمن السيد الرئيس على كلامى وقال لى : « ابقى ادينى فكرة عن الهام من هذه المكالمات » ومشيت فعلا على هذا الأسلوب وفى بعض الأحيان كنت أروح بنفسى وأعرض على سيادته التقارير أو أقرأ لسيادته التقارير ...

وبسؤال سامى شرف :

س : وما الذى تقوم به عندما يتبين لك من بين هذه المعلومات أمرا خطيرا أو ماسا بسلامة السيد رئيس الجمهورية أو الدولة ؟

أجاب : كنت أبلغ شفويا وكان هذا هو النظام المتبع وفق أوامر السيد الرئيس وأنا أذكر أنى طوال الشهر الأخير كنت أبلغ الرئيس أنور السادات أن السيد / على صبرى « بيسب ويهلوس » ...

وبسؤالـه :

س : وهل كان تليفون فريد عبد الكريم مراقبا ؟

أجاب : أيـــوة ...

س : وما الذى وضع هذا التليفون بالذات تحت المراقبة ؟

جـ : تليفون فريد عبد الكريم مراقب منذ أكثر من سنة ونصف بأمر المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر وكان هناك توجيه من الرئيس جمال للسيد شعراوى جمعة باعتباره أمينا للتنظيم ووزيرا للداخلية فى نفس الوقت أن يتابع فريد عبد الكريم لأن الرئيس جمال كان له رأى خاص فى فريد عبد الكريم وهذا الرأى الخاص يطابق تماما رأى شعراوى جمعة ورأيى شخصيا فى فريد عبد الكريم وهو أنه عنصر لايمثل واجهة لهذا النظام ز

وروقب فعلا فريد عبد الكريم ...

وفى اطار تنفيذ أمر الرئيس جمال عبد الناصر فى متابعة فريد عبد الكريم دفع السيد شعراوى جمعة بمحمود السعدنى ليستدرجه ويكون مصدر معلومات لشعراوى عن فريد عبد الكريم واستمرت هذه العملية قائمة حتى آخر لحظة واذكر بهذه المناسبة أن السيد الرئيس أنور السادات كان له نفس الرأى فى فريد عبد الكريم ...

س : وما هو آخر تسجيل للاتصالات التليفونية الخاصة بفريد عبد الكريم ابلغتكِ به ادارة المباحث العامة ؟

أجاب سامى شرف :

بالنسبة لآخر تسجيل عن مراقبة تليفون فريد عبد الكريم فانى اقرر بأمانة وصدق أنى لم اطلع على هذا التسجيل رغم انه لابد أن يكون قد وصل المكتب عندى ، وأنا شرحت الظروف التى كنت أمر بها فى الفترة الأخيرة من حيث قلة الاطلاع بسبب الضغط فوق العادى للعمل والتكليفات ، **فضلا عن أن فريد عبد الكريم وتفريغات تسجيله تتضمن كثيرا من المسائل التافهة فى صفحات كثيرة لا طائل من تضييع الوقت فى قراءتها ، وكانت ترد إلى منذ أكثر من سنة هذه التفريغات ، وعندما طلبنى السيد الرئيس أنور السادات فى منزله يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧١ وذكر لى واقعة التسجيلات الخاصة بفريد عبد الكريم وما جاء بها كنت حقيقة وبأمانة أول** مرة أطلع أو أسمع إلى ما جاء بها ...

س : وكيف يتفق ذلك وقد شعرت واحسست بحكم اتصال المعلومات بك بما يعتمل ويدور من اتصالات وانفعالات على نحو ما قررت بسبب الاحداث التى كانت تجرى فى هذه الفترة ؟

جـ : فريد عبد الكريم ليس بالشخصية القيادية الهامة أو المؤثرة فى الأحداث ، بحيث أنه يؤخذ فى أفضلية معينة أو أهمية خاصة فوق المعتاد حتى اراجع كل كلمة يقولها يوميا ، وفى تقديرى إنه ليست هناك أى عجلة كبيرة فى أن أرجىء قراءة تسجيلات تليفونه يوم أو يومين ...

* * *

س وما هو النظام الذى كان يجرى بالنسبه لوضع التليفونات تحت المراقبــة والتسجيل ومن كانت تصدر الاوامر بذلك وكيف كانت تصدر هذه الاوامــر واسلوب التنفيذ ومحصله ـ وخاصة بالنسبه لكبار المسئولين فى الدولــة.

ج ـ اذكر انه منذ عام ١٩٦٢ اصدر المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر امــرا لى شخصيا بضرورة وضع نظام امن دورى بالنسبه لكبار المسئولـــين

س وماذا حدث بالنسبه لهذا النظام اثر تولى السيد الرئيس انور السادات تولى رئاسة الجمهوريــة.

ج بعد تولى السيد الرئيس انور السادات رئاسة الجمهوريه وكان سيادتــه يعلم ان مسئول عن عملية تامين النظام عرضت على سيادته عملية تامـــين النظام وكان ذلك فى قصر الطاهره فى شهر اكتوبر ١٩٧٠ على ما اذكـــر وكانت اوامر سيادته استمرار نفس الاسلوب .

ـ سامى شرف يكشف فى أقواله يوم ١٣ / ٦ / ١٩٧١ أن الرئيس جمال عبد الناصر هو الذى أصدر أوامره منذ عام ١٩٦٢ بضرورة وضع نظام أمن دورى بالنسبة لكبار المسئولين بوضع تليفوناتهم تحت المراقبة والتسجيل .. وأن السادات أمر باستمرار نفس الأسلوب ...

س وهل كانت هناك نظم اخرى للمراقبه والتسجيل غير مراقبة وتسجيل الاحاديث التليفونية.

ج هناك وسيلتين لاسلوب المراقبه غير مراقبة التليفونات الاولى تسمى بنظام التصنت والاخرى المراقبه الشخصيه ونظام التصنت عباره عن وضع جهاز تسجيل حساس فى منزل او مكتب الشخص المطلوب وضعه تحت المراقبه ويمكن التصنت على ما يدور اما سلكيا اولاسلكيا ويتم تسجيل ما يجرى من احاديث فى هذا المكان ويرد الى التسجيل ومنه التفريغ ويأخذ نفس مجرى التسجيل التليفونى وتحديد هذه الاماكن أو هؤلاء الاشخاص يكون نتيجة لاتصالات الامن بينى وبين المسئولين عن الامن وبنفس الصوره

ـــ سامى شرف يكشف عن الوسيلتين المتبعتين لاسلوب المراقبة وهما نظام التصنت ونظام المراقبة الشخصية ...

رابعا : فى الأقوال التى أدلى بها الدكتور أحمد فتحى سرور فى التحقيق الذى أجرى معه يومى ٢٣ ، ٢٤ / ٦ / ١٩٧١ قرر أن المستشار محمد أحمد لطفى عضو المكتب الفنى بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى قد تبنى اقتراحا بجعل الاختصاص بفرض الحراسات للجنة سياسية منبثقة من اللجنة المركزية والعزوف عن جعل هذا الاختصاص لمحكمة قضائية ، وأنه – أى المستشار محمد أحمد لطفى – قدم تقريرا بذلك لعبد المحسن أبو النور بوصفة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وأنه رجاه فى أن يؤيده فى اقتراحه ولكن د . أحمد فتحى سرور رفض وقال له « كيف نحرم الناس من ضمان قضائى» وتركه وانصرف .. كما أكد أن المستشار محمد أحمد لطفى كان يعارض أى ضمانات فى قانون الحراسات ...

وبسؤال د . أحمد فتحى سرور :

س : وما الذى رمى إليه المستشار محمد أحمد لطفى من كل ذلك ؟

أجاب : ما نصه حرفيا :

جـ : كان المستشار محمد لطفى يتشدق دائما بأنه ثورى واشتراكى وكان يريد أن يثبت ولاءه للنظام عن طريق اثبات ولائه للقائمين عليه وأذكر انه عندما أعير إلى ليبيا وعلمت منه أنه رفض هذه الاعارة ناقشته فى ذلك – فأخبرنى أنه يريد البقاء لكى يناضل وأن سفره إلى ليبيا سوف يحرمه المتعة من ذلك ...

وعلى العموم فقد لاحظت أنه يريد التقرب لكبار رجال الدولة طمعا فى وظيفة كبرى فكان أحيانا يشيع أنه مرشح لأن يكون محافظا وكان يسأل كثيرا عن التعديلات الوزارية مما يوحى باحتمال تعيينه وزيرا وكان ذلك موضع سخرية منا كأعضاء للمكتب وكنا نتجنبه دائما خشية أن ينسب إلينا أقوالا أو مواقف ينقلها إلى عبد المحسن أبو النور أو شعراوى جمعة لأن

المعلوم أنه قريب منهما وعلى اتصال مباشر بهما علاوة على عمله كمستشار لأولهما ، وأضيف بأننا كنا نلاحظ أن آراء المستشار محمد لطفى كانت متطرفة بحجة أنه اشتراكي والاشتراكية بريئة من هذه الأفكار فقد كانت آراؤه إرهابية عنيفة حتى أننا اطلقنا على آرائه بأنها فاشية لأنه كان ملكا أكثر من الملك ...

واستطرد الدكتور أحمد فتحى سرور فى أقواله إلى أن قال :

عند عرض مشروع قانون الحراسات علينا وما تلى ذلك فى اليوم التالى من عرض مشروع قانون العقوبات الاقتصادى كنت أنظر إلى الموضوع من وجهة نظر قانونية ولم يخطر على بالى أن هذا العمل يهدف إلى تحقيق فكرة سياسية معينة ، وإلا كنت أحجمت عن الاشتراك فى هذا العمل ، ولكن بعد ان اتضحت الأمور اخيرا بعد بيان السيد رئيس الجمهورية الذى ألقاه يوم ١٤ / ٥ / ١٩٧١ بدأت أعمل عملية تربيط للأحداث الماضية حتى اتضحت أمامى صورة ما كان يجرى وراء الكواليس بخصوص مشروعى قانونى الحراسات والعقوبات الاقتصادى واتضح لى أن الأمر لم يكن طبيعيا ولابد أن هناك سرا وراء هذه الأمور ...

*　*　*

س الم تنعكس توجيهات عبد المحسن ابو النور على تصرفات احمد الخواجه اثناء مناقشة قانون الحراسات .

ج انصف الخواجه لدى ملاحظات ثنيه لا تحمل طابع التحامل على المشروع وعلى العكس فقد كان من بين من اعترضوا على الاقتراح الذى قاله المستشار محمد عبد القدوس الذى اشرت اليه ويعقب عليه فإنى اقرر أن المستشار محمد لطفى واحمد الخواجه كانا يحاربان كل اقتراح يهدف الى مزيد من الضمانات بحجة ان هذه الضمانات فيها انتقاص للنظام الاشتراكى وكان ذلك بمناسبة قانون الحراسات .

س ماهى الضمانات التى اقترحت والتى عارضها كل من المستشار محمد لطفى واحمد الخواجه ؟

ج الذى اذكره منها ضمانا الاول قد اقترحه الدكتور جابر جاد ان يكون الحكم بالوضع تحت الحراسه مبنياً على ادله قاطعه وليس مجرد دلائل او شبهات والضمان الذى اقترحته أنا هو ان يتمتع المدعى العام الاشتراكى بالضمانات القضائيه المكفوله لرجال القضاء حتى يكتسب حرية اكثر فى التصرف ولكن الذى حصل ان محمد لطفى واحمد الخواجه عارضا فى ذلك وقالوا لنا ان التوسع فى هذه الضمانات فى خصوص الوضع تحت الحراسه خطراً على النظام الاشتراكى .

ـــ د . أحمد فتحى سرور يوضح فى أقواله التى أدلى بها يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٧١ كيف كان كل من أحمد الخواجة والمستشار محمد أحمد لطفى معارضين للضمانات ...

النظام الاشتراكـــى

س ماذا كان موقف المستشار وهيرا لدمردا ش من ذلك

ج لا اذكر موقفا معينا بالذات

س قرر الشيد احمد الخواجه أنه ادرك من حديث عبد المحسن ابو النور معه بشأن مشروع قانون الحراسات أن هناك هدفا سياسيا يسعى اليه هو والدكتور لبيب شقير الغرض منه تعميق/المعارضه الموجهــه الى سياسة السيد رئيس الجمهوريه من خلال مهاجمة مشروع قانون الحراسات الذى هو علامة من علامات النظام الجديد للسيد الرئيس .

ج هذا الاستنتاج فى محله وانا لم ادرك هذا المعنى فى حينه ولم تتضح امامى الصوره الا بعد بيان السيد الرئيس يوم ١٤/٥/ ١٩٧١

س هل لديك اقوال اخـــــرى

ج لا

تمت اقواله ووقع

وكيل النيابـــه
امضــــاء

ـــ د . أحمد فتحى سرور يختتم أقواله فى التحقيق يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٧١ بأن استنتاج أحمد الخواجة فى محله ، وأنه لم يدرك هذا المغنى فى حينه ولم تضح أمامه الصورة إلا بعد بيان السيد الرئيس يوم ١٤ / ٥ / ١٩٧١ ...

خامساً : على الرغم من دفاع شعراوى جمعة المستميت عن اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة ، واعتراف شعراوى عبر ستة عشر صفحة فى التحقيق بتحملة المسئولية كاملة عن كل ما نسب لحسن طلعت من اتهامات فأفلت بذلك من أن يقدم للمحاكمة . إلا أن الأخير كان له موقفا مغايراً تماما ... فبالإضافة إلى أقواله فى التحقيق التى أشرنا لها فى مكان آخر ، فقد كان له موقفا مؤسفا أثناء الإدلاء بشهادته فى المحكمة :

فقد قرر شعراوى جمعة أنه استلم المعتقلات من وزير الداخلية الأسبق زكريا محى الدين وبها مالا يقل عن ١٨٠٠٠ ثمانية عشر ألف معتقل .. وأنه عندما أقيل من منصبه لم يكن بالمعتقلات سوى حوالى ٢٠٠٠ ألفى معتقل تقريبا معظمهم من الخطرين جنائيا من تجار المخدرات والنشالين واللصوص .. وانتهز شعراوى جمعة فرصة حضور اللواء حسن طلعت أمام المحكمة كشاهد ، وطلب منى أن أوجه له سؤالا عن هذا الموضوع خصوصا وأن المحكمة سبق ورفضت الاستعلام عن هذا من وزارة الداخلية ...

وبسؤالى لحسن طلعت :

س : ما هو عدد المعتقلين الذين كانوا فى المعتقلات عند تولى شعراوى جمعة وزارة الداخلية فى أواخر سنة ١٩٦٦ وعددهم عندما أقيل فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١ ؟

أجاب : يستعلم عن ذلك من وزارة الداخلية ...

س : أذكر معلوماتك الشخصية عن هذا الموضوع والعدد التقريبى للمعتقلين ؟

أجاب فى إصرار وتبرم من السؤال :

يستعلم عن ذلك من وزارة الداخلية أو من المباحث العامة .

وأمام هذا الاصرار من الشاهد على عدم التورط فى أى اجابة ، هز شعراوى رأسه فى حسره وأسى ، وأشار للدفاع بالكف عن توجيه أسئلة لحسن طلعت ...

* * *

مواجهة بين شعراوى جمعة والدكتور مصطفى أبو زيد فهمى

فى قضية الحراسة التى نظرت فى أعقاب صدور الحكم فى هذه القضية برئاسة المستشار نور الدين عويس نائب رئيس محكمة النقض ، وبعد أن انتهى د . مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى من القاء كلمته الافتتاحية تعرض فيها بالهجوم والتجريح العنيف للمتهمين وعلى رأسهم شعراوى جمعة ، وقف شعراوى فى القفص ليقول للمحكمة :

أود أن أسأل السيد / مصطفى أبو زيد فهمى :

« هل الكلام الذى قاله الآن بخصوصى يمثل رأيه فى شخصى ؟! وهل كان هذا هو رأيه أيضا فى أيام ٨ ، ٩ ، ١١ مايو سنة ١٩٧١ ؟! »

وروى شعراوى أنه فوجىء في يوم ٨ / ٥ / ١٩٧١ بالدكتور مصطفى أبو زيد فهمى يطلب مقابلته في مكتبه بوزارة الدخلية .. وفى هذه المقابلة فوجىء به يخبره أنه حضر للتعبير عن اعجابه الشديد وانبهاره بشخصيته (أى بشخصية شعراوى) وأنه يرجوه أن يتيح له مزيدا من فرص اللقاء به حتى يتعلم أصول السياسة وفنونها على يديه ...

وذكر شعراوى أنه فوجىء فى اليوم التالى مباشرة الموافق ٩ / ٥ / ١٩٧١ باللواء حسن طلعت يخبره بحضور الدكتور مصطفى أبو زيد وأنه يطلب مقابلته فاعتذر شعراوى لانشغاله وطلب من حسن طلعت أن يصرفه برفق ...

وفى اليوم الثالث الموافق ١١ / ٥ / ١٩٧١ - أى قبل الاحداث بيومين فقط - فوجىء باللواء حسن طلعت يخبره بحضور د . مصطفى أبو زيد وباصراره على مقابلته - وحاول شعراوى الاعتذار وقال لحسن طلعت : « الراجل ده جاء يتغزل فى شخصى وأنا مش فاضى للكلام ده .. » ولكن حسن طلعت ألح عليه أن يعطيه فرصة أخيرة - وفى سبيل اقناعه بالسماح له بهذه المقابلة قال حسن طلعت : « ربما يا فندم فيه حاجة مهمة عايز يقولها لحضرتك .. وربما يكون قد تحرج من ذكرها فى اللقاء الأول .. » .

وقال شعراوى موجها كلامه للمحكمة مشيرا بيده للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى :

« أرجو أن تسألوه هو عن الكلام الذى قاله لى فى هذه المقابلة الأخيرة يوم ١١ مايو الماضى .. وسكت شعراوى قليلا وبدى عليه التردد ثم قال :

« على العموم أننى أخجل من ذكر هذا الكلام .. وسيقوله عنى الاستاذ كمال خالد فى مرافعته .. » ....

وجلس شعراوى بينما رفعت الجلسة للاستراحة .. وربما لتجفيف العرق الذى تصبب أيضا ...

* * *

الفصـل العاشـر

الخاتمـــة

أبرز ما كشفت عنه هذه المحاكمة

وقد عشت هذه القضية لحظة بلحظة ، وحضرت جميع جلسات محاكمة المجموعة الأولى - وهم كبار المتهمين - وتابعت بكل اهتمام وتركيز ما دار فيها من وقائع ، وما تردد خلالها من أقوال ودفاع ودفوع ، فإننى أستطيع وبكل ثقة واطمئنان أن أستخلص الحقائق الآتية من هذه المحاكمة :

١ - أن السادات قد نجح فى دفع المتهمين إلى اختياره - دون غيره - خلفا للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بأن تظاهر بالضعف الصحى والوهن الشديد ، فوجدوا فيه فرصتهم ليحكموا قبضتهم على مقاليد الحكم ، فأجمعوا عليه ، وعجلوا باتخاذ الاجراءات الدستورية لتنصيبه رئيسا للجمهورية ، وحرص كل منهم على أن يبرز دوره وجهده الذى بذله فى هذا الخصوص ليكون رصيدا له عند السادات .. ولذلك يلاحظ أن معظم المتهمين قد بدأوا أقوالهم فى التحقيقات بالإشارة إلى الدور الذى قام به كل منهم لتنصيب السادات رئيسا للجمهورية ...

٢ - أن السادات قد نجح فى تقسيم قيادة العمل السياسى من رجال عبد الناصر إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : وهى من شخصين اثنين فقط هما سامى شرف وشعراوى جمعة بعد أن نجح فى اقصاء أمين هويدى ...

وقد أدخل فى روعهما أنه معتمد عليهما - دون غيرهما - اعتمادا كليا

فى تصريف الأمور وخاصة فى حماية الأمن القومى ونظام الحكم ، وأقنعهما أنه يضع فيهما ــ دون سواهما ــ الثقة كل الثقة والأمان كل الأمان .. ووضح أن كلا منهما كان سعيدا بهذا الموقع المتميز متفانيا فى خدمة السادات مخلصا له .. وفى سبيل احتفاظهما بهذه المكانة ــ الوهمية ــ عملا على تخدير الفريق الثانى وبث روح الاستسلام والاستكانة فيه .. وكان أهم دافع لهما على ذلك رغبتهما فى دخول المعركة مع العدو الصهيونى وتفادى الانقسامات والصراعات الداخلية التى قد تحول دون الدخول فى المعركة .

المجموعة الثانية : وهى قيادة الاتحاد الاشتراكى من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية وعلى رأسهم السيد / على صبرى وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود ، وقد تعمد السادات منذ اللحظة الأولى من توليه إهمال هذه المجموعة واغفال وجودها تماما لدرجة وصلت إلى حد الاذلال والامتهان ، وبصورة واضحة وسافرة لا لبس فيها ولا غموض ، ولم يحاول السادات فى أى لحظة من اللحظات أن بمالىء هذه المجموعة أو يهادنها .. وإنما على النقيض من ذلك فقد رفض رفضا حاسما قبول أى محاولة لتقرب بعضهم منه وإثبات ولاءهم له ، كما رفض وباصرار مجرد اللقاء بهم والاستماع إلى اعتذارهم وأسفهم على ما بدر منهم بمعارضته واختلافهم معه فى الرأى يومى ٢١ ، ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ ...

٣ - ان السادات كان مطمئنا كل الاطمئنان لموقف القوات المسلحة ، آمنا جانبها بفضل اطمئنانه وثقته فى الفريق محمد صادق رئيس الأركان الذى اعتمد عليه وجعل منه العين الساهرة على القوات المسلحة المتحكم فى تحركاتها ، بالإضافة إلى اطمئنانه إلى ما عرف عن الفريق أول محمد فوزى من التفانى فى أداء واجبه العسكرى كقائد للقوات المسلحة وتفرغه التام

للاستعداد للمعركة ، واستحالة تصور انحرافه بهذه المهمة للتآمر على رئيس الجمهورية سواء أكان السادات أو غيره .. ولولا أن وجود محمد فوزى ضمن قائمة المتهمين كان ضروريا وحتميا لتوجيه تهمة التآمر .. لولا ذلك ما أقدم السادات على تقديمه للمحاكمة واكتفى بعزله حتى ينصب مكانه الفريق محمد صادق وزيرا للحربية كمقابل وجزاء للدور الكبير الذى قام به ...

٤ – ان السادات كان مطلعا أولا بأول على خفايا الدولة وأدق أسرارها من إتصاله المباشر السرى بأحمد كامل رئيس المخابرات العامة الذى نجح فى اخفاء هذا الاتصال عن كل من سامى شرف وشعراوى جمعة .. كما كان لأشرف مروان مساعد سامى شرف نصيب الأسد فى هذا الخصوص ولم يتطرق الشك فيه عند سامى شرف أو شعراوى جمعة باعتباره زوج إبنة عبد الناصر ومفروض أنهما أقرب إليه من السادات ...

٥ – ان السادات كان مؤمنا نفسه من ناحية مجلس الأمة والقيادات السياسية فى الاتحاد الاشتراكى بفضل صلته الوثيقة واتفاقه التام مع كل من محمد عبد السلام الزيات ود . محمد الدكرورى وأحمد يونس وأحمد عبد الآخر ويوسف مكادى ومحمد عثمان وغيرهم وقد استفاد من صلته بهم فى الوصول إلى مزيد من المعلومات والأخبار عن تحركات وتصرفات المجموعة الثانية المنبوذة ، كما وأنه قد ثبت أن سامى شرف قد جعل مكتبه فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى غرفة تصنت وتسجيل لكل ما يدور داخل قاعات ومكاتب وأروقة الاتحاد الاشتراكى من أحاديث وقد عجز الفنيون المتخصصون من تتبع واكتشاف معظم توصيلات وفروع التصنت التى تبين أنها قد أخفيت بأحكام شديد داخل الأسقف والجدران ...

٦ – فى الوقت الذى تظاهر فيه السادات أنه معتمد اعتمادا كليا على

سامى شرف وشعراوى جمعة كان يعمد من جانب آخر - لتأمين حياته ومنصبه - على كل من الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى ومحمود الجيار وفوزى عبد الحافظ وحسن التهامى وأشرف مروان وأحمد كامل .. ونجح تماما فى اخفاء نشاط هذا الفريق وعلاقته الوثيقة به واتصاله المباشر معه ...

٧ - لقد كشف الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية فى أقواله عن مدى ثقة السادات فى نفسه ومدى اطمئنانه ، وعدم لجوئه إلى أسلوب المهادنة أو حتى المجاملة معه عندما كشف عن رفض السادات المرة تلو الأخرى التوقيع على وثيقة الحرب معلنا يوم ١١ / ٥ / ١٩٧١ عن عدم رضائه عن الخطط الموضوعة للحرب ، وما حدث منه يوم ١٢ / ٥ / ١٩٧١ فى مطار بلبيس عندما واجه كبير المستشارين وجميع القادة الضباط وصارحهم بعدم موافقته على خططهم وطلب منهم تغييرها ، ثم رفضه بعد ذلك اصطحاب الفريق أول محمد فوزى معه ، ومنعه من الركوب بسيارته أثناء العودة من مطار ألماظة إلى منزله بأسلوب جاف ومهين .. وما أعقب ذلك من قطع الاتصال التليفونى السرى المباشر بينهما ليمنعه من مجرد الاتصال به ...

٨ - بلغ دهاء السادات ذروته عندما حرص على أن يولد فى نفوس المتهمين الشعور بالإطمئنان إلى موقف القوات المسلحة بأن ترك الفريق أول محمد فوزى وهو وزير الحربية يندمج معهم ويبادلهم الكثير من شعورهم بخيبة الأمل فى السادات وعدم الرضاء عن تصرفاته وسلوكه معهم وقد أدى هذا إلى اطمئنان المتهمين بالفعل .. ولعل هذا ما جعل بعضهم يتشدق بأنهم فى موقف القوة وأن الفريق محمد فوزى فى صفهم .. وأن السادات فى موقف الضعف ومن السهل عليهم التخلص منه وسحب البساط من تحت

قدميه فى أى وقت يشاؤون ...

٩ - ألقى السيد / عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعضو اللجنة التنفيذية العليا مزيدا من الضوء على مدى جفاء السادات وامتهانة لقيادة الاتحاد الاشتراكى من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية والتعامل معهم بأسلوب ينم عن الاستعلاء والتشدد ، فقد استهل عبد المحسن أبو النور أقواله فى التحقيق أمام الاستاذ محمد حلمى راغب رئيس النيابة يوم ٥ / ٦ / ١٩٧١ بالآتى :

س : ماقولك فيما هو منسوب إليك ؟

جـ : ابتداء أنا أنفى أى اتهام لى بالتآمر على السيد رئيس الجمهورية ، وتبدأ الأحداث منذ عودة السيد رئيس الجمهورية من بنى غازى بعد التوقيع على اتفاقية الوحدة الثلاثية بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة وليبيا **فقد دعيت اللجنة التنفيذية العليا للاجتماع بمنزل السيد رئيس الجمهورية بالقناطر** ، وحضر هذا الاجتماع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا عدا الدكتور كمال رمزى ستينو الذى كان مسافرا خارج البلاد ، وحضر هذا الاجتماع السيد / شعراوى جمعة بصفته أمين التنظيم وعرضت فى هذا الاجتماع الاتفاقية ... وحدث فى هذا الاجتماع أنه لم يوافق على هذه الوحدة سوى السيدين حسين الشافعى والدكتور محمود فوزى مع السيد رئيس الجمهورية **وباقى الأعضاء لم يوافقوا ، وقد حاولنا فى هذا الاجتماع أن نعيد بحث الموضوع لنتفق لأن ظهورنا مختلفين ولأول مرة فيه ضرر على البلاد وعلى هذا الأساس** طلبت أنا شخصيا من السيد رئيس الجمهورية أن نعود إلى الاجتماع مرة أخرى بعد أن نكون قد درسنا الموضوع جميعا وظهرت أفكارنا فيه لكى نحاول أن نصل إلى اتفاق وعلق على ذلك الدكتور **فوزى فقال : « نقعد زى الكهنة وما نخرجش إلا متفقين »** وانتهى

الاجتماع دون تحديد موعد على أن ينظر السيد رئيس الجمهورية فى الموضوع ثم فى اليوم التالى لهذا الاجتماع أبلغت بدعوة اللجنة المركزية للاجتماع فى يوم الاحد ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ وفى يوم الجمعة السابق ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ أتصل بى بعد الظهر السيد شعراوى جمعة وطلب منى أن أمر عليه فى منزله لأن السيد رئيس الجمهورية يريد مقابلتى فى منزله بالقناطر وفعلا مريت على السيد شعراوى جمعة ثم مرينا على السيد / سامى شرف فى منزله وذهبنا نحن الثلاثة إلى منزل السيد رئيس الجمهورية وكان ذلك ليلا وجلسنا مع السيد رئيس الجمهورية وفتح معنا موضوع الوحدة وقد رجوت سيادته أن يؤجل اجتماع اللجنة المركزية بعض الوقت لكى يمكننا تمهيد الجو فى اللجنة المركزية ولكن سيادته أصر على ضرورة انعقاد اللجنة المركزية فى موعدها .. الخ ..

١٠ - من كل ما تقدم يتضح بجلاء أن تظاهر السادات فى خطابه يوم ١٤ / ٥ / ١٩٧١ بأنه كان مغلوبا على أمره محاصرا من المتهمين مما اضطره لارسال ابنته برسالة لحسنين هيكل فى منزله سرا ، وأنه قد نجح فى الافلات من خطر محقق يتمثل فى تآمر ضده اشترك فيه كل من محمد فوزى وشعراوى جمعة وسامى شرف وعلى صبرى وباقى المتهمين ، كان محض افتراء ومجرد نسج خيال ليكون ذريعة لاعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة ليضيف السادات فى عهده حلقة من حلقات ساحة الطغيان التى أقيمت فى عهد سلفة بمعاونة ومؤازرة معظم المتهمين الذين دارت عليهم الدائرة ليتجرعوا علقم الظلم من نفس الكأس الذى تجرع منه خصومهم من قبل يوم كانت السلطة فى أيديهم وتحت أقدامهم ...

١١ - الحقيقة التى كشفت عنها هذه القضية أن معظم المتهمين كانوا من عشاق السلطة وهواة المناصب ، فلم يثبت فى حقهم أى انحراف فى ذممهم المالية - وهذا ما سأتناوله تفصيلا عند الحديث عن قضية الحراسة

فى كتاب يصدر قريبا باذن الله – وإنما تبين أنهم كانوا قانعين بالتربع فى مناصب عليا براقة ، يطلون منها على الناس .. وثبت أيضا أنهم – وهم يتبوأون هذه المناصب – كانوا مسيرين لا مخيرين .. فالأمر والنهى والكلمة الأولى والأخيرة والسلطان والنفوذ والجاه كله للحاكم الفرد المطلق .. « رئيس الجمهورية » ... وثبت كذلك أن « الثقة » كانت منعدمة تماما سواء بين الحاكم الفرد وبين رجاله ووزرائه ومعاونيه أو بين كل من هؤلاء والآخر .. فلم يفلت واحد منهم من أجهزة الرقابة والتصنت والمراقبة .. حدث هذا فى عهد السادات ، كما حدث فى عهد سلفه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر واتضح أن كلا من الرئيسين كان رئيسا للتنظيم السرى الطليعى .. الذى انبث ونسج خيوطه فى كل المواقع – فى الداخل والخارج – واتبع أبشع أساليب الوشاية والتلصص .. فنشر الخوف والجبن بين الناس ...

سامى شرف ليس عميلا

١٢ – كما تبين من هذه القضية وبمنتهى الوضوح الذى لا يقبل الشك أو الجدل ، كذب ما روجت له أجهزة متخصصه وأشاعته بين الناس وزجت به للنشر فى الصحف والمجلات الأجنبية والمحلية من أن سامى شرف كان عميلا من عملاء الروس فى مصر .. والحق أقول ولوجه الله والتاريخ : أن هذا الادعاء هو محض افتراء لا سند له من الواقع أو الحقيقة ويقطع بافكه وكذبه أن سامى شرف – وعلى الرغم من منصبه الخطير المتميز الذى تبوأه لمدة طويلة – خرج فقيرا صفر اليدين ، ولم يجد المدعى العام الاشتراكى فى ذمته ما يستحق فرض الحراسة عليه ...

لقد وضح أن معظم المتهمين كانوا يكنون كراهية شديدة لأمريكا

باعتبارها العدو التقليدى للخط السياسى والاقتصادى الذى تعلموه ويسيرون عليه ، وباعتبارها أهم حليف لاسرائيل وأكبر عون لها ، ومن هذا المنطلق فإنهم قد ولوا وجوههم نحو الروس فى غير ما عمالة أو خيانة ...

وأجد من واجب الأمانة أن أذكر أن السيد / محمد فائق كان قد أرسل لى فى منتصف سنة ١٩٧٦ رسولا يطلب منى الحصول على تصريح لزيارته بسجن مزرعة ليمان طرة ، وفى هذه المقابلة أخبرنى أن سامى شرف يعانى حالة نفسية سيئة ، وأنه يريد توكيلى لرفع دعوى قضائية ضد مجلتى المصور وآخر ساعة لنشر مقالات تضمنت إتهامه بالعمالة للسوفييت نقلا عن كتاب من تأليف الكاتب الأمريكى « جون بارون » بتحريض من المخابرات المركزية ، وربما بتحريض من أنور السادات أيضا ، انتقاما منه وإمعانا فى الإساءة إليه وتشويه صورته وتحطيمه بطعنه فى شرفه ووطنيته ، فنصحت بعدم تعجل سامى شرف برفع دعوى قضائية وهو مقيد الحرية ، لأنه لن يجد القاضى الذى ينصفه فى ظل هذه الظروف إذا لم يتمكن من تهيئة أدلة ومستندات دفاع قوية ، ووجوده فى السجن سيحول بينه وبين ذلك ، فضلا عن أهمية حضوره بنفسه جلسات هذه الدعوى الأمر الذى لن يسمح به السادات بأى حال من الأحوال .. واقتنع محمد فائق بوجهة نظرى ...

* * *

١٣ - كشفت هذه المحاكمة أن السادات قد لجأ إلى حرق وإعدام الأشرطة التى تكشف عن كثير من الأسرار التى كان من صالحه الشخصى اخفائها ، فكانت تمثيلية حرق الأشرطة التى هللت وكبرت لها جميع أجهزة الإعلام والصحافة ، وقد كشفت - بعد ذلك - التحقيقات التى أجريت بمعرفة جهاز المدعى العام الاشتراكى مع المتحفظ عليهم بقرارات الثالث من سبتمبر سنة ١٩٨١ أن النظام فى عهد السادات لم يقلع عن نفس أساليب المراقبة والتصنت والتسجيل التى تشدق السادات بنبذها وإلغائها ، كعمل تأباه الأخلاق وأسلوب تأنفه وترفضه المبادىء والقيم ...

١٤ - ان السادات وقد تخلص بهذه الطريقة من جميع الذين كان لهم الفضل فى تنصيبه رئيسا للجمهورية .. قد تخلص أيضا وبطرق أخرى من جميع الذين ساعدوه وآزروه ووقفوا إلى جانبه ضدهم .. فأخذوا يتساقطون الواحد بعد الآخر حتى اختفوا من الساحة نهائيا فى عهده .. ومن أبرز هؤلاء محمد عبد السلام الزيات وأحمد يونس وحسنين هيكل والفريق محمد صادق والليثى ناصف وأشرف مروان ومصطفى أبو زيد فهمى .. وغيرهم وغيرهم ...

* * *

١٥ ــ لقد وضح من هذه المحاكمة أن السيد / على صبرى قد فرضت عليه العزلة ، وحوصر دائما بسياج منيع من الرقابة والوشاية والتصنت .. ولم يكن أمره يعنى أحداً من زملائه وأقرانه فقد اعتنقوا مبدأ :

« نفسى ومن بعدى الطوفان » حدث هذا فى عهد عبد الناصر إلى أن أقيل أو استقال سنة ١٩٦٩ .. كما حدث فى عهد السادات .. وقد قال

لى شعراوى جمعة عنه : إنه أكثر المتهمين قراءة واطلاعا .. وأكثرهم وعيا وذكاء .. ونفى عنه نهائيا أن يكون شيوعيا وعلل اطمئنان « الاتحاد السوفيتى » له أنه استغل الفراغ والعزلة التى عاشها فى قراءة كتبهم فأصبح أقدر من غيره على التفاهم معهم ...

* * *

١٦ - وأخيرا فقد كشفت لى هذه المحاكمة عن غموض رسالة كان السادات قد بعث بها إلىّ مع اللواء جمال ربيع .. وكان ذلك فى شهر مارس سنة ١٩٧١ .. فقد حدث أن زارنى الصديق اللواء جمال ربيع (الرئيس الحالى لحزب مصر تحت التأسيس) وأخبرنى أن الرئيس أنور السادات قد حدد له موعدا مساء اليوم التالى ليعرض عليه منصب محافظ لدمياط أو السويس .. وأنه يريد أن يأخذ رأيى فى أى المحافظتين أفضل .. فنصحته ألا يقبل هذا المنصب ويعتذر عنه ، وقلت له : ان كل الشواهد تؤكد أن أنور السادات على كف عفريت ، وأن مجموعة الاتحاد الاشتراكى تحاصره وتمهد لضربة والقضاء عليه .. وقلت لجمال ربيع :

« ان كان أنورالسادات صديقك ويهمك أمره .. فأنصحه أن يحترس وأن يفتح عينيه جيدا » ... وحرص جمال ربيع على أن يسجل على ورقة صغيرة الشواهد التى عددتها له وتؤكد وجهة نظرى :

وبعد منتصف ليل اليوم التالى فوجئت بجمال ربيع يطلبنى تليفونيا ويصر على أن أذهب إليه بسكنه بعمارة « البلمونت » بكورنيش النيل وقد انفجر ضاحكا بمجرد أن أستقبلنى وروى لى تفاصيل لقائه مع السادات وكيف أنه اعتذر عن قبول منصب المحافظ عملا بنصيحتى .. ثم ذكر لى أنه

نقل إليه وجهة نظرى حول الخطر الذى يهدده .. وقال : أن السادات قهقه ضاحكا باستخفاف شديد وقال له : قل لصديقك كمال خالد « الفالح الذكي » أنه إذا كان يعرف الكثير عن حياتى .. بما فى ذلك أننى عملت تباعا وسائق سيارة نقل ومقاول أنفار وخريج سجون ، إلا أنه باليقين لم يعلم أننى عملت أيضا فى « مسمط » ..!! وقال جمال ربيع أنه بمجرد أن أبدى دهشته للسادات من هذا التعليق وبدى منه أنه لم يفهم مغزاه .. فوجىء بالسادات يقول له : يا جمال ضرورى تعرف ان اللى اتمرمط فى شغل « مسمط » ووساخته : تنظيف كرشة وممبار ومصارين وكوارع .. الخ فانه من الصعب أن يؤكل لحمه بسهوله » .... وأخذ يردد : « أنا يا جمال لحمى مر .. وزفر .. » ..

* * *

والحق أقول أن هذا التعليق كان يفرض نفسه على ذاكرتى .. وكنت كثيرا ما أسترجعه وأقيس عليه الكثير من تصرفات السادات وتدابيره التى اتبعها فى مواجهة هؤلاء المتهمين تمهيدا للقضاء عليهم والاطاحة بهم والتى كشفت عنها وقائع وملابسات هذه القضية التاريخية المثيرة ...

* * *

رأى محمود رياض فى أحداث مايو

وعن أحداث مايو قال السيد / محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق الذى عاصر تلك الأحداث في مذكراته « أمريكا والعرب » التى نشرت في جريدة الاتحاد التى تصدر فى أبو ظبى بعددها الصادر بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٦ الحلقة رقم (١١) ما نصه بالحرف الواحد :

« ... والواقع أن متابعة أحداث مايو سنة ١٩٧١ وما تلاها من أحداث جسام انتهت باتفاقيات كامب ديفيد ، تشير بوضوح إلى أن السادات كان قد قرر اتباع سياسة جديدة تماما تخالف تلك السياسة التى استقر عليها الرأى بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ ، واتجه نحو الولايات المتحدة ، والحل المنفرد واستبعاد روسيا ومحاولة تجنب معركة التحرير ».

واستطرد محمود رياض قائلا : « وتحقيقا لهذه السياسة كان عليه أن يتخلص من الشخصيات التى تعارض هذا التغيير ، فبدأ فى إثارة مواضيع تشغل الجميع عن التركيز على معركة التحرير ، كما كان يعلم أن هذه المواضيع سوف تثير خلافات شديدة ، فطرح فى شهر ابريل موضوع الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا ، فعارض الكثيرون بسبب تجربة الوحدة السابقة عندما فشلت بين مصر وسوريا ، ولم يكن فى المشروع مايضمن صيانة هذه الوحدة ويحول دون تعرضنا مرة أخرى لعملية إنفصال جديدة ....

وكان أسوأ ما فى المشروع هو النص الخاص بصدور القرارات بأغلبية الأصوات فى المجلس الرئاسى الوحدوى ، أى أنه إذا اتفقتا سوريا وليبيا على قرار يتعلق بالسلم أو الحرب فعلى مصر أن تنفذ ذلك ، وكان هذا لا يتمشى اطلاقا مع دور مصر القيادى ، ويحمل شعب مصر نتائج وأعباء قرار يصدر بغير ارادته

وقد شعر السادات بالحرج الشديد بسبب المعارضة التى لاقاها فى هذا الخصوص فصمم على التخلص من الشخصيات التى عارضته فبدأ بعزل على صبرى نائب الرئيس مساء ٢ مايو ، وأخطر الاتحاد السوفيتى أن عزل على صبرى لا يعنى تغييرا فى السياسة المصرية نحو الاتحاد السوفيتى ، ولم يكن السادات موفقا فى هذا الاتصال فعلاقتنا مع الاتحاد السوفيتى لم تكن قائمة على أشخاص وإنما كانت مصلحة مصر هى التى تقتضى قيام علاقة قوية بين البلدين » ..

واستطرد السيد / محمود رياض قائلا :

« وفى يوم ١٣ مايو اقال وزير الداخلية شعراوى جمعة ، وكنت أقيم حفل عشاء فى نفس اليوم لوزير خارجية إيران أردشير زاهدى فى فندق الشيراتون بالجيزة ، وقبل خروجى من المنزل بدقائق تلقيت مكالمة تليفونية من سامى شرف وزير الدولة لشئون الرئاسة أبلغنى فيها باقالة الرئيس لشعراوى جمعة وزير الداخلية ، وأضاف بأنه ينوى الاستقالة .. وقد نصحت سامى شرف بعدم تقديم استقالته ...

وحوالى الساعة الحادية عشر والنصف مساء – وقبل نهاية حفل العشاء ، أبلغنى سكرتيرى بأن الرئيس يطلبنى فتوجهت إلى منزله بالجيزة ووجدت هناك نائب الرئيس حسين الشافعى وعزيز صدقى نائب رئيس الوزراء ومحمد حسنين هيكل وكان باديا على السادات الاضطراب الشديد .

وبدأت المفاجأت الواحدة بعد الأخرى ، كان أولها عندما ذكر السادات إنهم استمعوا إلى شريط تسجيل تضمن الحديث الذى دار بين سامى شرف وبينى ومحاولتى اثنائه عن الاستقالة ، ولم أهتم إطلاقا بمضمون الحديث الذى يشير إليه بقدر إستيائى من تسجيل أحاديث نائب رئيس وزراء ووزير خارجية مصر .

ثم كانت المفاجأة الثانية عندما بدأت أستمع لمشروع بيان يتهم فيه عدد من الوزراء وفى مقدمتهم وزير الدفاع بالخيانة وتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وسألت مندهشا ، ما الذى يجرى ؟ وجاءنى الرد بأن خمسة وزراء قدموا استقالتهم ، وأن الخبر أذيع فى أخبار الساعة الحادية عشرة وهو مالم أعلم به لوجودى مع ضيفى فى حفل العشاء .

وعدت للسؤال ، وأين الخطأ فى استقالة الوزراء ، وسمعت الرد بعد فترة من الصمت ، ان اعلان الاستقالة قد أذيع قبل موافقة رئيس الجمهورية ...

وفى صباح اليوم التالى توجهت لمنزل الفريق فوزى ووجدت حراسة حول منزله من الحرس الجمهورى ورويت له ما سمعته عن اتهامه بتدبير انقلاب عسكرى ، فروى لى أنه قدم استقالته بعد رفض السادات التوقيع يوم ١١ مايو على قرار بدء معركة التحرير والتى سبق وحدد الرئيس بنفسه تاريخها وقال الفريق فوزى : أن السادات أعطى الأولوية لتصفية معارضيه فى الاتحاد الاشتراكى على الرغم من الحاحى عليه تأجيل معاركه الداخلية إلى أن تنتهى معركة التحرير ، وأضاف فوزى : إننى قدمت استقالتى وتوجهت إلى منزلى وانقطعت صلتى تماما بالقوات المسلحة » (وهذا على خلاف ما صور المدعى العام الاشتراكى فى بياناته الصحفية التى نقلها التليفزيون) .

* * *

السادات يتخلص من معاونيه أيضا

ويستمر السيد / محمود رياض فى حديثه إلى أن قال فى أدب جم ودبلوماسية :

« إلا أن السادات بقيت أمامه مشكلة القيادات السياسية التى ساندته فى مايو بعد أن أقنعها بوجود مؤامرة ضد السلطة الشرعية ، وهى قيادات شاركت عبد الناصر فى رسم سياسته ، وكانت لديها القناعة الكاملة بعدم إجراء أى تغيير فيها ولم يتصور أى منهم أن رئيس الجمهورية سوف ينفرد برسمْ سياسة جديدة ، مغايرة تماما ، تستند له فتخلص من هذه القيادات الواحد بعد الآخر وكان من بينهم حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وعزيز صدقى رئيس الوزراء ، وعبد السلام الزيات نائب رئيس الوزراء وغيرهم من الوزراء الذين أتى بهم لمرحلة معينة للتغطية على خطة التغيير ..

وقد أطلعت مؤخرا على التحقيقات التى تمت مع السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية السابق بواسطة النيابة العامة فى يونيو سنة ١٩٧١ ، وقد ورد فيها أن شعراوى جمعة أثناء إجتماعه مع أعضاء التنظيم الطليعى يذكر ما يلى :

« إننى نقلت إلى الموجودين بعض ما علمته مما دار بين بيرجس وسيسكو وما دار فيه من حديث يتصل بأمور كثيرة منها ما يمس سلامة البلاد أرجو اعفائى من ذكره » .

وقد استفهمت من السيد شعراوى جمعة عن قصة سيسكو وبيرجس والحديث الذى دار بينهما وكيف علم به ؟ فأجابنى أن هذا الحديث كان مساء يوم ٩ مايو سنة ١٩٧١ ، وقد استطاعت مباحث أمن الدولة أن تضع

أجهزة تصنت فى منزل بيرجس القائم على رعاية المصالح الأمريكية فى مصر ، وأمكن تسجيل الحديث الذى أدلى به سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لبيرحي حول ما سمعه من السادات أثناء مقابلته له بعد ظهر ذلك اليوم ، فقد أبلغه أنه سيقوم بتغيير وزير الخارجية محمود رياض ووزير الدفاع محمد فوزى لأنهما يضغطان عليه من أجل بدء معركة التحرير ، هذا علاوة على اصرار وزير الخارجية على الحل الشامل ، كما ذكر له أيضا أنه قرر فصل حوالى مائة وخمسين عضوا من الاتحاد الاشتراكى وهم الذين عارضوه فى اللجنة المركزية عندما طرح مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا ، وذكر لى شعراوى جمعة أن هذا التسجيل سمعه عدد كبير من المسئولين فى الاتحاد الاشتراكى والمخابرات فى ذلك الوقت .. »[1] .

* * *

(١) وكانت الأجهزة قد تمكنت من التقاط الحديث الذى دار بين السادات وروجرز وذلك أثناء إستماع روجرز ـ عند عودته للفندق ـ للشريط الذى تمكن من تسجيله للقائه مع السادات ، وما أن علم السادات بأمر هذا التسجيل حتى ظن أن سامى شرف وشعراوى جمعة قد وضعا أجهزة تسجيل وتصنت فى بيته ولذلك فقد كانت أول أوامره يوم ١٣ مايو هو تكليف المختصين بالمحابرات بالبحث عن تلك الأجهزة ورفعها .. وقد إتفقت مع شعراوى جمعة عند لقائى معه فى السجن الحربى على ألا يكشف عن الطريقة التى تم بها التقاط حديث السادات مع روجرز ، حتى لايطمئن السادات إلى عدم وجود تسجيلات أخرى تحت يد شعراوى ، فينصرف معه على هذا الأساس

لمــاذا ١٥ مايــــو ؟!

وفي ذكاء شديد .. تساءل السيد / محمود رياض عن السبب الذى يدعو السادات إلى الاحتفال بيوم ١٥ مايو فى حين أن جميع الأحداث قد حدثت فى الأيام السابقة : ففى ٢ مايو عزل على صبرى نائب رئيس الجمهورية ، وفى ٩ مايو تم الاتفاق بين السادات وبين سيسكو على المخطط الأمريكى وأبلغ سيسكو أنه سيتخلص من وزيرى الدفاع والخارجية ومائة وخمسين عضوا من الاتحاد الاشتراكى ، وفى ١٣ مايو إستقالة خمسة من الوزراء بعد إقالة السادات لشعراوى جمعة وزير الداخلية ..

أما فى ١٥ مايو فلم يحدث شىء إطلاقا . ولست أعرف سببا يدعو السادات إلى الاحتفال بهذا اليوم الذى أطلق عليه « ثورة مايو » وكانت ثورة فعلا قام بها بقرارات فردية خلال السبعينات ضد السياسة الخارجية والداخلية التى وضع أسسها عبد الناصر .. وكان إختيار السادات ليوم ١٥ مايو غير موفق إطلاقا ، فهو اليوم الحزين بالنسبة للعرب الذى أعلنت فيه إسرائيل عن إقامة دولتها واعتبرته أكبر عيد لها .. !! » ..

إنتهى كلام السيد / محمود رياض

* * *

والسؤال الآن وبعد أحداث جسام مرت على مصر والساحة العربية من فتنة طائفية مصطنعة .. إلى الكامب ديفيد .. إلى تمزق الصف العربى .. إلى استقبال شاه إيران الطاغية .. إلى قرارات سبتمبر سنة ١٩٨١ إلى غزو لبنان .. وحتى أسدل الستار بحادث المنصة يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ .. السؤال الذى يفرض نفسه : هل كان إختيار السادات ليوم ١٥ مايو الذى خلا من أى أحداث فى مصر على الوجه السالف بيانه تفصيلا - كان مجرد اختيار غير موفق ؟ !! ...

هذا ما عسى أن تكشف عنه الأيام ...

* * *

تـــم بحمــد الله

المؤلـــــف

- محام بالنقض والادارية والدستورية العليا .
- ترافع فى أشهر القضايا السياسية والعسكرية التى شهدتها مصر منذ الستينات ، ووقف متصديا للظلم والطغيان مدافعا عن كل صاحب فكر أو رأى أو عقيدة مهما كان إختلافه معه فى فكره أو رأيه أو عقيدته .
- عضو لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين ، واختاره المحامون فى عهد النقيب الراحل مصطفى البرادعى رئيسا للجنة الطعن فى انتخابات نقابة المحامين لما عرف عنه من أمانه وصدق والتزام بميثاق شرف مهنة المحاماة .
- من زعماء الطلبة فى الأربعينات والخمسينات وشارك فى العمل الفدائى ومقاومة الاحتلال الانجليزى والعدوان الثلاثى ، وفصل من جميع مدارس القطر فى عهد الملك فاروق سنة ١٩٥١ .
- من أشهر مؤلفاته « فى ساحة الطغيان » « شاهد على أغرب محاكمات مصر » موثق من جزءين ، وديوان شعرى بأسلوب رمزى مميز « إذا إختلف اللصان » .
- من مواليد دمياط أكتوبر سنة ١٩٣١ .
- متزوج وله أربعة أولاد . خالد والزهراء والشيماء وكريم .



الفهـــرس

تابع الفهرس

تابـع الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحـــة

تابـع الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحـــة

تابـع الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحـــة

تابع الفهرس

تابـع الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحـــة

تابع الفهرس

الموضوع	الصفحة

تابـع الفهـــرس

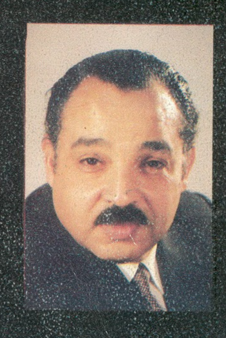
تابع الفهرس

« تم بحمد الله »

* * *

عنوان المؤلف
٤٤ ش طلعت حرب بالقاهرة
ت : ٧٥٥٥٥١ ـــ ٧٥٤٨٩٧

رقم الإيداع ٥٨٣٨ / ٨٦



كلمـــة

إلى هؤلاء الذين قد تؤلمهم الحقيقة أو تجرحهم ذكرى .. أو يثير أشجانهم الحديث عن ماضى ظنوا أنه قد ولى واندثر ، بما له وما عليه .. أقدم عذرى وأقول لهم : « هكذا كان التاريخ ، وهكذا سيظل دائما محتفظا بهيبته .. بقسوته .. بروعته .. لأنه لايعرف المجاملة أو النسيان ، ولا يخشى فى الحق لومة لائم .. ليبقى سجله عبر الزمان عبرة وعظة .. ونبراسا يهدى الى سواء السبيل » ..

ويعلم الله أننى ماكتبت رغبة فى الدفاع أو الهجوم .. وإنما قدمت ماآمنت أنه الحق .. لوجه الله والوطن والتاريخ .. متحررا ـ والحمد لله ـ من أى التزام حزبى ، وقد أنعم الله على بهذا التحرر والانطلاق ..

كمال خال





دار العدالة
للطباعة والنشر والتوزيع